



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

العرب وإيران نحو مستقبل مشترك الأمن والاستقرار والتعاون



مركز الدراسات السياسية والروئية



موسسة مطالعات اندیشه سازان نور
Andisheh Sazan-e Noor
Institute for Studies

الخبّار



مركز باحث للدراسات



مركز الدراسات اللبنانية
القانونية والسياسية والإدارية



almayadeen.net

**العرب وإيران:
نحو مستقبل مشترك
الأمن والاستقرار والتعاون**



العرب وإيران نحو مستقبل مشترك: الأمن والاستقرار والتعاون

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

خلاصة أوراق عمل وبحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي عقد بتاريخ 17 و 18 كانون الثاني 2018

تحرير: صالح الأشمر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: أيار 2019 م

الموافق: رمضان المبارك 1440 هـ

الطبعة: الأولى.

القياس: 17x24

ISBN 978-9953-0-4791-1

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح بنسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24/47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

العرب وإيران:

نحو مستقبل مشترك
الأمن والاستقرار والتعاون

ثبت المحتويات

5	ثبت المحتويات
7	الهيئات المنظمة
13	السيرة الذاتية للمشاركين
21	تقديم: العرب وإيران: نحو مستقبل مشترك: الأمن والاستقرار والتعاون
23	الإطار العام
27	الجلسة الافتتاحية
29	د. عبد الحليم فضل الله
33	د. كمال خرازي
39	د. سعيد خطيب زاده
41	د. سعد الله زارعي
43	د. عبد المنعم أبو الفتوح
45	أ. فالح الفياض
49	الوزير أ. محمد فنيش
53	الفصل الأول: محور الدولة الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية
55	ورقة مفتاحية لجلسة: الدولة الوطنية: الإستقلال والشراكة وتماسك الهوية
61	جلسة محور الدولة الوطنية
75	أوراق مقدّمة إلى جلسة الدولة الوطنية:
77	الدولة الوطنية كضرورة لشعوب الإقليم/ د. ألبر داغر
83	الدولة الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية/ د. منير الحمش
89	”الدولة الوطنية“ العربية وأزمات الإقليم قراءة معكوسة للأسباب والنتائج/ أ. فارس أبي صعب
95	الدولة الوطنية في العراق والانتقال السياسي/ د. ندى الجبوري
99	الفصل الثاني: محور العلاقات الإقليمية: من التوازن إلى الشراكة الواسعة
101	ورقة مفتاحية لجلسة العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة
107	جلسة محور العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة
125	أوراق مقدّمة إلى جلسة العلاقات الإقليمية:
127	الشراكة العربية الإيرانية بين الواقع والتعطيل/ د. عادل عبد المهدي
133	نحو وعي ثقافي جديد/ د. مروان عبد العال
137	العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة/ أ. أنيس نقاش
143	الأمن والسلام في المنطقة يتطلب معاهدة عربية. تركية- إيرانية/ الشيخ الصادق المهدي
155	مشروع الشراكة الإقليمية يؤدي إلى الصدام مع الهيمنة/ أ. خالد أبو حيط

159	التمسك بوحدة المصير بين العرب والترك والإيرانيين/ أ. ليث شيبيلات
163	إمكانية تشكيل نظام إقليمي.. الفرص والتحديات/ أ. محمد علوش
171	النظام الإقليمي العربي ودائرته الإسلامية/ د. طراد حمادة
179	خارطة طريق لتقارب عربي - إيراني/ د. عدنان منصور
187	عوامل مؤاتية لانبعث الحضارة المشرقية. الإسلامية/ أ. سعد محيو
193	الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم: كيف يمكن مقاربتها؟/ د. طلال عترسي
199	إيران والعرب: قواعد فضّ الاشتباك/ أ. توفيق شومان
205	نحو مقاومة تكون طليعة للمشروع النهضوي العربي/ د. عصام نعمان
209	الفصل الثالث: محور الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم
211	ورقة مفتاحية لجلسة الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم
215	جلسة محور الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم
233	أوراق مقدّمة إلى جلسة محور الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم
235	حول شراكة إيرانية - فرنسية التطلعات والمحاذير/ أ. بشّار اللقيس
247	مقاربة لإشكالية التعامل مع التحوّلات العالمية الراهنة/ د. الياس فرحات
251	تأثير الإسلام وفعاليته في النظام الدولي / د. محمد طي
279	التحوّلات العالمية والعلاقات البينية في المنطقة/ أ. عبد القادر بن قرينة
287	الفصل الرابع: جلسة التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي
289	نحو إستراتيجية إقليمية لمواجهة قرار ترامب بخصوص القدس/ أ. حسين شيخ الإسلام
291	أ. حسن حب الله
295	أ. أسامة حمدان
299	أ. ماهر الطاهر
305	د. صادق رمضان
309	د. سيف دعنا
315	لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي / د. لونا أبو سويرح
319	د. منير شفيق
325	د. كمال خلف الطويل
329	د. سامي العريان
353	الجلسة الختامية
355	التعاون العربي - الإيراني: رؤى مستقبلية د. محمد رضا شيباني
361	أ. ليث شيبيلات
357	د. حسين أكبري
365	أ. نور الدين عرباوي

الهيئات المنظمة

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا الاجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحويلات العالمية المؤثرة، وقضايا المقاومة والصراع مع العدو. ينشط المركز بشكل رئيسي في محيط لبناني، حيث يحاول تحقيق أهدافه المرسومة، وتلبية احتياجاته البحثية والمعلوماتية. كما يراكم المركز قاعدة معلومات واسعة، مصنفة وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية، ويصدر الدراسات والتقارير والملفات التي تسلط الضوء على قضايا وأحداث وتطورات مستجدة في لبنان والمنطقة والعالم.



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

مؤسسة مطالعات انديشه سازان نور

تأسس معهد «انديشه سازان نور» عام ٢٠٠٢ يُعنى بالدراسات والبحوث السياسية الخاصة بالعالم الإسلامي. أبرز إصداراته المجلة الفصلية «جهان إسلام» للدراسات الإستراتيجية التي ترصد التطورات والتغيرات القائمة في العالم الإسلامي. وقد نشر ما يقارب ١٧٠ كتاباً باللغة الفارسية والعربية والانكليزية حول قضايا العالم الاسلامي.



مؤسسة مطالعات انديشه سازان نور
Andisheh Sazan-e Noor
Institute for Studies

مركز الدراسات السياسية والدولية

هو مركز الأبحاث السياسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية الإيرانية. تأسس في العام ١٩٨٣. يُعدّ في طليعة المؤسسات البحثية التي نشأت بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩. يُعنى بالدراسات والبحوث في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد نظّم المركز العديد من المؤتمرات والندوات التي ناقشت مختلف القضايا السياسية والدولية.



بالتعاون مع:

مركز الدراسات اللبنانية، القانونية والسياسية والإدارية

هو مركز متخصص بكل ما له علاقة بالدراسات والأبحاث العلمية، ويعمل على تنميتها وربطها بالواقع، يهدف المركز ليكون الركيزة الأساسية لتلبية الحاجات البحثية والمساهمة في وضع حلول لقضايا - التنمية والتطوير على الصعيد الوطني من خلال:

- القيام بالدراسات القانونية والسياسية والإدارية ووضعها في خدمة الجامعة اللبنانية والمؤسسات والأفراد.

- توثيق الدراسات والأبحاث والمعلومات وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية.

- تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات البحثية والعلمية ضمن نطاق اختصاصه، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع الجهات النظرية داخل لبنان وخارجه - ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية.

- توثيق الروابط العلمية والتعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية في جميع الأنشطة التي يزاؤها المركز.



شبكة الميادين الاعلامية

قناة فضائية عربية اخبارية مستقلة انطلقت في الحادي عشر من حزيران من العام ٢٠١٢ و اتخذت من العاصمة اللبنانية بيروت مقراً لها. رغم قصر عمر الميادين إلا أنها أصبحت فعلياً واحدة من أهم القنوات العربية انتشاراً وتأثيراً، لا بل باتت القناة الاخبارية الأولى في أكثر من بلد عربي بسبب التزامها المهني والتوازن في العمل مما جعلها مساحة تلاق وحوار وتفاعل. تبث القناة ٢٤/٢٤ ساعة مقدمة اكثر من عشر نشرات اخبارية ونحو ١٧ برنامجاً متنوعاً. تعمل الميادين على شعار ”الواقع كما هو“ وتلتزم به لنقل الحقيقة والرأي في عالم مأزوم. تخرج الميادين في لحظة سياسية حرجة في تاريخ المنطقة لتكون بحجم التحدي، مقدمة إعلامياً جديداً ملتزماً بالقضايا الوطنية والقومية والإنسانية، ضمن قالب من المهنية الصحفية الموضوعية.



جريدة الأخبار

تأسست جريدة الأخبار عام ١٩٥٣، صدر العدد الأول منها في ١٤ آب ٢٠٠٦ بعد ٣٣ يوماً من العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتعتمد على مجموعة من صحافييها الشباب لإنتاج جريدة يومية عصرية تكسر النهج التقليدي في العمل الصحفي. إضافة إلى إعطائها الاولوية للتحقيقات الخاصة التي تمس الحياة اليومية وقضايا المجتمع دون أن تكون محصورة بالضرورة في الاطار السياسي للحدث، تعتمد «الأخبار» على شبكة مراسلين في معظم العواصم العالمية يساهمون في نقل صورة واقعية وحيوية للأحداث من بلدانهم. وتتميز بتصميمها وشكلها الذي يواكب المعايير الحديثة في صناعة الصحافة المكتوبة وتولي اهتماماً خاصاً بالصورة والرسوم الكاريكاتورية.



مركز باحث



مؤسسة بحثية متخصصة تهتم بإصدار الدراسات والأبحاث والكتب والتحليلات الدورية المتعلقة بالقضية المركزية للأمة : قضية فلسطين، وما يرتبط بها أو يتفرع عنها من قضايا وأزمات إقليمية أو دولية.

وينظم مركز باحث (للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية) ندوات دورية. كما يشارك في فعاليات ومؤتمرات ولقاءات (داخل لبنان وخارجه) في إطار برامجه وأهدافه المقررة مسبقا ويرحب المركز بالباحثين والخبراء والمحللين الذين ينشطون في الإطار الدراسي والبحثي، وبما يصب في نوعية وتحفيز وتوحيد طاقات الأمة بكل فئاتها، لمواجهة المشاريع والمخططات المعادية لها، ويقوي من ركائز هذه المواجهة مع أعداء الأمة الحقيقيين : الإدارة الأميركية والكيان الصهيوني.

السَّيْرُ الذَّاتِيَّةُ لِلْمَشَارِكِينَ

(حسب الترتيب الألفبائي)

جلسة الافتتاح

سعد الله زارعي: مدير مركز أنديشه سازان نور (إيران)

سعيد خطيب زاده: رئيس مركز الدراسات السياسية والدولية (إيران)

عبد الحلیم فضل الله: باحث وأستاذ جامعي - رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (لبنان)

عبد المنعم أبو الفتوح: قيادي ورئيس حزب مصر القوية

فالح الفيّاض: المستشار القومي العراقي

كمال خرازي: رئيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

محمد فنيش: وزير الشباب والرياضة في الحكومة اللبنانية

جلسة الدولة الوطنية : الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية

ألبير داغر: أستاذ جامعي وكاتب في شؤون التنمية (لبنان)

حسين واله: سفير ايران السابق في الجزائر (إيران)

خلدون الشريف: قيادي وناشط سياسي (لبنان)

رفيق علي صالح: أستاذ جامعي - مدير منظمة اسكاد (سوريا)

طلال سلمان: كاتب وإعلامي بارز (لبنان)

عبد المجيد عمّار: عضو المجلس السياسي في حزب الله (لبنان)

عبد القادر بن قرينة: نائب رئيس حركة البناء الوطني، ووزير سابق (الجزائر)

عزّام الأيوبي: أمين عام الجماعة الإسلامية في لبنان

عصام نعمان: باحث سياسي ووزير لبناني سابق

عقيل محفوض: أكاديمي وكاتب - مدير الدراسات السياسية في مركز دمشق للأبحاث والدراسات (سوريا)

غالب أبو زينب: عضو المجلس السياسي في حزب الله (لبنان)

فارس ابي صعب: كاتب وباحث (لبنان)

محمد حسب الرسول: كاتب وباحث (اليمن)

محمد رضا رؤوف شيباني: سفير إيران السابق في لبنان وسوريا

منير الحمش: أستاذ جامعي وباحث اقتصادي (سوريا)

نجيب عيسى: باحث اقتصادي وأستاذ جامعي (لبنان)

ندى ابراهيم الجبوري: نائب في البرلمان العراقي

نصري الصايغ: كاتب وصحافي (لبنان)

نور الدين عرباوي: رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة (الأردن)

نوفل الصديق: أستاذ جامعي وخبير في الحركات الإسلامية (تونس)

جلسة العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة

إبراهيم المصري: أمين عام الجماعة الإسلامية السابق (لبنان)

أمين قمورية: كاتب وصحافي (لبنان)

أنيس نقاش: منسق شبكة الأمان للبحوث والدراسات الإستراتيجية (لبنان)

توفيق شومان: كاتب وإعلامي (لبنان)

حسام مطر: باحث وكاتب متخصص بالعلاقات الدولية (لبنان)

حسان عبد الله: رئيس تجمع العلماء المسلمين (لبنان)

حسن ملاط: كاتب وناشط سياسي (لبنان)

حسين أكبري: أستاذ جامعي - باحث (إيران)

خالد أبو حيط: كاتب وناشط سياسي عراقي

خالد السفيناني: محام و سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي (المغرب)

رياض صوما: كاتب وباحث (لبنان)

سركيس أبو زيد: كاتب وصحافي (لبنان)

سعد محيو: باحث وكاتب (لبنان)

شفيق جراي: مدير معهد الدراسات الحكيمة (لبنان)

عادل عبد المهدي: رئيس الحكومة العراقية

عبد الحسين شعبان: كاتب وناشط سياسي (العراق)

عبد الغني عماد: باحث وأستاذ جامعي (لبنان)

عريب الرنتاوي: مدير مركز القدس للدراسات السياسية (الأردن)

غسان بن جدو: مدير عام قناة الميادين (تونس)

قاسم قصير: كاتب وصحافي (لبنان)

كريم خانة: أستاذ جامعي، باحث (إيران)

ليث شبيلات: كاتب، ناشط سياسي ونقيب سابق للمهندسين (الأردن)

محمد إيراني: مدير عام دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوزارة الخارجية (إيران)

محمد خواجه: باحث وعضو المكتب السياسي في حركة أمل (لبنان)

محمد علوش: كاتب وصحافي (لبنان)

محمد كوثراني: عضو المجلس السياسي في حزب الله (لبنان)

مروان عبد العال: مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان (فلسطين)

مسعود أسد الله: كاتب وباحث (إيران)

مصطفى اللباد: كاتب و مدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية والإستراتيجية (مصر)

معن بشور: باحث وكاتب وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي (لبنان)

جلسة الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم: كيف ينبغي مقاربتها؟

إبراهيم الموسوي: أستاذ جامعي وباحث سياسي (لبنان)

أحمد ملي: رئيس مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية التابع للجامعة اللبنانية

إلياس حنا: عميد متقاعد وأستاذ جامعي (لبنان)

إلياس فرحات: عميد متقاعد وباحث (لبنان)

أمين إسكندر: محلل سياسي وقيادي في حزب الكرامة والرئيس الأسبق له (مصر)

- باسم الشاب: نائب في كتلة المستقبل (لبنان)
- بشار اللقيس: كاتب وصحافي (لبنان)
- تيسير الخطيب: باحث وكاتب (فلسطين)
- حسن قمي: ديبلوماسي إيراني وسفير سابق
- ربيع بركات: أستاذ في الجامعة الأميركية - بيروت (لبنان)
- ريما فخري: باحثة سياسية وعضو المجلس السياسي في حزب الله (لبنان)
- طراد حمادة: أكاديمي ووزير لبناني أسبق
- طلال عتريسي: أستاذ جامعي وباحث (لبنان)
- عباس خامه يار: ديبلوماسي إيراني ومستشار ثقافي سابق لدى لبنان وقطر والكويت
- عبد الرضا فرجي راد: سفير سابق لإيران في النرويج، هنغاريا، وسريلانكا
- عدنان منصور: وزير خارجية سابق (لبنان)
- علي ناصر محمد: رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لفترتين رئاسيتين (١٩٧٨ و ١٩٨٠) (اليمن)
- علي نصار: كاتب وصحافي (لبنان)
- عماد رزق: رئيس مركز الإستشارية للتواصل الاستراتيجي (لبنان)
- كامل وزني: أستاذ جامعي وباحث (لبنان)
- ليلي الرحباني: أستاذة جامعية وكاتبة (لبنان)
- مجدي المعصر اوي: باحث ونائب أمين المؤتمر القومي العربي وعضو مجلس الشورى المصري سابقاً
- محمد باقر خرمشاد: الرئيس السابق لرابطة الثقافة والعلاقات الاسلامية وعضو المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية (إيران)
- محمد بلوط: كاتب وصحافي (لبنان)
- محمود حيدر: كاتب وباحث (لبنان)
- محمد طي: باحث قانوني وأستاذ جامعي - نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (لبنان)
- وليد شرارة: كاتب وباحث (لبنان)

يسار قطارنة: باحث ومستشار في مركز CMI الفنلندي (الأردن)

يوسف نصر الله: أستاذ جامعي ورئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية (لبنان)

جلسة التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي

* المحور الأول :

أسامة حمدان: مسؤول سياسي في حماس (فلسطين)

حسن حب الله: عضو المجلس السياسي في حزب الله (لبنان)

حسين شيخ الإسلام: مستشار وزير الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

زياد نخالة: مسؤول سياسي في حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين)

سيف دعنا: باحث وأستاذ جامعي في جامعة ويسكونسن الأمريكية (فلسطين)

* المحور الثاني :

سامي العريان: كاتب وباحث سياسي (فلسطين)

كمال خلف الطويل: كاتب وباحث (فلسطين)

لونا أبو سويرح: مديرة مركز دراسات الوحدة العربية (فلسطين)

ماهر الطاهر: مسؤول دائرة العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

منير شفيق: باحث ومفكر عربي (فلسطين)

الجلسة الختامية: التعاون العربي-الإيراني رؤى مستقبلية

علي كريميان: أمين عام اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية (إيران)

ليث شبيلات: كاتب، ناشط سياسي ونقيب سابق للمهندسين (الأردن)

نور الدين عرابوي: رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة (تونس)

تقديم

العرب وإيران:

نحو مستقبل مشترك: الأمن والاستقرار والتعاون

يتضمّن هذا الكتاب وقائع «مؤتمر العرب وإيران الثاني» الذي انعقد تحت عنوان «نحو مستقبل مشترك: الأمن والاستقرار والتعاون» في بيروت يومي ١٧ و١٨ كانون الثاني ٢٠١٨، وذلك بمبادرة من الهيئات المنظمة للمؤتمر وهي: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ مؤسسة مطالعات أندیشه سازان نور-إيران؛ مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية؛ بالتعاون مع مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية؛ شبكة الميادين الإعلامية؛ جريدة الأخبار اللبنانية؛ مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية. حضر المؤتمر وشارك في أعماله عدد كبير من الباحثين المختصين من إيران ومختلف البلدان العربية. وتوزعت فعاليات المؤتمر على عدة محاور جرت مناقشتها في جلسات متوازية وهي: جلسة الدولة الوطنية، الإستقلال والشراكة وتماسك الهوية؛ جلسة العلاقات الإقليمية، من التوازن إلى الشراكة الواسعة؛ جلسة الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم، كيف ينبغي مقاربتها؛ جلسة التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي؛ الجلسة الختامية: التعاون العربي- الإيراني رؤى مستقبلية.

الإطار العام

يُعبّر عنوان المؤتمر عن حاجة جميع الأطراف، لصياغة أفكار مشتركة تساهم في إرساء نظام إقليمي جديد ينتقل بالمنطقة من وضعية المواجهة والحروب والتنافس المدفوعة أحياناً من الخارج، إلى حال الاستقرار والتعاون والشراكة، وهو ما يسمح بظهور بيئة إقليمية ملائمة للاستقرار الإقليمي والتقدم والنهوض. وقد ظهرت في الأشهر الأخيرة مؤشرات على بدء مستويات منخفضة من الحوار تحت وطأة التوازنات الميدانية، وأصبحت بعض القوى المسؤولة عن التصعيد أكثر تقبلاً للتسويات القائمة على تقاسم المنافع والأدوار.

بيد أن بناء توافقات بخصوص النظام الإقليمي للمنطقة لا يخلو من صعوبات وعقبات. فالمنطقة تفتقر لقواعد عامة ومبادئ متفق عليها تضبط إيقاع الأحداث فيها، ويجري التعويض عن ذلك باللجوء إلى القوى الأجنبية. ومن العقبات الأخرى، أن اللبنة الأولى للنظام الإقليمي، أي الدولة الوطنية تعاني شروخاً عميقة وفوضى هائلة، كما أن ترسبات ومستويات التعبئة الهوياتية ما زالت مرتفعة، الأمر الذي يضيف أبعاداً غير عقلانية على العلاقات بين دول المنطقة ومجتمعاتها. وبناء عليه، لا تعد كل بلدان المنطقة مهيئة بعد للمشاركة في الصياغة الأولية لمبادئ النظام الإقليمي، بل يمكن لنواة من دول رئيسية أن تقوم بذلك، لتنضم لاحقاً الدول الأخرى إلى هذا المسار بعد أن تتضح ملامحه ويكتسب الزخم الضروري.

ويفترض أن يتضمن المؤتمر تصورات متعددة ومتباينة بخصوص النظام الإقليمي ومستقبله بين المشاركين فيه، لكن الحوار لا يدور بين طرفين (عربي/إيراني) بل هو متعدد الأطراف وغني بالرؤى المقاربات، التي ربما تخترق التقسيم التقليدي للاتجاهات الأساسية في المنطقة. ونطمح إلى أن توضع خلاصات المؤتمر ونتائج بين أيدي المتابعين والمهتمين ليستفاد منها في وضع جدول أعمال الحوارات الإقليمية، ولتكون جزءاً من النقاش العام. إن اضطراب الدبلوماسية الرسمية وتردد خطواتها، يعطي هذا النوع من الحوارات دوراً تمهيدياً في تهيئة البيئة العامة وبناء أسس الحوار غير الرسمي وتقليص التباينات والفجوات ويساهم في الخروج من حلقة العنف المغلقة، وبناء المصالح المشتركة بين الأطراف المختلفة والمتصارعة، وتوسيع المصالح القائمة حالياً وتمتين الروابط فيما بينها.

الفرضية الأساسية الآتية: إن قيام النظام الإقليمي الجديد واستقراره واستتبابه، لا بد وأن يكون جزءاً من هرم متكامل، تقع في قاعدته الدولة الوطنية الموحدة، القوية والقادرة والعادلة والضامنة للحقوق الأساسية الفردية والجماعية، وفي قمته النظام الدولي الذي لا بد لمنطقتنا أن تكون شريكة في بنائه حتى تستطيع تحقيق غاياتها البعيدة.

محاو وموضوعات المؤتمر

الدولة الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية

إنّ اللبنة الأساسية في تشكيل أي نظام إقليمي ناجح هي في وجود دول وطنية لديها المصلحة والإرادة والرؤية للمساهمة في إقامة أساس صلب مثل هكذا نظام. دولة تُبنى على المواطنة الجامعة لا التهميش الهوياتي، وتقوم على المشاركة في الداخل وترغب في الشراكة في الخارج بما يتلاءم مع المصالح الوطنية الكبرى، وتُعرف أمنها القومي من خلال التعاون الإقليمي، ترفض الهيمنة الغربية والاحتلال الإسرائيلي وتخرط في علاقات إقليمية تكفل

التوازن في مواجهتهما، تحمي سيادتها وتقر بسيادة الدول الأخرى، وتسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق رفاه شعوبها وكرامتهم. وبقول مختصر، دولة تقوم على أساس عقد اجتماعي جديد يضمن التعددية والحقوق الأساسية والحريات من جهة، ويلحظ في الوقت نفسه متطلبات الأمن القومي والسيادة الوطنية والتموضع الاستراتيجي الملائمة لمواجهة التهديدات الخارجية. هذه الدولة المبتغاة تواجه اليوم في العالم العربي ثلاث تحديات أساسية، التبعية، والتهميش، وتشظي الهوية الوطنية إلى هويات فرعية تهدد وحدتها. فكيف السبيل للخروج من هذه المعضلات؟

العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة

عادة ما تُبنى النظم الإقليمية على نواة من القوى الوازنة التي تصوغ الأرضية الصلبة لجذب سائر الدول الأخرى. والتحدي الأساسي هو في إخراج القوى الوازنة من ذهنية «التوازن» بوجه بعضها البعض نحو عقلانية التعاون البناء والشراكة. لكن شراكة القوى الوازنة الأساسية غير كاف بذاته، كما لا يمكن الاكتفاء بقاعدة ضيقة من أهداف الشراكة مثل ضمان الأمن. وحتى تكون الشراكة قوية ومستدامة، لا بد وأن تتخرط فيها - ولو على نحو تدريجي - مجمل دول الإقليم وأن تشمل كل المستويات، من السياسات الصلبة (أمن واقتصاد) إلى السياسات الناعمة (ثقافة وتنمية).

فما أسس هذه الشراكة؟ وكيف يمكن تحفيزها؟ ما العوامل المساعدة على نضوج فكرة التعاون والتكامل لدى القوى الإقليمية الوازنة؟

الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم: كيف ينبغي مقاربتها؟

تتصف منطقة غرب آسيا والعالم العربي بحضور شديد التزاخم للقوى الدولية نظراً لما تحتزنه هذه المنطقة من موارد قوة تتيح لمن يسيطر عليها أفضلية في الصراع داخل النظام الدولي. ولذا فإن كل مساعي التكامل

والشراكة الإقليمية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار توازنات القوى الدولية داخل المنطقة وأدوارها ومصالحها، وبالتالي تعيين موقف من هذه القوى وفق معايير متفق عليها. هذه المعايير تقوم على مراعاة احترام السيادة والاستقلال الوطني، والعمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتعزيز بالتعاون بما يحفز النهوض الاقتصادي والتنموي لدول المنطقة. وفي هذا السياق يبرز تصاعد دور القوى الأوراسية - الصين وروسيا بالتحديد - في المجال الإقليمي.

إن الاهتمام بالفكرة الأوراسية وعودة النقاش بشأنها، تفرضه الوقائع والتحولت السياسية، إذ أن هذه المنطقة من العالم تشهد صعوداً لعدة قوى دولية وينزاح باتجاهها محور القوة العالمية. يشكل الشرق الأوسط، أو على نحو أدق غرب آسيا، منطقة اهتمام استراتيجي للقوى الأوراسية لأسباب عدة منها: الطاقة، الأمن، المياه الدافئة وممرات التجارة الدولية، وكذلك للضغط على الولايات المتحدة. يمكن للمؤتمر أن يرسل إشارة قوية للقوى الأوراسية، بالتحديد روسيا والصين، على وجود قوى وازنة في الإقليم جاهزة للتعاون والشراكة، كما يمكن للقوى الأوراسية المساهمة في إيجاد مناخ إقليمي وقنوات اتصال تختصر المسافة بين قوى الإقليم.

جلسة التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي. تختص هذه الجلسة بتدارس مخاطر التقارب بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، وتأثيرات ذلك على الأمن الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، وتهدف إلى تقديم مقاربات تزخم الجهود الإقليمية الداعمة للمقاومة لاحتواء مشاريع التطبيع وإعادة الخطر الإسرائيلي إلى صلب النقاشات والمداولات والخطاب الإقليمي.

الجلسة الافتتاحية

جلسة الافتتاح

د. عبد الحليم فضل الله

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

هذا المؤتمر هو الثاني في المسار الذي أطلقناه قبل أكثر من عام، ويأتي مترافقاً مع تبدل في الظروف وإنجازات في الإقليم وتحولات في العالم. خلال مؤتمرننا الأول الذي عُقد في حزيران 2016 اخترنا إمكانات الحوار وموضوعاته بين مشاركين يفترض أن لديهم تقاطعات في النظرة إلى القضايا الأساسية والمبادئ العامة. وركزنا في حينه على التهديدات الداهمة والحرجة والوشيقة، من قبيل تجزئة الدول وتفتيت المجتمعات وتنازع الهويات، وتهديد البيئة الثقافية والإنسانية الغنية والمتنوعة التي تتميز بها منطقتنا. تناسب ذلك مع ظروف تلك اللحظة وتحدياتها واحتمالاتها وانشغالاتها، لينصبّ الاهتمام على تشخيص طبيعة الأزمة ومداراتها من ناحية، وعلى تحديد الإشكاليات ومناطق الالتباس والتساؤل من ناحية ثانية، بصفتها ممران إلزاميان لمقاربة المبادئ العليا والمصالح والأهداف والرؤى التأسيسية.

نجح ذلك المؤتمر في تحقيق جزء من غاياته قرّب المسافة بين نخبة عربية فاعلة ونظرائهم من الجمهورية الإسلامية، وظهرت مساحات رحبة للحوار والتفاعل، وبدا ممكناً تخطي بعض التعميمات التي تقيّد العلاقة بسرديات مطلقة حيناً وثوابت أيديولوجية وهوياتيه حيناً آخر، وصولاً إلى ملامسة التفاصيل والمصالح والوقائع التي لا ينبغي تجاهلها في فهم ظروف التباعد وتحديد شروط التقارب. فإذا كان التوافق على القضايا الكبرى هو الركيزة البنيوية لمنع التباين والاختلاف من التحول إلى صراع وخلاف، فإنّ نسج تسويات واسعة ومتينة

وملاء الفراغات الجيوسياسية في المنطقة يتطلب أيضاً الغوص في القضايا الفرعية وفهماً أعمق للتضاريس السياسية والسوسولوجية الوعرة للمنطقة، لأن إهمالها يؤجج كوامن الصراع والتناحر والانقسام.

سنسعى في مؤتمرنا الثاني هذا إلى استكمال ما بدأناه أولاً؛ من خلال تكريس الحوار بوصفه بديلاً للصدام والتسابق على النفوذ، وآلية وحيدة في مقاربة التحديات والتباينات واستجلاء مناطق الالتباس وسوء الفهم. وثانياً؛ من خلال التفكير في البناء السياسي والجيوسياسي المطلوب والمناسب لمعالجة أسباب الخلاف أو الصراع، وتفكيك العوامل المسببة للأزمات المحلية والإقليمية؛ وثالثاً؛ من خلال تحديد النقاط والأماكن التي ينبغي البدء منها في رحلة البحث عن التسويات التي تؤسس لمستقبل إقليمي أفضل.

ولا ننتقل في ذلك من الفراغ، فالوقائع والتطورات الأخيرة في المنطقة تقدم عينة عما يمكن أن يحققه التعاون الإقليمي. برز ذلك على نحو خاص في مواجهة خطرين رئيسيين: خطر العنف التكفيري الذي مثل تنظيم داعش أحد أكثر فصوله دموية وانحطاطاً، وخطر تقسيم المنطقة على أسس عرقية وهوياتية. وفي الحالتين كان للتعاون العربي - الإيراني دور أساسي وحاسم، مرة في إنهاء دولة الخلافة الدموية المزعومة ومنع الطامحين الإقليميين والدوليين من الاستثمار فيها، ومرة في إحباط خطة تقسيم العراق التي حظيت برعايات إقليمية ودولية معروفة، تأكيداً على موقف تحالف المقاومة الرافض بقوة لمشاريع التفتيت والتجزئة والفدرالية واللامركزيات السياسية الموسعة وما يعادها.

وعلى غرار ذلك، لا يمكن التصدي لصفقة القرن المشؤومة من دون شراكة مصيرية واستراتيجية ماثلة، هذه الصفقة التي تتضمن تهويد القدس وإلغاء حق العودة وإهدار الحد الأدنى من الحقوق العربية والإسلامية. ولا تخفي الاستراتيجيات الأميركية والصهيونية رهانها المعلن أو المضمّر على توسيع الشرخ العربي - الإيراني بوصفه شرطاً لا غنى عنه لإنهاء القضية الفلسطينية، وإحداث اختلال إضافي في موازين القوى بين العدو ومحيطه، وإعادة

ترتيب التحالفات والاصطفافات في المنطقة على أسس معاكسة لمنطق المبادئ والمصالح والحضارة والتاريخ.

إنّ نهاية المعارك الأساسية ضد الإرهاب وسقوط الخيار العسكري الذي استهدف شعوباً ودولاً وأنظمة يعطيا فرصة للمضي نحو مستقبل مشترك يتقاسم فيه العرب والإيرانيون ثمار الأمن والاستقرار والازدهار، ويؤكد على أهمية التفكير، في هذا المؤتمر وغيره، في السبل الكفيلة بإعادة بناء المنطقة وإطلاق عجلة الإصلاح فيها وتحسين مكانتها. والبيئة الملائمة لذلك هي داخل فضاء من ثلاثة مستويات:

في المستوى الأول؛ دولة وطنية تضمن المواطنة الجامعة وتحقق رفاه شعوبها وتلحظ متطلبات أمنها القومي وسيادتها الوطنية. إن دولة كهذه بوسعها أن تشخص برشد مصالحها وأن تميز بدقة بين أعدائها وأصدقائها وأن تنسج روابط عقلانية بمحيطها وشراكات مثمرة مع الدول الأخرى. وفي المستوى الثاني؛ نظام إقليمي يضع قواعد صحيحة وسليمة تضمن الاستقرار والرفاه وتوفر مقتضيات الأمن الإقليمي والردع في سياق تبادلي ومشارك.

أما على المستوى الدولي، فإن الطموح هو اعتماد مقاربة مشتركة لسبل التعامل مع المشاريع الدولية المتقاطعة أو المتضاربة فوق سطح الإقليم، والمخاطر المترتبة على انخفاض منسوب العقلانية في سياسات واشنطن التي تعاني من رهاب التعددية العالمية. لكن سيولة النظام الدولي وتعدد أقطابه والتوازنات الناشئة فيه، تمنح المنطقة أيضاً فرصة تطوير موقعها العالمي، ما يعدّ مدخلاً لاستعادة ثقافتها بذاتها وبناء توازنها الداخلية وامتصاص الأزمات التي تتقلب فيها.

وعلى العموم، إن الخروج من الحروب والصراعات ونسج الشراكات وتوسيع مدى التعاون لا بد أن يكون مسبوقاً بتحديد المصالح الإقليمية المحورية، والتي لا بد أن تكون امتداداً للمصالح الوطنية وجزءاً لا يتجزأ من منظور أوسع للمصلحة العالمية المشتركة، والركيزة في

ذلك كله هي الدولة الوطنية التي تحترم حقوق مواطنيها وتصون سيادتها وتتكامل مع محيطها على نحو يحقق الاستقرار والازدهار.

فما هي النقطة التي ينبغي الانطلاق منها لبناء الشراكة: بحل المشاكل دفعة واحدة؟ ببناء الثقة المتبادلة؟ أم بالبداية من النقاط التي يمكن التوافق عليها؟ وما هي مجالات التعاون وقواعده ومفاهيمه الحاكمة وأطره المحلية والإقليمية والدولية؟ وما الموقف من المشاريع المطروحة لحل المشكلات الراهنة؟ وكيف نواجه معاً مشاريع التفيت والتجزئة والتقسيم واللامركزيات السياسية الموسعة؟ وماذا عن المواطنة والهوية؟

وما الذي نختاره في البناء العالمي الآخذ بالظهور: التأثير والفعالية أم البقاء متناحرين في موقع طرفي على هوامشه؟ وما الأفضل لنا الالتحاق بالمحاور الدولية كل بحسب رؤيته وتموضعه

أم الانضمام إلى المشاريع الإقليمية - الدولية الصاعدة التي تغلب الشراكة على النزاع؟

وللرد على هذه الأسئلة وغيرها، اخترنا مع شركائنا توزيع أعمال المؤتمر الرئيسية على ثلاث جلسات متوازية ومغلقة، لمنح المشاركين فرصة أكبر للحوار والنقاش وهامشاً واسعاً لتبادل الرأي، انطلاقاً من ورقة مفتاحية أعدتها إدارة المؤتمر لكل جلسة. فيما سنحاول في الجلسة الختامية استخلاص النتائج والخروج باستنتاجات عملية يمكن البناء عليها.

وإذ نتمن حضوركم ومشاركتكم في هذا المؤتمر، فإننا نأمل أن يحقق غاياته المأمولة، وأن تتقدم خطوات إلى الأمام في سبغ غور القضايا والمسائل ذات الصلة بقضايا التفاهم والحوار، وصولاً إلى مقاربات عملية يمكن البناء عليها في رسم صورة المستقبل الذي نريد أن نتشارك فيه جميعاً، ونحقق من خلاله طموحاتنا الراهنة وآمال أجيالنا الآتية، داخل هذا المدار التاريخي والحضاري الواحد.

د. كمال خرازي

رئيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية

أشكر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على تنظيمه هذا المؤتمر للمرة الثانية. أيها السيدات والسادة، تعلمون جيداً بأن الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب وإيران تعود إلى آلاف السنين وهذا ما ينبغي التطرق إليه والخوض فيه بالتفصيل في الوقت المناسب. سأسير فقط للفترة التي تلت ظهور الإسلام واعتناق الإيرانيين الدين الإسلامي وحيث دخلت العلاقات بين العرب وإيران منعطفاً جديداً. كان الإيرانيون يعيشون في مجتمع طبقي واستطاع الإسلام أن يخلق تحوّلاً عميقاً في حياتهم الاجتماعية والسياسية. في المقابل قدّم الإيرانيون خدمات كثيرة إلى العرب ولعب علماءهم دوراً مهماً في تنمية وتطوير العلوم والثقافة الإسلامية ونقلها إلى مناطق أخرى في العالم مثل شمال أفريقيا وجنوب أوروبا وشرق آسيا. واللافت أنهم أدوا هذا الدور من خلال اللغة العربية بالإضافة إلى جهودهم في تعلّم هذه اللغة والإحاطة بها من خلال النحو والصرف. كما نشروا مؤلفاتهم العلمية باللغة العربية. ورغم وجود بعض الخلافات في وجهات النظر استمر التعاون بين العرب والإيرانيين من أجل تطوير الحضارة الإسلامية. وحتى عندما خرجت إيران من سيطرة الخلفاء العباسيين في بغداد ظلت الأواصر بين إيران والعراق وجنوب لبنان قوية، وكذلك الأمر في أيام الخلفاء العثمانيين إلى أن أحدثت القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا شرخاً

فيها. وفي القرن العشرين وبعد ظهور الموجات القومية الجديدة ظهر فتور في العلاقة بين العرب وإيران لكن لم يمض كثير من الوقت حتى استطاعت الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني أن تبدد هذا الفتور في ضوء الشعارات الوحدوية الإسلامية ونشأت علاقات أكثر رسوخاً بين الإيرانيين والعرب. قبل انتصار الثورة الإسلامية كانت حكومة الشاه قد اختارت الكيان الإسرائيلي الغاصب حليفاً لها في المنطقة وكانت إيران في حرب العام 1967 توفر الوقود اللازم للطائرات الإسرائيلية في حملاتها ضد الدول العربية.

إن الثورة الإسلامية في إيران استناداً إلى مناهضة الإسلام للظلم جعلت مقارعة الصهيونية واستيفاء حقوق الفلسطينيين وتحرير القدس الشريف على رأس أولوياتها في نضالها ضد الظلم، ورغم مضي ما يقارب أربعة عقود على انتصار الثورة ودفعها التكاليف السياسية والاقتصادية الباهظة فإنها مستمرة في نهجها هذا.

للأسف، إنَّ بعض الزعماء العرب الذين كانوا متخفين بالصورة الإسلامية انتهجوا سبيل المواجهة مع الثورة الإسلامية الإيرانية وفرضوا حرباً دامت ثماني سنوات على الشعب الإيراني، وحاولوا من خلال بث الدعاية ضد إيران نشر العداوة بين إيران والعرب، أو قاموا بمواجهة الثورة الإسلامية الإيرانية عبر دعم الفكر التكفيري وخلق جماعات مثل القاعدة وطالبان. بعد انتصار إيران في الحرب المفروضة عليها استمرت مؤامرات أعداء الثورة الإسلامية لكن بأشكال أخرى. غير أن الشعب العراقي، رغم خوض حرب الثماني سنوات ضد إيران، وبعد سقوط صدام عاد إلى علاقاته التاريخية مع الإيرانيين في تعايش ودي وتعامل بناءً. ويوماً بعد يوم اشتد التقارب بين الشعبين حتى بلغ الأمر أن بذل الشعب الإيراني الدم دفاعاً عن الأراضي العراقية ضد داعش، وهذه بحد ذاتها تعتبر من الأحداث العجيبة طوال تاريخ العلاقات بين البلدين. لذلك قامت «إسرائيل» التي تلقت ضربات موجعة من إيران وقوى المقاومة في المنطقة بخلق نظرية الهلال الشيعي وذلك على لسان

بعض الزعماء العرب، وجعل العداء لإيران محورياً أساسياً في الدعاية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية بقيادة أميركا، وإحداث شرخ أكبر بين العرب والإيرانيين. في حين أن إيران ما زالت هي الداعم الأكبر للمناضلين الفلسطينيين الذين هم من السُّنة ولا يوجد شيعي بينهم وهذا بحد ذاته يدحض الشعار المزيّف للهِلال الشيعي. إن سياسة «إسرائيل» وبعض الزعماء العرب لم تتوقف عند هذا الحد بل دخلت مرحلتها العسكرية لتشكيل المنظمات التكفيرية في سوريا والعراق. وعبر استغلال الأجواء السياسية الحاصلة إثر ما يسمّى بالثورات العربية وكذلك الدعم المالي والعسكري المقدم من السعودية والإمارات وقطر وأميركا و«إسرائيل» وحتى معالجة جرحاهم في «إسرائيل»، تمكنت المنظمات التكفيرية من إخراج أجزاء كبيرة من الأراضي السورية والعراقية من سيطرة الحكومة المركزية في كل من العراق وسوريا حتى بلغ مدى الخطورة التهديد بسقوط بغداد. إن المنظمات التكفيرية من خلال ممارستها للإنسانية أضرت كثيراً بسمعة ومصداقية الإسلام والمسلمين في المنطقة، والصورة التي قدمها هؤلاء المرتزقة عن الإسلام في العالم حولته إلى منهج عنيف وسفكٍ للدماء حيث ترتفع صرخة «الله أكبر» مع قتل الأبرياء وقتل النساء والأطفال.

أيها السيدات والسادة، لو سقطت سوريا والعراق بيد هذه المجموعات التكفيرية لكانت «إسرائيل» دون أي شك هي الراح الأكبر لهذه الهجمة المضادة والمعادية لفلسطين وللعروبة لأن «إسرائيل» ينتابها دائماً الخوف والقلق من وجود دول قوية بجوارها تسعى إلى إضعاف الدول العربية والإسلامية وتقسيمها وتعتبر أن أمنها وهيمنتها متوقفان على تحقيق هذا الهدف. إن إيران رغم التكاليف الباهظة التي تعرضت لها جراء دعمها للعراق وسوريا مستمرة في مواجهة «إسرائيل» وهيمنة الغرب على المنطقة دفاعاً عن الدول الإسلامية. ومما يؤسف له أننا نشاهد تواطؤاً جديداً بين «إسرائيل» وبعض الزعماء العرب ضد الشعب الفلسطيني المظلوم. إن تطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الصهيوني وإعلان القدس الشريف عاصمة

«إسرائيل» من قبل الإدارة الأميركية من نتائج هذا التواطؤ. وفي حال تحقيق هذا الهدف سيصبح احتلال «إسرائيل» للقدس الشريف بأكمله أمراً حتمياً. ويعتبر التشاور وتبادل وجهات النظر بين المثقفين العرب والإيرانيين أمراً ضرورياً لمواجهة هذه المعادلات.

وبناءً على ما تقدم فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا يمكن أن نفعله في مواجهة المؤامرات المستمرة للكيان الصهيوني بشأن القضية الفلسطينية وفرض هيمنته على المنطقة والعمل على إضعاف وتقسيم الدول الإسلامية وقتل المدنيين من قبل المنظمات التكفيرية وإذلال الشعوب المسلمة في المنطقة من قبل أميركا «وإسرائيل»؟ هنا أشير إلى بضعة مقترحات:

أولاً: نشر ترويج رؤية استراتيجية حيال التطورات في المنطقة، فبناءً على الرؤية الاستراتيجية يجب الابتعاد عن إصدار الأحكام المتسارعة المبنية على الجوانب العاطفية للتطورات والقيام بدراسة عميقة للعناصر الرئيسية المكونة لكل حدث، والتنبؤ لما سيحدث عبر الأساليب العلمية.

ثانياً: تحديد المكامن الاستراتيجية للنقاش والحوار. هناك الكثير من القضايا التاريخية المستجدة التي بإمكانها أن تكون محوراً للنقاش والبحث حول العلاقات بين إيران والعرب. والمهم هو التشخيص الصحيح للنقاط المؤثرة في استقرار المنطقة وأمنها وإحدى الأولويات تحديد أهم المواضيع القابلة للنقاش لبدء الحوار في ما بيننا. أعتقد أن أهم المواضيع التي بإمكانها أن تكون منصة الانطلاق للحوار بين العرب وإيران هو كيفية المواجهة مع الكيان الصهيوني بصفته العدو الرئيسي في المنطقة. وليس أمام الإيرانيين والعرب من سبيل إلا مواجهة هذا العدو الذي يعتبر العنصر الرئيسي في إذلال وإضعاف دول المنطقة وإيجاد الفجوة بينها. لا بد من التشاور وتبادل وجهات النظر ومن البديهي أن تكون هناك قضايا أخرى مثل الترتيبات العلمية وضرورة التكامل الاقتصادي والثقافي بين إيران والدول العربية.

ثالثاً: بما أن الماضي يُعتبر نبراساً يَنيّر طريق المستقبل فما نتعلمه ونستخلصه من التجارب الماضية يجب أن يمكّننا من عدم تكرار الأخطاء السابقة. لقد دفع العرب والإيرانيون تكاليف باهظة بسبب عدم الحوار والحرب التي شنها العراق ضد إيران، وكذلك الحرب على الإرهاب التكفيري في المنطقة، كلّفنا الإيرانيين خسائر مادية وبشرية كبيرة. هذه التجارب يجب أن تكون دافعاً للتعاون وأن يجلس المثقفون من الجانبين للدراسة والتحليل عبر حوار شفاف وصریح، والبحث عن حلول لقضايا المنطقة من خلال رؤية مستقبلية.

أيها الحضور الكريم، إن بيروت بإمكانها أن تكون حلقة وصل بين العرب والإيرانيين وأن تشكل منصّة انطلاق لهذا الحوار لأنها كانت دائماً مكاناً للتلاقي، وفي الوقت نفسه مكاناً للتعايش بين مختلف الطوائف والمذاهب كما أنها تتمتع بمجتمع صحافي وإعلامي حيوي وتمتلك الأهلية لبدء الحوار الإستراتيجي ومتابعته.

في الختام أؤكد أن الجمهورية الإسلامية تعتبر تحرير فلسطين والقدس الشريف أهم القضايا الرئيسية لدى العالم الإسلامي، كما أنها ترى أن من واجبها دعم الحكومات الموجودة في المنطقة والتي تتعرض للهجمات الإرهابية والتصدي لزعزعة استقرار الدول الإسلامية وتقسيمها. نأمل لهذا المؤتمر النجاح في إطلاق عجلة الحوار الإيجابي والبناء بين العرب وإيران حول هذه القضايا الجوهرية المشتركة.

د. سعيد خطيب زاده
رئيس مركز الدراسات السياسية والدولية

أيها الحفل الكريم، في بداية كلمتي أودّ أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وبشكل رئيسي للدكتور عبد الحليم فضل الله وكل زملائه على الجهود الحثيثة والتعاون البناء الذي أبداه لإقامة هذا المؤتمر الفريد الذي نأمل أن يلعب دوراً مفيداً وفاعلاً ومؤثراً في تقريب الواقع والتطلعات العربية. كما أودّ أن أخصّ لبنان الشريك بلد الثقافة على استضافته لأعمال هذا اللقاء وهذا أمر بديهي لأن لبنان لطالما لعب دور المنصة الثقافية والفكرية التي تتفاعل من خلالها كل المعارضات السياسية والفكرية والاجتماعية، وأريد أن أبدأ مداخلتي باللغة الإنكليزية.

سأحاول من خلال كلمتي أن أدخل في العمق حول في ما يخص الوضع الحالي في المنطقة وكيف تنظر إيران اتجاه هذا الوضع؟ منذ تمّ عقد المؤتمر في السنة الماضية هناك العديد من الأمور قد تغيرت، وخاصة لما حدث في الفترة الأخيرة من الحركات السلفية القتالية في سوريا والعراق وقد لعبت إيران دوراً صعباً في ذلك الحين، وفي نفس الوقت نحن نواجه مرحلة دقيقة في المنطقة بالإضافة لبعض التحولات والتغيرات في المنطقة.

هناك بعض النقاط التي سأطرق إليها منذ فترة احتلال فلسطين مروراً بمراحل عدة، وما زالت بعض المشاكل تتفاقم وتتطور.

ثانياً: التطلعات الخارجية لهذه المنطقة وتحديداً المشاكل التي تفاقت في الفترة الأخيرة. ثالثاً: التطورات الأخيرة وتحديداً العنف الذي مورس على منطقة غرب آسيا في الآونة الأخيرة. وما مارسته إدارة بوش وصولاً لما نراه الآن في اليمن والعنف القاسي الذي يُمارس على اليمن.

النقطة الرابعة التي نواجهها في المنطقة التحديات العسكرية. وأخيراً الحركات السلفية والوهابية القتالية التي نراها في الفترة الأخيرة. لذلك يجب التطلع لكل هذه العوامل التي نواجهها في المنطقة.

هذه العوامل تساعد على تفاقم المشكلة، فما هي الأسباب التي تساهم في تطور هذه المشكلات وما يجب أن يلعبه البعض لحلها. وما هو الهدف الاستراتيجي الذي يجب أن نضعه للقضاء على الإرهاب الإسرائيلي إن عنصر التعاون والشراكة ضروري للغاية للقضاء على كل هذه العوامل التي ساعدت على تدهور الوضع الراهن في المنطقة، ويمكننا البدء بنقطة الانطلاق من خلال الحوار المتبادل والهادف للوصول إلى حلول جذرية في المنطقة.

د. سعد الله زارعي

مدير مركز أنديشه سازان نور

بصفتي أحد المنظمين لهذا المؤتمر أرحب بجميع الحضور وأتمنى أن تكون هذه اللقاءات خطوة من أجل الوصول إلى الأهداف المشتركة الإسلامية الإقليمية، وأن تفتح الحوارات هنا أبواب جديدة للتعاون بيننا. أيضاً أشكر بشكل خاص د. عبدالحليم فضل الله رئيس هذا المؤتمر. أتحدث باسمي وباسم رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية انديشه سازان نور. وبما أننا نريد أن نوجد طريقاً مشتركاً للتعاون فالموضوع الذي سوف أتحدث فيه موضوع فكري - تكتيكي مرتبط بنظرتنا إلى المنطقة وعلى هذا الأساس نظمت كلمتي.

إن الأمن خاضع لإرادة الإنسان وهي مرتبطة بمعتقدنا الإنساني، فالمعتقدات هي البنى التحتية للأمن وكلما كانت هذه المعتقدات صحيحة كان لها تأثير عميق في عالمنا الذي عانى خلال الـ 100 عام الماضية من الأمن المعتمد على الأدوات المادية. واليوم هناك معتقدات ناتجة عن الإسلام، هدفها أمن قائم على إرادة الإصلاح التي لا تقبل أن تتماشى مع الاستعمار. ولهذا فإن قائد الثورة الإسلامية في إيران الإمام الخميني طرح فكرة أن طريق تحقيق هذا النوع من الأمن سوف يكون مفتاح الكثير من المشاكل الموجودة في المنطقة، وما هو مطروح الآن بشكل مشترك في المجالين الإيراني والعربي هو كيف نؤمن الاستقرار في منطقتنا. الجواب دقيق يستلزم معرفة عوامل عدم الاستقرار إذ إن منطقتنا تعيش حالة هرج ومرج منظمة وليست فوضى اجتماعية فقط بل فوضى سياسية أيضاً. عندما تكون الدول الإسلامية

ملتحقمة بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وعندما تتكاثف الأيدي الملوثة تصبح مصالح الإسلام والمسلمين ضحية هذا التكاثف وهذا مرهون بالصمت من قبل رؤساء بعض الدول الإسلامية وهو مخالف للتعاليم الإسلامية المشتركة والنص القرآني، فالمعرفة المشتركة هي أن الإسلام أوصى أن نكون أشداء على الكفار رحماء بيننا. ولكي يحلّ الاستقرار والثبات والأمن في الدول الإسلامية يجب أن نزيل كل الجدران بيننا. ولكن هذا لا يعني أن لا يكون لكل واحد منا منزل ووطن مستقر، بل أقصد إزالة جدران العداوة والاختلافات التي بنوها بيننا لكي يسرقوا كل ما نملك. المسلمون متنوعون ولديهم مذاهب مختلفة وثقافات متعددة ويجب أن نحول هذا التنوع إلى وجوه معرفية وليس إلى جدران نغلق بها على بعضنا البعض. يجب أن يكون هدف الأمة الإسلامية التلاقي والتحاور. وفي اللقاء الذي حصل البارحة بين عدد من مسؤولي الدول الإسلامية وسماحة القائد الخامنئي طرح القائد هذا الأمر وأن كل دولة إسلامية لن تتمكن من أن تؤمن كافة مستلزماتها واحتياجاتها بمفردها، ولكن عندما نضع إمكانات كل واحدة منها إلى جنب الأخرى نجد أن احتياجات الجميع سوف تؤمن بشكل كامل ومشرف.

يجب أن يتوصل هذا الحوار إلى إجراءات جماعية لأن الإجراءات الإصلاحية لا تُبنى إلا على أسس جماعية. نحن لدينا إمكانات يمكننا أن نستفيد منها لكن العالم الإسلامي يحتاج إلى أن يعرف عن النفس ويعرف الآخر لأن في هذا العالم يوجد ملائكة ويوجد شياطين أيضاً وهم قد بنوا لأنفسهم سياسات. إن بعض الدول التي تزعم أنها تعمل باسم الإسلام تأخذ فلسطين باتجاه «إسرائيل». للأسف هذه الدول وقعت في دائرة الغير وقادتها يظنون أنه عندما تتواجد أميركا عليهم أن يتبعوها، أما نحن فإننا نمضي في طريق الإمام ونفكر في رفع العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية. نشكركم على حسن استماعكم.

د. عبد المنعم أبو الفتوح
 قيادي مصري ورئيس حزب مصر القوية

أنقل لكم تحية كل الشعب المصري. واليوم نحن نجتمع من أجل جمع شتات هذه الأمة التي أراد لها أعداؤها الضعف والشتات. وفي مصر، وفي ظل الأزهر الشريف منارة الإسلام العظيم، ينعقد مؤتمر للقدس برعاية الأميركان. نعم أصبح عندنا صهانية عرب يعملون من أجل المشروع الصهيوني. ونحن كأمة عربية وإسلامية لا طريق لقوتنا وقدرتنا على مواجهة هؤلاء الأعداء إلا باستحضار حضارتنا العربية والإسلامية والتظلل بها. إن ما يواجهه به التيار السياسي الإسلامي العروبي في منطقتنا بعد «الربيع العربي» من محاولة استئصال وتشجيع تيارات التطرف والتكفير والتيارات الداعشية ليس من ورائه إلا مزيد من إضعاف هذه الأمة. أيها الأخوة الأعزاء، إن طريقنا لمواجهة هؤلاء الأعداء هو تواصلنا ولا يمكن لأمة عظيمة مثل الأمة العربية والإسلامية أن تُختزل في أنظمة باعت نفسها إلى الشيطان. أنتم تعلمون أن قمة «كامب ديفيد» عقدت بين النظام المصري والصهانية بهدف التطييع وإذا أتيت بأصغر «فتى مصري أو فتاة» وسألتهم عن «إسرائيل» سيقول لك أنها عدو هذه الأمة. لا وجود للصهانية في مصر ولا في الأمة العربية ولا في الأردن. سر في شوارع عمان وسيقولون لك إنها عدوتنا الأولى.

من جهة ثانية إن الفكر المتطرف ومحاولة نشر الطائفية في أمتنا كشكل آخر من أشكال إضعافها لا يواجه فقط بالقوة والسلاح ولكن يحتاج إلى تواصل بين مثقفي هذه الأمة وبين أطرافها الشعبية من أجل مواجهة هذا الفكر المتطرف. وهؤلاء الداعشيون الذين ينتشرون في شمال سيناء ويقتلون أبناءنا وإخواننا من المدنيين ويقتلون أبناءنا من الجيش والشرطة لم يطلقوا رصاصة واحدة على الصهاينة وعلى الإسرائيليين في أرض فلسطين، وحتى هذه اللحظة لا همّ لهم إلا قتل المصريين سواء المدنيين أو الشرطة أو الجيش ولا يوجد عائلة في مصر إلا ولها شهيد ضحية هذا الفكر الداعشي.

أيها الأخوة. نرجو أن يستمر التواصل بين الشعبين العربي والإيراني والشعب التركي أيضاً وإلا لن يحدث استقرار وهذا المثلث وحده سيحقق الاستقرار في منطقتنا. وإن أي محاولة لأبعاد إيران عن العرب أو أبعاد تركيا عن العرب هي محاولة مريضة ولن يكتب لها النجاح أبداً. أتمنى للقائنا في هذا المؤتمر أن يستمر ويتوصل إلى نتائج عملية.

أ. فالح الفياض
المستشار القومي العراقي

من دواعي سروري استجابة دعوة د. عبد الحلیم فضل الله إلى هذا المؤتمر الذي نجده عنواناً حيوياً إيجابياً يسعى إلى بناء المستقبل ولا يخوض في الماضي.

إن العراق يجب أن يحضر اسمه دائماً عندما يكون الكلام عن العلاقات العربية - الإيرانية وهي علاقات مميزة خصوصاً بعد أن اشتركت البلدان معاً طيلة سنوات في محاربة الإرهاب الذي استهدف العراق. في العراق أيها الأخوة تحقق نصر كبير من قبل شعب طلب منه أن يتأثر بعوامل كثيرة من خلال المعول الهدام الذي أراد للأمة أن تنقسم وهو معول الطائفية. جُرب في العراق كل الأطروحات ومرَّ شعبه بمختلف المحن والمآسي ولكنه تجاوزها باستحضاره لموروثه التاريخي المشرق وليس من خلال النباش في ماضي الخلافات ولا النظر إلى بعضنا البعض من خلال عيون الآخرين. يجب أن ننظر إلى بعضنا البعض بعيوننا وبوعينا وبما نملكه من إرث تاريخي وحضاري وديني، ومع الأسف نحن ننظر بعيون الآخرين. في العراق مرجعية دينية رشيدة استطاعت أن تلامس الوتر الحساس وأن ينطلق هذا الشعب في الدفاع عن حضارته وقيمه وعن دينه وتاريخه فكانت انطلاقة الأمة العربية التي تأرت لكرامتها وتحقق النصر والحمد لله اليوم. لقد تجاوزنا الطائفية وهزمتنا داعش. لقد عرّفت داعش عن نفسها لكل العراقيين سنّة وشيعة بأنها أطروحة خراب وهدم لا عبادة ولا تمثل

طائفة ولا مذهباً بل لا تمثل إلا مذهب الشر. إن الشعب العراقي يدرك من خلال مواجهته لهذه المحن أن الشراكة مع كل الدول والأطراف الإقليمية وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية وتركيا مهمة جداً لبناء نظام إقليمي يحفظ الجميع. وقد آن الأوان لكي تعيش المنطقة الرشد السياسي الذي يتمثل بالتحرك وبناء العلاقات من خلال المصالح المشتركة والحقيقية ومن خلال تجنب المخاطر. لا يمكن اعتبار الجمهورية الإسلامية تحدياً للعرب أبداً. وبالنظر إلى المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي بإمعان نجد أن إيران لا تشكل أي نوع من التهديد بل هي مؤهلة لأن تكون شريكاً استراتيجياً يسهم في بناء التنمية والاستقرار. بعد تحرير الموصل أجرت الحكومة العراقية اتصالات مع دول المنطقة وتقدمت بمشروع للحوار الإقليمي الذي يتجاوز الحروب والمآسي التي تُمر بها المنطقة من خلال مصالحننا الحقيقية التي يجب أن ندافع عنها وأن لا نكون أدوات في مشاريع تأتي من هنا ومن هناك. كل الدول تكلمت عن الحاجة إلى هذا التعايش ولكن الواقع يؤشر إلى غير ذلك مع الأسف. أنا أعتبر أن هذا المؤتمر واللقاءات بين النخب والمثقفين يدعم التواصل الشعبي وعدم السماح بتكريس الفرقة وخلق أعداء وهميين.

إن المقاومة والالتحام مع الشعب ضماناً للأنظمة وهذه قضية واقعية. والواقعية أيضاً أن نعرف العدو الحقيقي والواقعية وأن لا نخلق أعداء وهميين وأن نحرص على المصالح الكبرى وأن نعمل على أن نتجنب المخاطر. الجمهورية الإسلامية تمثل حليفاً. لقد تكلمنا مع إخواننا العرب في كل المناطق عن طبيعة العلاقة الإيرانية - العراقية وأنها مهمة جداً في خلق بوصلة تؤثر في مستقبل المنطقة وتنميتها. إن العراق مؤهل لأن يكون جسراً للمودة والمحبة والتواصل كما أشار د. خرازي كما أن بيروت مؤهلة لأن تكون ملتقى حوار. يصف البعض العلاقة الإيرانية - العراقية بالتبعية ولكن العراق بلد وشعب له إرثه وفيه مرجعية واعية وخصوصاً بعد سقوط صدام حسين. العراق ممتنع عن التبعية وعن الرضوخ لغير مصالحه. البعض يريد

أن يصف الواقع على هواه ويصف العلاقة مع تلك الدولة على أنها شرف والعلاقة مع دولة أخرى على أنها تبعية وذلك طرح غير واقعي. لقد سقط صدام حسين ولكن هذا لا يجوّله من شيطان إلى ملاك، لقد أسهم في قهر الشعب العراقي وكان سقوطه بوابة لدخول القوات الأجنبية إلى العراق، وكان البعض يرسم صورة لصدام حسين غير صورته الحقيقية. داعش والقاعدة كلها مسلسلات آذت الشعب العراقي الذي قدم عشرات الآلاف من الضحايا.

أشعر أيها الإخوة أن هذا المؤتمر يستطيع أن يقوم بدور فاعل في الدفع بالحوار إلى أمام خصوصاً بين الشركاء الإقليميين وعلى كل الأطراف أن يعرفوا أن نموذج حل المشاكل مع إيران أو غيرها هو فتح قنوات الحوار والبحث عن المشتركات ونحن في العراق نجد أن الفرصة سانحة لذلك.

أ. محمد فنيش

وزير الشباب والرياضة في الحكومة اللبنانية

يهدف منظمو مؤتمر العرب وإيران إلى جعل عناوين الأمن والاستقرار والتعاون هدفاً يستحق المحاولة والإصرار للتوصل إلى السبل الناجحة لإنهاء النزاعات بين دول المنطقة العربية والإسلامية بحلول سياسية وإدارة سياسية حرة. هذه الرغبة ينبغي أن تنبني على رؤية واضحة للواقع والتحوّلات وأسباب الخلاف وتحديد المسؤوليات والمستفيدين.

إن المشهد السياسي الراهن يدلّ على تشابك العديد من القضايا وتداخلها وتعقيداتها. هناك عوامل داخلية لمجتمعاتنا التي تطمح إلى التحرر من وطأة التدخلات الخارجية وبلوغ حقها في حريتها وسيادتها على أرضها ومشاركتها في بناء دولة مستقلة. وهناك دول عربية تحشى إرادة التغيير ولا ترضى بوجود سلطة تقوم مشروعيها على إرادة الشعوب، وتنتهج سياسات تقوم على التدخلات التي وصلت إلى حدّ شن حروب مدمرة على شعب فقير لكنه قوي الإرادة هو الشعب اليمني وغزو بلاده. وهناك دول ليس مسموحاً لمواطنيها أن يطمحوا إلى نيل حقوقهم كمواطنين ولو بالتعبير السلمي كالبحرين. تعتمد هذه الدول على الدعم الأميركي خصوصاً مع الرئيس دونالد ترامب ولا تخفي رغبتها في شن حرب على إيران بدءاً من إنهاء الاتفاق النووي إلى فرض العقوبات الاقتصادية إلى التحريض على إثارة الشعب والفوضى داخل إيران. والمبررات التي تدّعيها تتركز على اتهام إيران بتوسيع نفوذها

وبدعمها للقوى الشعبية في اليمن والبحرين وبوقوفها إلى جانب الدولة في سوريا أو دعم العراق في مواجهة التكفيريين. والحقيقة أن العداء لإيران وشن الحروب عليها بدأ منذ انتصار ثورتها وتمكن قائدها الإمام الخميني «قده» من إقامة جمهورية تستمد شرعيتها من الإسلام وإرادة الشعب وتنتهج سياسة مستقلة عن التبعية لأميركا وغيرها من الدول المستكبرة، وتقف إلى جانب حركات المقاومة في مواجهة المشروع الصهيوني دعماً للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في أرضه. وهذا مرتبط سياساتها ومحور علاقاتها ومواقفها منذ انطلاق الثورة وانتصارها إلى أن تولى السيد الخميني القيادة. لكن الجمهورية الإسلامية، على الرغم من محاولة إسقاط الثورة واعتراف الدول التي دعمت صدام في حربه على إيران بأنها قدّمت له مئات المليارات من الدولارات، لم تحد عن سياساتها في تأييد القضية الفلسطينية ومد يد التعاون لكافة الدول العربية. ولا يمكن فهم الصراعات الجارية بعيداً عن التحول الذي أحدثته هذه الثورة في معادلات الصراع. إن محاولة إسقاط سوريا التي جرت في سياق ما يسمى بالربيع العربي بات واضحاً فيها دور القوى التي أجمت الصراع في المنطقة وعلى رأسها أميركا و«إسرائيل». نعم لا يمكن إغفال معاناة المجتمعات العربية اجتماعياً ومعيشياً وتنموياً كعامل أساسي في قابلية هذه المجتمعات للخروج على حكامها، لكن التدخلات الخارجية كانت سبباً لنشر الفوضى ونشأة الجماعات التكفيرية وتوسع دورها في تحقيق غايات لأصحاب المشاريع التقسيمية من القوى المسيطرة وفي مقدمها أميركا مع ما يدور في فلكها من دول إقليمية وعربية والكيان الصهيوني. إن دعم إيران للدول التي تصدّت للمشروع التكفيري الإرهابي أسهم في اندحار تلك الجماعات المسلحة وإعادة نشر الأمن لمصلحة شعوب المنطقة. وإذا كان هذا الدور المتمثل بدعم المقاومة ومواجهة العدو الصهيوني وإبراز وجه الإسلام بحقيقته الساطعة وإسقاط المشروع الرامي إلى تشويه صورة الإسلام والإساءة إلى مفاهيمه وقيمه، إذا كان ذلك يتيح لإيران نسج علاقات احترام وتعاون فهو مدعاة لمطالبة من يجذّر من إيران بأن يتخذ هذا النهج ليحظى بالمكانة لدى شعبه وأمتة.

إن دعم المقاومة له ثمنه والوقوف في وجه السياسة الأميركية المنحازة إلى «إسرائيل» لا يقوى على تحمّل تبعاته إلا قيادة ثورية تحمل مشروعاً رسالياً عقائدياً وشعب مؤمن مجاهد ومضحّ من أجل مبادئه وقيمه ورسالته وإيران خير نموذج لهذا الدور. إن الرهان على السياسات الأميركية والارتهان لها وتحويل وجهة الصراع نحو العرب والمسلمين لا يخدم إلا مصلحة الكيان الصهيوني ولا ينتج إلا تدنيساً للمقدسات واستخفافاً بشعبونا وأمتنا. لا يمكن أن يمحو الزمن حق شعب فلسطين ولن تستطيع الضغوط الأميركية والعربية أن تدفع حتى السلطة الفلسطينية لتوفر غطاءً لتضييع القدس وتشريع الاستيطان. إن فهم هذه الحقائق واستعداد إيران لمد يد الحوار والتعاون استناداً إلى أن صراعها ضد السياسة الأميركية في المنطقة ينبغي أن يدفع بعض الدول العربية إلى أن تدرك مصلحتها في ملاقة هذا الاستعداد ووقف حروبها العنيفة والتفكير في استقرارها، وتوحيد مواقف الدول العربية واعتماد منهج جديد يقوم على أولوية الصراع مع المحتل الصهيوني واحترام إرادة الشعوب واعتماد الحوار والحلول السياسية للأزمات. هل يمكن أن نأمل في التعقل ممن لم يثبت أنه يملك الحد الأدنى من حرية الإرادة والتجربة؟ هل يمكن أن نتوقع إدراكاً لخطورة استنزاف الثورة واسترضاء الإدارة الأميركية وكسر حواجز المقاطعة والترويج لثقافة شرعية وجود «إسرائيل» وحققها في فلسطين وعدم العداء معها. إن الوصول إلى مستقبل مشترك آمن ومستقر يسوده التعاون بين العرب وإيران بحاجة لارتباطات ومثقفين ومجتمعات حرة وإرادات مستقلة وأحسب أنها قضية نضالية أخرى وموازية لجهادنا في مواجهة الهيمنة الأميركية و«إسرائيل» في عالمنا العربي والإسلامي ينبغي خوضها وتوفير مستلزماتها. في الختام أشكر لمنظمي المؤتمر اهتمامهم وإصرارهم على مناقشة هذه الموضوعات الشائكة وعلى حرصهم على إقامة علاقات عربية - إيرانية سياسية وثقافية واجتماعية تعيد لأمتنا بكل شعوبها دوراً رائداً تفتقده.

الفصل الأول

محور الدولة الوطنية:

الاستقلال والشراكة

وتماسك الهوية

ورقة مفاتحية لجلسة:

الدولة الوطنية:

الإستقلال والشراكة وتماسك الهوية

تستدعي حالتنا الراهنة على مستوى الإقليم إقراراً بأن صيغ الحكم التي اعتمدناها غالباً في المنطقة لم تستطع أن تحقق المبتغى من وجودها، لا بل أننا دخلنا، على الأقل عربياً، في متاهات الاستبداد والتهميش والتخلف والتبعية والتشطي، ما ألحق بمنظمتنا وشعوبنا دماراً لن تكون النجاة من ارتداداته الحضارية سهلاً. وقد انعكست هذه التجربة إيجاباً لدى شعوب المنطقة ومصادرة لاحترامها وصوتها وحرّياتها، وتشويهاً لحضارتنا الإسلامية والعربية وتوهيناً في مكان القوة وإضعافاً لقضايانا الكبرى وفي أساسها فلسطين.

تتنازع الدولة في منطقتنا ثلاثة اتجاهات رئيسة ذات نزعات أحادية غالباً:

أولاً، الاتجاه السلطوي الذي يسعى لتكريس السيطرة الداخلية بذرائع وأشكال مختلفة، وتمثله دولة تسعى لضمان دور ومصالح أقلية محددة من مواطنيها فيما تهتمش الغالبية ولا يكون القانون فيها إلا أداة سيطرة وضبط. وهذه الدول عادة ما تفقد سيادتها الوطنية لحاجة نظام الحكم إلى تعويض مشروعيته الداخلية بشبكة أمان خارجية.

ثانياً، الاتجاه الليبرالي، الذي يسعى للاندماج في النظام الدولي بصيغته الليبرالية ويلتزم بقيم ومعايير المؤسسات الدولية ذات النهج النيوليبرالي، وينادي بحقوق الأفراد والحريات الفردية والنمو الاقتصادي. وهو ما يؤدي إلى اندماج مشوّه لا يراعي الخصوصيات والحاجات المحلية، ويؤسس للتبعية وضياع السيادة، ويشيع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ويحطم البنى الإنتاجية.

ثالثاً، الاتجاه الثوري، وتمثله دولة ذات اتجاه إيديولوجي يسعى إلى تغيير الوضع القائم خارجها، فتركز على قوتها الصلبة ودورها الخارجي وتكون حريصة على سيادتها واستقلالها، إلا أنها تفقد في بعض الأحيان تركيزها ومرونتها في السياق المحلي والداخلي، كما أنها تتعرض لضغوط خارجية قاسية من قوى الأمر الواقع في الخارج.

أمام هذه الوقائع كاملة يتزايد الانشداد إلى البحث عن الخروج من هذه الحالة نحو خيار الدولة الوطنية كاملة المضامين. فالدولة الوطنية في حيزها الأول تشكل خروجاً من النزاعات الهوياتية باتساعها للجميع والتعاطي معهم على أساس المواطنة التي تفترض حقوقاً كاملة متساوية للجميع تشكل لكل مواطنها ضماناً لحياة كريمة. وتتيح هذه الدولة للشعوب أن تسلك طريق التطور والتنمية والمشاركة وتساهم في تجسيد وعيها لمصالحها في أبعاد متعددة، وعلى رأس ذلك المحتوى الحضاري الجامع للإقليم بأهله المتنوعين. إن هذا الطرح على وضوحه وسلاسته، ويمكن القول بديهيته، قادر على المساهمة في تقديم حلول جذرية لمستقبل الإقليم. إلا إن الانتقال إليه وجعله أساس منظومة القيم والمصالح والخيارات المشتركة يتطلب الكثير من المراجعات والجهود السياسية والإصلاحات العميقة.

إن قيام الدولة الوطنية التي تلتزم بالاحتكام إلى شعوبها سيُعقلن سياساتها الخارجية ويجعلها مضبوطة ضمن مصالح الشعوب لا النخب الحاكمة فقط. وفي العموم تتموضع مصالح شعوب المنطقة في إطار الاستقرار الإقليمي وبناء أطر وبنى تحتية للتعاون والتكامل الاقتصادي. ومن شأن بناء دول وطنية كهذه أن يساهم في تثبيت الاستقرار وجعل السلم الإقليمي خياراً مفضلاً داخل المنطقة يمتص التوترات ويتيح التعرف على فرص للتعاون والتكامل الإقليمي. إن الاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يتحصل من دون قاعدة محلية ضامنة له. وتتمثل أبرز أسباب التوترات الإقليمية الحالية في حاجات جملة من أنظمة المنطقة إلى تصدير أزماتها الداخلية إلى الخارج لتشتيت أنظار الرأي العام المحلي وتوجيه غضبه وجذب حلفاء يدعمون وجودها.

إن الدولة الوطنية هي الدولة القوية القادرة على حماية استقلالها وممارسة سيادتها على قرارها السياسي ومواردها وثروتاتها لما فيه مصلحة شعبها. إلا أنها في الوقت عينه ليست دولة قمع وإقصاء، بل دولة ضامنة للمشاركة السياسية وحامية للحقوق والحريات الأساسية ومقيدة بالنصوص القانونية. وهي دولة رعاية اجتماعية، ذات دور مركزي في العملية الاقتصادية والتنمية التي يُعدّ النجاح فيها معيار سلامة الاندماج في الاقتصاد الدولي والشراكة مع القطاع الخاص. هذه الدولة ليست دولة النخبة أو الجماعة، بل دولة المواطنين، ومصالحها هي مصالح عامة الشعب بل الشرائح الأكثر تهميشاً في المقام الأول، وهي دولة العدالة والمساواة فلا ينهشها الفساد ولا يقوّضها التمييز.

إن قيام الدولة الوطنية في منطقتنا يواجه جملة أسئلة وإشكاليات، اخترنا منها موضوعات الاستقلال والشراكة الداخلية وتماسك الهوية باعتبارها الأكثر إلحاحاً في السياق الإقليمي والتي نقترح أن تكون محور عمل هذه الجلسة:

إننا لا نتعامل مع نموذج واحد للأنظمة العربية القائمة في الإقليم فهي متعددة الشكل من دولة الملك الفرد أو العائلة الحاكمة، إلى ملكيات أو إمارات دستورية شكلية، إلى جمهوريات استبدادية، تتمتع كل منها بخصوصيات غاية في التشعب والاستغراق. كل هذا يؤكد مشروعية السؤال بشأن مقارنة إمكانات الوصول إلى دولة وطنية في المدى المنظور وفي ظل عدم النفاذ إلى هذا الإصلاح الجذري، وما هي الخطوات الرديفة أو البديلة أو المساندة أو الاحتوائية للدفع بهذا الاتجاه؟!

وما هي حدود أو أشكال الديمقراطية المقبولة في المرحلة الانتقالية بالحد الأدنى؟ أي ما هي الصيغ الأنسب للمشاركة الشعبية في بناء الدولة الوطنية، وما هو النظام السياسي المفضل؟ ما هي المميزات المحلية التي تحكم على شكل النظام السياسي ونمط الديمقراطية فيه؟ كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار التكوين الاجتماعي والسياسي الخاص بمنطقتنا.

وفي ظل صعود الهويات ما دون الوطنية، كيف يمكن بناء دولة وطنية تعيد تعريف الهوية الوطنية بما لا يتصادم بالضرورة مع الهويات الفرعية للجماعات الوطنية؟ وذلك بما يسمح مع مرور الوقت بخلق هوية وطنية ناجزة ومواطنة كاملة ترسم حدوداً للهويات الفرعية وللتعبير عنها بما يعزز الانسجام الوطني ولا يؤدي إلى دمج قسري؟

تشهد المنطقة حراكاً لانتماءات ما فوق وطنية ذات طابع اجتماعي ولكن تعبر عن نفسها بشكل سياسي أحياناً، وهو ما يطرح تساؤلاً حول صيغ المساكنة والتعايش على الأقل بين الانتماء السياسي - القانوني الوطني والانتماءات الأوسع؟

شهدت المنطقة تجارب ناجحة لحركات مسلحة شعبية أدت دوراً مكماً للجيش الوطنية إما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي أو مواجهة التهديد الإرهابي التكفيري، فكيف يمكن للدولة الوطنية أن تجعل من هذه الحركات جزءاً من أمنها القومي؟ وهل هذا الخيار ممكن وبأي شروط؟

بلحاظ الأدوار المتزايدة للبنى المحلية وفعاليتها التنموية وقدرتها على التعبير عن اتجاهات السكان ومصالحهم، ما هي الحدود اللامركزية المقبولة في الدولة الوطنية في المنطقة؟ وبتزايد هذا التساؤل في الدول التي تتواجد بها كتل سكانية وازنة ذات خصوصية هوياتية. فما هي الحدود المقبولة لتعدد وتوزع السلطات والصلاحيات داخل الدولة الوطنية في منطقتنا؟ هل يجب أن تكون دولة مركزية قوية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية، على أن تعتمد اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة أم من الممكن أن نصل لصيغ من الدولة الفيدرالية أو الحكم الذاتي؟ ما هي النظرة إلى علاقة الدين بالدولة، وأين موقع الإسلام مثلاً من الدولة. ما هو الموقف من النظرة الليبرالية إلى مسألة الدولة وأدواتها؟ خاصة وأن معظم الدول القائمة تمارس الكثير من النيوليبرالية التي حوّلتها إلى أسواق استهلاكية ودمّرت نسيج بنيتها الصناعية وحتى شوّهت قيمتها وحضارتها وغرّبت إيقاع حياتها استهلاكياً واجتماعياً؟ فأى مستوى من الليبرالية الاقتصادية يناسب شعوب الإقليم ويؤمن تطوره ولا يصادر إمكاناته ومستقبله؟

إن بناء الدولة الوطنية المستقلة سيواجه تحدياً من حاكم الظل (التدخل والهيمنة) الذي يسعى للحفاظ على ديمومة ما هو قائم. فهل سيبقى التسلط الخارجي عاملاً حاسماً في منع اكتمال الدولة الوطنية وجعلها حقيقة واقعة؟

إن قوة الدولة الوطنية لا يمكن أن تتأمن بانعزالها أو بضيق خياراتها التحالفية في زمن التحوّل الحاد للإدارة الأميركية وذهابها إلى أقصى حدود الإنهاك لكل الإقليم والسيطرة المكثفة على موارده ومحاولة الإجهاز على كرامته واستقلاله وقيمه، وتطلعاته المشتركة في فلسطين من خلال تسليمها نهائياً إلى الصهاينة وجعل «إسرائيل» الدولة المصدر وإسقاط كل مسار الدولة الوطنية؟ (التي تشكل نقيضاً «لإسرائيل») وتحويل شعوب الإقليم إلى شيء آخر. لذا تبدو الدولة الوطنية ضرورة وجودية لشعوب الإقليم وخياراً لا بد منه كطريق للمواجهة والخروج من الدائرة التي تزداد إقفالاً كلما تأخر الوصول إلى الدولة الحقيقية، ولبنة أساسية في بناء نظام إقليمي متوازن ومستقر.

وقائع جلسة محور الدولة الوطنية

* الفترة الأولى

ترأس الفترة الأولى من هذه الجلسة د. محمد رضا شيباني، واستهلها بكلمة جاء فيها:
تعاني منطقة غرب آسيا من أزمات متوالية وهي تواجه ثلاثة اتجاهات رئيسية تمثلها الحكومات
القائمة يمكن تلخيصها بالآتي:

1- اتجاه سلطوي، ويسعى إلى تكريس السيطرة الداخلية لفئة محددة فيما يصار إلى تهميش
الغالبية.

2- اتجاه ليبرالي، ويسعى للاندماج في النظام الاقتصادي الدولي ويؤكد على النمو الاقتصادي
لكنه لا يراعي الخصوصيات والحاجات المحلية والنتائج المترتبة على ذلك.

3- اتجاه ثوري، ويسعى إلى تغيير الوضع القائم مع الحرص على السيادة الوطنية والاستقلال،
لكنه لا يتصف بالمرونة على الصعيد الداخلي.

السؤال المطروح هو كيف يمكن الخروج من هذه الحالة؟

ثمة وجهة نظر تقول باعتماد خيار الدولة الوطنية القائمة على أساس المواطنة والمساواة
بين الجميع، وأن تسلك سبيل التنمية والتطور والمشاركة، وتساهم في تقديم حلول جذرية
لمستقبل الإقليم، على أن توضع مصالح شعوب المنطقة في إطار الاستقرار الإقليمي وبناء
أطر التعاون والتكامل الاقتصادي. هذه الدولة الوطنية قادرة على حماية استقلالها وممارسة
سيادتها وبناء الشراكة الداخلية وتماسك الهوية الوطنية.

في هذا الإطار تطرح أسئلة حول الخطوات الضرورية للدفع في اتجاه الدولة الوطنية، من ذلك
مثلاً: ما هي حدود وأشكال الديمقراطية المقبولة في المرحلة الانتقالية؟ ما هي الصيغ الأنسب
للمشاركة الشعبية في بناء هذه الدولة، وكيف تعيد تعريف الهوية الوطنية للجماعات في الداخل
تعزيراً للانسجام والتعايش والانتماء؟ كيف يمكن للدولة الوطنية أن تجعل من الحركات

التحريرية وحركات المقاومة جزءاً من أمنها القومي؟ ما هي حدود وأشكال توزيع السلطات داخل الدولة الوطنية؟ هل يجب أن تكون دولة مركزية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية، أو إيجاد صيغ لدولة فيدرالية؟ ما هي علاقة الدين بالدولة، وأين موقع الإسلام فيها؟

مداخلات

بعد انتهاء رئيس الجلسة من إلقاء كلمته أبدى بعض المشاركين بوجهات نظر ومدخلات كالآتي:

د. رفيق علي صالح

يمكن القول إن المنطقة العربية شهدت نوعاً من الدولة الوطنية بعد مرحلة الاستعمار مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق، لكن هذه الأنظمة ما لبثت أن تراجعت في السنوات الأخيرة على نحو واضح.

إن بناء الدولة الوطنية يتطلب شروطاً لا بد من توافرها أبرزها:

وجود دستور واضح يعكس مصلحة الشعب ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بغض النظر عن القومية أو الطائفة، ويضمن حرية التعبير السياسي.

وضع برامج تربوية وقيمية مجتمعية تحترم الملكية العامة والخاصة وأن الوطن ملك لجميع أبنائه.

إن الدولة الوطنية هي دولة تأكل مما تزرع.

الشيخ عبد المجيد عمّار

يقتضي بناء الدولة الوطنية اعتماد سياستين إحداهما على الصعيد الداخلي والثانية على الصعيد الخارجي. السياسة الداخلية يجب أن تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين والمشاركة الشعبية في الإدارة وفي الحياة السياسية، ولو كان الحد الأدنى من هذه الشروط متوافراً لما حدث في المنطقة ما حدث. أما السياسة الخارجية فيجب أن تكون مقومات الأمن القومي هي التي تحدّد العلاقات الخارجية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

د. عماد حمدي

إن فكرة الدولة الوطنية تحتاج إلى نقد على الرغم من الحسنات الكثيرة التي تنطوي عليها. أما الديمقراطية فإنها لا تستطيع أن تقوم في دولة فقيرة لأنها تحتاج إلى مساحة واسعة من النمو الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، مما يجعلني أقول بأن في المجتمع صفوات، أو نُخباً، قادرة على تحريك الشعب، سواء الصفوة الاقتصادية أو الصفوة العلمية، والسياسية والزعامية والإعلامية والفنية الخ. هذه الصفوات يمكنها أن تطوّر المجتمع. ويجب على كل نظام في الإقليم العمل على تنشئة وتكوين هذه الصفوات، والحلّ في نظري هو قيام دولة وطنية قوية تلعب فيها الصفوات دوراً سياسياً، بعيداً عن السيطرة المطلقة والقمع.

أ. غالب أبو زينب

أعتقد اننا جميعاً نعاني من هذا المحيط العربي الذي يضم دولاً لها آفاق متعدّدة وشكلت كل الانتكاسات التي نعيشها وسببت التخلف والإحباط الذي يصيب معظم شعوبنا حيث لا توجد دولة تقدّم مثلاً مستقلاً ومشرقاً؟ نحن أمام كارثة وفي الإقليم تداع كبير للدولة ونحن في مرحلة العولة.

هناك عدد من الإشكاليات في بحثنا عن نموذج الدولة الوطنية، في التجربة المصرية مثلاً كانت المحصلة انتكاسة في المجتمع المصري. لدينا مأزق كبير ولا يوجد مقوم أولي لكي نتكئ عليه. نحن لا نزال في مرحلة ما قبل الدولة الوطنية، هل يرضى الإسلامي مثلاً أن يذهب إلى دولة وطنية؟ هل هو مقتنع بها ويريد دولة يحكمها القانون؟ هل تكون القيم الثقافية هي التي تحكم المبادئ العامة للدولة؟ ثم هل هناك نُخب من اليسار ومن الاتجاه القومي وأين يمكن أن تقف حدود هذه النخب؟ وهناك الليبراليون؛ فإلى أين نصل؟ في ظل التدخل الخارجي والتحكم بمصائر الناس، كيف تُبنى دولة وطنية والشعب مصادر منه رغيف الخبز؟ كيف ذلك والعربي لا يمكنه التحدث مع الإيراني، بل لا يمكنه التحدث مع العربي الآخر؟ نحن أمام مأزق حقيقي.

د. حيان حيدر

أبدأ من حيث انتهى الأستاذ غالب لأقول إن الشركات العابرة للدول هي التي تحكم العالم وما يسمى بالنيوليبرالية، وعلينا في الواقع أن نحذر من مزيد من التقسيم والتجزئة. هذا سجل لن ينتهي، وأرى أن نولي اهتماماً بالجهاز التعليمي: لقد تأخرنا كثيراً عما يحصل في العالم، خلال عشر سنوات من الحروب والتدمير هُجرت المدارس وأصبح لدينا فجوة في التعليم: في سوريا، والعراق، ولبنان، وفلسطين والصومال إلخ. والفجوة اتسعت بيننا وبين بقية العالم.

د. عقيل محفوض

بناء الدولة الوطنية مهم جداً. منذ ألف عام ونحن في المشرق محكومون بقوى خارجية. نسعى لبناء الدولة الوطنية فيما النظام الخارجي يحاول منعنا بالقوة. سوريا شهدت حرباً كان هدفها الأول تدمير الدولة. لكن سوريا قاومت وصمدت وبقيت الدولة متماسكة. إذا استعرضنا مؤشر الدول الفاشلة نجد أن الدول العربية تحتل موقع الصدارة، وكذلك إذا استعرضنا تقارير حقوق الإنسان نجد السجون في منطقتنا.

د. محمد صادق إسماعيلي

في ضوء الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط (غرب آسيا وشمال أفريقيا) الرامية إلى تفكيك كل دولة تحاول الخروج عن التبعية لأميركا أو تشكل تهديداً للكيان الإسرائيلي، واستناداً إلى السياسة الإيرانية بشأن الأمن الوطني، فأنا بصفتي أكاديمياً إيرانياً أقول إن إيران ترى أن مستقبل كل الدول في المنطقة يجب أن يستند إلى بناء الدولة الوطنية. ونحن لا يمكن أن نذهب في اتجاه دعم انهيار الدولة في أي بلد بغض النظر عن سياستها أكان حليفاً لإيران أم لا. بين العرب وإيران نحن نتفق على نظرية النموذج المثالي للدولة الوطنية، هذا النموذج يصلح للمجال الأكاديمي الجامعي وليس لهذا المؤتمر وأعتقد أنه بعد مضي ثلاثة عقود من الزمن يمكن تدريسه في الجامعات.

ولا يمكن خلال فترة اربع ساعات أن نتفق على كل شيء ولكن أنا كإيراني من الجيل الثالث بعد الثورة ما نعترف بأنها خسائر في العالم الإسلامي في الحروب كانت نتيجة فشل أو هزيمة أو عدم وجود الدولة الوطنية. إن احتلال الأرض الفلسطينية تمّ بهزيمة الدولة العثمانية بغض النظر عن السليبات والإيجابيات التي كانت تعترى هذه الدولة لقد تمّ استهداف الدولة الوطنية الموجودة في العراق من خلال العنف التكفيري والتفجيرات والمجازر التي حصلت وكذلك في سوريا بالإضافة إلى المشاكل والأزمات الموجودة في أي بلد من بلدن العالم الإسلامي التي يوجد فيها حضارة.

إلا أن إيران وهي التي تعمل في إطار الدفاع عن الدولة الوطنية والمعترف بشرعيتها دولياً يسجّل عليها التدخل بالشأن العربي على أساس أن لديها قومية فارسية أو مذهبية شيعية كما يدعون ويقولون بأنّ أزمات العالم العربي تُحلّ داخلها. ولكن السؤال هل كنا سنبقى على الحياد حتى تصل شرارة داعش إلى حدودنا وحدود أشقائنا في العراق وسوريا والعالم العربي وهل لأننا فرس لا نتدخل ونحن نمثّل جزءاً كبيراً من محور المقاومة في سوريا وغيرها كما أنّ لدينا دوراً في الحفاظ على حدود العالم الإسلامي مقابل الاحتلال الإسرائيلي.

أنا كشخص إيراني لا أفهم هذا المنطق أن بحسب القومية والمذهب يجب أن لا نتدخل وأن نبقى ضمن حدودنا حتى يصل العنف إلى بيوتنا وهذا ما لا نوافق عليه أبداً وما يمكننا التركيز عليه كإيرانيين وكشيعية لا نحلم بالسيطرة على جزء من العالم العربي وهذا غير ممكن وغير منطقي. إن بعض الجماعات التي تتبنى ما يقوله الإعلام المعادي والمسيطر وما يبثونه من حرب إعلامية، وتصدق ما يقولون فهذا نوع من الغباء وخالٍ من المنطق وكذلك الحرب النفسية التي يشنونها والهدف منها التشويه والتضليل. نحن تركنا الهواجس العقائدية والقومية وسرنا في دعم الدولة الوطنية في العالم الإسلامي والعالم العربي وحتى في محور الممانعة الذي يمكن أن يصل إلى فوزيلا، وهنا نسأل هل الحكومة في سوريا هي حكومة عقائدية، وهل حاولنا أن نوسّع حدودنا في العراق ويدعون أن إيران لديها إستراتيجية للتشيع وتريد تعميمها.

في إيران قبل الثورة الإسلامية كان معدل النمو السكاني للسنة كان معدل النمو السكاني في إيران بين 2,4% وبالمقارنة مع الوسط السنّي يعتبر النمو السكاني أكثر بكثير نتيجة توفر عوامل الاستقرار والرفاهية قياساً إلى ما قبل الثورة وإذا كان لدينا استراتيجية التشجيع فالأولى أن نبدأ في بلدنا ولا نذهب إلى سوريا أو سائر الدول الأخرى. الدولة المصرية لا تريد إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران في ظل وجود مشكلة «الخليج الفارسي» في الوقت الذي لا تعترض الإمارات وهي معنية بالمشكلة أكثر وهي أكبر شريك تجاري لإيران. الحضور الإسرائيلي في مصر بصفة سياحية يعتبر كبيراً وحسب عدد التأشيرات من مصر للصهاينة خلال أربع سنوات يوازي كل سكان فلسطين. وخلال 3 عقود من الزمن كان عدد التأشيرات التي أعطيت للإيرانيين 18 تأشيرة ما عدا التأشيرات الدبلوماسية فهل الوجود الإيراني يهدد الأمن القومي المصري وبدون وجود أية سابقة تاريخية للحرب بين بلدنا في الوقت الذي حصلت فيه 3 حروب بين مصر وإسرائيل". ألا يعتبر ذلك تهديداً فعلياً للأمن المصري.

د. نجيب عيسى

ما هي شروط قيام الدولة الوطنية في المنطقة؟ سأحاول مقارنة الموضوع من هذه الزاوية. تواجه الدولة الوطنية نوعين من التحديات. الأول هو تحدي الأمن الداخلي والخارجي؛ والثاني هو التحدي الاقتصادي والاجتماعي. في ما يتعلق بالتحدي الأمني تواجه الدولة الوطنية مسألة الالتزام بالقضاء على الإرهاب التكفيري، وتفكيك القواعد العسكرية، والتهديدات الخارجية، وإزالة كل أشكال التمييز بين مواطني الدولة على أساس الدين والمعتقد والجنس وتأمين حقوق الأقليات.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تواجه الدولة الوطنية تحمُّم العوامل الخارجية بنموها، وتفتقر إلى التنوع في قطاعاتها الإنتاجية، والعجز عن تأمين فرص العمل الكافية للجيل الجديد، ما يعني أن على الدولة الوطنية أن تسلك سبيل التنمية المتوازية قطاعياً.

أ. نور الدين عرباوي

تتمثل أزمة الدولة الوطنية الحالية في عدم تحقيقها المهام التي كانت منوطة بها عند الانتقال إلى الاستقلال أو لم يكن لديها المقومات اللازمة للتنمية وبناء القوة، وقد تقلبت هذه الدولة بين أنظمة تسلطية وليبرالية وإسلامية متفاوتة، والمشكلة الأساسية في دول المنطقة هي الاستبداد قبل المسائل الاقتصادية.

أ. محمد مهدي شريعتمدار

في موضوع الدولة الوطنية لا بد من وضع النقاط على الحروف لتعريف هذه الدولة. وفي هذا الإطار أ طرح خمسة محاور أرى أن نناقشها في هذا المؤتمر وهي:

1 - الاستقلال ومبدأ السيادة الوطنية. نلاحظ انحسار القوانين الداخلية لصالح القانون الدولي الذي يخضع للهيمنة الدولية، لذلك علينا أن نقدّم آليات جديدة في هذا الصدد تساعد على بناء الدولة الوطنية، اعتماداً على الشعب والداخل لا الخارج.

2- عدم تشخيص العدو.

3- التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والعدالة الاجتماعية.

4- التأكيد على مفهوم المقاومة واعتبارها عنصراً فاعلاً.

5 - البحث في مفهوم الهوية والدين. كثيراً ما يطرح موضوع فشل الإسلام السياسي، لكن هناك نماذج أخرى ناجحة، ويجب أن نحدد ما يمكن الأخذ به في علاقة الدين بالدولة والمجتمع.

وأخيراً، لا يوجد دولة وطنية نموذجية، ولكن هناك نماذج متفاوتة.

د. أنطون الهندي

لكي يتم الاعتراف بدولة وطنية هناك مصالح تتحكم بمجريات العلاقات بين الدول، فدولة ضعيفة مثلاً ستكون عرضة للتدخل من قبل دولة جارة قوية. لا بد من التركيز على تطوير الموارد البشرية والطاقات والكفاءات وتماسك الهوية، لبناء الدولة الوطنية وتحقيق الاستقلال.

* الفترة الثانية

ترأس الفترة الثانية من جلسة محور الدولة الوطنية الأستاذ معن بشور وبدأها بالقول: لاحظت في نقاشات الفترة الأولى أن العلاقات العربية - الإيرانية تؤثر على موضوع الدولة الوطنية، وعلينا أن نعترف بأن هناك مَنْ يتهم السياسة الإيرانية في المنطقة بأنها تعيق قيام الدول لصالح مكوّنات قومية أو طائفية، أقول ذلك لأن هذا المؤتمر مهم جداً والأساس في الحوار هو المصارحة. هذه مسألة تحتاج إلى نقاش لكي ندخل في العمق وتحديدًا في تأثير العلاقات العربية - الإيرانية على الدولة الوطنية.

مداخلات

وجاءت مداخلات المشاركين كالآتي:

أ. نوفل الصديق

لقد أثبت التاريخ أن الدولة الوطنية، على الرغم من كل عيوبها، هي الخط الدفاعي الأخير ضد المخاطر التي تواجهها شعوبنا وهي:

1- الانقسام والتناحر.

2- عودة التدخل الأجنبي المباشر.

3- الاستيلاء على الدولة وتحويلها من المصلحة العامة إلى المصلحة الشخصية.

هنا يبرز نموذج تونس التي تمكنت في السنوات العشر الأخيرة وما جرى فيها من أحداث أن تحافظ على وحدتها ولم تنقسم على نفسها كما حصل في بلدان أخرى، هذا على الرغم من كون تونس دولة ضعيفة، لكن يمكن أن تطرح نفسها كشكل من أشكال الدول الراحية.

في ما يتعلّق بالعلاقة بين إيران والعرب فالمسألة تتعلق بالدور الذي تلعبه الدولة القطرية في هذا الإطار مع مَنْ تتحدث إيران من ضمن العلاقات الإقليمية القائمة؟

د. منير الحمش

لكي تقام علاقات صحية بين إيران والبلدان العربية لا بد أن تكون هذه البلدان قادرة على امتلاك قرارها السيادي، وهذا مرهون بقوة الدولة التي تأتي من وطنيتها. لذلك كان الحديث عن قوة الدولة مهماً كمقدمة لبناء العلاقات مع الدول الأخرى.

د. عقيل محفوض

لقد كتبت عن تجربة بناء الدولة في تركيا، ووضعت كتاباً آخر عن فكرة الدولة عند الكرد والعوامل الأساسية التي ساهمت في إقامتها.

نحن استوردنا مفهوم الدولة ولم تنشأ عندنا بل جاءتنا تحت تأثير الغرب أو فرضت فرضاً. في الدراسات الموجودة عندنا في العالم العربي وصفت الدولة العربية بأنها الدولة السلطانية، على الرغم من تسميتها بالجمهورية أو الملكية وغيرها.

هنا عدد من النقاط يجب التدقيق فيها من أجل تناول مسألة الدولة الوطنية: كيف نشأت الدولة؟ وسياقها في مصر كان مختلفاً عن أي سياق آخر. ومدى شرعيتها مختلف في المنطقة العربية وفي إيران وتركيا. هناك دولة الاستعمار وما بعد الاستعمار وهي التي سمينها بالدولة الوطنية اصطلاحاً.

وهناك موضوع الفصل بين الدولة والدين، والتعددية الدينية، ومشكلة عدم الاستقرار الناجمة عن وجود الأثنيات، وعن القبلية وغيرها. وهناك التغلغل والاختراق الخارجي، والعامل الإسرائيلي، وسايكس بيكو، والتجاذبات العميقة والخطيرة في المنطقة بين العرب والفرس والترک. وانحباس الحضارة، وأولوية الأمة على الدولة؛ حيث نجد في تاريخنا وفي كتب الآداب السلطانية أولية الأمة وليس الدولة.

د. رفيق علي صالح

من الثابت أن إيران دولة مركزية هامة في المنطقة. وجوهر النقاش حول إيران والسعودية هو موضوع مذهبي، كأن يقال إن إيران تدافع عن الشيعة والسعودية تدافع عن السنة. وهذا موضوع شكلي وغير حقيقي.

يجب على دول المنطقة أن تعمل على تحقيق تقارب جدي بين الطوائف والمذاهب وأن يتم التركيز على إسلام ما قبل المذاهب. في لبنان يعتبر اللقاء بين حزب الله والتيار الوطني الحر ضماناً لمستقبل لبنان. وفي العالم الإسلامي السنة والشيعة جناحا الإسلام. وعلينا أن نبني على هذه القضية.

بين الدول العربية وإيران مصالح اقتصادية كثيرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والبناء، وهي مصالح أساسية في تطوير العلاقة بين الجانبين. على الصعيد السياسي هناك تقاطعات استراتيجية بين العرب وإيران من المفترض أن يكون أبرزها العداء للكيان الإسرائيلي، وكذلك معاداة إيران للدول ذات الأطماع في المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة. ويمكن الاستفادة من العلاقات الجيدة لبعض الدول العربية مع إيران، مثل سلطنة عُمان، والجزائر، والعراق، وسوريا، ولبنان. العلاقات بين هذه الدول تعبر عن أهمية العلاقات العربية الإيرانية. ولنذكر ما قاله محمد حسين هيكل: «أن أغمض عيني وأحلم بعد أن أفتحهما بأن إسرائيل غير موجودة». والأهم من ذلك في رأيي القول «لا يمكن أن أغمض عيني وأفتحهما وأجد أن إيران غير موجودة. إيران دولة استراتيجية لذلك أدعوكم للحوار معها».

د. نجيب عيسى

المسألة هي إلى أي حد تتوفر الإمكانية لإقامة الدولة الوطنية. هنا لا يسعنا إلا أن نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الدول العربية لا تتمتع بالشروط المطلوبة وبالقيم وبالمساهمة الفعلية في بناء نظام إقليمي.

أ. غالب أبو زينب

موضوع العلاقات العربية الإيرانية وكذلك موضوع الدولة الوطنية يعكسان مآزقين. مصر على سبيل المثال ممنوعة من إقامة علاقات طبيعية مع إيران وتعرض لضغوط في هذا السياق. هذا مآزق. هل المطلوب أن تذهب إيران بنفسها لتفرض بناء علاقات مع هذه الدولة العربية أو تلك؟ هذا غير معقول. وهناك السعودية التي تريد أن تحوّل إيران إلى العدو الأول للعرب وتجعل «إسرائيل» الصديق الأول! هذه نماذج للمآزق في ما يسمى الدولة الوطنية. إنها لا تملك الأهلية لتكون على مستوى مصالح شعوبها. هناك الضغوط الأميركية الممارسة على دول المنطقة لمنع التعامل الإيجابي مع إيران. في لبنان قدّمت المقاومة شكلاً ناجحاً من أشكال الصمود في وجه الكيان الصهيوني، ومع ذلك يقال إنها مذهبية!

د. عماد حمدي

في معرض الإشارة إلى الانحباس الحضاري، نجد في تاريخ مصر قصة مشهورة عن شاب حلبي قتل أحد المستعمرين [المقصود هو سليمان الحلبي، جاء من مصر للدراسة في الأزهر، وهو قاتل قائد الحملة الفرنسية على مصر الجنرال كليبر]. يقال إن أحد الفرنسيين وقف ليدافع عن هذا القتال. أما عندنا فكان إذا قتل أحد الفلاحين مملوكاً يُقتل هو وأبناؤه وتسبى نساؤه وتباع في الأسواق. نحن الآن عندما نحلم بالدولة الوطنية لدينا نماذج منها في إيران والسعودية ومصر والمملكة المغربية. في إيران حدثت عملية تغيير ذاتي وتم تغيير النظام. كيف نستطيع أن نقرب المسافات بيننا ونحن مختلفين؟ نحن لا نريد ديمقراطية مفتوحة ولكن حالة وسط يمكن التوصل إليها.

أ. نور الدين عرباوي

ما زلنا نعدّد وجوه أزمة الدولة الوطنية. في المشرق العربي على الدولة الوطنية أن تسمح بتوزيع السلطة بطريقة أكثر تشرياً وتحريراً لإدارة الناس. نحن في تونس أقرب إلى لامركزية

الدولة على الرغم من عدم وجود أقلييات، الأمر الذي يجعل المواطنين غير مضطرين لانتظار قرار من السلطة المركزية.

إيران قوة إقليمية وهناك شيء من عدم التكافؤ بينها وبين الدول العربية ولا سيما في منطقة الخليج. ولا يمكن بناء نظام إقليمي مستقر إلا بوجود نظام قوي مثل إيران، وكذلك تركيا التي لا يمكن استبعادها لأنها طرف في المنطقة. يجب العمل على أن يكون الركن العربي حاضراً في معادلة النظام الإقليمي.

نتحدث عن جدل الدولة الوطنية، وهذا السؤال طرح في المقدمة، وجدل الدولة والأمة، الدولة لديها مشكلات كثيرة في النشأة والسيادة، في قيامها وفشلها وعدم اضطلاعها بالمهام الأساسية. هي مستهدفة ولكن لا بد من الحفاظ عليها طالما أن في ذهابنا إلى ما دون الدولة وتحت الدولة وما هو أسوأ من الدولة - الفوضى ولكن، في علاقة الدولة والأمة - هي مقولة ثابتة - هناك علاقة تاريخية بينهما منذ ظهور الإسلام وهناك أسباب كثيرة ترجع للأمة العربية وتعود إلى تبلور فكرة القومية العربية، وحتى لو حصل تناقض بين مفهوم الدولة ومفهوم الأمة، يجب الحفاظ على الدولة الوطنية في هذه اللحظة التاريخية لأن الأمة لن تتلاشى ولكن الدولة تتلاشى وتصبح في خبر كان.

أما في الشراكة بين إيران والدول العربية نحن ندرك التقاطع بين الجغرافيا والجيوسياسية، العلاقة حتى الآن في ظل الشتات العربي الكامل، إن على المستوى الجغرافي أو على مستوى التوجهات السياسية مضطربة إيران قوة إقليمية وتريد شراكة مع جيرانها وتبحث في سبل إنهاء الحروب معهم، ولكن هناك عدم تكافؤ بين دولة قوية إقليمياً ومعترف دولياً بها ولها حضور خارجي وبين شتات آخر لا وجود حقيقي له على أرض الواقع، إن بناء شراكة حقيقية تستلزم حضوراً وإعترافاً في المحافل الدولية، وربما هناك دول مثل تركيا ومصر ولديهما أساساً تاريخياً وحضوراً دولياً، يمكن أن تُبنى معهما علاقة شراكة فعلية ليشكلوا مثلثاً فعلياً للمواجهة في المنطقة.

أ. فارس أبي صعب

تشهد المنطقة صراعاً بين معسكرين، بين الإمبريالية والاستعمار والتدخل الأجنبي والمشروع الصهيوني، وبين المعسكر المقاوم للهيمنة الخارجية، وليس الصراع بين العرب وإيران. وبالتالي هناك مشكلة عربية - عربية في مواجهة ما تتعرض له المنطقة، لذلك لا بد من استعادة دور الدولة الوطنية العربية حيث يمكن لمحور أن يقوم بدور فاعل، وأن يقف في وجه الحرب التي تشنها السعودية على هذا المحور.

أ. معن بشور

أعتقد أن السؤال الحقيقي هو كيف تسهم العلاقات العربية الإيرانية في دعم قيام الدولة الوطنية؟ في هذا السياق أعتقد أن تجربة حزب الله في لبنان مكنت الدولة اللبنانية أن تكون أقوى خصوصاً في مواجهة الإرهابيين في جرود عرسال. لا يكفي القضاء عسكرياً على داعش والنصرة لكن يجب القضاء أيضاً على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدتهما. هناك خلل أيضاً في ترتيب أوضاعنا الداخلية حيث نجد فريقاً يتقدم وفريقاً يتراجع، وأفضل ما نستطيع أن نفعله هو تحقيق التوازن الداخلي الذي تستطيع إيران عبر حلفائها أن تلعب دوراً كبيراً فيه. أخيراً علينا أن نبدأ الحوار بالبحث عن الإيجابيات ثم ندخل في مواضيع الخلاف ونعالجها ولكن بإيجابية كبيرة تهدف إلى جمع العرب بالجمهورية الإسلامية في إيران لمقاومة الصهيونية والاحتلال.

**أوراق مقدّمة
إلى جلسة الدولة الوطنية:
الاستقلال والشراكة
وتماسك الهويّة**

الدولة الوطنية كضرورة لشعوب الإقليم

د. ألبرداغر

استاذ جامعي وكاتب في شؤون التنمية

تطلب الورقة المرجعية تقديم أجوبة حول مواصفات الدولة الوطنية المطلوبة كضرورة لشعوب الإقليم، على أن يكون ذلك من خلال أجوبة على سبعة مواضيع هي: (1) أشكال الديمقراطية المقبولة، (2) كيفية التعاطي مع صعود الهويات ما دون الوطنية والانتماءات ما فوق الوطنية، (3) كيفية التعاطي مع الحركات المسلحة الشعبية كجزء من الأمن القومي للدولة الوطنية، (4) الخيارات بين الدولة المركزية القوية أو صيغ اللامركزية، (5) علاقة الدين بالدولة ودور الإسلام في هذا الإطار، (6) الليبرالية الاقتصادية التي تناسب شعوب الإقليم، (7) دور التسلّط الخارجي. وسوف أجيّب على الأسئلة المطروحة معيداً ترتيبها بحيث أتناول أولاً دور التسلّط الخارجي، ثم دور الدولة الاقتصادي، ثم مسألة الخيار بين مركزية أو لا مركزية في تنظيم الدولة، وأخيراً كيفية التعاطي مع "تسييس الإثنية" أو سياسة التعبئة على قاعدة الهوية.

1. دور التسلّط الخارجي، أو الدولة الوطنية العربية بوصفها في حالة تبعية تجاه الغرب – إن هذه النقطة الأخيرة في الورقة المرجعية حول دور التسلّط الخارجي كان ينبغي أن تأتي في مقدمة الورقة. وهي تشير إلى علاقة بلداننا بالخارج الغربي وتبعيتها تجاه هذا الغرب. والتبعية تجاه الخارج الغربي هي ما يحدد مصيرنا كبلدان عربية وشعب عربي منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر على الأقل. ويمكن أن نقول منذ أن استدعى السلطان محمود

الثاني التدخّل العسكري الغربي ليحمي السلطنة من مشروع محمد علي باشا. وهذا الأخير كان صاحب أول مشروع توحيدى للعرب جرى إيجابه بتدخّل غربي. ولأن هذا الموضوع يكتنفه الكثير من الالتباس وعدم فهم أهميته بالنسبة للكثيرين من أفراد النخب فأنا أكتفي بإيراد بعض التعريفات الأساسية حوله، مشيراً في الوقت عينه إلى بعض المراجع الحديثة في هذا الشأن.

- من بين أحدث التعريفات لواقع العرب المعاصر، بوصفهم في حالة تبعية تجاه الخارج الغربي الذي تقف على رأسه الولايات المتحدة، تلك التي تصف هذه الأخيرة كدولة مسيطرة (hegemon)، تمارس مع بقية البلدان الغربية "هيمنة جماعية" (collective hegemony) تجاه العرب. وهذه الأدبيات ترى أن العرب فشلوا في الحفاظ على وحدتهم التاريخية وتحويل إرثهم الإمبراطوري إلى دولة وحدة (داغر، 2014). وأنبه إلى سلسلة الدراسات التي قدمها الباحث السكوتلندي ريموند هينبوش حول هذه المسألة منذ عام 2006، وخصوصاً دراسته المرجعية الصادرة عام 2011 تحت عنوان: "موقع الشرق الأوسط في التراتبية الدولية: الإمبريالية والمقاومة" (هينبوش، 2011).

- ويمكن الاستعانة بكتابات نظرية إضافية تعرّف مفردات الإمبريالية والإمبراطورية غير الرسمية والتراتبية على المستوى الدولي وعلاقة الاستزلام التي تنسجها دول ونخب العالم الثالث ومنها الدول والنخب العربية مع الدولة المسيطرة (clientelist hierarchy). ونجد في كتابات البريطاني دونالد روبنسون والأميركي شالمرز جونسون تسويغاً لاستخدام مفاهيم وتعابير اعتبرت خلال العقود الأخيرة بائدة، ومنها تعابير الإمبريالية والإمبراطورية غير الرسمية (informal empire)، إلخ. (داغر، 2017).

وباختصار شديد، إذا أغفلنا مفاهيم الدولة المسيطرة والإمبراطورية غير الرسمية ودور النخب المستزلة (client elite) والدول المستزلة (client states)، يصعب توصيف واقع الدولة الوطنية العربية في حالتها الحاضرة.

2. دور الدولة في التحويل الاقتصادي ضمن إطار الدولة الوطنية.

وقد تناولت الورقة المرجعية موضوع المحتوى الاقتصادي للدولة الوطنية تحت عنواني النظرة الليبرالية إلى مسألة الدولة وأدواتها ومسألة النيو-ليبرالية في ممارسة الدولة الوطنية العربية. ويمكن النظر إلى الليبرالية والنيو-ليبرالية ضمن سياق أشمل هو موقع الدولة في التحويل الاقتصادي للبلدان العربية منذ القرن التاسع عشر.

قدم الباحث والأستاذ في جامعة بركلي، بيتر إيفانز، في كتابه المنشور عام 1995 تحت عنوان: "الدولة والتحويل الصناعي" قراءة لتاريخ العالم المعاصر منذ الثورة الصناعية، حيث طبيعة العلاقة التي تنسجها الدولة مع النخب الاستثمارية الوطنية (state-society relation) هي التي تحدد النجاح أو الفشل في الخروج من التخلف وتحقيق التنمية بوصفها "تصنيعاً متأخراً". أعطت اليابان منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر نموذجاً لتجربة ناجحة في تحقيق "التصنيع المتأخر"، لأن النخبة السياسية التقليدية أدركت أن صون اليابان كأمة يمر عبر توصيف الغربيين في علاقتهم معها بوصفهم "برابرة"، وأوكلت إلى الإدارة الحكومية الفاعلة قيادة مشروع "تصنيع متأخر" يقوم على التعاون مع النخبة الاستثمارية الوطنية كمحرك للتنمية، ويوفر المنفعة لها.

وأعطت السلطنة العثمانية نموذجاً لدولة تابعة قبلت أن تتخصّص في تصدير السلع الزراعية، وتتخلى عن "التصنيع المتأخر"، لأن النخب التقليدية لم تكن في وارد خوض تجربة من هذا النوع، ولأن الدولة لم تدرك أهمية خلق نخب استثمارية تتعاون وإياها لتحقيق "التصنيع المتأخر".

جاء ما قاله إيفانز في معرض استعادته لأفكار مفكرين مؤسستيين (comparative in-) رآوا أن التجربة التاريخية تثبت استحالة تحقيق التنمية والخروج من التخلف من دون إدارة الدولة لمشروع "التصنيع المتأخر". وجاء في معرض تنفيذ آراء "النفعيين الجدد" (new utilitarianism) الذين قدّموا منذ سبعينيات القرن العشرين

الأفكار ”المشيطة“ للدولة، ووفروا القاعدة الفكرية التي استندت إليها النيو-ليبرالية المسيطرة على العالم منذ أربعة عقود.

ولو شئنا أن نختصر المهمات الملقاة على الدولة الوطنية بالاستناد إلى أفكار هينبوش وإيفانز، وفي عبارة واحدة، لقلنا إن عليها تحقيق ”التصنيع المتأخر“ كشرط لتمكين العرب من التصدي للغرب، وحماية بلدانهم وشعبهم. وعليهم في كل هذا أن يستوحوا التجربة الإيرانية ويتعاونوا مع الإيرانيين في ذلك.

3. مسألة الخيار بين مركزية ولا مركزية في الدولة الوطنية

أرى أنه إذا وافقنا على تصنيف حالة العرب بوصفهم في حالة تبعية كما جاء في النقطة الأخيرة من الورقة الخلفية، ووافقنا على أن المطلوب هو تحقيق تحويل اقتصادي، لا يمكن أن يتم إلا بإرادة حكومية وعلاقة بين الدولة والنخب الاستثمارية حول مشروع مشترك (joint project)، أي علاقة تحدد فيها الدولة أهداف التحويل الاقتصادي وتركن إلى القطاع الخاص والنخب الاستثمارية لجعل هذه الأهداف حقيقة، فإن الموضوعات الأخرى التي وردت في الورقة المرجعية تصبح مرتبطة بالنقطتين المشار إليهما أعلاه. ومن هذه الموضوعات الخيار بين مركزية ولا مركزية.

وقد سبق لي في معرض اقتراح وحدة على صعيد بلاد الشام (داغر، 2014) واقتراح مشروع إصلاح سياسي في لبنان (داغر، 2015)، أن استندت إلى أدبيات نظرية عاجلت أسباب فشل النظم الفدرالية التي أعطت للنخب فرصة التعبئة والتحشيد على أسس ”إثنية“ أو دينية، أي طائفية ومذهبية، وأدت لهذا السبب بالذات إلى انفراط عقد هذه الدول الفدرالية. وهو ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية في تجربة نيجيريا الفدرالية الأولى وتجربتي باكستان وأندونيسيا، وما حصل في تجارب الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وغيرهما في وقت لاحق. والخلاصة هي ضرورة إجراء تقسيمات إدارية تمنع النخب السياسية من استثمار العامل ”الإثني“ أو الديني الطائفي والمذهبي، كما هو الأمر في روسيا الاتحادية الحالية أو حتى

نيجيريا. وقد لجأت كل منهما إلى تصغير حجم الوحدات المكوّنة للفدرالية لقطع الطريق على النخب السياسية ومنعها من التحشيد على الأسس السالفة الذكر.

وتصبح علمانية الدولة بالمعنى الذي اعتمده الهند في تجربتها المعاصرة نموذجاً يصح الاقتداء به، وذلك بوصفها رفضاً مطلقاً لتشكيل جمهوريات على قاعدة إثنية أو طائفية. ويمكن الاستعانة بتجربة الهند في مسألة إرساء "وطنية مركّبة" (composite nationalism) (براس، 2006: 120)، بمعنى حفاظ المكوّنات الوطنية الطائفية والإثنية على خصائص مميّزة لها تحت عنوان "الاستقلالية الثقافية" (cultural autonomy)، ومن ذلك عدم فرض قانون موحد للأحوال الشخصية على هذه المكوّنات (براس، 1991: 99)، والامتناع عن الذهاب إلى مشاريع «استقلالية جغرافية» (territorial autonomy)، أي إعطاء حيز جغرافي مستقل لـ "الإثنيات"، لأن ذلك يكون مدخلاً إلى مطالبات لاحقة بالانفصال عن البلد الأم.

4. التصدي للقوى التي تنشر «الخوف والكرهية» من قبل الدولة الوطنية

وفي هذا الإطار يبقى بناء الدولة الوطنية الغربية نموذجاً صالحاً للنقل. وقد استندت التعبئة السياسية في التجربة الغربية إلى أفكار تقدمية تناولت بناء الدولة وتوفير تقديمات سياسية إيجابية للمواطنين وارتكزت على مبدأ عمومية الحقوق الموفّرة لهم. وهو نموذج يقوم على قاعدة تبني أفكار (politics of ideas)، واستمالة الناس من خلال كسب "قلوبهم وعقولهم"، والوصول إلى أكبر عدد منهم وتوحيدهم كما تقول الباحثة ماري كالدرور (كالدرور، 1999: 7). وذلك على نقيض ما يحصل منذ انتهاء الحرب الباردة من استخدام الهوية لأهداف التعبئة السياسية (identity politics)، حيث تعمل القوى التي تستخدم التعبئة على قاعدة الهوية على نشر «الخوف والكرهية» للوصول إلى السلطة، وحيث المقاولون السياسيون يعمدون إلى تجميع الناس تحت يافطات (labels) تتيح فرزهم بعضهم عن بعض، وحيث يصار للتعاطي مع من يصنّف كمختلف بالتخلّص منه، من خلال القتل أو الفرز السكاني والتهجير والتطهير.

المراجع

Brass Paul R., "Indian Secularism in Practice", in Indian Journal of Secularism, Vol. 9, n. 1, Jan-Mar 2006, pp. 115-132.

Brass Paul R., Ethnicity and nationalism: theory and comparison, New Delhi, India: Sage Publications, 1991.

Evans Peter, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation, Princeton Univ. Press, 1995.

Hinnebusch Raymond, "The Middle East in the world hierarchy: imperialism and resistance", in: Journal of International Relations and Development, vol 14, n. 2, 2011.

Kaldor Mary, New and Old Wars: organized violence in a global era, Stanford CT: Stanford University Press, c1999.

ألبر داغر، "الولايات المتحدة والمشرق العربي: بيان للاستنهاض القومي"، الأخبار، 13 و14 و 18 / 11 / 2014؛ أعيد نشرها تحت عنوان: "بيان للإستنهاض القومي: الحركة المشرقية في مواجهة العدوان الأميركي"، مركز التقدم الأردني للتنمية والثقافة، 2015، 47 صفحة.

ألبر داغر، "برنامج للإصلاح في لبنان"، الأخبار، 12 و 15 / 6 / 2015.

ألبر داغر، "مواجهة"العولمة النيو- ليبرالية" كشرط للتنمية العربية"، الأخبار، 17 و 22 / 3 / 2017.

الدولة الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية

د. منير الحمش

استاذ جامعي وباحث اقتصادي

تأتي هذه الورقة في إطار مسار الحوار في مؤتمر العرب وإيران الثاني، الذي يعقد تحت عنوان: نحو مستقبل مشترك: الأمن والاستقرار والتعاون وكان الإطار العام للمؤتمر توصل إلى الفرضية الأساسية الآتية:

”أن قيام النظام الإقليمي الجديد واستقراره واستتابه لا بد أن يكون جزءاً من هرم متكامل، تقع في قاعدته الدولة الوطنية الموحدة، القوية والقادرة والعادلة والضامنة للحقوق الأساسية الفردية والجماعية، وفي قمته النظام الدولي الذي لا بد لمنطقتنا أن تكون شريكة في بنائه حتى تستطيع تحقيق غاياتها البعيدة.“

ووفقاً لهذا الإطار، هناك دولة تقع في قاعدة نظام إقليمي، يشكل جزءاً من هرم يقع النظام الدولي في قمته، وتقوم بين هذه المواقع علاقات متشابكة، كما تنشأ تأثيرات متبادلة، تتجدد بموجبها الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام والمسار الذي يتجه إليه وفق القواعد التي تحددها القوى المهيمنة.

ولا شك، في أن نجاح النظام الإقليمي يستند بالدرجة الأولى إلى وجود الدول الوطنية القوية، والتي تمتلك الإرادة في الإسهام في إقامة نظام إقليمي فاعل على الساحة الدولية يستطيع أن يفرض احترامه على الجميع، ويكون له صوت مسموع في المحافل الدولية. الأمر الذي

يتطلب في البداية التركيز على الدولة، والتأكيد على قيامها على أسس وطنية قوية، ذات سيادة وشعور بالكرامة والعزة، والقدرة على ضمان الحقوق الأساسية للأفراد وللجميع. ومع وجود هذه الدول يتم وضع أهداف عمل النظام الإقليمي ومنهاجه، والذي سيعمل في إطار النظام الدولي.

ونظراً للأوضاع غير المستقرة للنظام الدولي القائم، والهيمنة الأحادية التي يخضع لها، فإن من المهام والأهداف التي سيسعى إليها النظام الإقليمي المستهدف إدخال الإصلاحات الضرورية على النظام الدولي القائم، بالتعاون مع الأنظمة الإقليمية الأخرى وسائر الدول المتضررة من الأساليب والآليات التي يعمل بها النظام الدولي.

وإذا كان المنطلق هو اللبنة الأولى من النظام الدولي، أي الدولة، وبما أن المطلوب هو أن تكون الدولة قوية وقادرة وعادلة وضامنة للحقوق الأساسية للفرد والجماعة، فإن من المفترض أن يتم التأكد من توافر هذه الصفات، وعن المعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دونها. الواقع أن عوامل إعاقة الدول الوطنية القوية معرفة كثيرة ومعقدة ومتشابكة ومتداخلة، فمنها ما هو ثقافي يتعلق بثقافة المجتمع، ومنها ما هو اجتماعي يتعلق بمكونات المجتمع، هذا فضلاً عن العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والسيكولوجية والتاريخية، وتلعب هنا الطبيعة ومواردها دوراً أساسياً في نشأة وتطور الدولة من حيث الضعف أو القوة.

وفي هذه المداخلة القصيرة أود التركيز على العامل الاقتصادي الداخلي وعلاقته بالنظام العالمي، إذ لا يمكن البحث عن قوة الدولة دون التركيز على القوة الاقتصادية كأحد عناصر قوة الدولة الأساسية، ومن الضروري وضع هذه المسألة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية مادام الهدف الوصول إلى استنتاجات صحيحة تخدم الهدف النهائي، وهو قوة الدولة في إطار العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي من زاوية، وفي إطار النظرية الاقتصادية التي تحكم وتوجه السياسات الاقتصادية من زاوية ثانية، ومن خلال النظام الدولي الذي يتحكم في ذلك كله من زاوية ثالثة.

فالنظام الدولي، يقوم نظرياً، على توازن القوى وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحفاظ على السيادة الوطنية، تلك المبادئ التي ظلت معلنة منذ انتهاء حرب الثلاثين عاماً في أوروبا (1618 – 1648) وجسّدتها معاهدة وستفاليا.

وقد اتسم «التكوين» التاريخي للنظام الدولي بالظاهرة الاستعمارية الغربية، التي فرضت هيمنتها على العالم من خلال أنماط متعددة اتخذت في المرحلة الأولى شكل النمط الكولونيالي أو الاستيطاني، ثم تحول إلى النمط الإمبريالي، وكانت آسيا وأفريقية في الحالتين تشكلان «المجال الحيوي» للقوى الاستعمارية، مما يعبر عن مصالح الرأسمالية الصاعدة في محاولاتها المستمرة لفتح أسواق لمنتجاتها، وضمان تدفق الموارد الأساسية من بلدان الجنوب لاستمرار عجلة إنتاجها.

وفي ظل «الاستعمار الجديد» والتحول الحاصل في النظام الدولي من توازن القوى إلى توازن المصالح أصبحت المنظومة الرأسمالية العالمية هي المصدر الحقيقي لهيمنة الولايات المتحدة. هذه المنظومة تتكون من:

1. الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة (G7).
2. الشركات عابرة الحدود، والبيوتات والمؤسسات المالية الكبرى.
3. المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – منظمة التجارة العالمية)

ومن خلال هذه المكونات الثلاثة تتضح مداخل «الهيمنة الأمريكية» اقتصادياً، مما يظهر الأهمية المتزايدة للعامل الاقتصادي، سواء في قيام الدولة القوية أو في النظام الإقليمي والنظام الدولي المرتقيين، هذا فضلاً عن دور العامل الاقتصادي فيما تحاول الولايات المتحدة فرضه من سياسات اقتصادية، تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والانفتاح وحرية السوق وتعميم قيم الليبرالية الاقتصادية الجديدة، مستخدمة في ذلك مختلف أدوات

وآليات الضغط والإكراه، إلى جانب وسائل الاتصالات الحديثة والمعلوماتية والوسائل الثقافية المختلفة في إطار عوامة الاقتصاد والثقافة والاتصال.

في هذا الإطار تعمل الولايات المتحدة، في سبيل الحفاظ على تمركزها في رأس الهرم في النظام العالمي، على نشر الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في أنحاء العالم، كما تعمل من خلال تجليات العوامة الاقتصادية على إضعاف الدولة من خلال فرض جدول أعمال على سائر الدول.

إن جوهر هذا البرنامج، هو التحول نحو الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي يقوم على:

- حرية الأسواق والانفتاح الاقتصادي.
 - تحجيم دور الدولة، وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
 - إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال بتخفيض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة.
 - بيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للأفراد والمؤسسات الخاصة.
- وقامت مؤسسات العوامة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بتقديم هذا البرنامج إلى الدول تحت عنوانين:

1. سياسات التثبيت الاقتصادي، وهي وصفة صندوق النقد الدولي.
2. سياسات التكيف الهيكلي، وهي وصفة البنك الدولي.

وتعتبر هذه السياسات وسيلة لتطويع وتكييف البلدان التي ترضخ لهذا البرنامج بما يتناسب مع استمرار خضوعها للهيمنة الأميركية بوصفها قائدة للنظام الرأسمالي الاحتكاري العالمي. ما يهمننا في هذا البرنامج، وبما يخدم أغراض البحث، أن الليبرالية الاقتصادية الجديدة في سعيها إلى فرض جدول أعمالها تعمل على إضعاف الدولة وتهميش دورها الاقتصادي والمساس بسيادتها، وبالمجمل الضغط على البلدان النامية من أجل الرضوخ للخطاب

الليبرالي الجديد ضمن متطلبات العولمة، مما يجعل من الضروري إحداث "التداخل الواضح لأموال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية."

فمضمون العولمة على هذا النحو هو المشروع الرأسمالي الليبرالي، بصيغته الجديدة، بعد التطور الحاصل في النظام الرأسمالي ذاته، وفي العالم، وخاصة بعد انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي وسعيها لفرض إرادتها، ولو بالقوة العسكرية.

وليتحقق ذلك فإن الهيمنة الأميركية بحاجة إلى فرض البرنامج الاقتصادي لليبرالية، الذي يرمي إلى تحقيق مجموعة أهداف لعل أهمها، إضعاف الدول المستهدفة، من خلال العلاقات الدولية، التي تعمل على فرضها بما يخدم مصالحها.

والدولة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة وتحقق متطلبات العولمة هي دولة من نوع آخر، دولة ترخي قبضتها على الاقتصاد والمجتمع، وتسلم مقاديرها للشركات متعددة الجنسية، والمؤسسات الدولية، وهي دولة تفكك ولا تبني، ويعبر عنها اسم «الدولة الرخوة» التي تحدث عنها ميردال في أواخر الستينيات من القرن الماضي، إشارة إلى استعداد معظم الدول النامية للفساد، وتجاهل القانون، وتغليب مصالح الأفراد الخاصة على المصالح العامة مع الاستعداد للتخلي عن سيادتها.

والدولة الرخوة هي دولة فاشلة ضمن مقاييس القابلية للانكشاف، بمعنى تكاتف العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية.

وقد شهدت التطورات الحاصلة في النظام الدولي نماذج متعددة للتدخلات الخارجية في شؤون الدول، من حيث آلياتها ونطاقها ومداهها وأطرافها ومبرراتها، وما ينجم عن هذه التدخلات من آثار ونتائج، قد تصل إلى حد المساس بالسيادة الوطنية للدول المعنية، كما قد تؤدي إلى المزيد من التبعية.

ولقد اتخذت الولايات المتحدة ذرائع مختلفة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، منها نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستغلت ضعف الدول أو فشلها لتحقيق أغراضها، كما عملت على إضعاف الدولة وانسحابها من الشأن الاقتصادي والاجتماعي، مما يولد حالات مختلفة من مراحل الأزمة الاقتصادية قد تبدأ باتساع رقعة الفقر والبطالة، مروراً بالتفاوت بين الدخل وانتشار الفساد، لتنتهي بقيام الدولة الفاشلة، التي تخلق الظروف المواتية للاضطرابات وعدم الاستقرار والتلاعب بقوت الشعب وخلق حالات الإحباط واليأس ومخالفة القانون، والدفع باتجاه استخدام العنف وصولاً إلى الإرهاب.

في ضوء ذلك لا بديل من بناء الدولة القوية، من خلال عقد اجتماعي يقوم على أساس المواطنة الحقة، وضمان حقوق جميع المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويكفل إسهام الجميع في إقامة البناء السياسي التعددي، القائم على تحقيق العدالة الاجتماعية والازدهار على أساس الكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص، واستنهاض المجتمع بجميع مكوناته حول الأهداف الوطنية والقومية في التحرر والانعتاق، وبناء المستقبل، وينهي التمييز بين فئات الشعب، ويحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة. وتسهيلاً لقيام هذه الدولة لابد من الابتعاد عن نصائح وتوصيات المؤسسات الدولية، ورفض الانصياع لمتطلبات العولمة، ولطالب الولايات المتحدة بالتحول نحو اقتصاد السوق وانتهاج سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ولا بد من التمسك بأهداف إقامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وإقامة مجتمع العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والإصرار على قيام دولة العدالة واحترام القانون، والتمسك بالسيادة الوطنية، والاستقلال السياسي والاقتصادي، وبناء علاقات نظيفة ونزيهة في المجتمع يتساوى فيها الجميع أمام القانون.

إن قيام الدولة الوطنية القوية سيشكل المنطلق لإقامة النظام الإقليمي الذي عليه أن يسهم مع الجهات الدولية الأخرى في إدخال التعديلات المناسبة والمطلوبة على النظام الدولي، وينهي هيمنة القطب الواحد، ويقيم نظاماً دولياً جديداً على أساس العدالة والمساواة بين الشعوب.

”الدولة الوطنية“ العربية وأزمات الإقليم قراءة معكوسة للأسباب والنتائج

أ. فارس أبي صعب
كاتب وباحث

حين قامت الثورة الإسلامية في إيران وتسلّمت الحكم عام 1979 لم يكن وارداً أمامها، في ما حملته من طموحات ورفعته من شعارات، أن تصل الأمور يوماً إلى حالة خوض حروب ومواجهات بينها وبين جوارها العربي، وبخاصة أن تلك الثورة كان من جملة ما حملت من أهداف هو انتشارها على امتداد العالم الإسلامي، على نحو يتخطى الانقسامات والمذاهب الإسلامية المختلفة؛ فضلاً عن أن طبيعة الشعارات السياسية التي رفعتها الثورة تلاقت مع تطلعات شرائح واسعة من الشعب العربي والمسلم، بمختلف قياداته واتجاهاته الفكرية والسياسية منذ نكسة 1948 على الأقل. لكن الرياح الإقليمية، وبخاصة في الجوار العربي، لم يكن عصفها في الاتجاه الذي تشتهيه الثورة التي ما كادت تدخل سنتها الثانية حتى اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية، حاملة معها رزمة من الدوافع السياسية والاقتصادية والجغرافية السياسية والتاريخية والثقافية... التي يسبق عُمر بعضها عُمر الدولة الوطنية الحديثة في كل من العراق وإيران من جهة، وتتسع أبعاد بعضها الآخر إلى ما هو أقصى من حدود دولتي العراق وإيران من جهة أخرى.

لا يهمننا هنا الدخول في تفصيلات كل تلك العوامل بقدر ما يهمننا التوقف عند مسؤولية الدولة الوطنية، بمختلف نماذجها الجمهورية والملكية السائدة في المنطقة العربية، عن تصعيد

حدة التوتر بين العرب وإيران. فهل أن نماذج الحكم التي تقوم عليها الدولة الوطنية في المنطقة مسؤولة فعلاً عن مشاكل الإقليم، وبالتالي فإن مجرد تغيير نماذج الحكم في هذه الدول والنجاح في بناء نموذج عصري للدولة الوطنية في المنطقة سيحل مشاكل الإقليم، بما فيها الأزمات بين العرب وإيران.

تطرح ورقة العمل المعنونة "الدولة الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية" فرضية تقوم على أن حل المشكلات الإقليمية، ومن ضمنها العربية - الإيرانية طبعاً كونها الأكثر خطورة على المنطقة بعدما حرفت مجرى الصراع عن محورياته المتمثلة بمواجهة المشروع الصهيوني والهجمة الإمبريالية على المنطقة باتجاه استقطابات وتناقضات بينية لم ولن تزيد الإقليم إلا شذمة وتفتيتاً وأكلاً للذات - يقتضي، أي الحل، بناء نموذج للدولة الوطنية في المنطقة يتسم أساساً بتجاوز "النزاعات الهوياتية" داخل حدود الدولة وإعطاء الحقوق الكاملة لجميع أفراد المجتمع، وتحقيق التطور والتنمية والمشاركة، والاحتكام إلى الشعب، الأمر الذي يعقلن سياسات الدولة الخارجية ويجعلها أكثر تعبيراً عن مصالح شعوبها التي تتطلع إلى الاستقرار الإقليمي وبناء أطر وبنى تحتية للتعاون والتكامل الاقتصادي مع بقية مكونات الإقليم.

إذاً مشكلات المنطقة وفق ورقة العمل هذه تعود أساساً إلى نماذج الدولة الوطنية السائدة في المنطقة وإلى أنظمة الحكم فيها التي تعمل على تجاوز أزماتها الداخلية عبر تصديرها إلى الخارج متسببة بذلك في خلق توترات إقليمية.

وبناء دولة وطنية تساهم في تجاوز الأزمات الإقليمية هذه يقف، وفق ورقة العمل، أمام إشكاليات ثلاث: إشكالية الاستقلال في ظل التدخلات الخارجية في شؤونها، وإشكالية الشراكة الداخلية، وإشكالية تماسك الهوية.

وما دام بناء هذا النموذج من الدولة الوطنية يواجه صعوبات فلا بأس في نظر ورقة العمل من خطوات رديفة أو بديلة تدفع باتجاه بناء هذه الدولة. لكن هذا النموذج البديل، المؤقت،

يواجه بدوره جملة تحديات، منها: صعود الهويات دون الوطنية، والحركات فوق الوطنية؛ وعلاقة الدين بالدولة؛ والتدخلات الخارجية؛ ووجود حركات مسلحة شعبية تواجه تحدي الإدماج في هيكلية الأمن القومي الوطنية؛ وسُبل شبك التحالفات الإقليمية.

إن ورقة العمل هذه تنطلق من مجموعة أسباب ونتائج ترتبط في بينها بعلاقة ميكانيكية محددة النتائج مسبقاً، فبناء دولة وطنية في بلدان المنطقة على قاعدة الخروج من النزعات الهوياتية، ومنح الحقوق الكاملة للجميع، وتحقيق التطور والتنمية والمشاركة، كفيل بعقلنة السياسة الخارجية لهذه الدولة، وهذه العقلنة كفيلة بدورها بحل المشكلات الإقليمية وبناء علاقات بين أطراف الإقليم تؤسس للاستقرار الإقليمي وبناء أطر وبنى تحتية للتعاون والتكامل الاقتصادي؛ كما أنها تعيد تصويب الصراع باتجاه المشروع الصهيوني وإسرائيل، وتساعد المنطقة على تثبيت مكانتها ووجودها في عالم لم يعد للاعبين الصغار مكان فاعل فيه.

تحاول هذه المداخلة إذاً إعادة النظر في مقارنة ورقة العمل وإعادة طرح المقاربة من زاوية معاكسة؛ فبدلاً من الانطلاق من أسباب مفترضة للتوصل إلى نتائج مفترضة وفق علاقة ميكانيكية غير مضمونة في ضوء ديناميات الحركة المجتمعية وجدلياتها، لماذا لا ننتقل من النتائج الواقعية إلى الأسباب الواقعية والعودة إلى التاريخ الواقعي لتفسيرها والبحث عن خلفياتها وسبل تجاؤها؟

من هنا يحتاج تفسير ما وصل إليه الإقليم من صراعات مدمّرة، ومن انحراف عن مسار الاستقطابات التي تعبّر فعلاً عن مصالح شعوب الإقليم، إلى مقارنة متعددة الحقول المعرفية يتداخل فيها التاريخي بالثقافي بالاقتصادي - السياسي بالجيو سياسي، لفهم أزمة الدولة الوطنية وسُبل إعادة بنائها وفهم غيرها من الأزمات التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في الإقليم. والسؤال المفتاحي الذي يمكن أن يُطرح هنا في ما يتعلق بأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي هو: لماذا قامت الدولة الوطنية في العالم العربي بعيدة من الأسس والمنطلقات التي نظّر لها

رواد عصر النهضة العربية؟ لماذا انتهت إلى الاستبداد والتوريث السياسي والفشل الاقتصادي والسياسي وتهميش القانون والتبعية للخارج؟

الجواب الأولي عن هذا السؤال هو أن قيام الدولة الوطنية بمختلف نماذجها في المنطقة لم يتم وفق مسار تطور تاريخي طبيعي لمجتمعات المنطقة، بحيث يأتي قيام الدولة تنويجاً لتراكمات وتحولات مجتمعية أنضجت الشروط الموضوعية لقيام تلك الدولة؛ فالفكر السياسي الذي أنتجه عصر النهضة العربي كان وليد دائرة ضيقة من النخبة العربية التي احتكت بالفكر السياسي الغربي وبتجربة الدولة الحديثة المتمخضة عنه في أوروبا؛ في الوقت الذي كانت المجتمعات العربية لا تزال محكومة ببني تقليدية، قبلية وعشائرية ودينية وعائلية، لم تتبلور لديها المواطنة ولا الهوية الوطنية والقومية الجامعة بعد، وبنمط إنتاج ما قبل رأسمالي لم يساهم بدوره في توليد اصطفايات اجتماعية أفقية أكثر عقلانية، في ظل خلافة إسلامية عثمانية ساهمت بطريقة أو بأخرى في تكريس تلك البنى. ثم إن "الدولة الوطنية" في هذه المجتمعات لم تأت في ما بعد ترجمة لإرادتها، بل ترجمة لمصالح الاستعمار الأوروبي المباشر ومشاريعه في المنطقة الذي زاد عليها أنماط إنتاج ممسوخة تابعة إلى حد بعيد لأسواق مركزه الرأسمالي. وهكذا أنشئت تلك الدولة بقطيعة مع الفكر السياسي لرواد عصر النهضة العربية، محملةً بالبنى التقليدية المختلفة لمجتمعها، على نحو مكشوفٍ مُدمجٍ بالخليط المرجعي لبني تلك الدولة، أو على نحو مضمّر كان ينتظر لحظات الضعف والخلل والفشل في أداء الدولة ليعود ويبعث دينامياته في المجتمع من جديد، وبوظائف جديدة. وحين أنتجت هذه المجتمعات حركاتها الاجتماعية والسياسية وفكرها السياسي الحداثوي في حقبة الاستقلال الوطني بشرت تلك الحركات والأفكار بتأسيس دولة وطنية أقرب إلى الدولة الحديثة الجمهورية الدستورية في بعض تلك المجتمعات، في حين بقي بعضها الآخر محكوماً ببناء التقليدية المحكومة بدورها بالمشيخات والممالك القبلية اللادستورية المتفردة أي نزعة استقلالية عن

الغرب الاستعماري الذي خلقها بدوره، فظلت تمثل محميات له ولمشاريعه في المنطقة. حتى أن تجارب الدولة الجمهورية تلك ما لبثت حركاتها السياسية الحداثوية الاستقلالية، المنخرط قسم منها في صفوف الجيوش، أن انقلبت على المنحى الدستوري للدولة كرد فعل على شراسة الهجمة الاستعمارية على المنطقة التي تُوّجت بنكسة عام 1948 واغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني على أرضها. صحيح أن هذه الحركات عزّزت بردود فعلها الانقلابية المنحى الاستقلاليّ لدولها من جهة، لكن من الجهة الأخرى همّشت المنحى الدستوري لدولها وما كان من هامش ديمقراطي فيها، وكرّست الاستبداد وقطعت الطريق على الشراكة أمام قوى وفئات أخرى في مجتمعاتها. وما لبث هذا المنحى الاستفرادي والاستبدادي في السلطة لدى هذه الدول أن انخرط في نزاعات وخلافات خارجية على مستوى الإقليم، ليس بدافع تصدير أزماته الداخلية بالضرورة بل رداً على التدخلات الاستعمارية التي نجحت في توليد تناقضات ونزاعات بين دول المنطقة على حساب المصالح الوطنية لشعوب هذه الدول.

إذاً، هل الدولة الوطنية المأزومة في المنطقة وإشكاليات تماسك الهوية والشراكة والإستقلال فيها هي سبب لأزمات المنطقة أم أنها نتيجة في حد ذاتها لأزمات المنطقة إذا ما وُضعت هذه الدولة وإشكالياتها وأزماتها في سياق تاريخي وثقافي واقتصادي - سياسي وجيوسياسي أوسع؟ ثم هل أن معظم هذه الإشكاليات والأزمات التي تعانيها الدولة الوطنية هي إشكاليات محلية خاصة بكل دولة أم أنها إشكاليات فوق وطنية تنسحب على معظم مجتمعات المنطقة العربية؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن تجاوز أزمات "الدولة الوطنية" في المنطقة العربية سيكون أمراً مستبعداً في المدى المنظور، ما دامت هذه المنطقة غير محكومة بسياق تطور تاريخي طبيعي يساعد دولها على تجاوز تلك الأزمات، بل محكومة بتدخلات واعتداءات القوى الاستعمارية الكبرى وامتداداتها داخل هذه الدول في المنطقة أو بعضها على الأقل.

وبانتظار أن يُقضى على تلك التدخلات والاعتداءات يُفترض بالقوى الاستقلالية في الإقليم أن تعمل على تقوية مناعتها تجاه تلك التدخلات والاعتداءات من جهة، وأن تعمل من جهة أخرى على تجاوز أزماتها وإشكالياتها الداخلية، وعلى بلورة عقد اجتماعي جديد يقدم نموذجاً مغايراً للدولة الوطنية لديها، يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، سواء بين أفراد الدولة وفئاتها الاجتماعية أو بين مناطقها الجغرافية وجهاتها المختلفة، ويكرّس سلطة الدستور ودولة القانون ودولة الرعاية، ويثبتّ الفصل بين السلطات، ويُعلي من شأن سلطة القضاء ويؤكد استقلاليته، ويمكّن المرأة ويعزز مشاركتها، ويوسع الآفاق أمام الشباب، ويزيل من أمام الحرية الراشدة والمسؤولة، ويقر المنحى العقلاني الإبداعي والنقدي في مناهج التعليم، ويحفّز المبادرة في مختلف الوظائف والقطاعات، ويشجع المواهب، ويصون التنوع الثقافي، ويحترم الاختلاف، لكن من دون أن تصبح الخيانة والعمالة وجهة نظر، ويكافح الفساد والزبونية، ويعزز ثقافة المحاسبة، ويقضي على الفقر والبطالة والأمية وهجرة الكفاءات، ويمنع تركّز الثروة والتفاوت الطبقي، ويحافظ على البيئة والتنوع الحيوي، وأخيراً، يُشجع التجدّد الحضاري، وتجدد الخطاب الديني عبر الاجتهاد والتأويل على النحو الذي يوفر شروط المصالحة بين الدين والقانون الوضعي الذي يستجيب لتطورات المجتمع البشري. كل ذلك يقوِّي مناعة هذه الدولة، وممانعتها، ويعزّز بالتالي كل عناصر قوتها، بما فيها القوة الناعمة والبشرية والصُّلبة، ويساعدها بالتالي على مواجهة التهديدات الخارجية، وعلى إعادة تصحيح اتجاه البوصلة نحو القضايا الكبرى في الإقليم وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

الدولة الوطنية في العراق والانتقال السياسي

د. ندى الجبوري
نائب في البرلمان العراقي

مازال العالم العربي والاسلامي يفتقر إلى وجود حركة مواطنة ناضجة، لاسيما وأنها تشتبك مع قضية حقوق الإنسان، إذ لا يتعلق الأمر بموقف السلطة فقط بل بمعارضاتها أيضاً، فهناك غياب واضح في ثقافة المواطنة التي لم تبلغ المكانة التي تستحقها في العالم العربي، ولم تصبح حقاً غير قابل للمساومة، وما زالت تسبح في فضاء قديم سقفه التبعية، رغم وجود دعوات معلنة ومستترة للشرعية غير الدستورية، سواء كانت «ثورية» أو «دينية» أو «مذهبية» أو «عشائرية» تتجاوز الدولة وحقوق المواطنة الجامعة.

إن تأسيس دولة مدنية بحاجة إلى المحافظة على الهوية الوطنية، التي تعدّ من الأولويات التي يجب على الجميع أن يتسلحوا بها، لأنها الصورة المثالية التي يجب أن يلتزم بها المواطن. وفي ظل المتغيرات السياسية الحاصلة في الواقع العراقي الذي يواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي تحكم العلاقات المتشعبة المفتوحة مع دول الجوار، فضلاً عن النهضة العلمية والعولمة والحداثة الفكرية الحاصلة في عوالم التكنولوجيا والإنترنت التي قربت المسافات فكان لا بد من وقفة للحفاظ على هويتنا الوطنية والنهوض بها.

وانطلاقاً من مبدأ الحفاظ على هويتنا الوطنية، باعتبارها الهوية القومية بعينها، فمن الضروري إبراز الهوية الوطنية العراقية وتفضيلها على الهويات الأخرى التي تعدّ مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع السياسيين أفراداً كانوا أو قيادات، ونتيجة للتحويلات التي عاشها العراق من

اضطهادات سياسية وقمعية واستمرار الحروب الدامية، والهجرات منذ عام 1958، واغتيال الملك فيصل الثاني، وتغييب الحوار الممكن بين مكونات الشعب العراقي من قوميات وأديان ومذاهب وعشائر كان على الجميع الانصهار بثقافة العراق الوطني. لكن مع كل الأسف إذا ما نظرنا إلى دور الكتل والأحزاب والأطراف السياسية التي تشكلت بعد تغيير النظام السياسي الذي بني على أسس طائفية وقومية وعرقية متطرفة في العراق، لا نزال اليوم بحاجة إلى خلق هوية وطنية عراقية، عابرة للأديان والقوميات والطوائف كي تتحول هذه الأطراف السياسية نسبياً إلى أحزاب ومؤسسات مدنية منفتحة على الشعب كمواطنين، يتعاملون بروح المواطنة. وعلى القائمين بها أن يدركوا معنى الشراكة الوطنية الحقيقية لأن العراق بلد متعدد القوميات، والأديان، والطوائف، والعشائر.

من أبرز الأمور المعقدة في وضع العراق الحالي كيفية إرساخ أسس العلاقة الصحيحة بين فكرة الهوية القومية وفكرة الهوية الوطنية العراقية، وإذا كانت لكل مرحلة تاريخية أولويتها ولكل حالة سياسية مهمتها فإن أولوية فكرة الهوية الوطنية هي الحل لكل الأزمات لخلق كيان عراقي صلب .

إن العمل بمعايير وطنية حقيقية في المرحلة الراهنة بحاجة إلى صياغة مشروع وطني ذي نظام سياسي يفترض القضاء على الديمقراطية المحاصصة والتوافقية المزيفة والشراكة المغلفة بغلاف الاتحادية والفدرالية والتعددية بوصفها الوجه المحسن للطائفية والعرقية السياسية لحلّ الأزمة السياسية الحاصلة خاصة بعد خروج الاحتلال من العراق، وإجراء تعديلات دستورية (دستور العراق 2005) والقوانين التي قد اصابته بشكل مباشر وغير مباشر الدولة الوطنية العراقية.

إن الشعب هو مرجعية الدولة المدنية وهو مصدر السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وهو مرجع الدستور وإنشاء القوانين والتشريعات وينبثق منه برلمان منتخب من أجل المراقبة والمحاسبة للسلطة التنفيذية.

عندما بدأت الدولة العراقية الحديثة بناء على مفاهيم ديمقراطية لم تنبثق دولة مدنية واضحة، بسبب العنف الشديد، والتدخلات الخارجية، ولم يحظ العلماء والكفاءات والمختصين بمكانة بارزة رغم أنهم عامل أساسي من عوامل نهضة العراق، بالإضافة إلى العزلة عن المحيط العربي والاقليمي. إن للهوية العراقية جوهرًا وثوابت (اللغة / الدين) وعناصر متغيرة من العادات والفنون والتأثيرات الاجتماعية والثقافية. وقد مرّ العراق بمرحلة تطرف وغلو في الدين ودخول الإرهاب واحتلال بعض المناطق من داعش، مما أدى إلى بروز هويات متعددة، ليست لها علاقة جغرافية أو تاريخية أو حتى دينية، وبالتالي أثرت على الهوية العراقية وقوانين الجنسية وعمليات التهجير التي أثارته المسألة الطائفية.

إن الأحداث التي برزت منذ ثورة 14 تموز سنة 1958 لعدم تعديل دستور 1925 توالى كالآتي:

- انقلابات متعددة سلطوية.
- بدء الحرب العراقية الإيرانية 1980 _ 1988.
- احتلال الكويت سنة 1990.
- حرب الخليج 1991.
- فرض الحصار الاقتصادي والفكري حتى عام 2003.
- تغيير النظام السياسي والاحتلال عام 2003.

كل هذه الأحداث أدت إلى انتعاش بعض الهويات العراقية (التي هي نتاج الشعور بالانتماء على أساس قومي، أو إثني، أو ديني، أو لغوي، أو عشائري، أو تاريخي)، وبالتالي الابتعاد عن الهوية العامة الوطنية والهوية الكبرى المتمثلة بالهوية العراقية.

إن الحالة العراقية تتطلب حلولاً من خلال المساواة التامة بين جميع مكونات الشعب العراقي في الحقوق، والواجبات، والحريات العامة، وحق المشاركة، وتولي المناصب العليا، وفرض نظام تنفيذي وتشريعي أولوياته مكافحة الفساد المالي والإداري، ومكافحة الفقر وفق استراتيجيات علمية، ومكافحة الأمية والتخلف، ونزع السلاح من المجتمع.

إن مفهوم نظرية الشراكة والمشاركة السياسية في مرحلة الدولة العراقية الحديثة أدى إلى نتائج سلبية على مستوى الدولة، والأحزاب، والنخب السياسية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، بدءاً من سياسة التهميش والإقصاء وصولاً إلى الاغتيال السياسي، وفي ما يتعلق بحرية التعبير، والعمل السياسي، فإن النتائج لم تكن في مستوى الطموح، لأن المشاركة أو الشراكة لم تكن حقيقة وفاعلة في كل مكونات الشعب العراقي بل أصبحت شعاراً واسعاً للمحاصصة الطائفية، والقومية والمذهبية في مؤسسات الدولة، وهذا ما كان واضحاً في مجلس النواب العراقي بعدم تمرير قانون إلا بتمرير قانون آخر معه، ولا تعيين شخص في موقع من مواقع الدولة العليا إلا بصفقة واحدة مع تعيين أشخاص آخرين.

من هذا المنبر نشير كمجموعة من ناشطات المجتمع المدني، ومدافعات عن حقوق المرأة المدنية والسياسية، إلى ضعف شراكة المرأة العراقية في صنع القرار السياسي، والمشاركة الحقيقية في السلطة التنفيذية، والحكومات المتعددة، وهذا أكبر دليل على إقصاء طرف رئيسي فاعل ومؤثر والحيلولة دون أن يلعب دوراً مهماً في استقرار المناطق وأمنها، وخلق حالة من التنمية الاقتصادية والبشرية والفكرية.

إن مبدأ المساواة بين الجنسين المنصوص عليه في القوانين الدولية وفي الدستور العراقي يتطلب إزالة أشكال التمييز والتهميش والإقصاء للمرأة العراقية عن مهمة المشاركة في إقامة الأمن والسلام الأهلي وخاصة في المناطق التي كانت قد احتلتها داعش وفي المناطق الفقيرة المهمشة في وسط وجنوب العراق.

إن العمق الاستراتيجي لدول جوار العراق ووقف التدخلات الإقليمية لكافة دول المنطقة يؤدي إلى التعاون وعقد مصالح واتفاقيات مشتركة تقوم على المصالح المتبادلة وتقلل من التدخلات الدولية وهو ضرورة إقليمية لمحاربة الإرهاب الذي توسع في العراق وسوريا.

وتبقى مفاهيم الاستقلال والشراكة الحقيقية وتماسك الهوية مفتاح للأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي.

الفصل الثاني

محور العلاقات الإقليمية
من التوازن إلى الشراكة
الواسعة

ورقة مفتاحية لجلسة:

العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة

تستمر المنطقة في الدوران في حلقات مفرغة من العنف والصراعات والداخلية والبيئية التي تستنزف موارد المنطقة وقواها وشعوبها، فيما تواصل قوى وأقاليم دولية في الصعود ومراكمة أسباب القوة والنهوض والتنافس على مستقبل العالم. ما يعني أن الفجوة بين منطقتنا والنظام الدولي تستمر في التباعد، وفي الوقت ذاته لا تزال قوى المنطقة عاجزة، لأسباب ذاتية وبنوية، عن تلمس مسار واضح للحل يفتح آفاق الترميم والنهوض وبدء المساهمة في بناء المستقبل.

مع ضمور الهيمنة الأميركية داخل المنطقة تتجه المنطقة نحو التشكل من مدارات سياسية تتألف كل واحدة منها من مركز وأطراف. تقع في كل منها دولة إقليمية مركزية تُمارس دوراً قيادياً بفعل عوامل قد تشمل الإيديولوجيا، والموارد، والوزن الجيوسراتيجي، والدعم الدولي. وتشهد دول المركز تبديلاً بين فترة وأخرى، وتنقلب الحال أحياناً إلى أن تصل دول لطالما كانت طرفية إلى ممارسة دور مركزي، والعكس صحيح. ومن الأمثلة على ذلك ما يسميه البعض حالياً انتقال مركز الجاذبية العربي من دول الماء (مصر - بغداد - سوريا) إلى دول النفط (السعودية - الإمارات - قطر).

وتدور في الفلكين القريب والبعيد لهذه المراكز قوى متوسطة وصغرى إضافة إلى حركات لا دولية. أي أن في كل هذه المدارات قوى مركز وقوى أطراف تُمارس تموضعاً صلباً أو

رخواً لأسباب داخلية أو خارجية يُتيح لها أن تلعب دور «الراكب المجاني». وتتأثر علاقة هذه المدارات في ما بينها بعدة عوامل أبرزها: التوازن الإقليمين وعلاقتها بالقوى الدولية، والإيديولوجيا، والمصالح الاقتصادية، والحاجات الجيوستراتيجية، والتركيبية الداخلية وأزماتها.

تتوزع مراكز هذه المدارات على أربعة اتجاهات أساسية: مركز القوى المحافظة (السعودية - الإمارات)، ومركز قوى «البدليل الإسلامي» (تركيا - قطر)، ومركز المقاومة (إيران - حركات المقاومة الشعبية). وتخوض هذه المراكز لعبة توازنات وتسويات مفتوحة وفق انقسامات ناشئة عن عاملين أساسيين: الأول المواجهة مع الهيمنة الأميركية والاحتلال الإسرائيلي، والثاني الصراع على تمثيل المشروع الإسلامية والقيادة الإقليمية.

أما المدار الرابع فهو مركز الكيان الصهيوني الذي يبرز كقوة إقليمية لم تنجح حتى الآن، لأسباب ذاتية لها علاقة بطبيعة الكيان ووجوده ودوره، في بناء مدار إقليمي سياسي خاص بها، وكذلك الفضاء العربي التاريخي الذي يمر بفترة من الكمون. إن تحوّل هذا الفضاء إلى مدارس سيّعيد التوازن إلى المنطقة لا سيما بما يحتضنه من قوى وازنة وإن كان بعضها يمر بلحظة من السيولة والهشاشة. وفي هذا الفضاء يُعوّل على صعود مراكز ثقل عربية كمصر والجزائر والعراق وقوى المقاومة. وفي هذه المرحلة تُفضّل قوى الفضاء العربي إما الحياد الإقليمي أو التموضع وفق القضايا الجزئية أو الانخراط في أحد المدارات المذكورة أعلاه.

وتؤدي جملة من الظروف التي تُشكّل البيئة الإقليمية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية إلى خلق محفزات تُعمّق مناخات التنافس والتوازن وتكبح مساعي التعاون والشراكة. دولياً، يبرز الدور الأميركي الذي يؤجج لعبة التوازن بوجه إيران وحلفائها، فيما يحفز ضمور هذا الدور تصورات التهديد والقلق لدى الحلفاء بما يدفعهم نحو سلوكيات

عدائية. يضاف إلى ذلك غياب الدور الأوروبي وعجز المؤسسات الدولية في المبادرة داخل الإقليم.

إقليمياً تبرز عوامل غياب مؤسسات ومعايير إقليمية راسخة ومتوافق عليها، وضعف التكامل الإقتصادي، وضعف البنى التحتية العابرة للدول، والدور الإسرائيلي، والإرهاب، وشيوع خطابات الكراهية على أسس هوياتية، والتدخلات غير المشروعة للقوى الإقليمية. أما محلياً فتحضر عوامل كالتبعية للخارج، والتسلط السياسي بما يدفع الأنظمة السياسية لتجاهل مصالح شعوبها، والأزمات المحلية التي تستوجب تصديرها للخارج، وانفجار الهويات الضيقة، وترهل مؤسسات الدولة الوطنية بما يحول دون قدرتها على المبادرة.

وتحتاج دول المنطقة وشعوبها، وبشكل عاجل ومُلح، إلى الخروج من هذه اللعبة الصفرية التي يتّضح أن تكاليفها تتجاوز بكثير عوائدها بالنسبة لشعوب المنطقة، في حين تستفيد جملة من أنظمة الحكم ونخبها من هذه الصراعات لتصدير أزماتها وفشلها وعجزها عن الحكم الرشيد إلى الخارج. هذه اللاعقلانية التي تتصف بها بعض القوى الإقليمية ينبغي احتواؤها ومساعدتها على اكتشاف مسارات مختلفة تضمن لها مصالح أكثر استدامة وبكلفة أقل من خلال الانفتاح على الشراكة الإقليمية.

إن مشروع الشراكة الإقليمية ينبغي أن يُبنى على قاعدة صلبة من المبادئ والمصالح. هذه المبادئ تمثل ثوابت يتعهد الجميع باحترامها كقواعد مؤطرة وموجهة للعمل الإقليمي. أما المصالح فيجري تحديد معايير تقرر ماهية المصالح المشروعة وآليات التعاون لتحقيقها من خلال الشراكة الإقليمية. هنا ينبغي التأكيد أن مصالح دول وشعوب المنطقة داخلية في المقام الأول، وليست مصالح تتقرر وفق أهداف القوى الدولية. وعلى سبيل المثال تصبح هذه القاعدة من المبادئ والمصالح مرجعاً صالحاً لتأكيد الموقف للتطبيع مع العدو الإسرائيلي، أو الانخراط في تحالفات وشراكات دولية تُكرّس تبعية المنطقة وتُبدد ثرواتها.

لقد أفرزت التطورات والأحداث خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة قوى أثبتت قدرتها على المساهمة الفعالة في الأمن الإقليمي من خلال مواجهة التحدي الإسرائيلي والتهديد الإرهابي. أي أن الحق في الانتساب إلى مشروع الشراكة الإقليمية لا يقتصر فقط على القوى التاريخية والكبيرة في المنطقة بل تشمل كل القوى التي أثبتت جدارتها في حفظ المصالح العميقة لشعوب المنطقة وساهمت في الاستقلال الوطني. وما ينبغي أن يساعدنا على خلق الأفكار لتطوير واقعنا الإقليمي هو، إلى جانب النظريات والرؤى، الوقائع التي اختبارناها بثمن كبير. علماً بأن تجربتنا الإقليمية قادرة على إلهامنا بالدروس وجديرة بأن تمنحنا فرصة توليف مخرجات متجانسة مع خصوصياتنا وتعكس فريدة إقليمنا.

بناء على ما تقدم، يبرز السؤال المركزي: كيف يمكن أن يبدأ مسار تأسيس إقليم يقوم على التعاون والشراكة الواسعة؟ ونقصد بالشراكة الواسعة أن هذا الجهد لا يعني دمج محاور بوجه محاور أخرى، أو أنها شراكة محصورة بالقوى الإقليمية الكبرى بالرغم من كونها ستشكل نواة أي مشروع إقليمي ناجح، لكنها شراكة تتجاوز الأمن بمعناه الضيق لتشمل قضايا الأمن الإنساني بمعناه الأشمل، سواء ما تسميه العلوم السياسية قضايا «السياسات العليا» (الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية) أو قضايا «السياسات الدنيا» (التنمية والبيئة والثقافة والاجتماع)، كما أنها شراكة تهدف في عمقها إلى تحقيق مصالح شعوب المنطقة وليس مصالح الأنظمة السياسية إلا بقدر ما تتجانس مع مصالح شعوبها. إن نجاح خطوات بناء مشروع للشراكة الإقليمية في تحقيق مصالح تتلمس عوائدها شعوب المنطقة من شأنه أن يوفر حاضنة شعبية تحمي هذا المسار وتزخمه وتعيق أي محاولات للإضرار به والتراجع عنه.

تبرز في هذا السياق عدة نقاط للنقاش وأسئلة للبحث أبرزها:

1 - كيف يمكن تهيئة البيئة الإقليمية في ظل التوترات الحالية لتصبح محفزة للخطابات والسياسات التي تشد الانتقال نحو بناء شراكات بدل التمرس في محاور يقودها توازن

القوى. فهل ينبغي بداية وقف التصعيد والحد منه ثم بناء الثقة، على سبيل المثال، أي ما هي نقطة البدء في مسار الشراكة الإقليمية الواسعة؟

2- ما هي المبادئ الأساسية والمصالح الجوهرية التي ينبغي أن تقود مشاريع الشراكة الإقليمية الواسعة؟

3- من يجب أن تضم المرحلة الأولى من بناء تجربة للشراكة الإقليمية؟ إذ قد يتعذر منذ البداية أن تنخرط دول الإقليم في سياسات تقوم على الشراكة الإقليمية، فما هو الحد الأدنى الذي يمكن الانطلاق منه، على أن تكون التجربة مفتوحة من دون شروط لالتحاق الآخرين؟ أم الأفضل الانتظار إلى أن تصبح جميع القوى الإقليمية الأساسية، بوصفها مراكز المدارات، جاهزة للانخراط في تسويات تفتح باب التفكير في مشاريع للشراكة الواسعة؟

4- من هي الدول أو القوى أو الكتل المؤهلة لهذا الدور؟ أي هل أن مسارات الحوار والتعاون نحو مشاريع الشراكة الإقليمية تنخرط فيها الدول فحسب، أم أنها متاحة أيضاً لمنظمات حكومية وغير حكومية تؤدي دوراً مساعداً؟ وهل من الممكن تجاهل القوى اللادولتية بالرغم من تعاطم تأثيرها الإقليمي، وإن كان من الضروري مشاركتها فوفقاً لأية صيغة وأية معايير؟

5- ما هي الآلية الأنسب لبناء مشروعات التعاون الإقليمي في المرحلة الأولى، أهى الصيغ الرسمية (من أعلى إلى أسفل) أم غير الرسمية (من أسفل إلى أعلى) أم مسارات متوازية أو مدججة من كليهما؟ أم أن هذا الأمر يتحدد بحسب اللاعبين والموضوعات.

6- ما هي التوافقات الواجبة خلال المرحلة الانتقالية؟ هذه التوافقات هي بمثابة أطر توجيهية تسهم في إقرار مبادئ الخروج من المواجهة نحو التسوية التي تمهد للشراكة، وقد تشمل ضوابط ومعايير يتوجب على الجميع احترامها بما يعزز بناء الثقة ويضع أرضية للتفاوض.

من ذلك مثلاً أن تمتنع دول المنطقة عن استخدام العنف ضد دول أخرى، وعن التدخل في الشؤون الداخلية بطرق غير مشروعة، وأن تعزز الشراكة الشعبية في الأنظمة السياسية وفق معايير دستورية ورفض التقسيم الخ....

7- ما هي المجالات التي من الأنسب أن تشكل أساساً لمشاريع التعاون؟ هل تكون البداية من موضوعات الأمن والسياسة الخارجية، أم الاقتصاد، أم الأفضل أن يكون التركيز على مجالات أقل إشكالية كالتنمية والثقافة والبيئة؟

8- ماذا عن دور الفاعلين الدوليين، سواء من الدول أو المنظمات؟ هل من الممكن أن تكون لهذه الجهات مساهمة إيجابية في هذا المسار، وبأي شكل ووفق أية معايير؟ هل يكون دورها محددًا في نقل تجاربها أو إنشاء قنوات ومنصات تُسهّل الحوار والتفاوض أو تحضر كضامن يقلّص من الهواجس الأمنية ويمنح المصدقية للالتزامات المتبادلة؟

لقد أشبع المجال السياسي والبحثي في المنطقة بالنقاشات في أسباب التوترات والصراعات الإقليمية والعوامل التي تحول دون خلق بيئة مؤاتية للعمل الإقليمي المشترك. كما اتضحت رؤى وتفسيرات الأطراف الإقليمية لأسباب الأزمة الإقليمية وسردياتها ومحاججاتها. لذا تطمح هذه الورقة إلى حث المشاركين على النقاش في مسألة ما إذا كان علينا البدء من هذه النقطة أو تلك، وكيف، ومتى، وبأية آليات وصيغ، ومن يجب أن يشارك في النقاش، وما هي البدائل والمسارات الممكنة؟

وقائع جلسة محور العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة

✽ الفترة الأولى

ترأس الفترة الأولى من محور العلاقات الإقليمية د. عادل عبد المهدي، وأبدى المشاركون في الجلسة وجهات نظر ومدخلات كالآتي:

مداخلات

أ. خالد أبو حيط

لدى البحث في أي مشروع للشراكة الإقليمية لا بد من الإقرار بأن إقليمنا العربي والإسلامي يقع في صلب الصراع الدولي، وأن أي شراكة إقليمية ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى الصدام مع قوى الهيمنة الغربية، فمنطقة الخليج مثلاً لا تزال تمثل حاجة شديدة الأهمية للمركز الرأسمالي، والممرات المائية في منطقتنا لا تزال في صلب اهتمام الدول التي تسعى إلى التحكم بالنظام العالمي.

هذه المواجهة الشاملة يجب أن تدفع باتجاه البحث عن تمثين عناصر القوة والوحدة الكامنة لدى شعوب الأمة الواحدة وليس باعتبار دولها الإقليمية، وضرورة تحديد موقع كل طرف من منظومة الهيمنة العالمية، علماً بأن الشراكة لا تُبنى بين متناقضين.

هذا الأمر يؤدي بالضرورة إلى صدام مع المشروع الصهيوني في فلسطين باعتباره المشروع الغربي الهادف إلى تجزئة منطقتنا وبوصفه عائقاً أمام مشاريع النهضة والوحدة والاستقرار الداخلي في إقليمنا.

وهذا يؤدي بالضرورة إلى إعادة التوازن إلى المركز أو العمق العربي الحقيقي من خلال الدول المركزية: العراق، سوريا، مصر، ودول المغرب، ولا يمكن للسعودية ودول الخليج عموماً تأدية دور المركز العربي لأن هذا الدور في تناقض تام مع مصالحها في المنظومة المرتبطة بالرأس مال المالي الغربي.

على الصعيد الداخلي لا بد من حل الإشكاليات المذهبية والقومية في العراق وإتباع سياسة الاحتواء بما يعزز مشروع الشراكة. كذلك فإن مساعدة مصر على الاستفادة من المقدرات الزراعية في السودان عبر اتفاقيات ثنائية تعطي مصر الأولوية.

وينبغي إخراج الصراع حول المشروع الإسلامية من دائرة الصراع السياسي حيث تتنافس كل من السعودية وإيران وتركيا على تمثيل المشروع الإسلامية، وفي هذا الإطار لا بد من التوافق على مبادئ ثلاثة هي:

- أن الإسلام بطبيعته يقبل بالاختلاف والتنوع في الإطار السياسي.
- أن من حق الشعب اختيار نظامه السياسي وأن يحقق أهدافه وتطلعاته.
- لا يحق لأحد فرض رؤيته الخاصة للنظام السياسي، وفي هذا السياق من الأهمية بمكان إنشاء مؤسسة أو مركز للحوار الدائم يأخذ على عاتقه مسألة تنظيم العلاقات بين الدول الإسلامية، على أن يشارك في النقاش علماء دين راسميون وآخرون من القوى الشعبية الفاعلة من مختلف التيارات، وعلى أن يجري التوافق على حرمة الدم بين أهل الإقليم وكذلك حرمة زعزعة استقرار الأنظمة السياسية.

د. مصطفى البتاد

هناك تنازع على مفهوم الدولة الوطنية، ففي منطقتنا خمس دول تملك إلى حد ما الاشتراطات لتكون دولة إقليمية وهي: إيران، تركيا، دولة الاحتلال الإسرائيلي، السعودية، مصر. وليس من بينها دولة واحدة تستطيع وحدها فرض قوتها الاقتصادية والسياسية على الآخرين. لذلك

أنفق مع الفرضية الأساسية لهذا المؤتمر وهي أن نتعدى مرحلة التوازن إلى مرحلة الشراكة وهذا يتطلب من الدول الخمس الاعتراف بأنه لا يوجد قوة إقليمية بمفردها في المنطقة. منذ تشكل القوى الإقليمية في المنطقة وكل منها تريد لنفسها دوراً إقليمياً. هكذا كان حال إيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي والسعودية في مواجهة مصر من عام 1955 إلى 1967، والعراق في مواجهة إيران منذ 1980 حتى 2003، واللعبة دوماً هي منع الآخرين من الوصول إلى مرتبة القطب الإقليمي.

هناك منظمات في المنطقة لا تستطيع أن تلعب دوراً إقليمياً، مثل منظمة التعاون الإسلامي التي تضم بلداناً كثيرة من الصين حتى السنغال ولذلك فهي ليست منظمة إقليمية. وهناك جامعة الدول العربية التي لم تفلح في القيام بأي دور فاعل منذ تأسيسها حتى الآن. كذلك مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ ليكون على صورة الاتحاد الأوروبي فهو غير قادر على القيام بدوره بلحاح المشاكل القطرية - الإماراتية - البحرينية.

لا يمكن النظر إلى نظام إقليمي بمعزل عن النظام الدولي القائم ولكن لم يتكون بعد نظام عالمي جديد يحل مكان نظام القطبين الذي كان يتميز بنوع من الاستقرار لاصطفاف القوى الأخرى وراء الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة. لقد انزاحت أميركا عن قطبتها الأحادية ولكن الصين وروسيا فشلتا في الجلوس إلى جانب أميركا ليصبح النظام ثنائي القطبية مجدداً لذلك هناك نوع من الفوضى. ثمة نقطة بحثية عُرضت في الأسئلة الموجهة إلينا بخصوص حزب الله ودوره وامتلاكه قدرات عسكرية وموقعه من مسألة الأمن الإقليمي إضافة إلى قدراته الأيديولوجية، لكنه لا يملك باقي المواصفات التي لا بد من توافرها للقيام بدور الدولة الإقليمية من حيث الاقتصاد والاعتراف الإقليمي.

أختم بالنقاط التالية:

إن الدولة الوطنية الإقليمية يجب أن تكون مؤهلة ديموغرافياً، وأن تكون جزءاً من المنطقة الجغرافية ولها تأثير حاسم في تكوينها الأيديولوجي، وأن تمتلك قدرات اقتصادية وسياسية

كافية، وتستطيع أن تساهم في تشكيل أجنحة الأمن الإقليمي بسبب قوتها العسكرية. إذا طبقنا هذه المعايير على الدول الأساسية الخمس نجد أنها تنطبق على بعضها فقط. وفي ما يتعلق بفكرة المؤتمر عن الشراكة يجب أن نلاحظ أن هناك تحالفاً بين بعض الدول واصطفافات ضد دول أخرى. هناك تحالف عربي أميركي لمواجهة إيران ومنعها من التمتع بمكاسبها منذ العام 2003. وهذا التحالف نراه يتشكل في دول الخليج مع النظام في مصر وبالتالي مع «إسرائيل» وربما لاحقاً مع تركيا. وهكذا نعود إلى اللعبة القديمة في الشرق الأوسط وتكتل عدة دول في مقابل دولة واحدة.

أ. خالد السفيني

سأحاول تبسيط المسألة من خلال السؤال: هل العلاقات العربية - الإيرانية تتعلّق بالرغبة أم أنها علاقات ضرورية؟ والجواب هو أنها علاقات ضرورية لبناء مستقبل الأمة. ولكي نصل إلى حوار عربي - إيراني حقيقي علينا أن نجد آليات للبحث محددة وجوهرية. هناك دول عربية تتبع الإدارة الأميركية وتشكل محوراً، من ضمنه السعودية، ضد إيران ومحور المقاومة ويهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. وهناك دول تقف في الوسط ويمكن استجلاها لمحور المقاومة. والمهمة المطروحة في هذا المؤتمر هو كيفية العمل على تحقيق المشاركة وفقاً للمعطيات الواقعية.

أ. أنيس النقاش

بعد الثورة الإسلامية دخلت إيران في الصراع الإقليمي مباشرة: دعمت المقاومة لتحرير فلسطين وتحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، والتزمت حتى اليوم في الحفاظ على وحدة العراق وسوريا، وما زالت تدعم القوى الشعبية التي تلاقت معها في مواجهة الهيمنة الأميركية، وهذا كله لم يتم بمؤتمرات حوارية، وهو ما لا يجب أن نغفله. إن إيران اليوم هي رأس حربة في النضال من أجل التحرر الوطني حيث تحققت النصرات على يد المقاومة الإسلامية في لبنان

والحشد الشعبي في العراق وكذلك الأمر بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية حيث تدعم إيران القوى الشعبية الفلسطينية في غياب العالم العربي.

يجب أن لا نُغفل أيضاً ما كان قبل الأحداث في سوريا والعراق حيث وقّعت اتفاقيات من أجل مناطق حرّة وإنشاء بنى تحتية وإلغاء التأشيرات. وقد ضُرب هذا كله بسبب الأحداث التي وقعت في سوريا، وهناك اتفاقيات مماثلة بين إيران وتركيا وإن كان العمل بها يجري ببطء. وكان ذلك كله عرضة للفتنة المذهبية التي ضربت المنطقة.

د. حسين أكبري

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اعتقد الأميركيون أن العالم أصبح غنيمة لهم وكانت اللغة التي استخدموها مع روسيا والصين وأوروبا وبقية العالم هي أن يتقبلوا الهيمنة الأميركية. وفي منطقتنا تبحت الولايات المتحدة عن أمرين أساسيين: الأول تصفية القضية الفلسطينية من خلال مشروع الدولتين، وبدلاً من أن تكون أميركا وسيطاً أصبحت طرفاً إلى جانب الكيان الصهيوني، وبالتالي لا يعود هناك مبرر لاستمرار المقاومة كما يعتقدون. والأمر الثاني هو إخضاع الدول المتمردة على الهيمنة الأميركية، والسعي إلى إسقاط الأنظمة التي لا تخضع لإملاءاتها. من هنا كان العمل على إسقاط النظام السوري، وتجزئة العراق، والهجوم السعودي على اليمن، وكلها خطط وضعتها أميركا بالتعاون مع الدول الخاضعة لها في المنطقة. والعامل الوحيد الذي استطاع أن يقاوم هذه الخطط هو محور المقاومة. وفي اعتقادي أن هذه المقاومة أوسع وأشمل من البحث في الأمور الدينية والقومية وهي موجودة في الفطرة الإنسانية لمواجهة الظلم. والخلاصة أن لا طريق آخر للتحرر من الاحتلال والهيمنة العالمية غير المقاومة.

أ. ليث شبيلات

يجب أن يكون هذا المؤتمر فكرياً وليس سياسياً، ونحن لم نأت إلى هنا لنؤيد طرفاً دون آخر وإنما دُعينا لنضع تصوّراً استراتيجياً حقيقياً. لقد أعجبتني كلمة سعد الله زارعي في الافتتاح

حيث ركز على الشأن الفكري وكيف يجب أن تكون العلاقات العربية - التركية - الإيرانية، وأن نقرر ماذا نريد: إيران الثورة الإسلامية أم إيران الشاه، أو تركيا أردوغان أو عرب السادات، أتمنى أن يكون هناك 12 شخصاً معروفين بالجرأة الفكرية، كأن أنتقد من هم في صفي، ومنتقد الإيراني مواطنه والتركي أخاه التركي، وهكذا يمكن أن نحدد الاستراتيجية التي يجب أن نعمل عليها.

أ. فالح الفيّاض

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران دار حديث بين السيد هنري كيسينجر ومستشار الأمن القومي الأميركي حول سؤال: لماذا تركتم الشاه يسقط؟ اليوم أنا متفائل بما حصل من تطورات إيجابية في سوريا بعد التداعيات السلبية. وكان علينا أن نشرك إيران في الحوار منذ الأيام الأولى وهي اليوم تعتبر طرفاً فاعلاً في حل القضية السورية، وأنا أعتقد أن هزيمة داعش ساهمت في كسر المشروع الطائفي.

إن سوريا والعراق ومصر إلى جانب دول أخرى في المنطقة لها دور كبير في رسم شكل المنطقة النهائي. لكن مصر غير جاهزة حالياً، وكذلك سوريا والعراق الذي بالكاد يخرج من حرب كبرى. أما الدور الروسي فجديد على المنطقة، وتركيا لم ترسم بعد وضعها النهائي في المعادلة الإقليمية، وهذا يؤخر بناء شراكة في المنطق السياسي، وفي اعتقادي أن المشكلة ليست في يد الحكومات ولكن في يد النخب والحركات والقوى الفاعلة. أليس من الغريب أن العربي إذا تكلم مع الإيراني فكأنه ارتكب جرماً؟ أعتقد أن الوضع غير مهيأ للشراكة حالياً ولكن يمكن أن تكون في مرحلة جديدة مع تخفيف أجواء التصعيد.

الشيخ شفيق جرادي

إن الحديث عن العلاقة بين إيران والعرب هو إشكالية تحتاج إلى التدقيق. وإذا أردنا أن نبني على ما طرحه العديد من المداخلات نجد أننا اليوم أمام واقع اسمه المحور. هذا المحور يبدأ من إيران وصولاً إلى الأمر الثاني الذي أود أن أطره للنقاش هو أن نعترف بأن الحديث

عن المشاركة على أساس الوحدة في العالم العربي والإسلامي سقط وعلينا أن نبحث عن قيم جديدة لمشاركة تقوم على أساس حق الاختلاف. لكن ينبغي أن نتدبر أمر الاختلاف الديني والفكري وأنا أشدد على المنطق القائل بأن المنطقة لا يمكن أن تتمثل حضارياً إلا بوعيتها الإسلامي والمسيحي. والملاحظ أنه لا توجد لدينا لا رؤية ولا استراتيجية واضحة على مستوى الخطة الشاملة فيما سنؤول إليه. يجب أن نتناول القضايا المركزية ليطم التوافق عليها وفي مقدمها قضية فلسطين والقدس كقضية مركزية، وكذلك رفض التطبيع وتحديد العلاقة مع الغرب وموضوع الهوية القومية والاستقلال وكلها أمور لا بد أن نحسمها. أخيراً أقترح أن يركز النقاش على أمور ثلاثة:

1- تنشيط وتفعيل ودعم كل ما يساهم في خلق وعي عام يقبل بالاختلاف رغم الخصوصية العقائدية والدينية، ويقبل بأن المقاومة خيار حقيقي قادر على الإنجاز وأن يكون لدينا منطقة مستقلة وعزيرة.

2- الرهان على جيل الشباب من قبل الأحزاب والحركات الاجتماعية والدولة وهذا يحتاج إلى قيم تربوية وثقافية.

3- تشكيل خلية تفكير تناقش بهدوء الأزمات القائمة وكيفية التفاعل معها عسى أن نصل إلى موقف مبني على أسس واقعية.

أ. نور الدين عرباوي

هذا المؤتمر يضع العلاقات العربية الإيرانية على سكة الأمن والاستقرار. وفي اعتقادي أن هذه المنطقة لا خيار لها إلا الأمن والاستقرار والتعاون وإلا ذهبنا إلى حرب ثلاثين عاماً بين المذاهب والطوائف ستقضي على مقدرات الجميع بشرياً واقتصادياً. في هذه المنطقة أربع أمم هم الإيرانيون والترك والكرد والعرب. إيران لديها مشروعها ولدى تركيا مشروعها وقد اعتادت المنطقة منذ مئة عام على أن تنتقل من يد استعمارية إلى يد استعمارية أخرى ومن قوة دولية إلى أخرى. وللمرة الأولى تشهد المنطقة فراغاً أميركياً ولا توجد قوة دولية تملأه، لا

روسيا ولا الاتحاد الأوروبي ولا الصين، وتسعى الدول الإقليمية إلى ملء هذا الفراغ، ولتركيا طموحات في هذا السياق ما كانت لتجرؤ عليها لولا حالة الفراغ وغياب المشروع العربي. على صعيد العلاقات العربية الإيرانية علينا أن ننتقل من التوازن إلى الشراكة والتعاون، والدور الأكبر يقع على عاتقنا نحن العرب.

د. مسعود أسد اللهبي

أريد أن أقدم وجهة النظر الإيرانية. إن لإيران حدوداً مشتركة مع العراق وهناك بلدان مجاورة بحدود مشتركة في آسيا الوسطى، وجيران من غير حدود مشتركة مثل تركيا، في جميع العلاقات مع غير العرب لا توجد أي اتهامات كالتى نسمعها من بعض البلدان العربية مثل زعزعة الاستقرار أو العمل على إسقاط النظام أو نشر التشيع. لدينا خلافات مع تركيا بشأن العراق وسوريا وهذا أمر معروف. لكن هناك تعاون كبير بين البلدين ومبادلات اقتصادية كبيرة وساعدت تركيا إيران في الالتفاف على العقوبات. أما مع العالم العربي فهناك مشكلة ليست عند إيران. إن أقدم شراكة لإيران في العالم العربي هي مع سوريا منذ 39 سنة وهي مستمرة وأصبحت شراكة استراتيجية في كل المجالات. منذ عام 2003 أصبحت العلاقات وطيدة جداً بين إيران وسلطنة عُمان وهناك تنسيق وتعاون بينهما. والعلاقات مع الكويت جيدة، وعلاقات مستجدة مع قطر. لذلك عندما نتكلم عن العالم العربي يجب أن نحدّد عن أي بلد نتكلم. مشكلتنا مع النظام السعودي، وكل هذا التحريض على إيران هو من قبل السعودية والبحرين. في السنوات الأخيرة أطيح أو قتل عدد من الشخصيات في العالم العربي، مثل صدام حسين في العراق، ومحمد مرسي في مصر، وبن علي في تونس، فمن من هؤلاء ساهمت إيران في إسقاطه؟ لا أحد. أما عن الاتهامات بشأن الجماعات الإسلامية المعادية للأنظمة العربية فيجب أن نوضح أنه منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران والجماعات السننية الإيرانية كانت حليفة على الدوام للنظام الإسلامي. أما الجماعات التكفيرية فهي قريبة من الأنظمة العربية التي نشأت أزمت معها وبعيدة جداً عن الجمهورية الإسلامية، ومشكلتنا

مع الاتجاه الإسلامي داخل العالم العربي واضحة حيث ينظرون إلينا كمرتدين ورافضة. ربما أخطأنا في التحالف مع بعض المجموعات الإسلامية في العالم العربي وكان علينا أن نراجع سياستنا. وقد حصلت نقاشات كثيرة في إيران حول كيفية التعامل مع العالم العربي، وهل صحيح أننا كنا نراهن على المجموعات الإسلامية أو يجب أن نقرب من مجموعات علمانية وقومية. وفي جميع الأحوال لم يكن التحالف مع أي من هذه المجموعات بهدف زعزعة الاستقرار.

د. مروان عبد العال

لدي بعض الملاحظات. أولاً، نحتاج إلى مؤسسة حوار وليس مؤتمر حوار فقط وخاصة في موضوع العلاقة بين العرب وإيران حيث لا يجب أن نذهب في اتجاهات متفرقة. إن أي مشروع إقليمي لا يعني تجميع محاور إقليمية. وهنا أريد الاستناد إلى قضية في ما يتعلق بموضوع التوازن، قبل عام زارنا المستشار الثقافي للرئيس الإيراني د. حسام الدين وقال كلاماً مهماً عن موضوع التوازن والشراكة وشدد على فكرة انتقال الدور الأقوى إلى المنطقة القوية بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مشروع موحد يتضمن تحديات محددة.

الملاحظة الثانية أن الحوار يجري وكأن الإقليم بشكل عام هو منطقة فراغ فقط أو كأنه مجرد مسرح. علينا أن نضع استراتيجية بديلة عن المشروع الأميركي، وهذا يقتضي تناول المسألة من خلال شقين، الأول أمني سياسي والثاني اقتصادي.

والنقطة الأساسية التي أريد أن أ طرحها تتعلق بالكوّن الثقافي لهذه المنطقة. حيث تم تخريب عقول بيئة كاملة. والذي يروج أن إيران تساهم في التطبيع الثقافي. لذلك يجب التركيز على الموضوع الثقافي وأن يكون على رأس جدول الأعمال.

* الفترة الثانية

ترأس الفترة الثانية من جلسة العلاقات الإقليمية د. محمد إيراني وجاءت وجهات نظر ومداخلات المشاركين في الجلسة على النحو الآتي:

مداخلات

د. سامي العريان

بداية أشكركم على هذا المؤتمر نظراً لأهميته في هذه المرحلة. في ما يتعلق بالسؤال الذي طُرح في بداية الجلسة عن إمكانية الشراكة الاستراتيجية بين العرب وإيران يجب أن نحدّد أولاً من هم على الطرف الآخر. وأبدأ بالحديث عن عناصر الاستراتيجية الأميركية الكبرى في العالم والتي إذا فهمناها نصل إلى حلول لمشاكل المنطقة. هذه الاستراتيجية الأميركية مبنية على خمسة عناصر: واحد متعلّق بالشمال الأميركي، والثاني بجنوب أميركا، والثالث بالمحيطين الأطلسي والهادئ، والرابع بالطرق البحرية والملاحة، والخامس هو ما يُسمّى بالمنع، أي منع أي قوة أخرى من الصعود ولا سيما في المنطقة الأوروآسيوية. والعقيدة العسكرية الأميركية هي منع أي وجود ملاحى أو قوة عسكرية يمكن أن تهدّد هذه العناصر الأربعة. ولا تسمح هذه الاستراتيجية لأي دولة أو مجموعة دول في المنطقة الأوروآسيوية بأن تكون في المستقبل قوة مهددة للهيمنة الأميركية. وأكثر ما يحشاه الأميركيون في العالم الإسلامي هو انتفاضة الشعوب وقضية الوحدة.

عام 2014 كان الأميركيون يتكلمون عن مشروع أربعة أعداء ونصف عدو، النصف داعش، والأربعة هم روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران، لكن المسؤول عن القوة العسكرية آنذاك ووزير الدفاع في ما بعد كان يقول ليس هناك أربعة أعداء ونصف، بل ثلاثة فقط هم إيران وإيران وإيران.

الخيار الذي اعتمدته الإدارة الأميركية حيال منطقتنا الإسلامية هي إثارة الخلافات والوقوف أولاً مع طرف ضعيف ثم هزيمة الطرف القوي. وقد أحدثت شرخاً عميقاً في العالم الإسلامي عبر ما يسمى بالطرف الشيعي والطرف السني، ودار نقاش حول مع من يقفون، بعضهم قال مع الشيعة والبعض الآخر مع السنة والهدف إشعال الحرب الطائفية، وفي النهاية وضعوا عدة أهداف: 1- داعش، 2- إيران، 3- الحركات الإسلامية السنية، 4- الدول الحاضنة تركيا، قطر، السودان.

إذاً، الحديث عن الشراكة يجب ألا يقتصر على العرب وإيران بل يشمل من هم ضد المشروع الأميركي. ولا بد من وجود رؤية وإرادة، وتحديد من هم الأطراف الأساسيون الحقيقيون الذين يستطيعون مواجهة هذا التهديد.

أ. سركيس أبو زيد

سأكتفي ببعض الملاحظات السريعة. 1- في معظم المداخلات لا يوجد تحديد واضح للمنطقة التي نتكلم عنها، والمطلوب أن نتكلم عن منطقة محددة. أحياناً تذكر تركيا ضمن الإقليم وأحياناً لا توجد فيه، البعض يتحدث عن الشرق الأوسط والبعض عن المشرق العربي، هناك خلافات وتسميات متعدّدة. 2- لا أوافق على اعتبار أن التوازن أمر مسلم به، وفي الواقع لا يوجد توازن. إيران لها دورها وقيمها وهي حاضرة الآن، لكن العرب الذين ينبغي النقاش معهم غير موجودين، لا جامعة عربية، ولا محاور واضحة. 3- القوى الموجودة هي قوى إيران والمقاومة، لكن لم تذكر سوريا ولا العراق وهذا أمر أساسي. يجب أن يتشكل محور وكيان عربي مستقل وفاعل وله ذاتية. 4- المطلوب وضع قواعد للحوار وما هي الثوابت التي يمكن أن نطلق منها، وأولها الاعتراف بحق الاختلاف فنحن موجودون في منطقة تعدّدية. أخيراً ينبغي التمييز بين الشراكة الشعبية، المدنية والاقتصادية، وبين الشراكة بين الأنظمة.

أ. توفيق شومان

أعتقد أن علينا أن نبدأ بنقطة حوارية أساسية تتعلق بأربعة أطراف رئيسية في الإقليم وهي مصر وتركيا وإيران والسعودية، ذلك أن الكلام عن حوار إيراني عربي يأخذ بُعداً عاماً ويُغفل

التفاصيل. الحقيقة أن المشكلة في العالم العربي هي بين إيران من جهة والسعودية من جهة أخرى، ومصر مع التحفظ. لذلك أميل إلى الحديث عن علاقات ثنائية بين إيران وكل من الدول العربية على حدة. هناك مجموعة نماذج من العلاقات في ما بين مصر والعراق ولبنان والسعودية وسوريا بصرف النظر عن الخطاب الإيديولوجي والانفعالي. والسؤال هو كيف يمكن أن تتحاور المتناقضات. هناك مجموعة من النماذج في التعاون على رغم الاختلافات والخلافات. وقد نجحت إيران في التعامل معها على مدى العقود الماضية. على سبيل المثال، في الاتفاق النووي استطاعت إيران أن تقدم نموذجاً عملياً بغض النظر عما يريده دونالد ترامب.

وهناك النموذج الإيراني التركي حيث تمكن الطرفان من تنمية علاقات تجارية ومالية وصولاً إلى علاقة استراتيجية بينهما على الرغم من الخلاف بشأن الموضوع السوري. وتشكل العلاقة بين إيران وسلطنة عُمان نموذجاً آخر. ولعل النموذج الأكثر إثارة للاهتمام هو تطور العلاقة بين روسيا وإيران إلى ما يُشبه العلاقة الاستراتيجية وذلك على الرغم من أن روسيا صوتت في عام 2015 على القرار الدولي الذي يفرض عقوبات قاسية على إيران. ونحن إذا ما تخيلنا عن بعض الخطاب الانفعالي والاتهامي يمكننا أن نضع قاعدة موضوعية لبناء شراكة حقيقية اقتصادية وسياسية.

د. صادق رمضان

أعتقد أننا إذا أردنا أن نضمن الأمن والاستقرار والتعاون لا بد من أن نرجع إلى الشعوب ونقتنعهم بضرورة الشراكة أو الاتحاد. هناك أدوار حلقات مفقودة لا بد من إحياؤها منها تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية وهي أهم من الدبلوماسية الرسمية بين الدول. يجب الاعتماد على الشعوب وعلى الدبلوماسية الثقافية والحضارية والعلمية بمعنى قيام الجامعات في إيران وفي البلدان العربية بتوثيق العلاقات التفاعلية في ما بينها. ولا بد من تعميم ثقافة التعاون في المدارس أيضاً لتنشئة الأجيال الجديدة على هذه المبادئ. وكلما حاربنا الجهل بالعلم زادت إمكانية التقارب والوحدة، كأن هناك جهات ما لا تريد لنا أن نحقق هذا الهدف وتريد تعميق

الخلافات في ما بيننا. كذلك ينبغي التركيز على تحديد من هو العدو الحقيقي لكل منا نحن العرب والإيرانيين، إنه الكيان الصهيوني، ولا عداوة بين العرب والإيرانيين، وهذا ما اعتقده وأشرحه كل يوم كأستاذ جامعي أمام طلابي. عدونا الوحيد هو «إسرائيل».

أ. ناصر قنديل

في الحديث عن حوار أو شراكة بين إيران والعرب لا يوجد حتى الآن على الساحة العربية قُطب متبلور يملك رؤية غير السعودية، والباقي إما مُستضعف، أو ضعيف، أو ملحق أو غائب. ونحن في واقع الحال إنما نرّمز ضمناً إلى هذه المعادلة الإيرانية - السعودية. يصادف أن إيران منذ قيام الثورة الإسلامية تحمل مشروعاً طموحاً على مستوى مكانتها في العالم وهذا المشروع، الذي ينطوي على الصراع الوجودي مع العدو الإسرائيلي، يصطدم جذرياً مع المشروع الأميركي. من هنا يبدو أن الرهان على تفاهم أو حوار أو شراكة إيرانية سعودية من الصعوبة بمكان في ظل التوجهات السعودية ومعها حلفاؤها من العرب حيال القضية الفلسطينية والأحداث التي يشهدها العالم العربي. والسؤال المطروح علينا هو إعادة ترتيب صفوف عرب محور المقاومة ليكونوا هم الذين يقودون المستقبل العربي، أو نبقى نبحت عن كيفية تحوّل المقاومة إلى أوراق ضغط تفاوضية، هذه هي المعادلة التي أعتقد أن على هذا المؤتمر الجواب عنها. ولا بد في هذا المجال من أن تقوم إيران وحلفاؤها عرب المقاومة بإعادة تصويب المصطلحات ووضعها في مكانها الصحيح في النظر إلى «عرب أميركا» وعلى رأسهم السعودية وإعلان ترامب القدس عاصمة لـ«إسرائيل». والسؤال المطروح على السوريين والعراقيين بوجه خاص هو هل هم جاهزون لبناء مركز جذب قومي تحت عنوان خيار المقاومة، إذا كان الجواب بنعم لهذا المركز أن يقيم مع إيران شكلاً جديداً للشراكة، وهذا يقتضي إزالة ما يشوب العلاقة بين هذين البلدين من المخاوف أو القلق أو سوء التفاهم، بحيث يشكلان قوة اقتصادية وسكانية وعسكرية وأخلاقية، وعندها ينتفي الحديث عن توازن قوى مفقود بين إيران والعرب.

السؤال الأخير: هل يمكن لنا في ختام هذا المؤتمر أن نخرج ببيان ختامي نوجه فيه التحية إلى الرئيس جمال عبد الناصر في مئوبته ونحن نتحدث عن الشراكة، وذلك أن أول من وقف مع الشعب الإيراني ضد الشاه هو الرئيس عبد الناصر الذي أيد حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية التي جرى الانقلاب الأميركي عليها عام 1953، كما أيد الإمام الخميني في نضاله ضد الشاه.

أ. محمد علّوش

نريد أن نحدّد الحوار هل هو بين الأنظمة أم بين الشعوب، أم بين الأنظمة والشعوب معاً في ظل الانقسام العالمي الحالي بين محورين؟ وإذا أردنا أن نحدّد الحوار بين فئتين علينا أن نحدّد المشكلة القائمة بينهما. ما أراه هو أن المشكلة بين العرب وإيران ليست مذهبية ولا سياسية بالمفهوم العام، ولا الإسلام السياسي أو غير ذلك. إنما جوهر المشكلة أن إيران منذ العام 1979 تبنت القضية الفلسطينية التي تُعتبر ذات حساسية عالية في العالم العربي: فلماذا الخلاف على هذا المستوى الذي يمكن أن يكون على الأقل مع تركيا مثلاً؟ وإذا كان الخلاف على أساس مذهبي فالعرب يلتقون مع روسيا ومع أميركا ومع كل دول العالم، فلماذا الخلاف مع إيران؟

ما دام الكيان الصهيوني موجوداً كالغدة السرطانية لا يكمن التحدث عن شراكة عربية - إيرانية بالكامل، ولكن يمكن التحالف مع بعض الدول العربية على أساس المصالح. البعض يعتقد أن الخلاف بين السعودية وإيران باعتبار السعودية سنية وإيران شيعية، لكن السعودية مثلاً تلتقي مع باكستان ولديها إسلام سياسي! والواقع أن هذه الحديّة مع إيران تعود لارتباطها بالقضية الفلسطينية، لذلك عندما نبحت في أساليب وطرق للحوار علينا أن نأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، وعلينا قبل أن نعمل على تخفيف حدّة العداء حيال إيران أن نعمل لعودة الشعوب العربية لتبني القضية الفلسطينية.

نحن أمام مشكلة وأمام مأزق، والحوار مع إيران يجب أن يكون مع الشعوب وليس مع الأنظمة. وهذه رسالة إلى الأخوة الإيرانيين. في إيران يوجد سنّة وهذه نقطة قوة يجب أن تستفيد منها في خطاب أهل السنّة بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص، وعلى إيران أن

تفعل دور علماء السنّة الإيرانيين في الانفتاح على السنّة العرب. وهنا أقترح أن يكون للسيد القائد خامنئي الحريص على الحوار العربي - الإيراني من يمثله من أهل السنّة في العالم العربي مما يخفف من الحدة بين الجانبين. عندما تخرج إيران للحوار مع العالم العربي يبدو للبعض أنها تتبنّى شيعته وهذا خطأ لأن إيران لديها مشروع نهضوي ومقاوم في المنطقة. إن العامل المذهبي يشكل عائقاً وعلينا أن نتخطى هذا العائق.

أ. محمد نون

لقد عشت فترة في إيران كإعلامي ولدي بعض الملاحظات حول هل النزاع سياسي أم مذهبي؟ هذا النزاع سياسي ويتم إقحام العامل المذهبي لتغذية مشاعر العدا. في إيران حوالي 15 ألف مسجد لأهل السنّة. قمت بزيارة لمنطقة زاهدان، على الحدود الإيرانية - الأفغانية - الباكستانية، وحضرت مجلساً لتخريج ألف طالب من الحوزة السنّية في زاهدان أتموا ختم البخاري وهذا في سنة واحدة. وكان كثير من هؤلاء الطلاب يحملون أفكاراً متطرّفة، ولكن هذه الحوزات السنّية بدأت تستقبل طلبة من أفغانستان وباكستان يدرسون فكراً معتدلاً.

أدعو مؤتمر كرم الكريم إلى اتخاذ توصية تقول بضرورة أن يؤكد الإعلاميون والمفكرون على أن النزاع بين إيران وبعض الدول العربية هو نزاع سياسي وليس مذهبياً. كما أدعو إلى تنظيم لقاءات حوارية بين مفكرين إيرانيين وسعوديين تمهيداً لحوار سعودي - إيراني سياسي.

كنت ضمن الوفد الإعلامي الذي رافق الرئيس خاتمي في زيارته إلى السعودية ولم نسمع شيئاً له علاقة بالنزاع بين البلدين، وتم الاتفاق على تنظيم الخلاف السياسي إذا تعذّر حله.

هناك مسألة أساسية تتعلق بالتغطية الإعلامية الأحادية في كل من إيران وبعض الدول العربية، لذلك أدعو إلى قيام وفود إعلامية إيرانية بزيارة العالم العربي ووفود عربية تزور إيران.

أخيراً أود الإشارة إلى أنه ليس في إيران مشكلة نفسية مع العالم العربي. إن أحد أبرز شعراء إيران وهو حافظ شيرازي يبدأ أهم ديوان له بشرط عربي وبختمه بشرط عربي، وليس هناك عقدة تجاه العالم العربي أو العرب في إيران.

د. أمين اسكندر

استمعت إلى معظم المداخلات ووجدت أن ثمة ضباب حول المفاهيم لأننا نحلم بحوار عربي - إيراني ولا نذكر ماذا يريد العرب وماذا تريد إيران. في رأيي أن تحديد المطلوب مسألة في غاية الأهمية. هنا أعود إلى ثورة 23 يوليو (تموز) في مصر. عندما كان الرئيس جمال عبد الناصر مهتماً بالشأن الداخلي وجد أن العمق العربي هو العمق الأمني لمصر وتبني فكرة القومية العربية، وكنا نعيش عصر القواعد الأجنبية على الأرض العربية وهناك مجتمعات خارج لحظة العصر مثل اليمن في ذلك الحين. الآن الوضع العربي على ما تعلمون، وعندما نتحدث عن حوار عربي - إيراني يجب أن نحدّد من هو الطرف العربي القابل للحوار مع إيران. هناك أنظمة الخليج التي تتأمر يومياً على هذه الأمة وتدخل في مواجهة حاسمة ضد إيران مع أميركا، ويعمل هؤلاء العرب على تفتيت سوريا مرة والعراق مرة ويتحالفون مع أميركا لإسقاط الاتفاق النووي مع إيران، لذلك يجب أن نحدّد ما نريد.

أتصوّر أنه لا يوجد إمكانية لحوار عربي - إيراني إلا من أجل إنقاذ المنطقة مما وقعت فيه، ومن أجل إنقاذ القضية الفلسطينية. في مصر (مصر الأزهر والسنة) رُفعت صور السيد حسن نصر الله، لماذا؟ لأنه حقق انتصاراً ضد العدو الصهيوني، ونحن عندما ندافع عن إيران فلأنها الطرف الأساسي في مواجهة العدو الصهيوني.

أعود فأذكر بأن جمال عبد الناصر عندما طلب منه الإمام الخميني دعم النضال ضد الشاه (وهناك وثيقة تثبت ذلك) سارع عبد الناصر إلى تقديم الدعم المطلوب لأنه كان يدرك بأن الشاه ضد المصالح العربية وضده هو شخصياً! لذلك يجب أن نحدّد ماذا نريد، وأن نتعامل بمفهوم واضح.

أ. توفيق شومان

أريد أن أقسم العرب إلى ثلاث فئات: الجماهير والسياسيين والمثقفين. في بداية القرن الماضي استعمل الإنكليز العرب باسم القومية وحاربوا بهم الخلافة العثمانية تحت راية «لورانس

العرب». بعدها جاء جمال عبد الناصر ليعمل ضد الاستعمار فجرى استعمالنا ضد القومية العربية لكسر عبد الناصر، وفي ذلك الوقت كانت تُبثّ الادعاءات بأن عبد الناصر ضد الدين. وعندما حاربت إيران الاستعمار أصبحنا نستعمل المذهب ضد المذهب. مَنْ الذي يقودنا؟ في أميركا تنشط مراكز الدراسات لجعل الناس ضد الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيران. في ضوء ذلك علينا أن نحدّد مسألة الحوار، مع مَنْ وعلى أي أساس؟ إن الدين الإسلامي هو دين الرحمة ويجب أن ننتبه إلى أن هذا الإسلام هو المستهدف وليس السُنّة أو الشيعة.

أ. عريب الرنتاوي

لمست من حديث بعض الأخوة الإيرانيين كما لو أن الصراع العربي - الإيراني نشأ حصراً بعد الثورة الإسلامية في إيران. وأريد الإشارة إلى أن هذا الصراع كان موجوداً في السابق، كما أن الاتفاق كان موجوداً أيضاً لكن الآن انقلبت المواقف. مَنْ كان من العرب مع الشاه ومع الدول الاستعمارية أصبح الآن ضد إيران الثورة، ومَنْ كان ضد الشاه ومؤيداً لحركات التحرير العربية أصبح صديقاً لإيران بعد خلع الشاه. الانقسام إذن موجود بناء على مواقف سياسية وليس لاعتبارات مذهبية.

انتقل الآن إلى السؤال ما هو هدف الحوار؟ وبين مَنْ ومن؟ إذا كان الهدف إقناع الآخر بسياستي ومواقفي ورؤيتي، فهذا ليس حواراً. لذلك يجب أن يكون هناك مستوى للحوار مع قوى لديها القدرة على الوقوف بوجه الهيمنة الأميركية والمشروع الصهيوني. وقد آن الأوان للخروج من العباءة الدينية أو المذهبية في العلاقات بين الطرفين. يجب الانفتاح على فضاء أوسع من الاتجاهات أو التيارات، كما اننا بحاجة إلى راية وطنية وقومية تجمعنا نحن العرب. ختاماً، إذا كان لهذا الحوار أن يستمر فيجب أن تكون هناك لجنة تحضيرية متعددة الأطراف مهمتها تحديد قضايا الخلاف وقضايا المصالح المشتركة بين العرب وإيران قبل انعقاد المؤتمر بحيث نصل إلى نتائج إيجابية وأن يكون النقاش مع أشخاص قريبين من مراكز صنع القرار.

أ. خالد أبو حيط

يجب عدم التعميم في الكلام عن العلاقات العربية - الإيرانية. وفي هذا الإطار ينبغي التفريق بين العرب من جهة والسعودية من جهة ثانية، بمعنى أن السعودية لا تمثل كل العرب ولا تمثل حتى دول الخليج، فالكويت مثلاً ليست مع السعودية. إن ما يشهده العالم العربي هو خلاف بين إيران والسعودية، وليس بين السنة والشيعية فليس كل السنة وراء السعودية، وعندما نتصرف على أن السعودية هي التي تمثل العرب والسنة تصبح قوى المقاومة كلها ليست عربية وليست سنية، أي أننا نقطع صلتها بشعوبها وهذه جريمة في حد ذاتها.

**أوراق مقدّمة إلى جلسة
العلاقات الإقليمية:
من التوازن
إلى الشراكة الواسعة**

الشراكة العربية الايرانية بين الواقع والتعطيل

د. عادل عبد المهدي
رئيس الحكومة العراقية*

أولاً: حقائق أساسية

الحقيقة الأولى: الشراكة حقيقة قائمة.. ولولا أنها موجودة لما تكلمنا عنها. فنحن نعيشها في الصغيرة والكبيرة، ونعي بعضها وقد لا نعيها كلياً. فهناك شراكة في الدين والأديان. وشركاء في القومية والقوميات. وشركاء في المذهب والمذاهب. وفي روابط الدم وعلاقات الموقع والأرض. وفي المياه والأجواء والمناخ والصحراء والمتوسط والخليج والبحار والأنهار والجبال. وفي القدس وفلسطين. وفي العلاقات السياسية، وفي التبادلات التجارية والمصالح والطاقة والنفط والمنتجات. وفي الكثير من عادات السكن والطعام واللباس والتقاليد والقيم والرياضة والتاريخ والأدب والفنون والشعر والموسيقى، وكشركيين وبلدان من دول العالم الثالث. وفي المستقبل. الخ. وهذه أمثلة وهناك الكثير مثلها والتي لها إطارات وفعاليات قائمة. الحقيقة الثانية: أن ننتقل من الواقع. فالشراكة بديهية وواقع نسج نفسه في المكان والزمان. والمشكلة في معوقات ومعرفلات هذه الشراكة وعوامل إضعافها بل وتحولها إلى عناصر تصادم ومحاور خارجية وداخلية:

1- فقدت المنطقة شبكتها الداخلية منذ صعود القوى الغربية وسيطرتها على العالم وزرعها «إسرائيل» وسط المنطقة. ولكل محور ودولة «متربولها» أو راعيها، والذي صنع مع الوقت محددات قيمية ووطنية تتعارض في أحيان كثيرة مع جيرانها.

2- المشاكل الموروثة كالحُدود والنزعات والثقافات الخاصة والمعتقدات والمذاهب والأديان يمكن أن تشكل أرضاً خصبة لانكفاء كل كيان وطني داخل منظومته الداخلية وموروثاته التاريخية وارتباطاته الخارجية. فالأمر ليس فقط بين أنظمة وأنظمة فهو أيضاً بين شعوب وشعوب بل داخل الشعب الواحد.

الحقيقة الثالثة: إيران بلد واحد وشعوب متناغمة لحد كبير مع إيرانياتها. والعرب بلدان وتوجهات وكيانات و«شعوب» تفتقد عناصر مهمة في التناغم، مما يضعنا أمام إشكالية ستطرح نفسها على مختلف المستويات، بدءاً من طرح المشكلة إلى حلولها إلى أدوات تنفيذها. ثانياً: من أين نبدأ ومن هي القوى الحاملة للمشروع؟

1 - آخذين بالاعتبار الأوضاع الراهنة، بإيجابياتها وسلبياتها، سيصعب القول إننا يجب أن نبدأ من مستوى الدول، أو من مستوى القوى السياسية أو المنظمات المدنية أو البنية الفوقية أو التحتية، أي باختصار الأسئلة الثمان التي طرحتها الورقة المفتاحية. فلقد جربنا ذلك لقرن وأكثر وما زلنا محاور وتوازنات، ولم نبن شراكات حقيقية متكاملة وفاعلة، فقامت شراكات عملت لفترات طويلة أو قصيرة ثم تفككت فكانت على الصعيد السياسي مثلاً:

- شراكات محاور ضد أخرى، كالمحور الناصري الذي اصطف مع قوى المعسكر الاشتراكي، مقابل المحور الشاهنشاهي (أو التركي) واصطف معه الغرب و«إسرائيل»، أو ما نشهده اليوم من محور تقوده إيران مقابل آخر تقوده السعودية، (مع محاولات تركية لقيادة محور ثالث).. أو

- كمشاريع "توحيدية" كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من منظمات إقليمية أو مؤتمرات تجمع مختلف الأطراف وإن بقيت غير فاعلة كما يجب أو
- كمشاريع في إطار التدافعات والصراعات والاصطفافات الإقليمية والدولية كحلف بغداد (الستو) الذي ضم دولاً عربية كالعراق، وإيران وتركيا والباكستان، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا. أو كمؤتمرات الشرق الأوسط الكبير التي طُرحت بعد "أوسلو" والذي محوره الولايات المتحدة بحضور «إسرائيل». أو كمبادرة رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان (1997) بتأسيس مجموعة «الدول الثمان الإسلامية النامية» (مصر، نيجيريا، باكستان، إيران، أندونيسيا، ماليزيا، تركيا، بنغلاديش)، والتي ما زالت قائمة، وإن كانت غير فاعلة. ويمكن طرح امثلة مماثلة في الشؤون الأخرى.

2 - نبدأ من:

- كل مشترك موجود، وبما هو محمول به من قوى، سواء أكان على صعيد الدولة، أو المجتمع أو المنظمات، أو على صعيد عقائدي، أو القدس، أو الأديان أو القوميات.. أو الاقتصاد والتبادل.. أو الموقف من الآخر.. فنعززه ونحميه ونعمل على تطويره..
- كل ما يمكنه أن يتحول إلى مشترك مهما كان بسيطاً أو معقداً، وأن نعبء له ونهيب أراضياته ليكون مشروعاً مشتركاً أكثر طموحاً، واتحاد الفحم كإحدى نواتات الوحدة الأوروبية مثال على ذلك..
- أن نفهم المساحات الحساسة لدى الآخرين وأن نحترمها ونتوقف عن استفزازها والتدخل فيها. وهذه نقطة على قصرها لكنها غاية في الأهمية. وهو

ما سيعكس السلوك المسؤول الذي يدلّ على جدية المشروع وصدق النوايا من خلافها..

- أن يكون استخدام العنف والسلاح داخل البلد الواحد أو بين بلدان المنطقة خطأً أحمر دون أن يخلّ ذلك بالتزوّد بمصادر القوة ضد أعدائنا. وأن نتوسع في التربية ضد أي شكل من أشكال المقاطعة والحصار فيما بيننا ونربي على الانفتاح وسهولة الانتقال للمصالح والأشخاص والمؤسسات والأفكار والفعاليات، الخ.

- سنضيق الكثير من الوقت والجهد إن تصورنا إمكانية حل كل الخلافات أولاً ثم نؤسس للشراكات.. الأفضل أن نجلس قليلاً لبناء مشترك جديد أو تفعيل مشترك قائم، وتجميد ما يمكن من خلافات.

- الاهتمام بكل ما يمثل مصلحة مشتركة لها حراكها الذاتي وجاذبيتها الخاصة والتي لا تنتظر قراراً إدارياً أو بشرياً لتحركها، بل تتحرك وتقاوم وتفرض نفسها، حتى إن أرادت السياسات تعطيلها، كالمقاومة والتجارة البينية أو الفضائيات والسياحة، والزيارات الدينية، الخ.

- دور النخبة رئيسي. فهي القادرة بوعيتها أن تعبر المكان والزمان والإشكالات والحساسيات، وأن تحتزن آفاق المستقبل. وهي التي تستطيع أن تستثمر نبض الشارع والشعب وتحفز الإيجابي وتقف ضد السلبي. لكن للنخبة شروطاً يجب توفرها، وأهمها أن تكون ملتزمة تماماً بشؤون شعوبها ومصالحها، وأن عقلها ومواقفها لا تشتريه الأموال والمواقع. إن الأدوات الأخرى مهمة لكن دور النخبة فيها كحركة العقل في الجسد.

- 3 - موقف الآخر منا وموقفنا من الآخر..
- لن تنجح شراكة العرب وإيران بدون أن تكون تركيا أيضاً شريكاً بالحد أدنى لدول المنطقة..
- لن تنجح شراكة العرب وإيران دون وضع تصورات مشتركة لحلول ممكنة تعزز الوحدة وتمنع الانقسامات، تجمع "وحدة المصير"، و"حق تقرير المصير" و"الحقوق الخاصة"، كقضايا الكرد والأمازيغ وبقية الأطياف القومية والدينية والمذهبية.. أو الخلافات الحدودية سواء بين إيران والدول العربية كقضية الخليج العربي أو الفارسي أو الجزر الثلاث، أو مع تركيا أو بين الدول العربية ذاتها.
- أن تسعى الشراكة لكسب القوى الإقليمية والدولية لا أن تكون محوراً ضدها إلا في القضايا الأساسية والكبرى التي هي بالأساس قضايا مشتركة للمنطقة ككل كقضية فلسطين والقدس والاستغلال الاقتصادي والفقر والهجرة القيمية وغيرها.
- 4 - الشرق ينهض من جديد، والمنطقة جزء منه. وهو قد صحح ويصحح علاقاته بالغرب. وكمثال نذكر أنه في عام 1948 كانت حصة الولايات المتحدة وأوروبا من الصادرات السلعية 63.2٪، وتراجعت إلى 49.5 عام 2013، في حين تقدمت آسيا والشرق الأوسط من 16٪ (1948) إلى 38.5٪ في 2013، من مجموع صادرات عالمية تبلغ قيمتها 18.3 ترليون دولار (2013) حسب منظمة التجارة الدولية، مما يفرض شروطاً جديدة على المنطقة. وفي دراسة لـ"برايس ووتر هاوس كوبرز pwc" لـ32 بلداً التي يتوقع احتلالها المراكز الأولى وفق (GDP (ppp) عالمياً في 2030 و 2050 والتي تمثل 84٪ من العالم، تظهر التوجهات الآتية:

- ستتقدم الصين والهند عالمياً من 18% و7% على التوالي في 2016، أي ما مجموعه 25%، إلى 20% و15% على التوالي في 2050، أي ما مجموعه 35%.. وستراجع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من 16% و15% على التوالي في 2016، أي ما مجموعه 31%، إلى 12% و9% على التوالي، أي ما مجموعه 21% لعام 2050.
 - ستراجع الولايات المتحدة من المرتبة الأولى في عام 2016 إلى المرتبة الثانية في عام 2030 بعد الصين، وإلى المرتبة الثالثة في عام 2050 بعد الصين والهند.
 - أوروبياً ستتقدم روسيا على جميع الدول الأوروبية محتملة المركز 6 عالمياً، وستراجع ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبولونيا وهولندا من المراكز 5، 9، 10، 12، 16، 23 و26 على التوالي عام 2016 إلى المراكز 9، 10، 12، 21، 26، 30 و32 على التوالي عام 2050.
 - آسيوياً ستتقدم أندونيسيا لتصبح الخامسة عالمياً (2030) والرابعة (2050).. وستتقدم تركيا والسعودية وباكستان وإيران للمراتب 11، 13، 16، 17، على التوالي في 2050، وستراجع اليابان و كوريا الجنوبية من 4، 13 على التوالي (2016) للمرتبة 8، 18 على التوالي (2050). وستتقدم أفريقيا عام 2050 كنيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا للمراكز 14، 15 و27 على التوالي.
- إذن، سيشهد العالم انقلاباً كبيراً. فإن صحت التوقعات فإن مركز الثقل سينتقل خلال العقود الثلاثة القادمة اقتصادياً باتجاه الشرق وآسيا ومنها منطقتنا. ولاشك أن الانقلاب سيحررنا من الكثير من الارتباطات، ولن يكون اقتصادياً فقط، بل سيتناول أيضاً الشأن التكنولوجي والتنظيمي والسياسي والعسكري والاجتماعي والقيمي والعلمي والثقافي والحضاري والبشري، الخ. وهو ما سيكون عاملاً إضافياً إيجابياً قد يفرض علينا شركات شبيهة بالشركات التي فرضت على الغرب بعد محاوره وحروبه الطويلة وذلك لتوحيد مصالحها وتنظيم خلافاتها، إن أرادت أن تكون في صدارة العالم فعلاً.

نحو وعي ثقافي جديد

د. مروان عبد العال

مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان

هذه محاولة للإجابة عن أسئلة مطروحة إضافة إلى تحديات أردت الإضاءة عليها. نقطة البدء هي تهيئة البيئة الإقليمية في ظل التوترات الحالية من أجل الخروج من المعادلة الصفرية نحو المشاركة الإقليمية، ومن ضمن القواعد المؤطرة للعمل الإقليمي الذي يتعدى دمج المحاور إلى مشروع إقليمي تشكل نواته القوى الإقليمية الكبرى، ما يحقق مصالح الشعوب قبل الأنظمة السياسية. هنا لا بدّ من الانطلاق مما قيل في مؤتمر الحوار الأول "من الأقوى في المنطقة إلى المنطقة القوية" وهنا لا بدّ من إيجاد معايير إستراتيجية بديلة .

في البيئة الإقليمية تتحدث معاهد الدراسات وصناعة القرار في الولايات المتحدة عن فشل الدولة الوطنية وملء "الفراغ" الإستراتيجي في المنطقة وضرورة وجود ميثاق جديد للشرق الأوسط مبني على الاستراتيجية ذات الشقين: سياسي «أممي» واقتصادي يبنى على ما سمي «بعقد اجتماعي عصري» للحكم ولكن في نطاق «إطار إقليمي» وصندوق تنمية إقليمي وحلف إقليمي برعاية أميركية تعمل في مسارات متوازية من الأسفل إلى الأعلى وبالعكس.

إن المبادئ الأساسية والمصالح الجوهرية التي ينبغي أن تقود مشاريع الشراكة تنطلق كتحدٍ للسيناريو المحتمل للمنطقة، أي إستراتيجية حماية المصالح الأميركية ووجودها في المنطقة بعد التحولات التي جرت دولياً وإقليمياً. وفي هذا المشهد (السيناريو) يبرز المشروع

الصهيوني ضمن حلف إقليمي وهناك من يرفضه وهناك من يقبله من شركاء وأتباع. إن دمج الكيان الصهيوني في المنطقة من مدخل التطبيع هو احتلال مدني غير مباشر وركيزته الأساسية اختراق الوعي الثقافي الذي هو وجه من وجوه الإستلاب.

إن الدول والقوى والكتل المؤهلة في هذا المدار الإقليمي المقاوم تتكون من الطيف النقيض رسمياً وشعبياً والذي نبحت عنه هو كل من يعتبر نفسه نقيضاً لمشروع نهب المنطقة ومصادرة إرادة شعوبها وحرّيتهم وثوراتهم وتاريخهم ومستقبلهم.

وكل التوافقات المرجوة والمجالات المناسبة تنطلق من معايير الإستراتيجية البديلة التي يجب، وفق علماء الإستراتيجية، أن تكون شاملة أو لا تكون. شاملة بامتلاكها وسائل العمل المباشر وغير المباشر، وإمتلاكها القدرة لتحويل القوة الكامنة إلى قوة فاعلة، وهو المعيار الأساسي في النظر إلى الإقليم بوصفه مكوناً ثقافياً وهوياتياً وليس مسرحاً أو ساحة وتحتل فيه الثقافة دوراً محورياً مؤسساً في القوة الشاملة.

1. وعي ثقافي جديد:

لا بد من هندسة عقلية لتخليص الذاكرة الجمعية من الاستباقية واليقينية والإلغائية وما علق فيها من آثار الاستعمار القديم من جهل وتخلف وأفكار سلبية. أي إعادة إنتاج مفاهيم إدارة التنوع والاختلاف. والثقافة هي قوة الجذب الفعال التي تشكل محركاً في توجيه مصير الشعوب ومن الخطأ جداً أن يتم النظر إلى الثقافة فقط من الجانب التعبيري والإنساني وحسب، بل هي تشكل القوة الفاعلة والمؤثرة التي يمكن استخدامها كسلاح خطير لتشكيل وعي الإنسان وتوجيه رؤيته وتحديد آفاقه وأهدافه. هذا مبدأ في القوة الناعمة التي أصبحت منهجاً في نظريات العلاقات الدولية التي تقوم بتوظيف ما أمكن من الطاقة السياسية من أجل السيطرة على سلوك واهتمامات القوى السياسية الأخرى المستهدفة بوسائل ثقافية.

تندرج في إستراتيجية هذه القوة الناعمة قوة النموذج الذي يخلق الحافز المعنوي والذي يشكل القوة الروحية في المواجهة. وثمة عوامل عدة تفسر الوعي الصيني: بأن سقوط الإتحاد السوفياتي السابق نتج عن استبعاده للقوة الناعمة، والقناعة بأن مشروعاً لترجمة الجبروت (يؤلف بين القوة الناعمة والقوة الصلبة)، يتيح صنع كيان قومي جبار ومعلوم هو مشروع يوفر وضعية طمأنينة؛ والأدوات المستخدمة في هذا الصدد متنوعة.

2. المصالحة مع الذات :

أي معرفة الذات بعقل نقديّ، بوصفها غاية إنسانية من أجل إغناء التجربة الحية المنفتحة على المعرفة المتنوعة، والتجربة المختلفة للوصول إلى النتائج الإيجابية في مستوى التكامل الإنساني. ونقد جذور ثقافة الكراهية عبر تفكيك هذه الظاهرة، ومعرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة لحدوثها، وما هي الكيفية أو الآليات المناسبة للتقليل من الحافز العدواني والتدميري غير المسبوق. علينا دراسة هذه الظاهرة الفريدة في مجتمعاتنا لكشف دور الثقافة التي تؤسس لترسيخ الإكراه والإلغاء والاستعلاء والتمييز.

البديل هو الثقافة التفاعلية أو التداخل الثقافي الركن الأساسي لبناء السبيل لتقليص هوة الاختلاف، وبناء ثقافة التعارف والتواصل والبحث عن صيغ التفاهم والحوار الجاد والفعال والتداخل الثقافي الذي يؤسس للمسار التنموي التكاملي وللمنطقة القوية. وكما كان يقول د. محمد عابد الجابري فإن التداخل الثقافي مفهوم محايد، لا يحمل أي بطاقة إيديولوجية أساسه الاعتراف بالتنوع الثقافي وبحق الاختلاف ونسبية الحقيقة، وهو السبيل للحد من التوترات الداخلية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية. ولا بد من جسر الهوة وإيجاد وسيلة اتصال معرفية وتبادلية بين الثقافتين العربية والفارسية التي تمتد

جذورها عميقاً في التاريخ والتي منحت الإنسانية قيمة معرفية ووجهاً حضارياً مشرقاً، عمِل كثيراً على تشويهها واستحضار شوائبها. لذلك نحتاج إلى مصالحة ثقافية وإزالة ما تراكم من سوء الفهم أو على الأقل لجعل الاختلاف وعياً ناجماً عن معرفة بالآخر لا عن جهل به.

ما هي البدائل والمسارات الممكنة؟ نعود إلى نقطة البدء: إما أن تكون الإستراتيجية شاملة ومتعددة أو لا تكون. أي أن تُستخدم من أجل هذا الهدف أجنبية متنوعة ومتعددة: تركز على المسارات الثقافية المتوازية الرسمية والشعبية، المجتمعية والنخبوية، وتبدأ من المبادلات البحثية والتربوية، وفي ما يتعلق بالطلاب والتعليم العالي والمجال الإعلامي المشترك باعتبارها وسيلة لدمج الكفاءات وتوليد حالة من الشراكة النخبوية لما فيها من قوة تأثير وباللغات العالمية المتعددة. إضافة إلى دبلوماسية ثقافية تزود السياسة الخارجية بجدول أعمال ثقافي يسعى إلى تنظيم مؤتمرات ومهرجانات وندوات وتظاهرات ثقافية متنوعة ومنح جوائز فنية وأدبية وبحثية وإبداعية.

العلاقات الاقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة

أ. أنيس نقاش

منسق شبكة الأمان للبحوث والدراسات الإستراتيجية

يشهد الإقليم الذي يضم منطقة غرب آسيا، أو ما يعرف بالشرق الاوسط، بشكل حاد جداً صراعاً دموياً تتداخل فيه أدوار الدول والمنظمات واللاعبين غير الحكوميين. ويختلط بهذا الصراع عدة عوامل جيوسياسية واقتصادية تمس تحولات موازين القوى الدولية، والتحويلات التي طرأت على أدوار القوى الإقليمية. وإذا كان جوهر الصراع ومحرك الصراع سياسياً بالدرجة الأولى فثمة عوامل ثقافية ودينية ومذهبية تأخذ حيزاً مهماً في أشكال هذا الصراع وأبعاده ومآلاته.

يشكل الصراع مع الصهيونية في المنطقة علة التوتر الأولى ويتمحور من حوله الكثير من أسباب الصراعات الجنبية التي تشكل أسباباً للتدخلات والأدوار الإقليمية والدولية، إما من خلال دعم هذا المشروع الصهيوني العدواني أو من خلال مقاومته والتصدي له بصفته مشروعاً استيطانياً غير عادل أدى إلى احتلال أراضي الغير وبصفته امتداداً للاستعمار القديم والجديد. كما أن الصراع على الموارد وعلى الموقع الاستراتيجي للمنطقة شكل أيضاً أحد أشكال هذه الصراعات ودفع العديد من اللاعبين الدوليين والإقليميين للإنخراط بمستويات متعددة في هذا الصراع.

إلا أنه من الواجب علينا، من الناحية العلمية المحتممة لمثل هذه الدراسة لابعاد الصراع، أن نتخيل الإقليم في تناقضاته بعيداً عن هذا التناقض الأساسي الآني، أو ما بعد الانتهاء من

هذا التناقض الأساسي عن طريق حله بالتحريم أو بطرق أخرى. فالمنطقة، والإقليم خاصة، تحمل من الرواسب التاريخية لتعاقب الإمبراطوريات وأشكال الحكم عليها ما يجعل تاريخها متداخلا لا انفصال به بين أقطاره، مما يحتم علينا أن نتعامل مع هذه الرواسب والخلفيات كحالات تفاعلية تؤثر على إعادة رسم التوازنات في الإقليم وإعادة رسم الخرائط الجغرافية السياسية حتى.

كما أن المكونات الاجتماعية الدينية والمذهبية والعرقية التي يتشكل منها سكان الإقليم متشابهة في أكثر من قطر، وممتدة بهوياتها على أكثر من إقليم، وأحيانا توجد مكونات مشتركة تغطي مساحة الإقليم السياسية الاجتماعية بشكل كامل. ومع علمنا وإدراكنا لأهمية الهويات الدينية والمذهبية والعرقية في تحريك المكونات الاجتماعية وتشكيل إدراكها لذاتها ولوعياها الجمعي تجاه مصالحها وتجاه الغير فإننا ندرك إلى أي مدى تأتي عملية إعادة صياغة الثقافة والوعي الجمعي للمكونات الاجتماعية في الإقليم كشرط أساسي وحياتي لأية مشروع نهضوي أو تنموي أو تعاوني أو توحيدي في الإقليم. من هنا تأتي ملاحظتنا على ضرورة العمل من الأسفل للأعلى ومن الأعلى للأسفل، في كل مجالات المهام الملقاة علينا في مشروع التعاون الإقليمي، حيث تأخذ عملية إعادة صياغة الوعي دوراً أساسياً في صياغة مفاهيم علمية لها علاقة بالتنمية والأديان وأدوارها والهويات ومكوناتها وتأثيراتها سلباً أو إيجاباً على أي عمل سياسي نهضوي تنموي وحدوي.

نظراً إلى الأبعاد المتعددة لهذه الصراعات في المنطقة يصبح الحديث عن أي مشروع من أجل إقامة منظومة للعلاقات الإقليمية، أو إقامة منطقة تعاون وتنمية، أو مجرد تقريب وجهات النظر والمواقف السياسية بين القوى الإقليمية، مسألة شائكة. ولكن طبيعة الصراع والخسائر البشرية والاقتصادية وتهديد وحدة النسيج الاجتماعي في أكثر من قطر تجعل من هذا التوجه، أي إقامة منظومة تعاون إقليمي، أكثر من مجرد هدف للتعاون الاقتصادي ولكن ضرورة حياتية تحتاج إليها المنطقة كإطار أمان لمكونات دول الإقليم سياسياً واجتماعياً. كما

يصبح الحديث عن السلم الضروري لأية عملية تنموية حضارية مكوّناً أساسياً في خطابنا لأننا يجب أن نذكر دائماً بالأبعاد السلبية الضخمة والحسائر في الطاقات البشرية التي تكبدها الإقليم نتيجة حروبه الأخيرة، ولا يكفي إلقاء اللوم على الأعداء الخارجيين، لكي نغفل أو نتغافل عن مسؤوليتنا تجاه هذه الحروب، مع العلم أن قوى محلية إقليمية تنتمي لنفس النسيج الاجتماعي الديني لهذه المنطقة ساهمت بقوة في تأجيج هذه الحروب وكانت رأس حربة لمثل هذه المؤامرات.

إن تشخيص أشكال الصراعات والتناقضات في المنطقة يمكننا من أن نقسمها إلى مجموعتين أساسيتين هما: محاور الصراع الأساسي مع التدخل الخارجي للقوى الدولية من بقايا الاستعمار القديم والقوة الإمبريالية الجديدة المتمثلة بالولايات المتحدة، وهذا ما يمكن تعريفه بالصراع من أجل التحرر الوطني الذي لا يشتبك مع القوى الخارجية فقط، بل أيضاً مع القوى والحكومات التي تسير في مدار سياسات الاستعمار القديم والجديد ليس لالتقاء المصالح بقدر ما له علاقة بأسباب وجود هذه الدول والحكومات، بما يعرف بالدول الوظيفية.

المجموعة الثانية من التناقضات لها علاقة بالرواسب التاريخية لما تعاقب على هذه المنطقة من خرائط الإمبراطوريات، وأدوار الدول التي طبعت تاريخ المنطقة عبر قرون طويلة وما زالت تطمح إلى تكرار هذه الأدوار.

كما أن طموحات أو أمنيات المكونات الدينية والمذهبية، أو ما يعرف بالصراع من أجل الحصول على المشروعية الإسلامية، والصراع بين القوى الإسلامية على أحقية التمثيل وتبوؤ موقع القيادة في العالم الإسلامي، أدت إلى نشوء صراعات بين هذه القوى للسيطرة على قرار الإقليم.

من هذه القوى من يحلم بإعادة مجد ضائع، يتجسد بالخلافة الإسلامية، مع كل ما يستدعي ذلك من تحديد موقعية المركز الذي سيمسك بهذه الخلافة العائدة. في المقابل هناك تيارات

مسكونة بمفاهيم واعتقادات «مسيانية» مستقبلية، تتأمل الفرج على يد مخلص موعود. وهنا يتقسم أصحاب هذا التيار بين منتظر بصورة سلبية، ومن يمهد لمثل هذا الظهور. وبالتالي نحن أمام مشاريع متعددة المشارب تتمحور جميعها حول هويات للفئات الاجتماعية، أو الدول التي تقود هذا الصراع أو تطمح لتبوؤ موقع القيادة في سبيل تحقيق هذه الأهداف أو تلك.

أمام هذا المشهد المركب والمعقد لا يمكن الاقتراب من أي مشروع إقليمي، أو الدعوة لإنشاء منظومة تعاون إقليمي يتم بمجرد حوار الدول والحكومات فيما بينها، مع العلم أن هذه الحكومات هي إما ضحية لهذه التوجهات المتعددة، أو محرّكة ومؤطرة لها، ولذلك فإن أية بحث أو برنامج يهدف لإنجاح أي مشروع للتعاون، يفرض علينا العمل على أكثر من صعيد من أعلى إلى أسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. كما أن وضوح الرؤية لحقيقة التناقضات التي تتجاذبنا في المنطقة هي التي تحدد طبيعة الأجوبة عن الأسئلة التي طرحتها الورقة وذلك كالآتي:

1 - إن تهيئة البيئة الإقليمية لإيجاد نقطة تلاقي أساسية تتمحور حول مهمة إنجاز التحرر الوطني والتخلص من أدوار القوى الخارجية ومن الكيان الصهيوني الذي يعيث بأمن المنطقة من أجل تأمين تفوقه في المنطقة. ومن هنا ضرورة التركيز على توسيع محور المقاومة وجعل التصدي لمهمة التحرر الوطني والانفكاك من عضوية الأحلاف الدولية المعادية لشعوب المنطقة ومن الاعتراف بالكيان الصهيوني محوراً أساسياً لأية دعوة للتعاون الإقليمي.

2 - المبادئ الأساسية والمصالح الجوهرية التي يجب أن تقود المشروع، إضافة لمهمة التحرر الوطني تتركز على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووحدة الموارد الطبيعية وتقاسمها بشكل تشجيعي يجعل من الشراكة قيمة مضافة للقدرات الاقتصادية والتنموية.

- 3 - الدول المرشحة لمثل هذه الأدوار المتقدمة هي الدول التي تقوم المشروعية السياسية فيها على الانتخابات وخيارات الشعوب, لأنها الأكثر قدرة على اتخاذ القرارات الإيجابية باتجاه التعاون وأكثر تحملاً من سيطرة القوى الخارجية التي لا مصلحة لها في وحدة الإقليم والتشبيك بين قواه. كما أن هذه المشروعية السياسية تنطبق على كل الأحزاب البعيدة عن التطرف الديني والمذهبي والتي تتحلّى بمنطق التعاون والمساواة بين المواطنين في أطروحاتها السياسية وممارساتها.
- 4 - كما سبق وذكرنا فإن للدول أدواراً وللمجتمع المدني أدواراً ينبغي القيام بها في المجالات السياسية والاقتصادية والاعلامية, أي أن البناء يجب أن يكون متكاملًا من أعلى إلى أسفل وبالعكس.
- 5 - الآلية المزدوجة من الأسفل للأعلى ومن الأعلى للأسفل هي النموذج الأفضل لأنه يحصن البناء ضد التدخلات الأجنبية, فلا يتم اختراق المستوى الشعبي من الخارج للإطاحة بالمستوى الحكومي, كما أنه لا يسمح للمستوى الحكومي بالتفقت من المطالبة الشعبية بإنجاز مثل هذا التعاون.
- 6 - التوافقات التي يجب الالتزام بها: أولاً عدم المس بالخرائط الجغرافية التي رسمت بعد الحرب العالمية الأولى والثانية وأنتجتها اتفاقيات سايكس بيكو وسيفر. لأن مجرد البحث في تغيير الخرائط سيفجر الصراعات على الحدود ويؤدي إلى انقسام المجتمعات. دون أن يعني ذلك أننا نسلّم بهذه الخرائط على أنها الأمثل والأفضل, بل على أمل أن يكون التعاون الإقليمي هو الذي يجعل الحدود الجغرافية أقرب إلى الحدود الرمزية, وينظر إليها على أنها مسألة هامشية, وليست محددًا للسياسات.
- التأكيد على عدم اللجوء إلى العنف لحل المشكلات والتناقضات بين الدول أو بين مكونات الأقطار في داخلها, والالتزام الجماعي بدعم الأمن الإقليمي والأمن القطري, والإصرار على الحوار والمفاوضات في حل التناقضات كافة. كما أن

التعاون الإقليمي يجب أن يشكل حماية ودعمًا للمشاركة الشعبية باختيار الحكام وعدم الوصول إلى السلطة لا بالقوة ولا عن طريق الثورات الوردية المصطنعة.

7 - العمل المزدوج من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى يحتم السير على أكثر من محور بشكل مواز. ونحن لا ننطلق من الفراغ فقد سبق أن وقعت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي وتشكيل منطقة تجارة حرة مع ضمان حرية السفر والانتقال للمواطنين بين البلدان دون تأشيرة الدخول بين كل من تركيا وسوريا ولبنان والأردن. والذي عطل تنفيذ هذه الاتفاقية هو اندلاع الصراع في سوريا والعراق. كما أن اتفاقيات مماثلة وقعت بين تركيا وإيران بشكل ثنائي. ثم إن استتباب الأمن واستمرار العملية السياسية بشكل سليم في العراق وخروجه من تحت الفصل السابع يؤهل العراق لكي يكون جزءاً من هذه الاتفاقيات.

8 - إنهاء الصراعات المسلحة في كل من سوريا والعراق، مع وجود مستشارين أو قوات خارجية من دول الإقليم، يجب أن يتم من خلال تحويل هذه القوات من قوات متسابقة أو متصارعة لتحقيق مشاريع متضاربة إلى قوى تعمل من أجل تأمين الحلول السلمية والشراكة الأمنية لحفظ وحدة الدول والأمن فيها. وتشكل تجربة الأستانة واتفاقياتها، وتدخّل قوى إقليمية متعددة في مناطق خفض التوتر وتأمين وقف القتال والانتقال إلى السلم الأهلي، نموذجاً لمثل هذا التعاون الذي يمكن تطويره للخروج بأطر موحدة تضمن الأمن الإقليمي.

9 - القوى الدولية التي تلتزم باحترام القانون الدولي وتضمن وحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في دعم هذه المشاريع الإقليمية التعاونية لأنها تخدم الأمن والسلم الدوليين وتؤمن بيئة للنمو والتقدم الاقتصادي العالمي، ولها مصلحة في إنجاح مثل هذه المشاريع ويمكن أن تساهم بالنصيحة والخبرات والدعم الاقتصادي لإنجاح المشروع الإقليمي.

الأمن والسلام في المنطقة يتطلب معاهدة عربية - تركية - إيرانية

الشيخ الصادق المهدي
رئيس حزب الأمة السوداني

العلاقات بين دولتي وادي النيل علاقات مصيرية لا ينبغي أن تترك لمساجلات حكومية أو مزايدات إعلامية. وأولى بالحكماء في البلدين أن ينهضوا لتقويم ما يعترها من اعوجاج.
1. المدخل الصحيح لحل المشاكل هو تشخيصها بموضوعية فالحكمة دائماً «إذا تباينت ما تدافتم».

فمنذ 30 حزيران/ يونيو 2013م تفاقمت الأمور بحيث عدّت حركة الإخوان المسلمين حركة إرهابية.

هذا بينما النظام الحاكم في السودان أقامته حركة ذات مرجعية إخوانية. وفي مرحلة تأسيسه حظي بدعم الحركة الإخوانية الدولية. وما زال متحالفاً مع أحزاب إخوانية سودانية. المواجهة بين نظام الحكم في مصر وحركة الإخوان دخلت طرفاً فيها عناصر ذات عداء تاريخي وأيديولوجي مع حركة الإخوان، وهم حريصون على منع أية مصالحة مع الإخوان بل العمل على اجتثاثهم.

2. الحركة الإخوانية في مصر ارتكبت مجموعة أخطاء غدّت الحجة ضدها أهمها:

(أ) لأسباب موضوعية أدركت حركة الإخوان أنها غير مستعدة لولاية حكم البلاد وأن البلاد غير مستعدة لقبول حكمها، لذلك أعلنت الترشح في 30% من المقاعد

- التشريعية، وعدم الترشح للرئاسة. لكن عوامل آتية من خارج المجتمع المصري أفنعت الحركة بالعدول عن ذلك الموقف. هذا التآرجح بدا لكثيرين مجرد مناورة.
- (ب) وقف مع د. محمد مرسي في جولة التصويت الأولى 5 ملايين ناخب. ولكن صوّت له في الجولة الثانية 13 مليون ناخب وزيادة. وتقديراً لهذه الحقيقة اجتمع الرئيس المنتخب مع ممثلي القوى الساسية غير الإخوانية التي صوّتت له وأجرى معهم اتفاقاً في فندق فرمنت. اتفاق لم ينفذ.
- (ت) وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م أصدر الرئيس المنتخب إعلاناً دستورياً حصّن قراراته من نفوذ القضاء.
- (ث) انسحب عدد معتبر من أعضاء اللجنة التأسيسية المكلفة بكتابة الدستور من القوى السياسية غير الإخوانية كما انسحب ممثلو الكنيسة.
- (ج) الاستقطاب الحاد الذي نشأ في البلاد أدى لتكوين جبهة إنقاذ ضد الحكومة الإخوانية. أنا وزملائي في منتدى الوسطية العالمي أدرکنا خطورة الاستقطاب على التجربة الديمقراطية المصرية وذهبت ود. مروان الفاعوري لمقابلة د. محمد مرسي رئيس الجمهورية يومئذٍ، كما اتصلنا بقيادة جبهة الإنقاذ، ووضعنا مشروعاً توفيقياً. المشروع قبلته قيادة جبهة الإنقاذ ووعده د. محمد مرسي بدراسته، ولكن عندما التقينا المرشد ونائبه قال لنا السيد رفعت الشاطر إن الرئيس لن يقبله. والمعنى أننا لا نقبله وسوف نبلغ الرئيس بذلك.
- أدرکنا أن القرار السياسي في المقطم وليس في قصر الرئاسة. هذه الحقيقة أفنعت كثيرين في مصر أن من انتخبوه لا يحکمهم بل قيادة أخرى. وانتشر شعور بأن الحركة الإخوانية تحکم البلاد بنهج حزبي بث المخاوف لا سيما والتجربة السودانية ذات المرجعية الإخوانية ظاهرة للعيان وظاهر تأسيس حکمها على التمكين وإقصاء الآخرين.

- (ح) هذه المآخذ أدت إلى حركة 30 حزيران/ يونيو 2013 وما أعقبتها من تداعيات، حتى فضّ اعتصامات الإخوان وأهمهما في مسجد رابعة بالقوة المفرطة. هذه المواجهة أدت إلى تصريحات نارية: قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار، حنولعها فيكم، حنسحقكم. ما يحدث في سيناء سوف ينتهي فوراً عندما يعود محمد مرسي للرئاسة.. وهلم جرا.
- (خ) وأصدرت الهيئة الشرعية للإخوان قرارات بإجازة الاغتيالات ثأراً. وأكدت الالتزام ببيعة د. محمد مرسي، وصدر نداء الكنانة إعلاناً للحرب على نظام الحكم القائم.

3. الحكومة التي تكونت في 3 تموز/ يوليو 2013م اتخذت إجراءات يعاب عليها:

- (أ) فضّ الاعتصامات الإخوانية لا سيما في مسجد رابعة بالقوة المفرطة.
- (ب) اعتبار الحركة الإخوانية حركة إرهابية تماماً مثل بيت المقدس، وأجناد مصر، والقاعدة، وداعش.
- (ت) إلحاق كل المعارضين للنظام الجديد حتى شباب الثورة بالإخوان وقبض الحريات.
- (ث) إفساح المجال لأعداء الإخوان التاريخيين والأيديولوجيين لشيطنه الإخوان وللطعن في ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011م وإجراء محاكمات انتقامية.
- هذا الاصطفاف لمعارك حتى كسر العظم أزعجني لإدراكي ما سيعود لمصر، ولنا في السودان، بل وللمنطقة من مضارّ، ووجدت أن واجبي أن أعمل بكل ما استطع لنزع فتيل هذه المباراة. ومع أنني من ضحايا فرع إخواني في السودان استبد بالسلطة انقلابياً وأذاق أهل السودان الويلات، اهتديت بالتوجيه الرباني: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ فَوْمٍ عَلَىٰ ۤأَلَّا تَعْدِلُوٓا۟ أَعْدِلُوٓا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾⁽¹⁾. واهتممت بمقولة السيد إبراهيم منير نائب المرشد وأمين التنظيم الدولي الذي

تخلّى عن القصاص، ورفض العنف ضد الدولة، وشبّه الداعين له بشباب محمد الذين خرجوا على الشيخ حسن البنا باتهامه بالتهاون مع السلطة وأكد أن الإخوان خطّهم: سلمي وسطي.

وتذكرت المراجعات التي حدثت في ثمانينيات القرن العشرين للجماعة الإسلامية المصرية، وكتبت خطاباً مفتوحاً للرئيس عبد الفتاح السيسي أناشده أن يستخدم سلطاته لإصدار عفو عن المحكومين بالإعدام ليفسح المجال لمراجعات تثمر مصالحات. هذه المناشدة لم تجد استجابة بل دفعت بعض اليساريين المهمومين بتصفية حساباتهم مع الإخوان لاستنكار المناشدة بل وإعلان أن الرئيس نفسه لا يستطيع إصدار عفو عن هؤلاء المجرمين لأن سحقهم إرادة شعبية غالبية.

4. كان المرحوم نجم الدين إربكان مؤسس الحركة السياسية التركية ذات المرجعية الإخوانية زميلي في المجلس الإسلامي الأوروبي، وكان حزبه يحظى بشعبية لأن الشعب التركي قوي الانتماء للإسلام، ولكن كلما حقق الحزب نصراً انتخابياً حرّمته القوات المسلحة التركية من قطف ثمار تأييده الشعبي.

السيد رجب طيب أردوغان من زملاء المرحوم نجم الدين إربكان، وهو وزملاؤه قرروا مفارقة حزب إربكان واستصحاب الواقع العلماني الذي تحرّسه الدولة العميقة في تركيا.

قاد حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان تجربة ناجحة في إدارة بلدية اسطنبول، وفي الانتخابات العامة نال أغلبية برلمانية، وكون الحكومة، وصار دون شك القوة السياسية الشعبية الأكبر في تركيا. وحققت قيادة حزب العدالة والتنمية نجاحاً تنموياً وسكنت عن الصفة الإسلامية، وتصلحت مع الدولة العميقة في تركيا.

تجربة العدالة والتنمية في تركيا وجدت من كثير من المؤمنين بدور في الحياة العامة للإسلام تأييداً، وباركناها باعتبارها قدمت أنموذجاً ناجحاً. ولكن الذين ما زالوا مسكونين بالفكر الكمالي لم يرضهم هذا النجاح، ولا شك أنهم كانوا وراء المحاولة الانقلابية للقضاء على مشروع حزب العدالة والتنمية.

عندي معارف من أعضاء حزب العدالة والتنمية هنأتهم على القضاء على المحاولة الانقلابية، ولكنني نبهت أن ردة الفعل على الانقلاب كانت عنيفة وشملت معاقبة أبرياء وقلت لهم إن اعتبار جماعة الخدمة بقيادة السيد فتح الله قولن إرهابية، والعمل على استئصالها اتجاه خاطئ، فهذه الجماعة متوغلة في المجتمع التركي بل وعالمياً في كثير من الأنشطة الاستثمارية والتعليمية والمدنية، ولا يمكن محوها بإجراءات أمنية، والخط الصحيح هو إجراء مصالحت معها لا سيما وهي تعلن البراء من أية صلة بالمحاولة الانقلابية.

كما أنني في لقاء مع أحد قادة الحكم التركي في إسلام آباد قلت له إن نجاح حزب العدالة والتنمية تحقق عن طريق التزواج بين الواجب والواقع، ولكن الحركة الإخوانية في مصر وفي السودان لم تجر أية مراجعات مطلوبة، فإن التحالف معها وتبني قضيتها يتناقض مع نهج حزب العدالة والتنمية داخل تركيا فكأنما هذا الحزب تجاوز نهج أربكان داخل تركيا ولكنه تحالف معه خارج تركيا.

وفي 12/12/2017م زارني السفير التركي في السودان وأبدت له ترحيباً بزيارة الرئيس أردوغان المزمعة للسودان وقلت له إنني منذ حين صرت لا أصف الدور العثماني في السودان بالتركية بل أصفه بالعثمانية باعتبار ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾⁽¹⁾ والأجدى لتركيا الجديدة أن تترك تقييم تلك الحقبة للتاريخ، وأن تظل على العالم بالوجه الجديد.

5. زيارة الرئيس أردوغان للسودان حققت مكاسب في إطار التواصل بين الشعوب والتعاون التنموي والتجاري ولكنها وقعت في ثلاثة أخطاء هي:

أولاً: التجربة الخديوية والعثمانية في السودان مستنكرة للغاية اتخذت طابعاً إمبريالياً، وبدأت بمطالب ظالمة للملك نمر في شندي أن يدفع أتاوة من ألف أوقية ذهب، وألفين من الرقيق، وألف بعير، وكذلك من الأبقار والضان وأن يركع الملك نمر

للباشا. الملك نمر استنكر هذه المطالب ودبر حرق الباشا بالنار. نتيجة لذلك أرسلت حملة الدفتردار الذي فرض عقاباً جماعياً دامياً على السودانيين بصورة أفزعت الشعور السوداني، ثم أقام الغزاة حكماً ظالماً خلده السودانيون بمقولة «عشرة رجال في تربة ولا ريال في طلبه».

إشادة الرئيس التركي الزائر بهذه التجربة خطأ، وكان أولى به كما ذكرنا لأصدقائنا الأتراك أن تعتبر تلك فترة تاريخية مضت لا ينبغي جعلها أساساً للعلاقة مع تركيا الحديثة.

ثانياً: الحركة الإخوانية في مصر وكذلك في السودان لم تجر المراجعات المطلوبة للتوفيق بين الواجب والواقع. ولكن الرئيس الزائر تبني الموقف الإخواني وفي كل المناسبات في السودان حرص على رفع شعار رابعة بيديه.

ثالثاً: الخطأ الثالث مرتبط بتفريط المضيف السوداني وإعطاء الانطباع أن جزيرة سواكن سوف تمنح لتركيا والإشارة لوجود اتفاق على ذلك وملحق سري.

هذه الإشارات غير مقبولة لدى أهل السودان، وهم يؤيدون الاهتمام بتطوير سواكن ويرون أن ذلك يجب أن يتم عبر قانون لتطوير سواكن، وتحديد إجراءات تقوم بها الحكومة السودانية في سبيل ذلك، ودعوة تركيا بموجب هذا القانون أن تساهم في هذا التطوير بصورة تحدد الحقوق والواجبات.

أما إعطاء تركيا «كانتون» في سواكن لتفعل به ما تشاء فغير مقبول.

نحن نعتقد أن لتركيا دوراً دولياً وإسلامياً مهماً ونقول باستمرار أن الأمن والسلام في منطقتنا يتطلّب معاهدة أمن وتعايش عربية، تركية، إيرانية، وبالنسبة للسودان ينبغي إبرام اتفاقية أمن وتعايش أفريقي مع جيرانه في شمال وجنوب الصحراء.

أما ما رشح في زيارة الرئيس أوردغان للسودان من: دفاع عن التجربة العثمانية

الخدوية، وتبني الإخوانية الدولية، فهما جانبان يرفضهما الشعب السوداني وإن امتثل لهما نظام مرتبك ويأس يتهافت من أجل علاقات مع الآخرين دعماً لشرعية متآكلة.

6. تميزت رسالة الإسلام بأربع حقائق فاقت كل ما عداها وصارت قابلة للتجدد في كل قرن تزواجاً بين الواجب والواقع هي:

- تأكيده أن للإنسان حقاً وكرامة لمجرد إنسانيته ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾⁽¹⁾.
- تأكيده أن الرسائل كانت لأقوام ولكنه للناس كافة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾⁽²⁾.
- تأكيده أن النصوص تتطلب التدبّر ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾⁽³⁾.
- إفساحه المجال لمصادر إنسانية للهداية هي الحكمة، والمقاصد، والعقل، والمنافع، والإلهام.

انطلاقاً من هذه الحقائق علينا أن نعرف هداية الإسلام في عصرنا.

فيما يتعلق بالأمور الثابتة وهي التوحيد، والنبوة، والمعاد، والأركان الخمسة فإن هداية الإسلام ثابتة.

ولكن فيما يتعلق بأمور المعاملات والعادات فنحن مطالبون على أساس الواجب الإسلامي والواقع الفكري، والثقافي، والاجتماعي وعلى ضوء تجاربنا أن نجتهد في بيان أمرنا لا سيما في أمر الحركات الموصوفة بالإسلام السياسي وعلى رأسها حركة «الإخوان المسلمون». المطلوب إجراء مراجعات على العشرة أسس الآتي بيانها:

1- سورة الاسراء الاية (70).

2- سورة سبأ الاية (28).

3- سورة محمد الاية (24).

1. لا يجوز لبشر التحدث باسم الله أو ادعاء أن موقفه هو موقف الإسلام إنما حقه أن يتحدث باسم اجتهاده أو اجتهادهم الإسلامي في القضية المعنية. ولذلك فإن مسألة ولاية الأمر مسألة اجتهادية بشرية لا ربانية. الوحيد الذي كانت ولايته بأمر إلهي هو النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن حتى أول خليفة أبو بكر رضى الله عنه فإن ولايته بشرية أكدها هو نفسه بقوله في خطبة بيعته: "وَلَيْتُ عَلَيْكُمْ (بشرياً) وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ (جواز ولاية المفضول) فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي وَإِنْ أَسَأْتُ فَقَوِّمُونِي (المساءلة) الصِّدْقُ أَمَانَةٌ، وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ (الشفافية) وَالضَّعِيفُ فِيكُمْ قَوِيٌّ عِنْدِي حَتَّى أَرْجِعَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمْ ضَعِيفٌ عِنْدِي حَتَّى أَخْذَ الْحَقَّ مِنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (سيادة حكم القانون)".

ولكن لغياب المشاركة واعتماد السلطة على القوة ادعى خلفاء آخرون لأنفسهم ولاية أمر إلهية. خليفة بني أمية الأول معاوية قال إنهم ولاة الأمر بإرادة إلهية، وأن الله إن لم يرض حكمهم لغيره.

وادعى العباسيون على لسان أبي جعفر المنصور ولاية إلهية بقوله: إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله أعمل فيه بمشيئته وإرادته وأعطيه بإذنه.

هذه الادعاءات الثيوقراطية باطلة. وهي ودمج السلطات الثلاث في يد واحدة مدى الحياة حوّلت الخلافة لعظم نزاع دموي مستمر، بحيث اغتيل الذين خلفوا النبي في العهد الأول واغتيل خمسة من خلفاء بني أمية، واغتيل اثنا عشر من خلفاء بني العباس، ما جعل الفقهاء يمنحون الشرعية لمجرد التغلب كما قال ابن حجر العسقلاني وما جعل الشهرستاني يقول: ما سُلَّ سيف في الإسلام على نحو ما سُلَّ في أمر الإمامة والخلافة.

الخلافة التاريخية ليست أنموذجاً يتبع وليس لها سند من قطعيات الوحي بل هي اجتهاد بشري لم يحقق مقاصد الشريعة السياسية في الشورى، والعدالة، والحرية.

والتطلع لإقامتها على كافة بلاد المسلمين غير وارد بل كانت فترة دولة الخلافة الموحدة قائمة لمدة 150 عاماً أي 10% من التاريخ الإسلامي لتعقبها دول متعددة. كذلك ادعاء أن الحاكمية في أمر ولاية الأمر لله سبحانه وتعالى ادعاء غير صحيح، فأمرها بشري على نحو ما قال الإمام على رضى الله عنه في رفض مقولة الخوارج. ادعاءات خلفاء بني أمية وبني العباس في التاريخ القديم، ومقولة الحاكمية والتعيين الإلهي للأئمة وولاية الفقيه كلها أنماط ثيوقراطية بينما ولاية الأمر شأن بشري يحدده الناس شورى بينهم.

2. الدولة الوطنية الحديثة هي وحدة النظام السياسي الحديث، وفي إطار دستورها تراعي الواجبات الإسلامية وفي علاقات تعاهدية بين الدول الوطنية يمكن تحقيق الاتحاد الاختياري الممكن.

والنظام الدولي المعاصر اليوم يقوم على التعاهد من أجل السلام والتعاون الدولي. إن لمثل هذا التعاهد أساساً في مبادئ الإسلام، ولكن النظام الحالي أسسه المنتصرون في الحرب الأطلسية الثانية وخصوا أنفسهم بنصيب الأسد فيه. مبدأ إقامة علاقات من أجل السلام والعدالة صحيح، ولكن نظام الأمم المتحدة الحالي غير عادل ما يتطلب إصلاحه.

3. صحيفة المدينة التي أصدرها النبي صلى الله عليه وسلم تحتوي على نواة دولة مدنية تتطلب من كل سكانها التزاماً واحداً لحفظ أمنها والدفاع عنها، وتمنحهم حقوقاً متساوية في إدارة شؤونهم الملية والمالية.

لا يوجد كيان قطري اليوم خالٍ من تنوع ديني بين سكانه، وحتى إذا كانوا أتباع ملة واحدة فبينهم اختلافات طائفية. ويوجد تنوع إثني وثقافي. عوامل تعدد تتطلب توفيقاً لطيفاً بين الوحدة والتنوع في إطار المواطنة الواحدة.

4. كفالة الحرية الدينية تكفل للمسلمين حق تكوين هيئات دعوية لممارسة واجبات الدعوة والإرشاد على ألا تنافس في المجال السياسي على ولاية الأمر تولى لها أو نقداً لولاية الأمر.
5. فيما يتعلق بولاية الأمر السياسي فإن طبيعة الأشياء فيها تنوع الآراء والتنافس الذي إذا لم تتوافر له قنوات سلمية اتخذ وسائل أخرى.
6. ينظّم التدافع السياسي عبر منظمات سياسية أي أحزاب تؤسس بصورة تكفل وسائل المشاركة فيها ووسائل انتخابات القيادة فيها. وينبغي أن تكون هذه الأحزاب مفتوحة لمشاركة كل المواطنين الذين يرتضون برامجها.
- هذه الأحزاب ينبغي ألا تتخذ لنفسها أسماء دينية بل أسماء تشير للمبادئ التي تدعو لها كالعدالة، أو الحرية، أو المساواة، أو الإصلاح، أو السلام.
- الدولة المنشودة توصف بأنها مدنية لمساواة مواطنيها في الحقوق. وقطعاً لا تنسب لدين لأن هذا يجعلها ثيوقراطية. ولا تنسب للعلمانية لأن العلمانية فلسفة تنكر حقائق الغيب. ويجوز للدولة أن توصف بصفات مقبولة لكل مواطنيها مثل: العقلانية، والديمقراطية، والمساواة.
7. الدعوة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية دعوة مشروعة على أن تقوم على اجتهاد جديد يزاوج بين الواجب والواقع، ويحدد الأولويات، ويراعي حريات الآخرين الدينية وحقوق المواطنة ويلتزم بالآلية الديمقراطية.
8. الشعار الإسلامي دخل مجالات التطبيق في العصر الحديث في عدد من البلدان كما في التجربة السودانية والتجربة المصرية، في مجال المرجعية الإخوانية. وتجربة طالبان في أفغانستان، وتجربة داعش في مجال تطبيق تجارب ماضوية.
- المطلوب دراسة هذه التجارب وبيان مآلها وما عليها بصورة موضوعية فلا يكفي أن نقول ما فيها من إيجابيات بل نحدد تلك الإيجابيات للاقتداء بها. ولا يكفي إدانة سلبياتها بل نُذكر لتجنبها.

وأهمّ درس مستفاد أن تجارب التطلع الإسلامي ينبغي أن تتجنب أساليب العنف، لأن هذا نهج الغلوّ والإرهاب، ومن شأنهما شيطنة الدعوات المعنية خاصة تجنّب مقولة إن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قال: بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعلت الذلة والصغار على من خالف ومن تشبّه بقوم فهو منهم.

هذا ليس الأسلوب النبوي، ولا هو بالنهج القرآني الذي فيه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾⁽¹⁾ وفيه ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾⁽²⁾. وهو يجافي الواقع فأين الساعة بعد ألف ونصف الألف من زمان النبي؟

كما ينبغي أن تدرس التجارب العلمانية الليبرالية، والقومية، والشيوعية، والنظم العسكرية للاستفادة مما جرى فيها، فكل تجربة حتى إن أخطأت تبيّن لنا طريقاً آخر من تجنّب الخطأ.

9. كذلك تدرس نظم التضامن الإقليمية والدولية لتحديد مدى تطابقها مع أهدافها، وتحديد ما تتطلب من إصلاحات على أساس مبادئ الإسلام ومبادئ النهوض الإنساني الذي أثمرته التجارب الإنسانية الفاضلة.

إن الذين يرفعون شعارات إسلامية من المنسويين لصفة «الإسلام السياسي» مطالبون بإجراء هذه المراجعات لأن كثيراً من أقوالهم وأعمالهم أضرت بقضية الإسلام وبررت شيطنة شعاراتهم. وعلى صعيد أوسع من حركات «الإسلام السياسي» فإن الأمر يتطلب أن يتنادى العلماء والمفكرون إلى مؤتمر بعنوان (الإسلام والعصر الحديث) لدراسة الأمر والاتفاق على وثيقة هادية.

1- سورة البقرة الآية (256)

2- سورة النحل الآية (125)

مشروع الشراكة الإقليمية يؤدي إلى الصدام مع الهيمنة

أ. خالد أبو حيط

كاتب وناشط سياسي عراقي

اسمحوا لي بدايةً أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الإخوة في المؤسسات التي تكبدت عناء الإعداد لهذا المؤتمر المهم، وأخص بالذكر الصديق السيد الدكتور عبد الحليم فضل الله. أهمية هذا المؤتمر تنبع ليس أنه يبحث في سبل التعاون والشراكة الإقليمية فحسب، بل، وهو الأهم، المساهمة في وقف سفك الدماء في حروب داخلية مستمرة منذ سنوات، تبقي الأبواب مشرّعة أمام الهيمنة الخارجية، ويستفيد منها العدو الصهيوني على وجه الخصوص؛ وهذا بذاته يستحقّ بذل كلِّ جهد ممكن.

لضيق المجال المخصص، ارتأيت أن أقدم ورقتي على هيئة ملاحظات وتوصيات، على أن أسعى جهدي للإجابة عن الأسئلة الشائكة المطروحة في موضوع الجلسة، ما سمح المجال بذلك، وإلا فإن الحديث مستفيض.

الملاحظات:

1- تتحدث الورقة المفتاحية عن "ضمور الهيمنة الأميركية داخل منطقتنا"؛ غير أن التوصيف الأدق هو: تحوّل نقطة التركيز في إستراتيجية الولايات المتحدة من الشرق الأوسط إلى الباسيفيك (عقيدة أوباما)، دون أن يعني ذلك بالضرورة انسحاب الولايات المتحدة من إقليمنا، ولا تحلّيها عن تمسّكها بمصالحها الإستراتيجية الثلاث فيه: منابع النفط والغاز،

والممرات المائية، والكيان الصهيوني؛ فرغم التراجع الواضح لنفوذ الولايات المتحدة عموماً إلا أن دورها لا يزال قوياً وفعالاً، سواء في النظام العالمي ككل أو في إقليمنا.

2- أدى هذا التحوّل، حسبما بيّنت الأحداث لاحقاً، إلى خلق حالة من الرعب لدى القوى الأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة، بصفتها مركز النظام الرأسمالي الراهن، (دول الخليج، والكيان الصهيوني تحديداً)، ما دفعها إلى البحث عن تعويض عبر السعي إلى إقامة تحالفات تملّيها الضرورة. كما أدى، عملياً، إلى إعادة الاعتبار للدور الروسي، وتوسيع مجال نفوذه في إقليمنا، حيث بات واضحاً أن موسكو تؤدي دور الناظم في العديد من الملفات، بما في ذلك ملف الصراع مع العدو الصهيوني، بتنسيق مع واشنطن.

3- أوصل التقدم التكنولوجي في الصناعات العسكرية، ولا سيما في مجال الصواريخ، القوى الإقليمية والعالمية إلى شكل من "التوازن في المقدرة على التدمير"، بحيث باتت تكاليف أية معركة مباشرة أعلى من مردودها المرتجى، وهو التوازن الذي يجري البحث عن كسر له عبر اتجاهات ثلاثة هي: تطوير منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ؛ والحرب الناعمة؛ والحروب بالوكالة.

4- كما أن النظرة الموضوعية إلى البيئة الجيوسراتيجية لإقليمنا تقود إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار بأنه يمتلك مقدرات اقتصادية هائلة، لناحية الموقع الجغرافي والإستراتيجي والثروات الطبيعية، والإمكانات الديمغرافية؛ إلا أنه مع ذلك يكاد لا يسهم في شيء من الاقتصاد العالمي (إذا استثنينا النفط والغاز)، نتيجة الاستنزاف المستمر، والهيمنة الخارجية، والنزاعات والانقسامات الداخلية، وفشل الدولة القطرية،... إلخ.

التوصيات:

1- تقود الملاحظات السابقة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار، لدى البحث في أي مشروع للشراكة الإقليمية، إلى الإقرار بأن إقليمنا العربي والإسلامي يقع في صلب الصراع الدولي، وأن أية شراكة إقليمية ستؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى الصدام مع قوى الهيمنة العالمية. فمنطقة

الخليج، مثلاً، لا تزال تمثل حاجة شديدة الأهمية للمركز الرأسمالي؛ والممرات المائية في منطقتنا لا تزال في صلب اهتمام القوى التي تسعى إلى امتلاك ناصية النظام العالمي.

2- إن أي مشروع شراكة إقليمي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار المواجهة الشاملة التي لا يزال إقليمنا العربي - الإسلامي يخوضها ضد الهيمنة الغربية. هذه المقاربة يجب أن تدفع باتجاه البحث عن تمتين عناصر القوة والوحدة الكامنة في إقليمنا - باعتبار انتماء شعوبه إلى أمة واحدة، وليس باعتبار بعض دوله مراكز إقليمية متصارعة- من جهة، وتحديد موقع كل طرف من الأطراف في منظومة الهيمنة العالمية، من جهة ثانية؛ ذلك أن الشراكة لا تبني بين متناقضين.

3- هذا يؤدي بالضرورة إلى الصدام مع المشروع الصهيوني في فلسطين، باعتباره رأس حربة المشروع الغربي لتفتيت أمتنا وتجزئة منطقتنا، وبوصفه عائقاً أمام مشاريع النهضة والوحدة والاستقرار الداخلي في إقليمنا.

4- وعليه، ثمة ضرورة لإعادة التوازن إلى العمق العربي الحقيقي، عبر المساعدة في إعادة نهوض مركز عربي في إحدى الدول المركزية الثلاث: العراق - سوريا - مصر، (التي تسميها الورقة دول الماء)، أو في جميعها إن أمكن. لا يمكن للسعودية، ودول الخليج العربي عموماً، تأدية دور المركز العربي لأن هذا الدور في تناقض تام مع مصالحها في المنظومة الرأسمالية المرتبطة بالبترول - دولار والرأسمال المالي. كما أن إعادة تشكل مركز قوي في الدول المذكورة سيسهم، بالضرورة، في لجم الدور السلبي لدول الخليج، وربما إجبارها على السير في الشراكة الإقليمية.

5- النجاح في إيجاد حل للمشكلة المذهبية والقومية في العراق، واتباع سياسة الاحتواء لتفويت الفرصة على استغلال الخطاب المذهبي، من شأنه أن يسهم في تعزيز مشروع الشراكة، ولو تطلب الأمر الشروع به من طرف واحد بدايةً؛ وبالمثل، فإن مساعدة مصر في الاستفادة من الثروات النفطية في بنغازي، ومن المقدرات الزراعية في السودان، عبر اتفاقيات ثنائية

تعطي لمصر الأولوية والأفضلية، على سبيل المثال، وتمكينها من النهوض كمركز إقليمي قوي وأكثر استقراراً، خلال فترة وجيزة نسبياً، من شأنه إعطاء دفع قوي لمشروع الشراكة.

6- ضرورة إخراج الصراع حول المشروعية الإسلامية من دائرة الصراع السياسي. تمتلك كل من السعودية وإيران وتركيا نظرتها للنظام السياسي في الإسلام، بما يتناسب مع واقعها، وكل منها يسعى - أو يُتَهم بأنه يسعى - لفرضها بهدف "تمثيل المشروعية الإسلامية والقيادة الإقليمية"، كما تقول الورقة المفتاحية. في هذا الإطار، لا بدّ من التوافق على مبادئ ثلاثة: أ- أن الإسلام بطبيعته يقبل الاختلاف والتنوع في الإطار السياسي، ب- أنه يحق لكل شعب اختيار نظامه السياسي بما يحقق أهدافه وتطلعاته، ج- أنه لا يحق لطرف فرض رؤيته الخاصة للنظام السياسي في الإسلام على باقي الأطراف والشعوب. من شأن توافق كهذا أن يهدئ الكثير من المخاوف بين دول الإقليم.

7- من الأهمية بمكان إنشاء مؤسسة أو مركز للحوار يأخذ على عاتقه التباحث في مسألة النظام السياسي في الإسلام، ولا سيما في مسألتَي (الدولة، والعلاقات بين الدول الإسلامية)، على أن يشارك في النقاش علماء دين راسميون وآخرون من القوى الشعبية الفاعلة، من مختلف التيارات، وعلى أن يجري التوافق على: أ- حرمة الدم بين أهل الإقليم (ما عدا العدو الصهيوني الذي ليس من الإقليم أصلاً، وحقمه حكم الغاصب والمحتل والمعتدي)، ب- حرمة زعزعة استقرار الأنظمة السياسية، لما تجرّه من مفاسد وسفك للدماء.

8- يؤدي الاقتصاد دوراً مهماً في تقوية العلاقات الرسمية والشعبية وتخفيف التوترات وإيجاد فرص التقارب والشراكة؛ لذلك، فإنه من الأهمية بمكان البحث في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي البيئي، عبر القطاعين العام والخاص، وعلى قاعدة التكامل؛ وكذلك إقامة مؤسسة تجمع علماء اقتصاد واجتماع مختصين لوضع تصورات، مثل السوق المشتركة أو تكامل دول الحوض العربي - الإسلامي، وإعادة الاعتبار لنظام الوقف الإسلامي، موضع التنفيذ الفعلي والعملي، وتأخذ على عاتقها إفساح المشاريع الاقتصادية التي يسعى الغرب والعدو الصهيوني من خلالها إلى نهب ثروات الأمة والسيطرة على مقدراتها وتفتيتها.

التمسُّك بوحدة المصير بين العرب والترك والإيرانيين

أ. ليث شبيلات

كاتب، ناشط سياسي ونقيب سابق للمهندسين

من منتهى الغباء المفضي إلى ما يشبه الانتحار بالسير على طريق الاستخذاء للطامعين الأجانب تسعير الخلاف المفضي إلى الصراع بين أطراف في الإقليم المستهدف من القوى العالمية على اختلافها وبالأخص من القلعة المتقدمة للاستعمار والمدججة بالسلح لتنفيد مخططات التوسع والعدوان : الكيان الصهيوني. وإن تضخيم أي خلاف ثانوي ليصبح الخلاف المركزي الذي ليس له حل إلا بالغاء الآخر هو حماقة استراتيجية عظمى لا تخدم إلا الأعداء الذين نوفر عليهم مواردهم البشرية والمالية والعسكرية فنقوم بإنهاك الأمة وتفتيت أراضيها. في العقود الثلاثة الماضية انتقلنا للأسف من بوصلة استراتيجية موحدة حول التناقض الرئيسي الذي تجمعنا مجابهته، العدو الصهيوني، وهو العدو الذي تنطبق على مجابهته المعادلة الصفرية (إما نحن أو هو) تلك البوصلة التي لم يكن أي نظام عربي يجرؤ على مخالفتها علناً وإن كانت الأنظمة تتدرج في الانهزام في وجهه تدريجياً خطوة خطوة مخافة من بوصلة شعوبها التي بقيت مستقرة على أن مجابهة المشروع الصهيوني هي قضيتنا المركزية لا تختلف عليها طائفتان من مكونات الأمة، إلى أن ابتلانا غباؤنا بتصعيد الخلاف الطائفي بين المسلمين والذي غذاه فكر تكفيري عابر للمذاهب تم استغلاله من أنظمة سياسية تزعم أنها حارسة للمذهب وأن أصحاب المذهب الآخر ترتقي مخلصتهم إلى درجة المركزية. عندئذ فقط انهار الإجماع على مركزية عداوة الصهاينة اليهود ولأول مرة تقريباً وجدت الشعوب تصطف دفاعاً عن

المذهب وراء أنظمتها القطرية المشكوك في حُسن تديّنها بل المشكوك في حُجتها لأي شكل من أشكال التدين. فوُجعت الفاجعة التي يعتبرها أي عاقل كارثة أكبر بكثير من كارثة نكبة 1948 التي وإن تسببت في تشريد البشر إلا أنها لم تشتت قلوب الناس حول مركزية الصراع مع المشروع الصهيوني.

في مداخلتي أنا لا أساوي اليوم بين الطرفين رغم أن طرفاً يستعمل في خطابه الرسمي على أعلى المستويات نزولاً إلى أبسط التجمعات الشعبية عنده خطاباً طائفيّاً بينما الطرف الآخر لا يستعمل في خطابه السياسي الرسمي منطلقات طائفية إلا فيما ندر وإن كانت أجواؤه المجتمعية وأدواتها الإعلامية مشبعة بما يغذي الخلافات الطائفية وأحقادها التاريخية.

خطأ قادة الفكر الاستراتيجي أنهم لا يسمون دول المنطقة من عرب وعجم وترك بوسمها الجغرافي السياسي والتاريخي وعمق مرجعية ضميرها الجمعي وثقافته بل بالنظم التي تحكمها. فبدلاً من أن يكون الفكر الاستراتيجي الثابت هو ما يقيس نجاح الحكام يصبح الأمر معكوساً بحيث يصبح الفكر أسيراً لهوى الحاكم ينقاد ولا يقود. يعني عندما نتكلم كاستراتيجيين ناصحين يريدون الخير لأمتهم عن الإقليم الذي يحوي العرب والفرس والتركي نتكلم على ما يجب أن تكون عليه العلاقة بينهم بغضّ النظر عن وجود الشاه أو الخميني أو أتاتورك أو أردوغان أو عبد الناصر أو السادات فنقرر نوع وشكل ودرجة العلاقة الواجب وجودها في الإقليم الذي شئنا أم أئينا يقع ضمن وعاء إسلامي جامع (وإن هذه أمتكم أمة واحدة). ومن ثم نعرض سياسات الحكومات على هذا المقياس وليس على مقياس الشعوبية المرتكزة على الغرائز المغيبة للعقل والمنطق. فمهما نجحت إحدى الدول في التنمية قطعياً فإن نجاحها مؤقت إن لم يكن ذلك ضمن حاضنة استراتيجية متألّفة مع شركائها في الإقليم من غير الأعداء الطارئین على الإقليم.

إن العدو الرئيسي لدول لإقليم التي لا تجمعها الجغرافيا فحسب بل ثقافة الدين الجامع الواحد هو المشروع الصهيوني رأس حربة الإمبريالية لا ينجو من مخططات هيمنته أحد من

العرب أو الفرس أو الترك ولئن اصطف بعض من هؤلاء في خندقه فإنما ذلك بسبب سيطرة نظام حكم وليس بسبب تقارب ثقافي ودود. فليس هنالك مواطن عربي أو فارسي أو تركي تجمعه وحدة حال ومصير مع صهيوني يهودي، وإن حدث تقارب في فترة ما فبسبب من طغيان أنظمة حكم على ضمائر شعوبها ومحاولة تحريف تعريف العداوة. ففي هذا الشأن لم تكن الأتاتورية والشاهنشاهية إلا سابحاً عنوة في وجه تيار الموروث الثقافي التاريخي للترك والإيرانيين. وعندما نجحت تلك الشعوب في البدء بإزالة نتائج تلك الكوابيس وعمق تغلغلها في المؤسسات وبدأ الأتراك والإيرانيون يتحسسون معنى السيادة، وخوفاً من أن تلتقي أمانى تلك الشعوب الاستراتيجية مع بعضها البعض وبالأخص مع أمانى الشعب العربي كان لا بد من تضخيم تناقضات ثانوية عادية لترقى إلى مستوى تناقض وجودي لا يدع مجالاً للتعايش السلمي وكان ذلك التناقض هو التناقض السني الشيعي الذي ضُخّم إلى درجة خطيرة مجنونة بدأ الناس في العالم العربي للأسف فيها يتقبلون مقولة أن ”إسرائيل عون لهم في مواجهة ”الرافضة“ الذين هم أشدّ عداوة من اليهود“.

من أين نبدأ؟

لا نهضة من دون فكر صادق جريء يثبت في وجه الأعاصير الشعبوية المسعرة. فالأمة التي تعيش دولها العربية والفارسية والتركية في هذا الإقليم يجب أن يبرز فيها مجموعة من المفكرين العرب والإيرانيين والترك الذين يعلنون تمسكهم بوحدة مصير هذه الأمة وإقليمها ويواجهون كل ضمن دائرته القومية والمذهبية الدعوات الشعبوية الرعاعية لتضخيم الخلاف الطائفي أو العرقي. وفي هذا نلاحظ أن وعي الترك والإيرانيين السياسي متقدم على وعي العرب ذلك بأنهم رغم انجرارهم إلى خطيئة الصدام المسلح بالوكالة وشبه المباشر في سوريا إلا أن وعيهم السياسي لم يسمح بانتقال ذلك إلى عداوة بين الشعوب رغم الاختلاف الطائفي الشيعي والسني فكان التقارب الاستراتيجي السريع ممكناً لأن الشعوب لم تشحن بالبغض الطائفي كما هو حال العرب وإيران.

بالنسبة لنا معشر العرب فإن الجهد مضاعف ويحتاج إلى مزيد العون بصدق وتواضع وأخوة من قبل الإيرانيين والأتراك. بينما كنا نعاني من وجود الفكر التكفيري الذي لا يبقي أحداً خارج دائرة التكفير على قلة عدده إذ تضاعفت أعدادُه (مجتمعياً وثقافياً) وأصبحت له حاضنة اجتماعية من الذين كانوا يرفضونه عندما نجح في توصيف الصراع في المنطقة على أنه صراع طائفي يساعده في ذلك ويغذيه تصريحات بغیضة تخرج من الطرف الآخر تمس أم المؤمنين والصحابة وتتوعد الموسومين ظلماً باتباع يزيد، الذي ليس في الأمة من يحبه لا من السنة ولا من الشيعة، بالويل والشبور وعظائم الأمور.

وبما أن نتيجة الصراع مالت لكفة محور المقاومة الذي تتصدره إيران فإن الواجب الرئيسي في التمهيد لإعادة اللحمة الثقافية المجتمعية أولاً قبل السياسية العسكرية يقع على إيران وذلك بتضخيم الإعلام الذي يؤكد أن تيار احترام الصحابة أكبر بكثير من تيار الشتم وذلك حتى نستطيع معشر العرب مواجهة الداعين لمواجهة إيران على أسس مذهبية. وأي تقصير أو عدم إعطاء أهمية مركزية كبرى لهذا الأمر سيخدم الطرح الطائفي في الجهة المقابلة بميل جمهور حيادي بريء لم يكن يتقبل سياسات حكوماته إلى مواقف حكوماته المتحالفة مع "إسرائيل" في وجه إيران.

إمكانية تشكيل نظام إقليمي.. الفرص والتحديات

أ. محمد علوش
كاتب وباحث

واقع العالم العربي والمحاور الإقليمية القائمة.

الدول العربية ليست قطباً موحداً للأسف، بل هي مجتمعات ونُظم متباينة الولاءات والاتجاهات والاهتمامات، ولا يتوافر لديها نظام رسمي محدد ومعلوم في التعاطي مع المواقف والأحداث الإقليمية والدولية. والعالم العربي بمجمله يعاني من أعطاب مزمنة ومستعصية مثل: توغل المؤسسات العسكرية والأمنية في بنية السلطة- احتكار الحكم وشبكات المصالح الخاصة- ضعف الولاء وغياب الوطنية والمواطنة- الانقسامات الإثنية والعرقية والمذهبية والمناطقية- اهتراء اقتصادي- احتراب أهلي في أكثر من قطر - ضعف الثقة بين النظم الحاكمة - تزايد الحضور العسكري والتدخل السياسي الأجنبي في فضاءه ومجتمعاته كما هو الحال في سوريا والعراق وفلسطين واليمن وأماكن أخرى- تآكل في قوة وفعالية المؤسسات العربية النازمة للعلاقات العربية: مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي.

بناء عليه يمكن الحديث عن خارطة المحاور القائمة في الإقليم:

- المحور المقاوم، يضم: إيران -سوريا-العراق- قوى شعبية وحزبية وعسكرية مقاومة مثل حزب الله في لبنان- حركات المقاومة في فلسطين- الحوثيين في اليمن.

- محور الاعتدال، يضم: السعودية- الإمارات- البحرين- مصر- المغرب- الأردن- فلسطين الرسمية- اليمن الرسمية. يشهد هذا المحور انقسامات وتباينات حالياً لا سيما الأردن وفلسطين والمغرب منه. ومن أجدته: القضاء على كل حركات الإسلام السياسي أو تفتيت قواها وتدجينها- إسقاط النظام في إيران- تقليص النفوذ التركي في العالم العربي وإبعاده- الوصول إلى سلام شامل غير عادل مع «إسرائيل» وتعزيز الشراكة الاقتصادية معها.
 - لمحور الجديد يضم: تركيا- قطر- قوى وجماعات الإسلام السياسي مثل الإخوان المسلمين وفروعها في العالم العربي. نجح هذا المحور مؤخراً في تقريب السودان منه، وهو يكافح في ليبيا وتونس ويبنى شراكة مع الجزائر.
 - دول الحياض الإيجابي، وهي دول تتشابه في سلوكها لكنها لا تشكل محوراً خاصاً بها. وتضم: الجزائر- تونس- عُمان- الكويت. هذه الدول تنأى بنفسها إلى حد ما عن الصراعات والتجاذبات الإقليمية وتُهمِن قضاياها الداخلية على مواقفها من المشاكل الإقليمية.
 - مناطق النفوذ وتصارع الإرادات الإقليمية والعربية المختلفة بين هذه المحاور هي: لبنان- سوريا- العراق- اليمن- ليبيا- تونس.
- بعد اندلاع الثورات، أراد محور الاعتدال العربي ترميم نفسه حيث عملت بعض أقطابه على تنسيق الجهود بين أعضاء المحور السابقين: السعودية، الإمارات، البحرين، مصر، المغرب، الأردن، إلا أن هذا المحور يعاني صعوبات في خلق احتضان شعبي عربي له. كما يعاني إشكاليات مستجدة مثل تراجع النفوذ لأقطاب هذا المحور في لبنان. ومن بينها أن العلاقات التي تحسنت بين السودان والسعودية على خلفية الحرب في اليمن عادت للتوتر من جديد بسبب التقارب التركي السوداني من ناحية، وبسبب التوتر المصري السوداني من ناحية

أخرى. والأردن اليوم يتميز قليلاً عن هذا المحور على خلفية الموقف من القدس وقضايا أخرى، وهو الأمر الذي قد ينسحب على السلطة الفلسطينية. العداة لإيران وإمكانية تشكيل نظام إقليمي.

هناك عوامل متداخلة ومتفرقة، ساهمت في خلق عداة بين إيران وبعض دول العالم العربي. وقد تضخم هذا العداة بقرار ورغبة سياسية أحياناً، وبفعل تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية، وما طرأ على المجتمعات العربية من تغييرات. وإذا كان السبب الأول في استعداء بعض دول الخليج والمنطقة لإيران هو القلق من تصديرها الثورة، فإن من محفزات العداة دوران بعض نظم المنطقة في فلك الولايات المتحدة، والأزمات في سوريا العراق اليمن والبحرين.

لقد أصبحت إيران جزءاً من الحسابات السياسية الداخلية في كثير من الدول العربية، وتحوّلت إلى ورقة تُوظف في الحسابات الداخلية للقوى المتصارعة على السلطة. والثقة بينها وبين محيطها العربي تتطلب وجود مصالح مشتركة تدفع الطرفين إلى التحوار بعيداً عن الخلفيات الأيديولوجية. فحوار سعودي إيراني قد يوفر على المنطقة الجهد والموارد والطاقات ويحدّ من الصراعات، ويقلل من التدخلات الخارجية ويمنح القضية الفلسطينية قوة، إلا أن جميع المؤشرات لا تشجع على الحوار بينهما في ظل إدارة ترامب.

إن الواقع يقول: هناك صعوبة في تقارب خليجي إيراني ما لم يحظ مسبقاً بضوء أخضر أميركي الذي بدوره يخضع للرغبة الإسرائيلية. وصفقة القرن، فضلاً عن أنها تقوم على تصفية القضية الفلسطينية، تعمل على عزل إيران وإبعادها عن المنطقة وخلق تحالفات إقليمية ضدها.

ما سبق ذكره لا ينبغي أن يوقعنا في فخ التحليل والزعيم أن أسباب الصراع مذهبية، فعمق ودفء العلاقات الإيرانية العمانية تعطي حجة قوية على أن الاختلاف المذهبي ليس عائقاً أمام قيام علاقة متينة وموثوقة بين إيران ودول المحيط العربي. وإذا ما استعاد العراق عافيته خلال الخمس السنوات القادمة فإنه قد يكون قادراً على لعب دور حيوي في ترطيب العلاقات

الإيرانية السعودية كون الأخيرة تبدي اهتماماً بالانفتاح الاقتصادي والسياسي والأمني على العراق.

ليس من المستحيل قيام شراكة إقليمية في المنطقة أو خلق نظام إقليمي قائم على الشراكة والتعاون بين دول الإقليم، وحتى يتوفر ذلك لا بد مما يلي:

- تخفيض حدة التوتر المذهبي عبر مضايقة ومحاصرة وقطع التمويل عن القنوات والمؤسسات التي تعزز الفرقة أو تحرض على العنف والقتل.

- خلق مناخ من الطمأنينة بين إيران ومحيطها العربي وتحديدًا السعودية. فالثقة تتطلب وجود قواسم ومصالح مشتركة تدفع الطرفين إلى التفاهم والتحاور تحت ضغط المصالح المشتركة بعيداً عن الخلفيات الأيديولوجية للطرفين.

- اعتماد سياسة المبادرة والمبادأة والصدمة الإيجابية في مدّ الجسور نحو دول الجوار في الإقليم.

- الدعوة إلى حوارات مباشرة لبحث الملفات العالقة أو القضايا التفجيرية بشكل ثنائي بين دول المنطقة وبمظلة إقليمية إن أمكن.

- اعتماد سياسة تصالحية في الداخل وعدم تصدير الأزمات الداخلية إلى دول الجوار للتخلص منها.

- الاستغناء عن البرامج التي تعزز القومية والفئوية والمذهبية. والاستعانة بالبرامج الوطنية التي تشمل الجميع.

المبادئ الأساسية والمصالح الجوهرية التي ينبغي أن تقود مشاريع الشراكة الإقليمية.

نظراً لتركز المقدسات الإسلامية والمسيحية في هذه المنطقة من العالم فإن من مصالح الإقليم تبني القيم الدينية التي جاءت بها الديانات السماوية ونشرها عالمياً. ولهذا فإن الأمر يتطلب:

- دعم ونشر الإسلام الاجتماعي البعيد عن الأدلجة، حيث يتركز عمل الإسلام الاجتماعي على تحقيق المقاصد العليا للإسلام في المجتمعات المسلمة الأمر الذي من شأنه تسكين الصراعات المذهبية وإبعادها من دائرة اهتمامات الشعوب.
- دعم الفكر الصوفي، فهو قادر على تعزيز القواسم المذهبية والدينية المشتركة المتمثلة في القيم الإنسانية مثل التعارف والتعاون والتعاقد والاعتراف بالآخر، ونصرة الشعوب المظلومة، وثقافة الرأفة والرحمة بين النظم والشعوب.

إن حاجة العالم لموارد المنطقة وأهميتها الجيوستراتيجية تتطلب خلق مجالس شراكة استراتيجية في كافة المجالات بين دولها لحفظ حقوقها ومصالحها وتعزيز حضورها الدولي.

وبما أن قوة الدول باستقرارها وتماسكها الداخلي فعلى النظام الإقليمي المأمول أن يعمل على تعزيز قيم المواطنة والمصالحة المجتمعية ونشر قيم الديمقراطية ودعمها وتعزيز قوى المجتمع المدني التي تملك القدرة على حماية الشعوب من تغول السلطة.

من يتشكل النظام الإقليمي.. وما هي التوافقات بين دوله؟

تعتبر إيران وتركيا أكثر دولتين قادرتين على التحكم في خلق نظام إقليمي، إلا أن الشراكة الإيرانية التركية البينية لن تكون شديدة الفاعلية والتأثير في خلق نظام إقليمي إذ سينظر إليه العرب كتهديد وجودي وطور جديد من الهيمنة.

في المقابل تملك إيران نفوذاً وحضوراً في عدد من العواصم العربية، كما أن لها تأثيراً حاسماً على المكوّن الشيعي في العالم العربي وهي على علاقة مقبولة وجيدة أحياناً مع قوى الإسلام السياسي مثل الإخوان المسلمين. في حين تملك تركيا شراكة استراتيجية مع عدد من الدول العربية، وهي شرعت في بناء مجلس استراتيجي مع مصر ومع السعودية ودول عربية أخرى فاعلة قبل العام 2011. ولولا إفرزات الثورات لتطورت تلك العلاقة وتعمقت.

التقارب بين إيران وما تمثله من حضور وبين تركيا وما تمثله من حضور قادر على خلق هذا النظام الإقليمي وأن يكون نواته. لا سيما وأن اهتمامات المحور التركي القطري تتركز على: بناء شراكة مع إيران قائمة على النديّة وتبادل المصالح - الدفع بقوى الإسلام السياسي لتكون شريكة في الحكم - مواجهة الهيمنة الأميركية في المنطقة - الدفع بالحل السياسي للقضية الفلسطينية مع الإيمان بحق المقاومة المسلحة في استعادة الأراضي المحتلة.

وهناك تقاطع في الرؤية بين إيران وتركيا لجهة الهيمنة الأميركية والانحياز الغربي الفاضح إلى «إسرائيل» ولرغبة حقيقية عند الطرفين في نهضة إسلامية شاملة وإرادة كافية في تقديري للشروع في بناء هذا النظام الإقليمي الجديد.

إن التقارب التركي الإيراني القطري السوداني الجزائري قادر على لم شمل المنطقة. وقد تبدأ نواته بين المحورين الإيراني ومن يمثل، والتركي ومن يمثل في المرحلة الأولى على أمل أن تلحق به كامل دول المنطقة في مراحل لاحقة.

ولعل من التوافقات الواجبة خلال المرحلة الانتقالية:

- دعم القضية الفلسطينية.
- دعم المشاريع التوحيدية، وتبني البرامج ذات النفع المشترك، واعتماد السياسات التي تعزز الاستقرار الداخلي، وتحفظ حدود الأقطار، وتبتعد عن السياسات التي تضر بمصالح الآخرين.
- اعتماد سياسة التسويات القائمة على المصالح المشتركة والابتعاد عن سياسة الإيرادات المتناقضة أو الصراعات الصفرية.
- الانسحاب العسكري من بؤر التوتر، ودعم التوجهات التصالحية التي تخفض من سقف العنف، وتعزز الحوار كسبيل لحل المشاكل الداخلية في الدول.

ومن أبرز المجالات التي من الأنسب أن تشكل أساساً لمشاريع التعاون بين دول الإقليم:

- تبني فلسفة حرية السوق بين دول المنطقة، الأمر الذي يعزز القيم والمصالح الاقتصادية المشتركة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ويوسع من دائرة التواصل المجتمعي بين شعوب المنطقة.
- تبني سياسات الأبواب المفتوحة وسنّ التشريعات المعززة لها في الدول الإقليمية مثل: فتح الحدود دون عوائق وتنظيم الجولات ووضع برامج التعارف والتعاون الثقافي.
- اعتماد سياسات ثقافية تجمع بين خصوصية الشعوب ومشاركاتها الدينية والمناطقية، وتعزيز ذلك عبر خلق منصات ثقافية وعلمية: جامعات تتبادل الكوادر العلمية، مراكز بحوث مشتركة، مشاريع ثقافية عابرة للحدود القطرية.
- إن أي نظام إقليمي لا يكون فاعلاً في محيطه ولا دولياً ما لم يرتبط بالمنظمات الدولية بما يخدم مصالحه وقيمه وتوجهاته. والنظام الإقليمي المأمول أمامه فرصة من خلال:
- تأسيس شراكة مع دول البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون. ومع منظمة الأمم المتحدة في القضايا التي تخدم مصالح دول المنطقة كلها.
- البحث عن شراكة إقليمية مع روسيا والصين في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسات الدولية، كون البلدين تربطهما علاقات جيدة حالياً مع جميع دول المنطقة.
- البحث عن شراكة مع منظمات قارية مثل المنظمات الاقتصادية والثقافية التي تربط الدول الأفريقية فيما بينها، وكذلك دول أميركا اللاتينية.

النظام الإقليمي العربي ودائرته الإسلامية

د. طراد حمادة

أكاديمي ووزير لبناني أسبق

يعرّف القاموس الفلسفي النظام بأنه وضع الأشياء والأفكار على صور مرتبة. والنظام بالمعنى العام أحد مفاهيم العقل الأساسية ويشمل الترتيب المكاني والترتيب الزماني والترتيب العددي والسلاسل والعلل والقوانين والغايات والأجناس والأنواع والأحوال الاجتماعية والقيّم الأخلاقية والجمالية. ويستخدم في علم الاجتماع للإشارة إلى كل ما هو ثابت ومقرر في المجتمع. ظهرت عبارة "نظام رأس المال" و"نظام الأسرة" في أعمال أوغست كونت، وهناك استخدام للمصطلح أكثر تحديداً عند هربرت سبنسر في كتابه «المبادئ الأولى» حيث يعالج النظم على أنها أعضاء أو أجهزة تقوم بوظائف المجتمع.

يختلف المفكرون بشكل واسع النطاق عند استخدامهم لمصطلح "النظام الاجتماعي". وتقدم المدرسة السلوكية الأميركية مفهوماً تحليلياً للنظام يقوم على اعتبار أنه ليس أكثر من أن تكون هناك وحدات مكوّنة للنظام بينها علاقات توافقية (اعتماد متبادل) أكثر كثافة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام، مما يجعل الوحدات المكوّنة للنظام تدخل في تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينها وبين غيرها من الوحدات، ومن خلال تكرار هذه التفاعلات نستطيع أن نميّز نموذجاً عاماً لها يكون هو السمة المميزة للنظام. وعليه نستطيع وفق هذا المفهوم إدراج النظم القومية والإقليمية والنظام العالمي ضمن مصاديقه.

يذهب فلاسفة معاصرون إلى اعتبار هذه النظم منضوية تحت وحدات ترتيب كبرى مثل الحضارة والعالمية أو العولمة والدين... إلخ.

واستناداً إلى ما تحصل من مفهوم فلسفي واجتماعي للنظام ordre سندرس العلاقات المتحصلة، في هذا العصر، بين النظم التالية:

1 - النظام الإقليمي العربي.

2 - النظام الإقليمي الإسلامي.

3 - النظام الدولي.

ولا يعني ذلك أننا سنهمل الوحدات المكوّنة لهذه النظم ومستوى الكثافة في علاقاتها الداخلية، الأمر الذي يدخلنا في مفهوم الدولة، الوطن، القطر والنظم الصغرى المتحققة في الاجتماع الإنساني والاعتبار الدستوري والقانوني، وما تعرّضت له من تكوين وتفكك وإعادة تكوين على مستوى ترتيب العلاقات داخلها وفيما بينها وبين الوحدات والنظم الأخرى.

في النظام الإقليمي العربي

نشأ النظام العربي بعد تفتت الدولة العثمانية. وظهر ما للمنطقة العربية من هوية متميزة ومصالح خاصة ومقتضيات أمن مختلفة. وعليه يكون النظام العربي بناءً طبيعياً وليس هجيناً. وإذا كانت كل قومية تسعى إلى أن تتجسد في كيان سياسي محدد هو الدولة فإن القومية العربية تسعى لبناء كيانها السياسي في (الدولة - القومية) وذلك عبر توحيد الكيانات.

الدولة القطرية المتعددة

ولأن القومية العربية لبنة جدار النظام العربي فإن هذا النظام سادته فوضى الصراع بين القومية والقطرية، بين الوحدة والتجزئة مع ميلٍ صريحٍ إلى الوحدة، وثبات واقعي قانوني للتجزئة. والنظام العربي يتكون من أربعة أجنحة، (1) بلاد الشام والعراق (2) الجزيرة العربية واليمن (3) مصر والسودان المغرب العربي. ويمتد بين آسيا وإفريقيا وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر معابر للتجارة ومعابر للحضارة.

السمة الأساسية للنظام العربي هي القومية العربية وهي التي تعطي هذا النظام شرعيته ومشروعيته. وعليه كان النظام العربي نظاماً مقللاً قومياً، لا يجوز لدول الجوار أن تكون جزءاً منه. وكان لدعوة القومية العربية مجموعة من المصالح والقيم ترتبط بالصراع العربي - الصهيوني، والاستقلال القومي، وعدم الانحياز، والتنمية والأمن والوحدة العربية.

كان النظام العربي المقلد قومياً يتلقى تدخلات كثيفة من الخارج يواجهها ويتكيف معها، وكانت تشكل واحدة من أهم التحديات، قد نختصرها في تحدي علاقته التكاملية مع النظام الإقليمي الإسلامي، وعلاقته الصراعية مع النظام الرأسمالي العالمي.

إن كل ما واجهه النظام العربي من تحديات يقوم على قدرة اتخاذ الموقف الصائب من مسألة العلاقات مع الداخل الإسلامي ومع الخارج الاستعماري.

لقد فشلت إيديولوجية القومية العربية في حل مشكلات الصراع مع العدو الصهيوني، وشتت حروباً على الدائرة الإسلامية المحيطة مثل الحرب المفروضة على إيران، واستمرت في التبعية للغرب الاستعماري ولم تعرف الديمقراطية ولا حقوق الإنسان سبيلاً إلى قوانينها. فشلت القومية، ونشأ مقابلها الإسلام السياسي وفعلت الصحوحة الإسلامية فعلها في الثورات العربية، حتى وصل الأمر إلى حرف النيران ونشوء الإرهاب التكفيري بعدما تفكك النظام الإقليمي العربي بشكل تام.

لقد طرحنا منذ عقدين في كتابنا «تحديات الإصلاح والتنمية، النظام الدولي والشرق الأوسط الكبير» هذه الإشكالية:

هل يمكن القول إن القومية العربية قومية مقلدة، وهل تثبت أزمة شرعيتها، وانتقال أصحابها إلى الموقع الدفاعي بعد اعترافهم بعمق الأزمة التي تواجهها، وهل هي بحاجة إلى عملية إصلاح، وكيف نرى علاقة النظام العربي بالنظم الإقليمية الأخرى، وعلى وجه الخصوص علاقته بالدائرة الإسلامية من حوله، وكذلك بما بات يعرف بالنظام الشرق أوسطي؟ وهل من صدام أو من تكامل بين هذه النظم المتجاورة والمتباينة (المصدر أعلاه ص 26).

النظام العربي في دائرته القومية والإسلامية

تُجسّد الجامعة العربية صورة النظام الإقليمي العربي، وهو نظام بين دول ولدت بعملية قيصرية على يد قابلة أجنبية استعمارية. لكن آلام ولادته نشأت من انفصاله عن حاضنته الأم، الدائرة الإسلامية. إن هذا النظام تحكمه قواعد أسرار الناي، يث صفيره شوقاً إلى أصله، وأهل الناي أدري بسرّه. والنظام العربي لا يمكن له أن يعيش خارج دائرته الإسلامية ليتخلص من آلام الولادات القيصرية ويكون في إصلاحه عودته إلى أصله.

كيف يحصل ذلك؟

إن ولادة النظام العربي ضمن دائرته الإسلامية ولادة طبيعية منتمية إلى دائرة الحضارة الإسلامية التي تشكل الوحدة التي تندرج ضمنها النظم. كانت الدائرة الإسلامية مستندة إلى دولة الخلافة، والأمر يطول شرحه في هذا المجال، وحلّ مكانها على مستوى تنظيم العلاقات نظام المؤتمر الإسلامي، أو التضامن الإسلامي، لكنه كان تعبيراً عن نظام يماثل الجامعة العربية.

لقد عانى النظامان العربي والإسلامي من قصور هيكلية تجلّى في أزمات عدة، كانت إثرها الحرب المفروضة على إيران، وفتح أبواب البلاد نهاية القرن العشرين لغزو الغرب للمشرق العربي والإسلامي، ثم فشل الثورات العربية، وانحسار أثر اليقظة أو الصحوة الإسلامية، لصالح مواجهة الحرب على الإرهاب التكفيري حيث انتشر الإرهاب كالوباء، بإدارة وقيادة وصناعة الحركة الوهابية.

إن العلاقة بين الدائرة العربية والدائرة الإسلامية تستوجب مواجهة واحدة للأزمات النبوية والتحديات الخارجية، إنها شراكة واقعية أصيلة، في أصل النظام وفي التحديات التي يواجهها ولعلها صورة عن طبيعة شرعية هذا النظام (العربي - الإسلامي) - وعن قوته.

تبرز أهمية التضامن العربي الإسلامي في مواجهة تحديات من نوع:

- 1 - قضية فلسطين.
- 2 - قضية السيادة والتقدم.
- 3 - قضية الوحدة والتضامن.
- 4 - قضية التنمية والعدالة والحرية.
- 5 - قضية المشاركة في إدارة النظام الدولي.

ماذا عن العلاقة بين إيران والعرب في دائرة النظام الإقليمي - الإسلامي؟

العرب والإيرانيون ينتمون إلى دين واحد هو الإسلام، ويعيشون في منطقة واحدة من العالم هي غرب آسيا، ولهم تاريخ مشترك مرتبط بالجوار الجغرافي والإنساني، ولهم حضارة واحدة (راجع كتابنا أوائل المقالات في الصدراتية الجديدة)، وثمة مشتركات في العادات والآداب والفنون، وفي مسائل الإدارة والتربية مشتركة ومتبادلة. في الدائرة الإسلامية نشأت أزمات أهمها الصراع العثماني الصفوي، وقد تركز حول مناطق نفوذ مشتركة مثل العراق وبعض بلدان بلاد الشام ومناطق الخليج الفارسي. ثم تلتها علاقات فلسفة، تحكمها موازين القوى في دولة الشاه بعد الحرب العالمية الثانية منتصف القرن العشرين واستمرت على هذا المنوال حتى انطلاق الثورة الإسلاميّة المباركة عام 1978.

تجربة العلاقات بعد الثورة الإسلامية عرفت في عدة مراحل:

- مرحلة الحرب المفروضة التي شنها الطاغية صدام حسين بدعم عربي ودولي على الجمهورية الإسلامية واستمرت 8 سنوات كانت بالغة القساوة فادحة الخسائر الإنسانية والمادية.
- مرحلة التعاون الإيجابي في مواجهة العدو الصهيوني، ودعم المقاومة ضد هذا العدو، وفي تبادل المصالح والقيم، والمؤثرات الثقافية والدينية. وانتشر فيها الدعم الإيراني والعلم الإيراني في كل قطر عربي، وحصل دعم غير مسبوق لتقوية مركز النظام الإقليمي الإسلامي في إدارة شؤون العالم.

- مرحلة علم الكلام الجديد واليقظة الإسلامية.
 - مرحلة قيادة الحركة الوهابية للنظام العربي، وانتشار الحروب الداخلية وسيطرة الإرهاب التكفيري.
 - بعد المرحلة الثالثة نشأت حركات الثورات العربية وعلّتها اليقظة الإسلامية (راجع كتابنا «الصحوّة الإسلامية والثورات العربية» دار المحجّة البيضاء - بيروت 2013).
- كانت إيران في موقع الدعم لهذه الحركات الثورية ومناصرتها، واعتبارها الجواب العربي على سؤال إيراني ملحّ حتى يستيقظ العرب، يمثله اختيار السيد القائد في مؤتمر الصحوّة الإسلامية الأول مطلع خطابه التاريخي هذين البيتين للشاعر أبو فراس الحمداني:

أراك عصي الدمع شيمتك الصبر
 أما للهوى نهي عليك ولا أمر
 نعم أنا مشتاق وعندى لوعة
 ولكن مثلي لا يذاع له سرّ

لقد حصل ما حصل مع الثورات لأسباب تتعلق بأمر الهداية، والحديث يطول، لكن أريد أن أختتم هذه الورقة المتواضعة في إشكالية كتابي (اليقظة الإسلامية والثورات العربية) وفيها:

(خلاصة)

لقد أدت أخطاء الإدارة الأميركية ورغبتها في الهيمنة على العالم، وكذلك الطابع الإمبريالي للعولمة إلى إحياء الإقليمية في سياقات جديدة للتفاعل الدولي.

لكن هذه الإقليمية المفترضة لم تثبت أقدامها بعد، وهي في طور التكون. وفي المقابل لم تتمكن الإقليمية التقليدية الجغرافية من مواجهة التحديات والثبات في ميدان النظم السياسية العالمية، وبدت العلاقات كأنها بين نظامين النظام المحلي (الوطني أو القطري أو الدولة الفرضية) والنظام العالمي، وتنسيق الصراعات بين الدول الصغيرة، في حروب داخلية لصالح السيطرة الخارجية.

وإذا كان العالم العربي محلاً لهذه الصراعات الإرهاب التكفيري فإن دولاً أخرى كانت بعيدة عن المشهد حققت تقدماً مضطرباً واتجهت إلى الحضور الفعال في العالم.

إيران واحدة من الدول التي خاضت المواجهة ضد الإرهاب، وأثبتت حضورها في العالم. ولذلك تتجمع ضدها، تحالفات محلية مآها إلى الخسارة. ما نحتاج إليه الآن هو نظام إقليمي إسلامي جديد، مثل قيام نظام المشرق، أو غرب آسيا، كصورة بديلة عن نظام الشرق الأوسط الجديد، بمعنى مشرق إسلامي تشارك فيه إلى جانب النظام الإقليمي العربي كل من إيران وتركيا.

إن قيام نظام إقليمي واحد للدائرتين العربية والإسلامية. ونعني بالدائرة الإسلامية الشعوب الإسلامية ودولها وأنظمتها وهوياتها القومية بمعنى اتحاد القوميات الإسلامية، من عرب وفرنس وأتراك، وأفغان، وبلوش وهنود وأفارقة وأوروبيين. وقد عرفنا أن العالم الإسلامي يشكل وحدة جيو - سياسية، وجيو - إستراتيجية.

وعليه، بدل أن نقيم مقياساً لصراع الخيارات بين النماذج لماذا لا نعمل على التكامل بين النماذج مستفيدين مما قدمته نظرية التحليل الجديدة في العلاقات الدولية؟ ألا نخرجننا هذا الاتحاد بين القوميات الإسلامية من الفتنة التي يُعمَل على بذرها بين المذاهب الإسلامية. ولماذا يختلف المسلمون؟ هذا العالم يتسع للجميع ومكانتهم في هذا العالم يحصلونها بوحدتهم لا بفرقتهم.

إن هذا العالم يحتاج إلى الإصلاح وإلى العدل، والدعوة الإسلامية فيه دعوة إنقاذية تقوم على الحوار والتفاهم والاعتراف والتعاون والتعارف والمحبة ونبذ الصراع والبغضاء والحروب. والحرب في الإسلام استثناء ومكروه كما جاء عند الراغب الأصبهاني في شرح غريب ألفاظ القرآن الكريم. وبدل أن نبحث عن أيهما نختار النموذج التركي أو الإيراني، لماذا لا نذهب إلى بداية تجربة في إقامة نظام إقليمي في دائرة إسلامية تضم العرب والأتراك والإيرانيين، أقصد الدول العربية، والجمهورية الإسلامية في إيران وجمهورية تركيا. إن هذا الاتحاد الإقليمي يعطينا القوة للمشاركة في إدارة شؤون هذا العالم.

خارطة طريق لتقارب عربي - إيراني

د. عدنان منصور

وزير خارجية لبنان السابق

عند الحديث عن العرب وإيران والمستقبل المشترك: الأمن والاستقرار والتعاون، نتوقف أمام عدة حقائق ترتبط مباشرة بصياغة المستقبل المشترك بين العالم العربي وإيران لجهة تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون. ولعل أبرز هذه الحقائق تكمن في ما يلي:

1 - أهمية الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي والأمني والاقتصادي والبشري للعالم العربي وإيران على السواء، وتحكمه بالممرات التجارية البحرية الدولية الحيوية للاقتصاد العالمي.

2 - اختزان الأرض العربية والإيرانية كميات هائلة من الطاقة (الغاز والنفط) يجعلها في صلب اهتمامات الدول الكبرى، ومجالاً واسعاً لممارسة سياساتها الاقتصادية والمالية والعسكرية وتعزيز تواجدها ونفوذها السياسي الواسع.

3 - حرص الدول الكبرى، التي سيطرت على المنطقة لعقود طويلة، وإصرارها على الإمساك بثرواتها ونهبها بشكل منظم، والتحكم في أسعارها وتوظيف رساميلها بما يخدم مصالحها الرئيسية.

4 - إن الخلافات التي نشأت بين إيران ودول عربية زعزعت الثقة، وولدت الحذر والمخاوف هنا وهناك، حيث كان لدول التسلط والهيمنة نفوذ كبير ومؤثر في تأجيج الخلافات، وبث النعرات، والترويج للخطر الإيراني الوهمي على العالم العربي منذ قيام الثورة الإسلامية وحتى اليوم.

5 - تعمّد دول الهيمنة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تكون بعض الدول العربية - وبالذات الخليجية منها - الزبون الأول المستهلك للسلاح والإنفاق العسكري، ومحركاً للمصانع العسكرية الأميركية والأوروبية المنتجة للسلاح، بذريعة التحصن ضد الخطر الإيراني والتصدي له.

6 - إحباط الولايات المتحدة لأي تقارب يتم بين طهران ودول عربية مؤثرة وفاعلة، والعمل على إبعادها عن أي تعاون أو تنسيق معها: طهران والرياض، طهران والقاهرة، طهران وبيروت، طهران وعمان وغيرها...

7 - إصرار الولايات المتحدة وحلفائها على أن تبقى دول المنطقة سوقاً استهلاكية بعيدة عن التنمية المستدامة، وعن الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية الفعلية والقرار الحر.

8 - زجّ بعض الدول العربية في صراعات عقيمة في ما بينها، أو إدخال بعضها في حروب كالحرب المفروضة على إيران عام 1980 - 1988، وما نتج عن هذه الحرب العبثية من دمار ورواسب وأحقاد ما زالت تداعياتها ظاهرة حتى اليوم.

9 - إمساك قوى الهيمنة بزمام الأمن القومي لدول عربية والتحكم بمصيرها حفاظاً على مصالحها، وإن كانت على حساب السيادة الوطنية والكرامة والاستقلال لشعوب هذه الدول.

10 - تأجيج قوى الهيمنة للخلافات الطائفية المذهبية بين إيران والعرب، مدعومة من قبل أوساط سياسية عربية حاكمة ومؤسسات دينية متطرفة رافضة للآخر، مثيرة للنعرات والكراهية والبغضاء، وتمعّدة تشويه صورة إيران وإبعادها عن أي حوار أو تقارب أو تعاون مع العالم العربي.

11 - تحريك النعرات القومية من قبل قوى الهيمنة في الداخل الإيراني، والداخل العربي، ودعم التنظيمات الإرهابية التي تهدف من خلالها إلى زعزعة أركان الدول، وتقسيمها وإنشاء دويلات داخلها تدور في ما بعد في فلكها (أحداث العراق، سوريا، ليبيا، اليمن، مصر، إيران...) ودفع القوميات والأعراق لاتخاذ مواقف تصعيدية انفصالية بطرق مختلفة (الأمازيغ في المغرب، البربر في الجزائر، الدينغا والشلوغ في جنوب السودان).

12 - وجود الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي يشكل عاملاً مهدداً دائماً للأمن والاستقرار والتنمية في العالم العربي، وفي إيران التي اتخذت منذ قيام ثورتها موقفاً واضحاً حيال القضية الفلسطينية، وحيال المقاومة في لبنان، وحيال الأنظمة الوطنية التي حددت مسارها الثابت في التصدي لمخططات دول الهيمنة، وعدم السير في ركاب سياساتها والدوران في فلكها، والحفاظ على هويتها الوطنية وقرارها السيادي وما ترتب عن ذلك الحصار من عقوبات متلاحقة مفروضة على طهران منذ عقود.

أمام هذا الواقع نتساءل: ما الذي يمكن لنا أن نفعله كعرب وإيرانيين، من أجل بناء مستقبل مشترك، يتعزز فيه الأمن والاستقرار والتعاون لشعوب الطرفين؟! من أجل بناء مستقبل مشترك لا بد مسبقاً من بناء الثقة بين الأطراف التي تغيب عند البعض نتيجة الخلافات وإثارة المخاوف الوهمية من قبل جهات داخلية وخارجية لا تريد التواصل البناء بين العالم العربي وإيران. إن توجه هذه الجهات يعبر عن إرادة القوى المهيمنة التي لها أهداف استراتيجية واضحة تتعارض مع أي تقارب إيراني عربي. ولمواجهة هذه القوى، وإحباط سياساتها وأهدافها، لا بد للعرب والإيرانيين من وضع خارطة طريق تحمل في طياتها عدة أمور أبرزها:

1 - وقف السجلات السياسية والمذهبية وتبادل الاتهامات، وإزالة الاحتقان والكراهية من نفوس شريحة مهمة، ووقف الحملات الإعلامية التي تثير الكراهية والأحقاد وتشر التعصب والبغضاء.

2 - العمل المشترك على إعادة تهذيب التاريخ بين الأمتين العربية والإيرانية، وتسليط الضوء على كل ما يجمع ويوحد ويقرب ويعزز الثقة، ويطوي صفحات الماضي التي يُعمل من خلالها على إحياء التعصب والخلافات، والتطلع معاً إلى مستقبل واعد للجميع.

3 - العمل على إيجاد حركة فاعلة مؤثرة تضم شريحة واسعة من أبناء الأمتين، تتشكل من النخب الفكرية والأدبية والسياسية والإعلامية والمهنية والنقابية والفنية والجامعية، بغية وضع سياسة استراتيجية ومنهج واضح غايته تقريب الشعوب العربية والإيرانية، وإزالة

الشوائب العالقة في النفوس، والتراكمات السلبية التي فتكت أذهان الأجيال الماضية والحاضرة على مدى عقود طويلة.

4 - التواصل الحثيث مع مجموعات الضغط داخل البلدان العربية التي يعارض حكامها وأنظمتها أي تقارب مع إيران، أو تقارب عربي عربي، وذلك من أجل حمل الحكومات على تصويب بوصلتها وتصحيح مسارها السياسي، وحثها على مد خطوط التواصل مع إيران على مختلف الصعد والمستويات.

5 - العمل على تشجيع تبادل الزيارات بين النخب، وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية، والاستفادة من الخبرات العلمية، وتبادل المعلومات والأبحاث، والاستفادة من الفضائيات ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة، من أجل إيصال الأفكار الداعمة، والمطالبة بالتعاون والتواصل وتبيان أهمية ذلك لشعوب الأمتين.

6 - التركيز على دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتنويه بمواقفها الثابتة والداعمة بلا حدود للحقوق العربية، لا سيما حقوق الشعب الفلسطيني، ومناهضتها للعدوان الصهيوني المستمر، وتحديها لقوى التسلط، ودعمها المتواصل بلا إملاءات أو شروط لحركات المقاومة والأنظمة الوطنية في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن. هذه المواقف تشكل عاملاً قوياً وقاسماً مشتركاً بين الشعبين العربي والإيراني في اتباع سياسة شفافة واقعية تعزز من أهداف الأمتين وتوحد توجهاتها حيال القضايا المشتركة وبالذات القضية الفلسطينية.

7 - لا بد للنخب العربية والإيرانية على السواء من كشف السياسات المشبوهة لبعض الحكام والسياسيين الذين يعملون على إعاقة وإجهاض أي تقارب أو تواصل بين إيران والعرب. خاصة وأنه ليس هناك ما يمنع هذا التواصل بين الأمتين وشعوبهما؟ فهل ما يجمع قبرص والسويد أو مالطا وألمانيا أو اليونان والبرتغال في إطار الاتحاد الأوروبي أكبر من القواسم المشتركة والعوامل الطبيعية التي تجمع إيران والعالم العربي، وبشكل خاص المنطقة الشرقية منه؟ ألا تشكل وحدة الجغرافيا وروابط التاريخ، ووحدة الثقافة والروحانية والمصالح

المشتركة، حافزاً مهماً وكافياً لإقامة تكامل اقتصادي، أو بالحد الأدنى تنسيق فعّال يخدم مصالح شعوب الأمتين، السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية؟ فما بين إيران والعالم العربي أكبر بكثير مما هو بين دول الاتحاد الأوروبي. لكن الفرق هو أن الإرادة الأوروبية ووعي الحكام الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية دفعا إلى تجاوز الأحقاد والخلافات وويلات الحروب من أجل النهوض بأوروبا الموحدة رغم كل التحديات ورواسب الماضي، ورغم الفوارق الثقافية والاجتماعية واللغوية والطائفية والحضارية والتاريخية.

ما نتظره من العالم العربي وإيران هو إرادة على مستوى إرادة الحكام الذين شهدتهم أوروبا لإقامة الوحدة الأوروبية، وتغيير جذري في العقلية المتحجرة السائدة عند بعض الحكام العرب، الراضية لأي حوار أو تلاقٍ، إذعانا لإرادة قوى الهيمنة. لذلك لا بد للنخب من أن تطالب وتفعل بكل الوسائل كي تنتزع القرار الذي يقرب الأمتين من خلال تحريك المؤسسات والنقابات والفعاليات والأحزاب والقيادات السياسية المختلفة.

8- إن الأمن المشترك للعالم العربي وإيران يحققه الطرفان معاً، وهما المعنيان مباشرة بالاستقرار والتعاون قبل غيرهما. ولا بد من التحرك لكشف مخاطر وجود وانتشار القواعد العسكرية لدول الهيمنة في منطقة الخليج، وتأثيرها على الأمن القومي العربي والإيراني. لأن وجود هذه القواعد في مناطق عديدة في العالم العربي تجعله رهينة في يد قوى التسلط وتحد من سيادته وتصادر قراره وتفصح المجال للابتزاز والتدخلات السياسية والعسكرية والأمنية، وتعزيز المصالح الغربية، وتعميق الخلافات بين الدول والشعوب، فتصبح هذه القواعد ضرورية وحيوية لحماية الأنظمة والحكام، الذين ما كانوا إلا رهينة دائمة في يد من أنشأهم ورعاهم وحماهم.

9- إن شرح أهمية التقارب والعمل المشترك العربي الإيراني ونتائجه المثمرة في ما بعد يستوجب جهوداً كبيرة لتوعية الأطراف العربية التي تضللها أنظمتها، وتشوّه الحقيقة من خلال بث الخوف والحذر من إيران، وغسل دماغ شريحة واسعة من أبناء الشعب، مستخدمة وسائل

إعلامها المضللة، ومنعها لأي حوار سياسي في الداخل، أو ترك المجال لحرية الرأي والرأي الآخر، وكمّ الأفواه، وعدم السماح في إقامة ندوات فكرية أو مهرجانات سياسية في هذا المجال، أو محاكمة كل من يريد أن يبيّن الحقيقة ويدعو إلى تعاون مشترك فعّال، بين شعوب الأمتين، وملاحقته وزجّه في المعتقلات أو السجون.

10 - إن الأمن والاستقرار والتعاون، وبناء المستقبل المشترك بين الأمتين العربية والإيرانية لا يمكن الوصول إليها إلا بعد تحرر الدول المعنية من التسلط والهيمنة والخروج من دائرة القرار الخارجي المفروض عليها والذي يشل قرارها وسيادتها. والتباين في السياسات والأهداف حيال مسائل جوهرية يلجم ويعيق أي تعاون فعّال. فالكيان الصهيوني الذي يهدد الأمن الإقليمي للمنطقة كلها يلقي تطبيعاً من قبل دول عربية دون اكتراثها لخطورة هذا التطبيع على أمن المنطقة وسلامتها. فكيف يمكن إذن جمع دول في ما بينها على تحقيق الأمن في الوقت الذي تقيم فيه دول عربية علاقات علنية أو سرية، دبلوماسية وسياسية وعسكرية واستخباراتية، مع العدو الصهيوني الدائم؟ فهذه الدول المطبّعة مع العدو تشكل بالدرجة الأولى الحاجز في وجه التعاون والأمن المشترك للأمتين، حيث تتحرك وفق إملاءات وضغوط خارجية تخدم مصالح وأهداف «إسرائيل» وقوى الهيمنة، وتنسق مع الكيان الصهيوني لضرب المقاومة والأنظمة الوطنية والتآمر عليها.

11 - إن الأمتين العربية والإيرانية إذا ما اتخذتا موقفاً واضحاً بالحفاظ على سيادتهما وصون استقلالهما الوطني عندهما فقط تستطيعان أن تعزز الاستقرار الإقليمي، وتفعيل التعاون، ووضع الأسس البناءة المشتركة للنهوض باقتصادات دولها، والسير في طريق التنمية المستدامة لشعوب المنطقة، وتوسيع مروحة التعاون مع دول في المنطقة الأوراسية للتنسيق في ما بينها دون ابتزاز أو استغلال طرف لطرف آخر، ودون المسّ بسيادته وقراره واستقلاله الوطني، أو التدخل في شؤونه الداخلية، أو فرض الإملاءات والشروط والقيود عليه.

إن تطلع الأمتين إلى أوراسيا وتعاونهما مع الدول الفاعلة والمؤثرة فيها، كالصين وروسيا بالإضافة إلى الهند، يتيح لهما لجم اندفاع الولايات المتحدة وتهوّرهما في منطقة الشرق الأوسط، ويجد من هيمنتها وتسلطها الواسع، من خلال إيجاد مجموعة إقليمية كبرى تعمل على تحقيق التوازن وإقامة شراكة حقيقية مبنية على المصالح المشتركة، الأمنية والسياسية والاقتصادية والتجارية والطاقوية، تضع حداً للأطماع الغربية ولسياسات الاستغلال والاستبداد والنهب التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة.

12 - ليس من الضروري إجماع كل الدول المعنية على سياسة واحدة في بداية الأمر، لكن المهم إنشاء نواة من الدول المؤثرة والفاعلة لعمل مشترك يكون نموذجاً حياً في ما بعد للدول الأخرى في المنطقة، ويحثها مستقبلاً على الانخراط في العمل المشترك والتعاون المثمر على مختلف الصعد. فالشراكة لا يمكن لها أن تتم على دفعة واحدة لتشمل كل المواضيع المطروحة على الساحة. فهناك التعاون في مجال الأمن والسياسة، والاقتصاد والمواصلات، والتجارة، والإعلام، والثقافة، والسياحة. لكن هناك أيضاً على الجانب الآخر تحديات تتمثل بخصوصية كل دولة، لجهة الحكم والحريات، والسيادة الكاملة، والقرار الحر، والاستقلال الوطني الفعلي، والتحرر من تسلط قوى الهيمنة، والارتباط بمحاور الغرب وسياساته وتأثيره على الأمن القومي والقرار الوطني. بالإضافة إلى وجود الكيان الصهيوني وما يتركه من تأثيرات سلبية على الدول المعنية بالتعاون بحيث أن دولاً عديدة تلتقي على مواضيع اقتصادية، وتفترق وتباين حول الوجود الصهيوني وتهديده للأمن والسلام، وزعزعته للاستقرار والسلام في المنطقة. لكن تبقى هناك مجالات عديدة يمكن للدول الشروع بها لجهة التعاون المشترك. فالخطوة الثابتة البناءة سيعقبها خطوات أخرى وفي أكثر من مجال، لتكون حافزاً للجميع في ما بعد لتحقيق التعاون في ما بينهم مستقبلاً، ونشر مروحة واسعة من منظومة دول تقييم شراكة حقيقية توفر لها الأمن والتعاون والاستقرار بعيداً عن سياسات الضغط والابتزاز والتسلط ونهب ثروات الأوطان. فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة.

عوامل مؤاتية لانبعاث الحضارة المشرقية . الإسلامية

أ. سعد محيو
باحث وكاتب

تشاء الصدق السعيدة أن ينعقد مؤتمر العرب وإيران الثاني لبحث فرص الأمن والتعاون بين أمم إقليمنا المشرقي الأربع، التركية والإيرانية والكردية والعربية، في الوقت نفسه تقريباً الذي تمّ فيه تأسيس "منتدى التكامل الاقليمي" في بيروت بمشاركة شخصيات من هذه الأمم. وقد بدأ هذا المنتدى يقوم بجهود متواضعة للدعوة إلى إخراج الإقليم من أتون الحروب والصراعات المدمّرة والعمل لمستقبل بديل آمن ومتطوّر. وكانت باكورة إنتاجه إصدار كتاب يحمل العنوان "تكامل أم انتحار"، وسيليه لاحقاً سلسلة كتب ومطبوعات ونشرات ونشاطات على مواقع التواصل الاجتماعي تصب في المنحى نفسه.

لقد وفرت علينا الورقة المفتاحية القيّمة، التي أعدتها مشكورة إدارة المؤتمر، مؤونة التركيز مرة أخرى على توصيف طبيعة الأزمات الكاسحة الراهنة في الإقليم، وحفزتنا على إعمال الفكر فوراً لطرح الحلول والمخارج العملية منها. ولذا لن نسترسل في هذه العجالة في الحديث عن الواقع الراهن، بل سنكتفي بإطلالة سريعة على العوامل التي تجعل من مسألة الخروج من الوهدات الحالية ليس فقط هدفاً قابلاً للتحقيق، بل أيضاً فرصة تاريخية نادرة كي تطل الحضارة المشرقية- الإسلامية برأسها مجدداً في ساحة الفعل التاريخي.

هناك خمسة عوامل متصلة توفّر مثل هذه الفرصة :

العامل الأول، بدء الانحسار الواضح للغرب عن الزعامة العالمية التي انفرد بها على مدى خمسة قرون منذ معاهدة وستفاليا 1648، بفعل التمزقات الضخمة التي تحدثها العولمة النيوليبرالية في نسيج مجتمعاته، خاصة مفهوم الدولة- الأمة التي استندت إليها هذه الزعامة. هذا التراجع يترافق مع صعود العمالقة الآسيوية الثلاث الصين والهند واليابان للمرة الأولى معاً في التاريخ، ما بدأ يرسم بالتدريج معالم نظام عالمي جديد متعدد الحضارات هذه المرة.

العامل الثاني، عودة تركيا وإيران إلى الإقليم بعد غربة فكرية- ثقافية مديدة دامت أكثر من 100 سنة، وبدء مطالبتهما بالمشاركة في بناء نظام إقليمي جديد على رفاة نظام 1967 الإسرائيلي- الأميركي مع بعض تلاوينه العربية.

العامل الثالث، اكتساح مفهوم النزعة الإقليمية كل العالم ليحل مكان مفاهيم الدولة- الأمة، والسيادة والحدود القومية، وحتى مكان الإمبراطوريات الإمبريالية. وهذا عكس نفسه في الإقليم انهياراً أو ضعفاً لمفهوم الدولة- الأمة الذي استحدثه الغرب في الإقليم غداة الحرب العالمية الأولى، من سوريا والعراق واليمن إلى ليبيا والسودان، وحتى في تركيا وإيران بعد تهاوي منطوق الدولة القومية الكمالية التغريبي وليس فقط فيهما بل أيضاً في كل أنحاء العالم. وهنا كان صموئيل هانتينغتون محقاً، على الأقل في هذه النقطة، حين تحدث عن تهاوي الفلسفة الكمالية التغريبية في العالم النامي.

العامل الرابع، بوادر تراجع الدور والسطوة الإقليميين لـ «إسرائيل» على وقع كل من:

- 1 - أزمة النفوذ الغربي العالمي الذي لعب الدور الرئيس في خلق «إسرائيل» وتعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية- التكنولوجية؛ والعجز المتوقع لتل أبيب عن كسب دعم العمالقة الآسيويين الذين، بسبب دوافع إيديولوجية واقتصادية وتاريخية، سيميلون على الأرجح إلى اختيار العمل على المديين المتوسط والبعيد مع 700 مليون مشرقي بدل التحالف مع 7 ملايين يهودي إسرائيلي.

2 - تعزّز وتطور استراتيجية الصواريخ في الإقليم، ما رسم علامات استفهام كبرى حول مدى نجاعة الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية المتجذرة القائمة على التفوق التكنولوجي.

3 - تحوّل المجتمعات العربية المحيطة بفلسطين المحتلة إلى مجتمعات مسلّحة بكثافة، ما قد يربك في الذهن الإستراتيجي الإسرائيلي فكرة سهولة شن الحرب الخاطفة والسريعة. العامل الخامس، كل هذا يعني أنه لم يعد من السهل على «إسرائيل» تقويض أي جهد لإقامة نظام إقليمي مشرقي جديد، على الأقلّ بالبساطة التي كان عليها الأمر غداة حرب 1967. قد يكون بمقدورها العرقلة، لكن لم يعد في وسعها التفرّد في صنع الحدث الإقليمي في المنطقة. نعود الآن إلى مسألة الاقتراحات والحلول العملية التي طلبتها الورقة المفتاحية، والتي حددها في مجالين إثنيين: المبادئ والمصالح.

أهم خطوة هنا هي البدء بالاعتراف بالصعوبات الجمة التي تعترض فكرة الحوار، ناهيك بالتعاون والتكامل بين أمم الإقليم الأربع. والاسباب أكثر من معروفة: فهناك ثقل التدخلات الدولية في شؤون المنطقة (وإن خفّت حدّتها نسبياً في العقد الأخير لصالح الأدوار الإقليمية)، والتي تدفع بعض الأطراف في الإقليم إلى الرهان عليها بدعوى حفظ أمنها، بدل العمل على استيلاء الاستقرار والتوازن من داخل الإقليم، وبما يتطابق مع مصالح شعوبه.

وهناك فقدان الثقة بين مكوّنات المنطقة وما يستتبعها من مخاوف محرّكة للسياسات والتحالفات. وهناك كذلك ضعف الروابط الاقتصادية وهشاشتها، على رغم أنها شهدت تحسناً نسبياً غداة نهاية الحرب الباردة. ثم هناك التباين في طبيعة الأنظمة السياسية والإيديولوجية. والأهم أن هناك تراكمات تاريخية سايكولوجية سلبية بين شعوب الإقليم، لم تبذل جهود تذكر لتسويتها، استناداً إلى الوحدة الجيوثقافية العميقة للمنطقة القائمة منذ الماضي السحيق.

كل هذه الصعوبات يجب أن تدفعنا إلى الإدراك بأن العمل الذي يجب أن نقوم به لا يمكن أن يحدث بين ليلة وضحاها ولا في فترة زمنية قصيرة. بل هو بالأحرى بمثابة "عملية" (Process) تدرجية وتراكمية متواصلة، سيكون فيها للإيمان بحتمية عودة الحضارة الشرقية- الإسلامية إلى لعب دورها التاريخي المشرق، وأيضاً للإيمان بضرورات هذا الدور كحاجة إنسانية ووجودية عليا في القرن الواحد والعشرين، العامل الأهم في كل جهودنا. هذا علاوة بالطبع على ضرورة توافر الإرادة السياسية لبعث هذا الدور.

بكلمات أوضح: يتعيّن ان يتمحور هدفنا الرئيس أولاً في كسب قلوب وعقول شعوب المنطقة إلى هذا التوجّه، عبر نشر الوعي الإقليمي- الحضاري وحتمياته في صفوفها، وتوضيح الفرصة التاريخية الفريدة التي بدأت تُطل برأسها لعودة حضارتها العريقة على الصعيد الدولي. هذا لايعني بالضرورة إهمال المزايا الكبرى لاحتمالات الحوار على المستوى الرسمي بين الدول والمؤسسات والهيئات، في البداية بين المستعدين له والراغبين فيه، لكن يبقى لنشر الوعي الجديد والثقافية الحضارية الجديدة الأهمية الأولى.

وفي هذا الإطار، يعمل منتدى التكامل الإقليمي الآن على بلورة هذا التوجّه عبر التخطيط لندوات ومؤتمرات بينها:

أولاً (في مجال المصالح): البدء بمؤتمر عام لبحث الأوضاع البيئية الخطيرة في هذا الإقليم، الذي صنّفته الأمم المتحدة على أنه المنطقة الأخطر تضرراً في العالم من تغير المناخ وتلوّث الأنهار والبحار والأجواء والتربة. وكل هذه عوامل لا تميّز بين سنّي وشيوعي، ومسيحي ومسلم، وتركي وإيراني أو عربي وكردّي. أمنا الطبيعة جعلت هذا الإقليم وحدة جغرافية متكاملة، من الهضبة التركية- الإيرانية المشتركة إلى ضفاف أنهار النيل والفرات ودجلة وسواحل المتوسط والخليج. والانفجار السكاني، مع الطفرة الهائلة في أعداد الشباب، يضيف الآن إلى هذه الوحدة الطبيعية وحدة المصائر الاجتماعية، وكل هذا يتطلب من

الجميع الففز فوق الخلافات السياسية والأنانيات القومية، والعمل على إيجاد حلول إنقاذية بيئية مشتركة.

ثانياً (في مجال المصالح أيضاً): مؤتمر يستهدف أمرين في آن: الأول، الكشف عن الخسائر الهائلة التي تعرّض لها الإقليم خلال العقود القليلة الماضية جراء الحروب والصراعات، والتي تجاوزت وفق بعض الأرقام الـ 12 تريليون دولار خلال 20 سنة فقط. والثاني رسم لوحة تستطيع عبرها أمم الإقليم تصوّر أي مستقبل رائع وزاهر ينتظرها في كل المجالات في حال اتفقت على التعاون، والتكامل، والتطور المشترك.

ثالثاً (في مجال المباديء): مؤتمر يستعرض الدور الكبير للمشرق في التاريخ كمهد لمعظم الحضارات البشرية وكل الأديان السماوية، والقيم المشرقية الخالدة التي ابتدعها ونشرها في كل العالم طيلة 7 آلاف سنة، في مجالات استيلاد الضمير الإنساني، والقيم الأخلاقية، ومبادئ العدل والمساواة، وقيم العائلة والتضامن الاجتماعي، وبالطبع مسألة التوحيد الإلهي والكوني والوجودي؛ هذا ناهيك عن المساهمات العلمية والفلسفية والأدبية التي كانت هي أيضاً الأولى من نوعها في التاريخ. وانطلاقاً من تبيان هذا الدور التاريخي، يحاول المؤتمر البحث في الدور العالمي الجديد للحضارة المشرقية- الإسلامية في النظام العالمي الجديد متعدد الحضارات، والذي تشتد فيه للغاية الحاجة إلى الحكمة المشرقية الموازنة بين المادة والروح، وبين العقل والإيمان، وبين الفردية والجماعية.

مرة أخرى يكرر مبادرو منتدى التكامل الاقليمي شكر القيمين على مؤتمر العرب وإيران الثاني، ويتطلعون إلى تضافر جهودنا جميعاً لإخراج مشرقنا من جحيم الحروب العبيثة والمدمرة، ولاستئناف ما انقطع من دوره الحضاري- التاريخي الكبير.

الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم: كيف يمكن مقاربتها؟

د. طلال عتريسي
أستاذ جامعي وباحث

”القوة العظمى المنحدرة“، أو ”القوة المتراجعة“ هي الصفة التي يكاد يجمع عليها الباحثون للوضع الحالي للولايات المتحدة الأميركية.

هذه القوة المنحدرة أو المتراجعة فشلت في تحقيق ما كانت تطمح إليه من تغيير خاصة في سوريا والعراق ولبنان، على الرغم من الحروب التي شنتها منذ عام 2003 إلى اليوم.

أتاح هذا التراجع تقدّم روسيا وصعودها وبات هذا الصعود بارزا“ بعدما أصبحت روسيا اللاعب الرئيس، بالتعاون مع ايران، في الميدانين العسكري والسياسي في سوريا. الصين وبعض القوى الدولية وقفت إلى جانب روسيا أو خلفها في تقويض النفوذ الأميركي، كما تباعد أكثر من دولة أوروبية عن موقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجاه الاتفاق النووي مع ايران، والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل». من دون أن يؤدي ذلك الى الإبتعاد عن ثوابت العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية.

هذا التراجع، أو الانحدار جعل الولايات المتحدة أكثر ميلا“ لسياسات الفوضى ونشر الإضطرابات بدلا“ من البحث عن التسويات والحلول السياسية مع الأطراف الإقليمية أو الدولية. وأثارت هذه السياسات قلقا“ عالميا“ من اندلاع حروب جديدة في المنطقة. وهذا

ما نلاحظه بشكل واضح في الأزمة السورية حيث تحاول الولايات المتحدة تعويض خسارتها وفشل مشروعها بتأخير الحلول السياسية وعرقلتها، ويتواجد عسكري مباشر.

على الرغم من الإنجازات الإستراتيجية البارزة التي حققها محور المقاومة في ضرب مشروع داعش، وفي إسقاط الرهان الإقليمي والدولي على هذا المشروع، بعد نحو سبع سنوات من المواجهات والتضحيات في كل من سوريا ولبنان والعراق، لا يبدو أن بلدان الشرق الأوسط ستنعم بالاستقرار، أو بالتعاون في ما بينها لتشكيل نظام إقليمي جديد ينظم العلاقة مع القوى الدولية في المدى المنظور، بسبب المتغيرات التالية:

- لم يتحقق التعاون بشكل جدي بين روسيا والولايات المتحدة للمشاركة في الحلول السياسية لأزمات المنطقة المشتعلة. ولا تزال واشنطن ترفض القبول بالتغير الذي حصل في موازين القوى لصالح روسيا وحلفائها. وما يمكن ملاحظته من سمة أساسية لهذه العلاقة بين الطرفين هو الحرص الروسي على التعاون، في مقابل تأرجح أميركي بين الرغبة في تجنب التصعيد وفرض العقوبات، ومنع تفرد روسيا بالحل السياسي (في سوريا)، بعدما تراجع الرئيس الأميركي عن رغبته في التفاهم مع روسيا التي أعلنها قبيل الانتخابات، لتعود روسيا تهديداً.

- لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تمسك الأوراق كافة بيدها، وأن تفرض ما تشاء من حلول. لقد انتهى زمن القوة الأحادية التي أعلن عنها جورج بوش الأب عام 1990 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، بسبب تورط أميركا في حروب (أفغانستان والعراق وسوريا). هذا التراجع للقوة الأحادية انعكس إيجاباً على نفوذ الدول والقوى الإقليمية والدولية المناوئة لها. بحيث وصف بعض الباحثين الأميركيين واقع الولايات المتحدة بـ "القوة العظمى المنحدرة". لكن الانتقال إلى نظام دولي تعددي لم يبصر النور بعد. ما جعل منطقة الشرق

الأوسط بسبب موقعها الإستراتيجي، الأكثر عرضة لعدم الاستقرار والتدخل الخارجي. وهو ما يسميه ريتشارد هاس "توازنا بين النظام والفوضى". ويعتبر هاس أن هذا النظام الحالي يتأرجح لصالح الفوضى، ويرى أن المستقبل الأقرب هو المجال لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى ويعمل باستقلالية كبيرة مع توجيه اهتمام أقل لمصالح الولايات المتحدة وأوليواتها". (مؤسسة راند، فهم النظام الدولي الحالي، 2016).

- تنظر روسيا إلى دورها في الشرق الأوسط نظرة كلية واسعة. فهي لا تحدد هذا الدور بالعلاقة مع سوريا أو مع إيران. وإذا كانت تدعم النظام في سوريا وتقاتل الجماعات الإرهابية، وتتعاون مع إيران، فإنها في الوقت نفسه تحرص على العلاقة مع المملكة السعودية، ومع «إسرائيل»، ومع تركيا.

ما يعني أن روسيا لا تقيد سياستها بمحور المقاومة، بل تتجاوزه أيضا، إلى محاور وتكتلات عالمية ممانعة للهيمنة الأميركية (منظمة شانغهاي، دول البريكس...). ولا ترغب روسيا في الصدام مع واشنطن، لكنها تعمل للمزيد من التقدم الميداني والسياسي وللمزيد من إضعاف النفوذ الأميركي، ما يبقي الشرق الأوسط في حال من التوتر والتجاذب بين القوى الدولية. وهذا يفسر لماذا لا تشعر روسيا بأنها معنية كثيرا، مثل إيران، أو سوريا على سبيل المثال، بقرار ترامب حول القدس. أو لماذا لا تتعامل مع العدوان السعودي على اليمن مثل ما تتعامل معه إيران.

على صعيد آخر يتيح هذا الوضع لروسيا، أي علاقاتها الواسعة مع دول الإقليم كافة، أن تلعب أدوارا "إيجابية سواء في تقريب وجهات النظر، أو الوساطات بين الدول المتخاصمة، أو في تنظيم العلاقة مع الولايات المحدة.

- إن أولوية روسيا في الإقليم هي منع الولايات المتحدة من تغيير موازين القوى، (إسقاط النظام في سوريا، توسع النفوذ التركي...) ومنعها من تشكيل نظام إقليمي جديد يكون في غير مصلحتها ومصلحة حلفائها. ونجاح روسيا في هذه الإستراتيجية يعزز نفوذها ويجعلها لاعبا "رئيسا" و"منافسا" للولايات المتحدة، كما نشهد ذلك في سوريا تحديداً.

هذا التفاوت في أولويات القوى الدولية، واستمرار الوضع الانتقالي الدولي يجعل التطلع إلى بناء نظام إقليمي جديد يقوم على التعاون، والتفاهم بين دول المنطقة، شديد الصعوبة والتعقيد.

كما أن الدولة الوطنية التي يفترض أن تكون نواة هذا النظام الإقليمي التي تتبنى المواطنة وتعالج التهميش الإجتماعي والمذهبي، وترفض التبعية، ليست في مرمى البصر. فهي غير متحققة لدى ما نشهده حولنا من حكومات وأنظمة وسياسات.

- إن أي نظام إقليمي يرفض التبعية للدول الكبرى، ويؤسس لعلاقات بينية متساوية، ويتطلع إلى التشارك في المصالح، وإلى إقليم قوي بدلا" من القوة الأقوى في الإقليم، هو نظام يحتاج إلى رافعة قوية و متمينة. أي إلى دول مثل مصر وإيران وتركيا وسوريا والعراق والسعودية. لكن هذه الدول تتفاوت من جهة في مدى اهتمامها بهذا النظام الإقليمي، وتتعارض من جهة أخرى في إدراكها وممارساتها لمعنى الاستقلالية وعدم التبعية. (علاقة السعودية مع الولايات المتحدة، الإلتحاق التركي بالحلف الأطلسي، عدم استقرار العراق، الحرب في سوريا، الدور المصري المفقود) ما يجعل مثل هذه الرافعة من الدول تفتقد إلى التماسك الذي يحتاج إليه النظام الإقليمي الذي يستطيع أن يقف على قدميه لمقارعة التدخل الدولي مهما كان مصدره.

- المشروع الأميركي في المنطقة يريد مواجهة إيران. لا أحد يتحدث في واشنطن عن المواجهة العسكرية، لكن التفكير هو في الحد من نفوذ إيران في الشرق الأوسط، أو تطويقها واحتوائها، وفرض العقوبات. وهذه الإستراتيجية ليست جديدة، فهي ثابتة ومتواصلة لم تتبدل، في عهود الرؤساء الأميركيين كافة منذ انتصار الثورة عام 1979 إلى اليوم.

- المشروع الأميركي في المنطقة الذي يستهدف الحد من نفوذ إيران، لا يريد التخلي عن تركيا، أو تركها تلتحق بـ“محور“ روسي إيراني. ولذا كلما شعرت الإدارة الأميركية بمزيد من التقارب الروسي-الإيراني- التركي لحل أزمات المنطقة (سوريا) تراجعت خطوة إلى الخلف، وقدمت التطمينات إلى تركيا. ما يجعل تركيا مركز استقطاب تعمل كل من القوتين الدوليتين روسيا والولايات المتحدة على جذبها إلى جانبها.

في الوقت نفسه لا يمكن الركون إلى سياسة الرئيس أردوغان الإقليمية وتجاه سوريا تحديداً. فهو لا يرغب في الخروج من الحلف الأطلسي، ولا يرغب في الانضواء في حلف مقابل (روسي-إيراني). ”نريد التعاون مع الولايات المتحدة في سورية كما نتعاون مع روسيا وإيران“ (إردوغان 30/12/2017). كما أن أهداف تركيا وممارساتها في سوريا، تثير الشكوك والقلق، سواء لجهة وجود قواتها العسكرية على الأراضي السورية، أو لجهة استمرار دعمها المجموعات الإرهابية المسلحة (جبهة النصرة).

- إن المشروع الأميركي في المنطقة (الرئيس ترامب) يتناغم مع مشروع ”السعودية الجديدة“ التي يقودها ولي العهد محمد بن سلمان. ويتلخص هذا التناغم في التصعيد ضد إيران، وفي دعم الحرب على اليمن (ضد حلفاء إيران)، وفي إنهاء القضية الفلسطينية (صفقة القرن، والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»). كما أن الولايات المتحدة تستعيد التحالف بقوة مع السعودية الذي اهتز في عهد الرئيس أوباما.

هذه العلاقة مع الولايات المتحدة شكلت حماية قوية لسياسة ولي العهد محمد بن سلمان على المستويات الداخلية والإقليمية، بحيث باتت السياسة السعودية سياسة إصرار وعناد وتهور (في لبنان، ومع قطر، وفي اليمن) والمضي قدماً، وعدم الاعتراف بالخسارة، أو حتى التفكير بالتراجع، كما أصبحت أكثر تبعية والتحاقاً بالسياسة الأميركية.

ويبدو التطبيع السعودي الإسرائيلي، الذي يسير بخطى متسارعة وعلنية، كأحد نتائج هذا التناغم مع الولايات المتحدة وحمايتها "للسعودية الجديدة"، ما يذهب في اتجاه معاكس تماماً، لمشروع نظام إقليمي عربي أو عربي إسلامي مع إيران وتركيا. لا بل يراهن هذا التطبيع في ظل الحماية الأميركية له على نظام إقليمي سعودي إسرائيلي تحميه وتؤيده الولايات المتحدة، وهدفه محاصرة إيران، وإنهاء قضية فلسطين، وليس بناء منظومة مستقلة ومتعاونة بين دول المنطقة أمنياً، واقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً. ومثل هذه المنظومة كانت على الدوام نقطة خلاف وافتراق بين إيران وبين السعودية، بسبب الإصرار الإيراني على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج وليس على الأمن الدولي (الأميركي) لهذه المنطقة.

إن الولايات المتحدة التي جددت مع إدارة ترامب استهداف إيران، ووضعت استراتيجية إنهاء فلسطين كقضية، ستفرض على محور المقاومة في المرحلة المقبلة مواجهة هذه الأهداف، من خلال تعزيز العلاقات بين أطراف هذا المحور وتطوير قدراته على المستويات كافة، والتركيز على استقرار العراق. ما يعني عملياً، صعوبة أو تعذر تشكيل أي محور، أو أي شراكات إقليمية في المرحلة المقبلة من خارج محور المقاومة وتحالفاته.

إيران والعرب: قواعد فضّ الاشتباك

أ. توفيق شومان

كاتب وإعلامي

تقدّم المئة سنة الأخيرة مشهداً إقليمياً - عربياً متفجراً غذته قواعد المحاور والصراعات الدولية على المنطقة، فتشعبت الولاءات الإقليمية في مطلعها، وبالتحديد قبيل الحرب العالمية الأولى على محورين: واحد شد رحاله باتجاه ألمانيا وحليفها التركي، والثاني انعقدت آماله على التحالف مع بريطانيا، متخيلاً استقلالاً منجزاً بعد نهاية الحرب.

انتهت الحرب العالمية الأولى، وراحت تتشكل مع نهايتها ملامح بروز قوى إمبراطورية جديدة على المستوى الدولي، متمثلة بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهما القوتان اللتان حلّتا بالفعل مكان بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الثانية، إذ لم تكن الفترة الفاصلة بين الحربين، سوى زمن مستقطع نُقلت فيه مصادر القوة وعواملها من باريس ولندن إلى موسكو وواشنطن.

وكما في الجانب الأول من مشهد الحرب الأولى، حيث توزعت ولاءات الإقليم، نُخبأً وشعوباً بين محورين، فإن الجانب الآخر من مشهد الحرب الثانية ينطوي على تفرّع الولاءات الإقليمية بين محوري وارسو والناطو.

ومع حالة الانتعاش الجديدة، التي يشهدها الاستقطاب الدولي بين روسيا والولايات المتحدة تعيد، أو أعادت، الولاءات أو التحالفات الإقليمية صوغ نفسها وفقاً لمصادر القوة المعتمدة على ثقل المصالح مع أحد الطرفين: الروسي أو الأميركي .

عموماً نرى في المشاهد الثلاثة، الخارج حاضر أبكل أقاله في المنطقة، بتصوراته، وإستراتيجياته، وآلاته العسكرية، فيما ميادين صراعاته جبهاتنا المفتوحة، مع ملاحظة التحولات في مراكز قوى الإقليم، ففي الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت مصر القطب العربي - الإقليمي الأول، أما المرحلة الراهنة فيقودها القطب السعودي من موقع آخر.

هذا التحول في مراكز الأقطاب العربية يقابله على مستوى الإقليم قطبان، إيران وتركيا . وهذا واقع لا يمكن تغافله، مع إسقاط أي وجه تشابه بين القطب المصري الناصري الذي غطى العالم العربي شعبياً، وبعضاً من دوله، في حين أن القطب السعودي شبه منحصر ومنحصر في بعض المشرق العربي، ومن ضمنه مصر (مع التحفظ). مع هذا الواقع الجديد، يفضي الأمر إلى اتجاهين:

1- استمرار حالة الاشتباك الراهنة.

2- البحث عن قواعد تسوية لفضّ الاشتباك.

حيال حالة الاشتباك يمكن القول إن استمرارها ينطوي على العناصر التالية :

- صعوبة الوصول إلى نقطة النهاية في الحرب، أي النصر الكلي، فالخليج منذ القرن التاسع عشر غدا قضية دولية مع النفوذ البريطاني ولاحقاً الأميركي .

- تفرض الصراعات الإقليمية في المنطقة مزيداً من استدعاء القوى الخارجية، هكذا كانت الحال خلال الحرب الباردة (القواعد الأميركية في الخليج)، ثم خلال غزو العراق للكويت،

واستطراداً بعد العام 2003، وأخيراً تكثيف الحضور الأميركي في المناطق الكردية في سوريا، ولا يُستثنى من ذلك العراق وخصوصاً في شماله.

- استمرار حالة الاشتباك يعني بوجه أو بآخر، مصادرة الخارج عبر حضوره العسكري المكثف لعناصر أساسية من القرار السياسي والسيادي لدول الإقليم، وبالتحديد الدول القلقة، وما جرى في مؤتمر الرياض في أيار 2017 مؤشراً بالغ الكلفة وخاضع لمعادلة: الجزية مقابل الحماية.

2- أما في ما يتعلق بالبحث عن قواعد تسوية وفضّ الاشتباك فيمكن القول بداية:

- إن الإشتباك الحاصل في الإقليم، ليس عربياً- إيرانياً، بقدر ما هو سعودي- إيراني إلى حدود قصوى.

- لا شك في أن العلاقات المصرية - الإيرانية لها خصوصية معينة، وربما التوصيف الذي ينطبق عليها أقرب إلى "حالة اللا حرب واللا سلم"، أو "السلام البارد"، فمصر، على ما تُظهره مرحلة ما بعد تموز/ يوليو 2013، غير معنية بالمواجهات المباشرة، وبصورة عامة تحتاج هذه العلاقات إلى ضخ إيجابي مطّرد للحؤول دون تفاقمها سلباً.

وما يراد التوسع به في هذا الجانب يمر عبر القنوات التالية:

1- تحديد مكان النزاع بين إيران ودول عربية معيّنة، بحيث يستحيل، مقارنة العلاقات الإيرانية العربية - من الباب العام أو العنوان العام، فلا يمكن الحديث عن فضاء عربي عام، لذلك قد يكون من الأجدى الحديث عن علاقات إيرانية ثنائية مع هذه الدولة العربية أو تلك.

2- مع ذلك، يبقى البحث عن قواعد تسوية مع السعودية ومصر أساساً لأفق أكثر رحابة وأوسع مجالاً.

من هذه العناوين العامة لفضّ الإشتباك يمكن التطرّق إلى تفاصيل النماذج العملية، وهذه مشروطة بالكف المتبادل عن خطاب المحاور والتبعية، ذلك أن النماذج التي سيتم

استحضرها مجردة من هذا الخطاب وقائمة على مصالح الدول العليا والبراغماتية الفعالة، ويمكن اتخاذها منطلقاً لترتيب علاقات إيرانية - سعودية أو إيرانية - مصرية، وليس بالضرورة أن تكون مجردة من التجاذبات، بل إخضاع هذه التجاذبات لسقوف السيطرة، وما هو تحت الانفعال.

من هذه النماذج :

1 - النموذج الإيراني مع سلطنة عُمان، ففي مقاييس المحاور الدولية يفترض التحليل عدم التقاء الطرفين، ومع ذلك فأرضية العلاقات العمانية - الإيرانية صلبة إلى حدود الثقة التي جعلت سلطنة عمان وسيطاً أولاً حول الاتفاق النووي بين الجمهورية الإسلامية والمجموعة السداسية .

2 - النموذج الإيراني - التركي، فعلى الرغم من الخلاف المتفجر بين طهران وأنقرة حيال الأزمة السورية جهد الطرفان لعدم تعميم هذا الخلاف على البنية الكاملة لعلاقتهما الثنائية، بل ذهباً إلى حصر الخلاف المذكور في نطاقه السوري، وأوغلا في تطوير الجوانب الأخرى من العلاقات البينية، إلى درجة قيل فيها إن الجمهورية الإسلامية حالت دون سقوط رجب طيب أردوغان في محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز العام 2016، كما أن تركيا كانت في طليعة الدول المدينة للأحداث الأخيرة في إيران وإلى مستوى قال فيه وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو: إن هذه الأحداث لم تلق تأييداً إلا من دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو.

3 - النموذج الإيراني - الروسي، معلوم أن تبني مجلس الأمن الدولي للقرار 1929 حول الملف النووي الإيراني في العام 2010 المتضمن المنظومة العقابية الاقتصادية الأقسى على إيران قد حظي بموافقة روسيا (والصين أيضاً)، ومع ذلك، تجاوزت طهران الموقف الروسي وانطلق الطرفان في وقت لاحق نحو أفق من العلاقات المميزة التي تلامس الأبعاد الإستراتيجية.

4 - النموذج السعودي - الروسي: شكلت زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى موسكو،

في تشرين الأول 2017، نقطة تحول انعطافية في العلاقات بين الرياض وموسكو ودفعتها إلى مستوى تطبيعي غير مسبوق، وحملت في طياتها تنحية عناصر الخلاف جانباً (الأزمة السورية - العلاقة مع إيران - حرب أسعار النفط)، ورسمت خارطة طريق أولية لبناء منظومة تفاهم نفعية لم يعرفها سابقاً سجل العلاقات التقليدية - التنازلية بين الطرفين.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بعد استحضار هذه النماذج يدور في الفلك التالي: هل يمكن استنساخ ما سلف ليشكل نموذجاً يخلف واقعاً صدامياً مع السعودية وغير تطبيعي مع مصر؟. الإجابة السريعة تحمل نفيًا وسلباً أكيدين، نظراً لخصوصية كل من النماذج الأربعة، فالاستنساخ التطبيقي أمر ينافي الواقع، إنما روح النماذج تلك قد تفتح أبواباً لنموذج جديد، من عناصره الأكثر جذباً للنموذج التركي - الإيراني .

أخيراً، تبقى خاتمة القول متعلقة بالعنصر النفسي، وهو عنصر لا يمكن إسقاطه من السلوك السياسي، فطالما أن شروط الثقة مفقودة يغدو من الصعب الحديث عن متغيرات مرتقبة. وحتى تلوح معالم شروط الثقة يجب أن تسبقها إرادة الرغبة والفعل، وهذه قد تتعثر مرة ومرات، ولكن الصبر والسياسة شقيقان من أمّ واحدة كما يقال.

نحو مقاومة تكون طليعة للمشروع النهضوي العربي

د. عصام نعمان

باحث سياسي ووزير لبناني سابق

هذه الورقة تندرج في إطار موضوع "التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي"، ولا سيما منها محورها الثاني بعنوان "الانتفاضة الثالثة: الشروط والآفاق" وفيها أقترح تصوّراً لمقاومة تكون طليعة للمشروع النهضوي العربي، تقوم على مرتكزات خمسة: المرتكز الأول، إن فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم. صحيح أن الفلسطينيين هم أصحاب القضية بالدرجة الأولى، لكنها قضية تخصّ أيضاً العرب عموماً وعرب بلاد الشام وبلاد الرافدين وبلاد وادي النيل خصوصاً. لماذا؟ لأن الحركة الصهيونية، وقد بات لها دولة قوية في قلب المشرق العربي، ليست طامعة بالاستيلاء على كامل فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر فحسب بل هي حريصة أيضاً على التوسع في جوارها الجغرافي العربي. وقد شدّد أبرز مؤسسي الكيان الصهيوني دايفيد بن غوريون دائماً على أن "إسرائيل" تموت عندما تتوقف عن التوسّع. سياسة التوسّع هذه اعتمدت نهجين متوافقين interdependent : الاحتلال بالقضم والهضم، والتفكيك التدريجي للكيانات السياسية العربية في الجوار الجغرافي العربي إلى جمهوريات موز قائمة على أسس قبلية ومذهبية وإثنية. من هنا يجد العرب المحيطون بالكيان الصهيوني أنفسهم معنيين ومضطربين إلى التعاون مع الفلسطينيين المهتدين بالتقتيل

والتدمير والتهجير، وإلى الاتحاد في ما بينهم للدفاع عن الأرض والشعب والهوية والمقدسات والمصالح.

المرتكز الثاني، إن المقاومة تتبدى كخيار ونهج رئيسين للفلسطينيين والعرب لمواجهة الكيان الصهيوني كمشروع قومي عنصري اقتلاعي وكرأس حربية لسياسة غرب أطلسي (أوروبي-أميركي) إمبريالي، الأمر الذي يقتضي :

أولاً، بناء مقاومة موحدة، وطنية (محلية) وعربية طويلة النَّفس، على كامل التراب الوطني العربي ولا سيما في جوار فلسطين الجغرافي. وغني عن البيان أن قيام جبهة عربية موحدة للمقاومة لا يمنع وجود مقاومات محلية وقُطرية ناشطة لمقاتلة العدو بلا هوادة .

ثانياً، أن تكون المقاومة الموحدة متعددة الجوانب والأنشطة، أي مقاومة ميدانية ومدنية وثقافية في آن. يُقصد بالمقاومة الميدانية أن تكون مسلحة وقادرة على استخدام الأسلحة الملائمة في المكان والزمان. ويُقصد بالمقاومة المدنية أن تكون حريصة وقادرة على إشراك المواطنين المدنيين في أنشطة متصلة بالحياة اليومية، ولاسيما من خلال اعتماد أسلوب العصيان المدني. ويُقصد بالمقاومة الثقافية أن تتولى وتحسّن إشراك المثقفين الملتزمين قضيتي فلسطين والوحدة في أنشطة مقاومة التبعية للغرب وثقافته وسياسته، والعمل للخروج من إدمان تقليد نماذجه تلقائياً من دون أي تقييم موضوعي لحاجاتنا الحياتية أو اعتبار للقيم الأساسية الحية في تراثنا من جهة، ولتطلبات ثورتنا التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

ثالثاً، أن يكون لهذه المقاومة الموحدة، الميدانية والمدنية والثقافية، مخطط استراتيجي هدفه الرئيس بناء رافعة قومية وسياسية واقتصادية واجتماعية لدعمها وحمايتها وتعزيز أمن الأمة وتطوير اقتصادها ورعاية مصالحها وتعميم العدالة الاجتماعية بين ابناء شعبها. هذه الرافعة تتمثل في بناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية (فدرالية) على أسس الحرية والمواطنة وحكم

القانون والعدالة والتنمية، وذلك بدءاً ببلاد الشام وبلاد الرافدين وصولاً إلى بلاد وادي النيل.

رابعاً، أن تضطلع جبهة المقاومة الموحدة على مستوى العالم العربي وغرب آسيا بدور سياسي وأمني ناشط في بناء وتطوير محور قوى المقاومة في وجه قوى الصهيونية والإرهاب والولايات المتحدة الأميركية التي تتحالف على المستويين الإقليمي والدولي لمناهضة قوى التحرر والنهضة والديمقراطية ولاسيما حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية والسورية والتيار النهضوي على امتداد القارة العربية. وفي هذا المجال يتوجب على قوى المقاومة العربية كافة أن تتواصل وتتعاون وتتحالف مع الجمهورية الإسلامية في إيران، ومع قوى التحرر والديمقراطية في تركيا وسائر دول العالم الإسلامي في الكفاح المشترك ضد الصهيونية العنصرية والإرهاب التكفيري ومخططات الهيمنة الأميركية وتجلياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في فلسطين وسوريا والعراق ومصر واليمن وليبيا.

خامساً، أن تنشط قوى المقاومة العربية، فكرياً وثقافياً وسياسياً، كطليعة مناضلة من أجل الخروج من زمن الانحطاط العربي الطويل الذي تجاوزت سنونه العجاف القرون العشرة. وليس أدلّ على ذلك من أن العرب خضعوا أو أُخضعوا لسيطرة حكام أجنبي أكثر من ألف سنة، وما زالوا مرشحين، بممارسة أنظمتهم الاجتماعية والسياسية المنافية للأخلاق وحقوق الإنسان ونواميس التطور والتقدم، لمزيد من التخلف والانحطاط (راجع كتاب المؤرخ المصري الدكتور شارل عيساوي: "تأملات في التاريخ العربي"، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت).

أجل، قوى المقاومة العربية، المدنية والميدانية والثقافية مدعوة إلى أن تكون طليعة المناضلين من أجل تحقيق المشروع النهضوي العربي الذي طال استحقاقه .

الفصل الثالث

محور الأدوار

والمشاريع الدولية

في الإقليم

ورقة مفتاحية لجلسة:

الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم كيف ينبغي مقاربتها؟

لا تنفصل أزمات المنطقة وأوضاعها عن المشاريع الدولية التي تطلق موجات من الصعود والهبوط في العالم وتنشر التوترات والاضطرابات لا سيما في مناطق الرخوة. ويبدو العالم العربي ومحيطه معرضاً أكثر من غيره للمؤثرات الخارجية، نظراً لما يخترنه من موارد تتيح لمن يسيطر عليها الأفضلية في مواجهة القوى الأخرى، ولأنه أحد الأقاليم القليلة التي لم يُحسم الصراع بشأنها خلال الحرب الباردة وما بعدها، ناهيك بالأثر الهدام لوجود الكيان الصهيوني الذي يزيد من ازدحام القوى الداعمة له فيها. وخلال العقدين الأخيرين أدى التشابك بين فوضى النظام العالمي وتحولاته من جهة وعوامل الإخفاق السياسي والاقتصادي والتنموي والاجتماعي في معظم دول المنطقة من جهة ثانية إلى إيجاد بيئة خصبة لانفجار الصراعات الداخلية وتوتر العلاقات بين أقطابها وانهيار التوازنات التي استقرت عليها لمدة من الزمن.

وعلى العموم، تتأثر منطقة العالم العربي وغرب آسيا حالياً بتحولات عالمية عدة، أبرزها انحدار قوة الولايات المتحدة الأميركية وخسارتها مقعد القيادة، بعد إخفاقاتها الحربية وعجزها عن منع الهزيمة عن أقرب حلفائها إليها، وفشلها في فرض خياراتها السياسية والديبلوماسية كما ظهر مؤخراً في عزلتها داخل مجلس الأمن والهيئة العامة للأمم المتحدة بشأن قضية القدس، وتراجع مكانتها الاقتصادية بعد انتقال ثقل الإنتاج إلى مناطق أخرى من العالم، وتردي النُخب القيادية فيها على المستويات كافة. وتؤكد استراتيجية الرئيس الأميركي دونالد ترامب هذه الحقيقة ولا تنفيها، وهي تخفي خلف عباراتها القوية والرنانة شعوراً بفقدان السيطرة،

رغم أن ساكن البيت الأبيض يفصح دون مواربة عن ازدرائه القوة الناعمة، ولا يتورع عن التهديد مراراً وتكراراً باستعمال القوة الفظة، ويزيد الإنفاق على آلتة الحربية بما قد يزعج العالم في سباق تسلح جديد. والإدارة الأميركية الحالية تخلط على نحو اعتباطي ومثير للأزمات ما بين مقارنة بيل كلينتون القائمة على أولوية الاقتصاد على القوة العسكرية، ومقاربة جورج بوش الابن التي تتبنى العكس، مع ميل ترامب في بعض الحالات إلى استخدام الأساليب الناعمة بطريقة خشنة، كما في إجباره بعض «الحلفاء» على التخلي عن جزء من مداخلهم النفطية في إطار صفقات شبه وهمية بتكاليف أسطورية.

لكن هبوط القوة الأميركية لن يكون آمناً بل مصحوباً بأزمات حادة وخيارات خاطئة، ومحاطاً بالمزيد من الخطوات الخطيرة والمتهورة. ويتسبب ذلك المزيج الفوضوي من الاقتصاد والسياسة والحرب في خلق مزيد من الوقائع والظروف المصعّدة للتوتر في المنطقة. ويتجلى ذلك على نحو خاص في محاولة واشنطن وضع يدها على عائدات النفط، وليس التحكم فقط بسياسات إنتاجه وممرات عبوره كما اعتادت أن تفعل، وفي سعيها إلى توسيع نطاق الاستقطابات الإقليمية في مواجهة الأعداء (إيران وتحالف المقاومة)، وتكثيف جهودها لاحتواء المنافسين والخصوم (روسيا والصين). هذا إلى جانب عودة التماهي بينها وبين كيان العدو الذي عانى في السنوات الماضية من نقص انتباه الولايات المتحدة الأميركية المشغلة بنفسها ومصالحها.

إنّ سعي واشنطن إلى احتواء الخصوم ومعاينة الأعداء على النحو المذكور ودون تحسب للعواقب، واتخاذها موقف الإنكار من اندثار مرحلة الأحادية القطبية واقتراب العالم من التعددية، من شأنه تقويض ما تبقى من عقلانية في سياساتها الدولية، وجعلها أكثر من أي وقت مضى مصدراً لتأجيج الصراعات ونشر الحروب وزيادة الانقسامات وتضخيم المخاوف المتبادلة ولا سيما في المنطقة العربية وجوارها.

وفي هذا السياق تبرز محاولات فرض حلّ مُجحف للقضية الفلسطينية، حتى بنظر المراهنين على خيار التسوية، ضمن ما يسمّى صفقة القرن، التي تسعى إلى حسم الصراع في المنطقة

لصالح تحالف إقليمي ترعاه أميركا وتشارك فيه دولة العدو. إن اعتراف واشنطن بالقدس «عاصمة لإسرائيل» هو أحد إرهابات تلك الصفقة، ويمهد لفرض أمر واقع يتضمن لاحقاً توطين اللاجئيين الفلسطينيين، وإقامة شبه «دولة فلسطينية» معزولة جغرافياً ومتقلّصة المساحة ومنقوصة السيادة ومنزوعة السلاح، مع إسباغ الشرعية على المستوطنات، وفرض التطبيع قبل التسوية، وتكريس يهودية «إسرائيل»، وتستفيد واشنطن وتل أبيب في كل ذلك من المقاربة التحريفية للتهديدات والمخاطر وتزييف قائمة الأعداء والأصدقاء من قبل بعض الأطراف العربية. لكن بقدر ما تؤدي هذه السياسات المرتبطة بالتسوية إلى خلط أوراق واسع النطاق في المنطقة تعيد القضية الفلسطينية والصراع مع العدو إلى مركز الأحداث والفعل داخلها.

الوجه الآخر لتراجع قوة واشنطن هو صعود القوى الأخرى المنافسة لها والساعية إلى ملء الفراغات التي تخلفها وراءها، ونخص بالذكر هنا الصعود السياسي والاقتصادي وحتى العسكري لآسيا، والذي تعبّر عنه مشاريع عدة متقاطعة: كمبادرة «الحزام والطريق» الصينية، والفكرة الأوراسية التي تحظى باهتمام روسيا، والتعاون في غرب آسيا الذي تدفع باتجاهه على نحو خاص الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دون أن ننسى الدور الصاعد لمنظمات إقليمية كمنظمة شنغهاي ومجموعات دولية مثل البريكس. وتدل هذه المشاريع والتكتلات على حصول تبدل في خريطة القوى العالمية سيكون له تأثيرات عميقة وطويلة الأمد على أوضاع منطقة «غرب آسيا والعالم العربي» وموقعها الجيو-سياسي وتحالفاتها الدولية وعلاقاتها البينية والمفاهيم التي تحكم نظرتها إلى مصالحها وأهدافها والتحديات المُحدقة بها. وتشكل المنطقة بؤرة اهتمام تتقاطع عندها المشاريع المختلفة، وهذا مردّه إلى التنافس والصراع على مصادر الطاقة وممرات التجارة الدولية والوصول إلى المياه الدافئة، دون أن ننسى الروابط الثقافية والجيوسياسية التي لا يمكن تفكيكها بين مجتمعات المنطقة ودولها. وفي جميع الأحوال لا يمكن تجاهل التغيير الحاصل في توازنات القوى الدولية وأدوارها سواء كنّا نخطط للتكامل

والشراكة أو نفكر في حل الصراعات وتهدئة التوترات وتكريس الاستقرار.

لقد اعتدنا في المنطقة على حقيقة أن تكون التحولات العالمية ذات أثر سلبي ومدمر، لكن التغيرات الدولية الراهنة وصعود قوى فاعلة خارج الغرب تمنح المنطقة فرصة غير مسبوقة لأن تكون شريكاً ومساهمياً في بناء النظام العالمي الجديد، مع الانعكاسات الإيجابية المحتملة لذلك في تحسين مناخاتها الداخلية وتطوير موقعها العالمي، وخصوصاً إذا ما حدث ذلك ضمن معايير متفق عليها تقوم على احترام السيادة الاقتصادية والسياسية ومراعاة شروط تحقيق الازدهار والتنمية.

بناء على ما تقدم، نطمح في هذه الجلسة إلى مقارنة الإشكالية المركزية التي يعبر عنها السؤال الآتي: كيف يمكن للعرب وإيران التعامل مع التحديات المنبثقة من التحولات العالمية الحالية، والاستفادة من الفرص التي تتضمنها لتقليل التباينات وإعادة صياغة العلاقات الإقليمية البيئية، وفق معايير ثابتة ومتوازنة وتصب في مصلحة الجميع؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية محوران من الأسئلة:

1 - أي استراتيجية مشتركة يجب اعتمادها لمواجهة التحديات الخارجية؟ وكيف يمكن عزل المنطقة عن التأثيرات الخطيرة لصعود النزعة العدوانية الأميركية؟ وما هي الشراكات الإقليمية والدولية المناسبة لتسوية النزاعات ووقف الحروب وحل المشكلات على أسس صحيحة ومستدامة؟

2- ما هو دورنا في البناء العالمي الجديد؟ وما الذي نختاره: التأثير والفعالية في النظام الدولي أم البقاء في موقع طرفي على هامشه؟ وهل يمكن بالأساس أن ندمج في هذا النظام وفق شروطنا؟ وكيف؟ وما الأفضل لاستقرار المنطقة وتطورها وتنميتها: الارتباط بالولايات المتحدة الأميركية والغرب على النحو الذي جربناه طوال عقود أم الانضمام إلى المشاريع البديلة الصاعدة؟ وما هي المعايير والضوابط الواجب اتباعها للعلاقة مع المشاريع الدولية الموجهة للمنطقة؟

وقائع جلسة محور الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم

الفترة الأولى

تلا السيد محمد البّاح الكلمة التي كلّفه الرئيس اليمني علي ناصر محمد بإلقائها في هذه الجلسة التي كان من المقرّر أن يرأسها وأُنب عنه السيد البّاح، وهذا نصّها:

انطلاقاً من المشتركات بين العرب وإيران التي لا يمكن تخطيها بما فيها العامل التراثي، ومن إدراكنا لأهمية الحوار في معالجة كافة القضايا بما فيها الحروب والنزاعات المسلّحة، ومن عنوان هذا المؤتمر الثاني حول: «العرب وإيران: نحو مستقبل مشترك» وأن هذا يتطلّب ثلاثة عوامل هي «الأمن والاستقرار والتعاون»، أود الإشارة إلى أنه في هذا الواقع المأزوم لم يعد خافياً أن اليمن بات ساحة صراع إقليمية ودولية، وأن هذا الصراع تسبّب في مقتل عشرات الآلاف وتدمير البنى التحتية. وبناء على ذلك تقدّم الأخ علي ناصر محمد بالتعاون مع الرئيس اللبناني الأسبق إميل لحود بمبادرة حول الأزمة اليمنية تضمنت توفير المناخ السياسي، ثم الشروع بعد وقف إطلاق النار في عدد من المعالجات الضرورية لتشكيل حكومة، والاتفاق على إنشاء مركز رئاسي للمرحلة الانتقالية، وتقديم مشاريع دستورية، وإجراء انتخابات نيابية، وتنفيذ خارطة طريق.

بعد ذلك كانت للمشاركين في الجلسة كلمات ومداخلات كالآتي:

د. ليلي نقولا

سأتكلم عن الانخراط الروسي في غرب آسيا: الأهداف والفرضيات. لا شك في أن الانخراط الروسي في الشرق الأوسط حقق مكاسب كبيرة واستراتيجية للروس عسكرياً وأمنياً، ولكنني أحاول أن أعالج كيف أمكن للروس أن يأتوا للانخراط في المنطقة وفي سوريا بالتحديد.

الفرضية الأولى: روسيا لا تريد أن تكرر هيمنتها كقائد للمنطقة ولكن تريد أن تزيد نفوذها إلى الدرجة التي تستطيع فيها أن تقوم بمقايضة في منطقة أخرى كأوروبا الشرقية وأوكرانيا. وهذه فرضية يتحدّث عنها أيضاً باحثون أجانب ومنهم بعض الروس.

الفرضية الثانية: الولايات المتحدة الأميركية هي التي خلقت نوعاً من الفراغ الاستراتيجي في المنطقة فأنت روسيا واستغلته، وهذه الفرضية لا تقول بأن روسيا هي الاتحاد السوفياتي بل إنها أقامت علاقات مع كل الدول في المنطقة التي تجد نفسها قادرة على تطوير علاقاتها مع موسكو التي تستغل الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته الولايات المتحدة.

الفرضية الثالثة: بعد فشل الاستراتيجية الروسية بشأن الشراكة مع الغرب حيث لم يكن الروس مستعدين لدفع رسم الدخول إلى الغرب بمعنى التسليم بالقيادة الأميركية، تحولوا إلى استراتيجية بديلة تهدف إلى إدماج أوروبا الشرقية في ما يُسمّى أوراسيا الصغيرة على أن تتزعمها روسيا. لكن بعد الأزمة الجورجية ثم الأوكرانية وإبداء العديد من دول أوروبا الشرقية رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، توجه الروس للتقارب مع آسيا الكبرى أو أوراسيا، وقد استفاد الروس من الدعم الاقتصادي الذي قدمه الصينيون وفي المقابل استفادت الصين من التقارب مع روسيا حيال محاولة أوباما لاحتوائها.

الفرضية الرابعة: يحلم الروس بمشاركة الأميركيين في النفوذ والهيمنة في غرب آسيا، ويمكننا أن نلاحظ كيف وقف الروس مع العراق وترحيب الحكومة العراقية بالتدخل الروسي لكن الروس وقفوا عند حدود النفوذ فقط.

الفرضية الخامسة: تريد روسيا أن تصعد إلى القمة العالمية من بوابة الشرق الأوسط وهي تملك كل المقومات لذلك باستثناء المقومات الاقتصادية. تستطيع أن تكون دولة كبرى وأن تعيد مجد الدولة العظمى وموقعها الجغرافي يسمح لها بأن تكون لديها رؤية عالمية ونفوذ على الصعيد الدولي.

هذه الفرضيات ليست حصرية وهناك فرضيات أخرى. أعتقد أن الأفضل لروسيا الصعود إلى القمة بدون تكاليف كثيرة باعتبار أن محور المقاومة قد آمن القوة العسكرية البرية ما يمكن الروس من الوصول إلى سوريا دون أن يُستنزفوا بشرياً.

د. عباس خامه يار

شكل السباق نحو المياه الدافئة حافزاً لكثير من القوى الدولية ولا سيما روسيا والغرب، وغالباً ما كانت مساعي روسيا تبوء بالفشل نتيجة قَدَم الدور الغربي في المنطقة ابتداءً من أوائل القرن الماضي. وبعد اكتشاف النفط ازدادت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لدى القوى الغربية وبات الجانبان الغربي والروسي ينظران إلى المنطقة بمقاربة جيوسياسية تتعلق بالدور والأسواق بما في ذلك روسيا على الرغم من امتلاكها مخزوناً ضخماً من النفط والغاز. أما الصين فلا يمكننا الحديث عن دور لها في المنطقة إلى ما قبل عقدين من الزمن وما زالت الأمور قيد التبلور وما زال النفوذ الصيني ذا طابع اقتصادي بعيداً عن مناطق التوتر.

الآن بات الحضور الروسي واضحاً ومرحباً به في المنطقة ولا سيما في سوريا حيث أثبتت الأحداث وجود ثقة متبادلة بين إيران وروسيا وهذا من شأنه أن يؤسس لقيام منظومة جديدة في غرب آسيا.

د. منير شفيق

لدي وجهة نظر ترى أن الوضع العالمي والإقليمي الحالي وضع انتقالي وفي حالة فوضى، ولا يوجد نظام عالمي ولا شرق - أوسطي أو إقليمي. وهذا دليل على أن قوة السيطرة الأمريكية والأوروبية انهارت وهي الآن في حالة تحبّط شديد. على الصعيد الإقليمي نجد دولاً أصبحت

ذات فعالية قوية ولم تعد مجرد قوة إقليمية مثل البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا. وهذه الدول هي الآن أقوى مما كانت قبل عشرين سنة وكذلك الأمر بالنسبة إلى روسيا والصين وتركيا والهند وإيران. الآن هناك حالة صراع لتشكيل موازين قوى جديدة على المستوى العالمي والشرق أوسطي. وهناك صراع مفتوح بين قوى صارت أقوى ولديها فرص أكبر لتلعب دوراً مهماً لكن لم يصل أحد حتى الآن للحلول محل السيطرة الغربية والأميركية التي بدأت تضعف. والمشكلة في هذه المرحلة هي أن الاستراتيجيات لم تتبلور بعد بحيث تنسجم مع المتغيرات الجديدة في موازين القوى حيث تبدو أميركا وأوروبا في حالة تحبّط ويمكن لروسيا التقاط الصورة الجديدة؛ وكذلك كما على ضوء البيان الختامي للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي. وهناك تطوّر مهم في الوضع الصيني على المستوى الداخلي والإيديولوجي والعسكري.

أ. محمد بلوط

حول بعض الفرضيات التي تعمل على تعزيز الدور الروسي واحتمالات المقايضة بمصالح خارج المنطقة مثل أوكرانيا ودول البلطيق، أرى أن روسيا لم تحصل على شيء هناك مقابل دورها في سوريا. في الواقع لا تزال الولايات المتحدة تتجاهل هذه المقايضات أو الرهانات ولم تجر حتى الآن أي مقايضة رغم تراجع قوتها في مواجهة روسيا ولا يزال هناك نشر للقوات الأميركية.

إن فكرة تعدّد الأقطاب وتعدّد الشراكات في منطقة واحدة تشير إلى إمكان قيام شراكات بين متناقضين وتقوم على الجيوبوليتيك وليس لها أي سمات إيديولوجية. ولا شيء يشير إلى أن الأميركيين سينسحبون أو سيسلمون بالسيطرة الروسية - الإيرانية.

في ما يتعلّق بالتعاون العربي - الإيراني فإن إيران ليست مكلفة بترميم النظام الإقليمي العربي. وبالنسبة إلى سوريا لا يوجد أي ركيزة لإعادة ترميم هذا النظام. لكن من الضروري قيام علاقات عربية - إيرانية وأن يكون هناك مصارحة أكبر بين أطراف محور الممانعة وأن يكون هناك هامش أكبر ومن دون تبعية. ويدرك الإيرانيون أن العرب في محور المقاومة وبعض

العرب الآخرين يريدون التحالف مع إيران في المصالح وفي الدفاع عن السيادة والاستقلال ومواجهة الهيمنة الأميركية في المنطقة.

د. يسار قطارنة

هناك بعض الأسئلة التي أودّ طرحها تتعلّق بالبعدين الإقليمي والدولي في هذه المرحلة. أولاً: على المستوى النظري المفاهيمي، هناك نقاط خلافية كثيرة وليس بين العرب وإيران فقط بل على المستوى الإيراني - الإيراني. لذلك إذا لم نعمل مقارنة نظرية ومفاهيمية من الصعب رسم طريق واضح للوصول إلى الأهداف التي تمّ طرحها سابقاً. تطرح هذه المقاربة ضرورة البحث في النظام الرأسمالي - النيوليبرالي والعلاقات المختلّة بين دول المركز ودول الأطراف. هذه المسائل يجب البحث فيها بشكل مفصّل قبل الحديث عن الأدوار الدولية والاستقرار والأمن في المنطقة.

ثانياً: النظر في السياسات الخارجية على المستوى الأميركي والروسي والأوروبي وهذا عامل تمّ بحثه على مستوى الخبراء، وهناك أيضاً برامج المساعدات وما يسمّى التفاعل على المستوى الثقافي. وهذه عوامل بحاجة إلى منهجتها بشكل فعّال حتى نستطيع التحدث في مسألة التعاون والأمن والاستقرار.

ثالثاً: في ظل الصراعات الدائرة في سوريا واليمن ولدرجة كبيرة في العراق، يجب أن نبحث في الدور الذي تلعبه صفقات التسليح على المستوى الدولي، خصوصاً بعد أن تمت صفقات بيع أسلحة روسية لكل من تركيا والسعودية.

رابعاً: مسألة الحرب على الإرهاب إذ يقتضي التفكير في تعريف هذا المصطلح ومن هو الإرهابي. كما ينبغي تحديد عوامل التهديد والألويات.

د. الياس فرحات

في موضوع التحديات والأدوار الدولية في الإقليم من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي تتحدّى وتهدّد في أنحاء العالم، وهي تمتلك أكبر قوة عسكرية برّاً وبحراً وجواً وتسليحاً، وهي القوة الاقتصادية الأولى في العالم، والقوة المالية الأولى التي تتحكم في القطاع المصرفي

والاعتمادات التجارية في العالم، وهي القوة العلمية والتكنولوجية الأولى، والتي تمكنت من خلال الإنترنت من تغيير الثقافة البشرية. ومن مظاهر قوتها القيم التي تنشرها في العالم على صعيد العادات والتقاليد، ولديها مراكز دراسات منتشرة في سائر الولايات وخاصة في وزارة الدفاع وغيرها. وقد تمكنت مراكز الدراسات والأبحاث الأميركية وامتداداتها الاستخباراتية والسياسية في تحقيق نجاحات كبيرة تمثلت في ظهور داعش والقاعدة وما يتفرع عنهما.

لدي عدة نقاط أطررها كالآتي:

- تحصين جبهة محور المقاومة بتحسين المجتمع والدولة.
- تحرير سوريا والعراق من القوات الأجنبية التي تنتشر في شمال سوريا والعراق.
- التركيز على الهوية الوطنية وحصار الهويات الفرعية من طائفية ومذهبية وإثنية. وهذه مسألة شاقة تتطلب عناية كبيرة.
- قضية فلسطين والصراع مع الكيان الصهيوني تشكل فرصة ومدخلاً لتوحيد الجهود العربية والإسلامية.
- دراسة العلاقات مع الغرب على ضوء الحاجة العلمية والاقتصادية، واعتبار قيم الحرية والعدالة قيمةً وطنية وليست غربية.
- التمسك بالمقاومة كخيار استراتيجي واعتبارها أكبر إنجاز في مواجهة الصهيونية.
- بناء مؤسسات إعلامية وطنية ذات مصداقية، نظراً إلى أن غالبية الإعلام العربي مضلل أو متخلف بحيث أن الجمهور العربي ينصرف عنه إلى وسائل إعلام غربية مع علمه بأنها معادية.
- الاعتبار بتجربة اليابان وألمانيا اللتين خرجتا من الحرب العالمية الثانية مدمرتين، أكثر مما حدث في سوريا والعراق، وبعد نصف قرن أصبحتا من أكبر القوى الاقتصادية في العالم.

د. تيسير الخطيب

لقد تم تدمير مراكز القوة العربية إن بوسائل سياسية أو عسكرية كالحرب العراقية - الإيرانية التي دمّرت البلدين ثم حربي الخليج الأولى والثانية اللتين أكملتا تدمير العراق.

عندما نتكلم عن العلاقات العربية - الإيرانية لا يمكننا تجاهل الأزمة القائمة بين الجانبين. وقد بات معروفاً أن القوتين الأساسيتين في المنطقة هما إيران وتركيا. وعلى الرغم من الخلافات بينهما في عدد من المسائل الإقليمية فإن مسار العلاقات بين إيران وتركيا بات واضحاً. ونستطيع أن نقول بوجود مشروع إيراني - تركي في غياب المشروع العربي، وعلينا أن نفكر في الشريك العربي الذي يمكنه أن يقيم توازناً مع كل من إيران وتركيا بحيث تتشكل ترويكاً إقليمية تستطيع أن تنهض بالعالم العربي. وفي اعتقادي أن الجزائر بإمكاناتها البشرية والاقتصادية وتاريخها الكفاحي ضد الاستعمار الفرنسي هي البلد العربي الوحيد المؤهل أكثر من غيره ليكون الضلع الثالث في هذا المثلث.

د. سعد الله زارعي

سأتحدث عن صراع الحضارات. لقد رأينا أن كافة الجيوش جاءت إلى هذه المنطقة بناء على هذه الاستراتيجية التي هي صراع الحضارات. وبعد الخسائر التي منيت بها الولايات المتحدة في أفغانستان وغيرها قامت بتغيير الوجهة إلى خلق صراعات داخل الحضارات وهو ما تسعى إليه أميركا كما ظهر في مؤتمر هرتسليبا عبر التخفي خلف الحروب الداخلية. والهدف الثاني هو إيجاد تحالفات داخل المنطقة بناء على الحلف السعودي - الإسرائيلي لمواجهة المقاومة في العراق. ويعلم الكيان الصهيوني أنه لا يستطيع وحده مواجهة حزب الله في لبنان. وبعد أكثر من عامين لم تستطع السعودية في حربها على اليمن أن تكسر مقاومة الشعب اليمني. السياسة الأخرى التي تنتهجها الولايات المتحدة هي استعمال الفكر التكفيري وعلى رأسه السعودية، وإيجاد نوع من الخوف تجاه إيران بدلاً من «إسرائيل». كان موشيه دايان يقول: إن وجود مجموعات إرهابية يعني نسيان فلسطين وإثارة الخلافات والاشتباكات بين المسلمين. سعت الاستراتيجية الأميركية من خلال احتلال العراق إلى إيجاد دولة ليبرالية لكنها فشلت وهي تحاول ذلك اليوم في السعودية التي تشهد الآن بعض الأحداث والتغيرات الثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية في السعودية التي لم تكن حتى وقت قريب إلا بيئة مغلقة.

والهدف من هذه التغييرات الجذرية هو إيجاد نموذج سعودي جديد تريد له أميركا أن يكون قُطباً سنياً في مواجهة ما يسمونه بالهلال الشيعي بقيادة إيران. والنتيجة خلق صراعات وإشكاليات في المنطقة بدل أن يكون العالم الإسلامي في مواجهة العدو الحقيقي وهو الكيان الصهيوني. وهذا على النقيض من توجهات الإمام الخميني التي يسير بهدايا الإمام الخامني والتي تدعو إلى الوحدة والاتحاد في العالم الإسلامي. وعلينا أن نعرف هذه الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة وأن لا نسمح بتنفيذها في المنطقة. إن سعادتنا مرتبطة بسعادة جيراننا وإشاعة الأمن والثبات والاستقرار في بلادنا.

د. سيف دعنا

في ما يتعلق بإشكالية تحرر دولنا لسنا بحاجة إلى اجترار طرق جديدة إذا ما عدنا إلى النهج الذي اتبعه الرئيس جمال عبد الناصر الذي اكتشف، بعد تشكيله كتكتلات عربية وإسلامية وغيرها، أنه لا يكفي وجود وحدة فقط، فكما أن للتجزئة مضموناً اجتماعياً وطبقياً فإن للوحدة وللتكتلات التي يجب إقامتها في مواجهة الإمبريالية الأميركية مضموناً اجتماعياً وطبقياً. وبعد تجربته للوحدة العربية تبنى نموذجاً اقتصادياً يعزز من وجود حاضنة شعبية للمشروع العربي ولاحقاً للمشروع العالم ثالثي.

لا يكفي اليوم أن نتحدث عن مشروع تعاون إقليمي، بل ينبغي الذهاب إلى أبعد من ذلك، إلى البعد الاجتماعي لأي تكتل إقليمي، بمعنى أنه سيكون هناك عدو داخلي قد يصبح أحد أسباب تقويض مشروع الاندماج الإقليمي. بعد عام 1979 تبنت الأنظمة الإقليمية المشروع الليبرالي مما سهّل استدخال الأفكار الطائفية والمذهبية والتقسيمية في الوطن العربي. وهذا ليس مجرد نموذج اقتصادي يؤسس للتقسيم والتجزئة، لكن هناك مصانع هويات ومصانع ثقافات، وقد استحدثت الجامعات الغربية اختصاصات حول الهوية والطائفة والإثنية وغاب اختصاص الطبقة العاملة مثلاً. والهويات التي يتم إنشاؤها تقود إلى تثبيت القوى المتضررة من نموذج الاندماج الإقليمي المنشود.

نحن بحاجة إلى نموذج بديل. والوحدة هي عمل تاريخي أولاً والأهم أن لها مضموناً اجتماعياً، كما أننا نحتاج إلى الحاضنة الشعبية التي تحمي هذا التعاون والاندماج. وهذا لا يمكن أن يتم بدون نموذج اقتصادي يحمي حصة هذه الشريحة من الدخل القومي.

إن النموذج النيوليبرالي السائد يُنتج الهويات التجزئية والتقسيمية، وبالتالي لا يمكن تخيل تكتل إقليمي يتبنى سياسات نيوليبرالية لأنه سيحمل بذور هزيمته الداخلية.

إن الكيان الصهيوني يستهدف كل العرب وكل المسلمين، وكل المنطقة، وهو جزء من المشروع الإمبريالي الغربي ويدّ ضاربه له. وقضية فلسطين يجب أن تُفهم بهذا المعنى. وهناك مصلحة عربية ومصلحة إسلامية ومصلحة إقليمية في العداء للكيان الصهيوني. إن اتفاقية أوسلو ليست اتفاقية سياسية بل هي مشروع أسس لبنية تحتية لشرق أوسط نيوليبرالي، وخلق بُنى في كل منطقة مرتبطة ومصليحاً بالمشروع الصهيوني نرى جزءاً منها في فلسطين. والذين يقولون بأنه لا يمكن التراجع عن أوسلو لا يعبرون عن موقف شخصي بقدر ما هو تعبير عن التزام مصليحي، وإذن هم جزء من البنى التي يجب تفكيكها وتقويض أسسها واستبدالها بأسس جديدة تعيد إنتاج الفكرة الوطنية والفكرة القومية.

إذا ما تجاهلنا هذا العامل المهم في أسس التكتل الإقليمي فإننا نضع بذور هزيمة هذا التكتل في داخله. إن قرار ترامب بخصوص القدس له مقدمات إقليمية وفلسطينية عمرها عشرين عاماً مرتبطة بالبنية الإقليمية الموجودة. والمطلوب إذن ليس النظر فقط إلى علاقات بعض الدول المباشرة مع الكيان الصهيوني - نتحدّث عن السعودية وهناك تطبيع أصبح علنياً الآن - بل نلفت النظر أيضاً إلى أن هذه الأنظمة هي في أغلب الأحوال واجهة لبني اجتماعية يجب أن توضع في معسكر الأعداء. من هنا نبدأ العمل بالسياسة، أولاً لتحديد معسكر الأصدقاء، وتحديد معسكر الأعداء، والأعداء. ليس الكيان الصهيوني هو العدو وحده، وليست الإمبريالية الغربية وحدها، ولكن هناك عدو داخلي أيضاً يجب الالتفات إليه والعمل بشكل جدي لتقويض أسس وجوده الاقتصادية.

* الفترة الثانية

ترأس الفترة الثانية من جلسة الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم د. عباس خامه يار واستهلها بالكلمة التالية:

أودّ أولاً الإشارة إلى أن كل ما يُطرح في هذا المؤتمر سيكون موثقاً وسنصل إلى خلاصات ستكون ضمن كتاب مثل مؤتمر العرب وإيران الأول، وستكون أعمال المؤتمر الثاني تمهيداً للمؤتمر الثالث.

أريد ثانياً أن أتحدث عن تجربتي الشخصية في مجال العلاقات العربية - الإيرانية. ربما كان بينكم أخوة يعرفون حرصي على مدى أربعة قرون على التقارب العربي - الإيراني، وخير شاهد هو الأستاذ منير شفيق.

تريدون أن تعرفوا ما هي أهمية الاتجاه الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية بالنسبة إلى العرب؟ لا تستطيعون أن تدركوا هذا الأمر إلا بمراجعة العنصرية الشاهية التي كانت ضد العرب. أتحدث عن تحالف الشاه مع «إسرائيل» والدعم المالي لها في حرب 1967. وأتحدث عن الموقف الثقافي والاجتماعي الذي اتخذته الشاه في المجتمع الإيراني.

كنا نخرج إلى المدارس ونحن صغار وعندما نسمع بأن غداً عطلة رسمية كنا نقرأ وننشد ضد العرب وأنا أخجل أن أترجم هذه الأشعار ضد العرب. لقد غير الشاه التاريخ الهجري وأراد أن يغير الخط العربي. هذه الثقافة كان يزرعها الشاه في كل برنامج موجه. ولما أتى الإمام الخميني كان الاتجاه الذي حصل بحق العرب قفزة نوعية في ذلك المجتمع الذي تربى على فكر قومي.

لكن ماذا قدّم العرب تجاه إيران بعد هذه الخدمة الكبيرة. من ساند سوريا والعراق، ومن وقف ضد رسم خرائط جديدة للشعوب العربية ولمقاومة المشروع التقسيمي «سايكس ريبكورف رقم 2» كما قال محمد حسنين هيكل؟ ماذا تريدون أن نفعل؟ هناك مثل إيراني يقول:

«كيف نرقص على أنغامكم». نحن نعمل على الشارع الإيراني وهنّا الوحدة الإيرانية - العربية ونسير في هذا الاتجاه.

كنت في مؤتمر في الدوحة وكانت المعارضة السورية حاضرة وكذلك شخصيات كبيرة من مراكز الدراسات، وكان لي كتاب عن مواقف الإمام الخامنئي، قلت: هذه مواقفنا. هذا الكتاب نفسه رفعه نتنياهو ضد إيران في الولايات المتحدة. هذه مواقفنا تجاه القضية الفلسطينية ولا نزايد على أحد، وهي ليست لأجل عيون فلسطين فقط بل لأننا نؤمن بهذا الكفاح المقدس ونعتبره واجباً إسلامياً ودينياً. بعض الرسميين العرب لا يتجرأون على قراءة هذه السطور فكيف بإنجاز هذه المواقف.

الخلاصة، نحن في إيران ندفع ثمن دعمنا لكم وللقضية الفلسطينية وللشعوب العربية في كل مكان. ونحن سنبقى على مواقفنا ولكن نرجو أن نتصفونا في هذا الحوار الإيراني-العربي. ربما نرتكب أخطاء بحاجة إلى تصحيح، لكن المسار كبير والثمن باهظ من أجل هذا الدعم المتواصل.

مداخلات

بعد ذلك أبدى بعض المشاركين في الجلسة جملة من الملاحظات وكانت لهم مداخلات كالآتي:

أ. قاسم عز الدين

من أين أتى النموذج الليبرالي؟ وهذه المنظومة الدولية الجديدة التي نشأت منذ أربعين عاماً، منذ جولة مراكش حول الاقتصاد النيوليبرالي، من فتح الأسواق والاستثمار وخلق فرص عمل إلخ... أما الثروة الحقيقية فلا تنتج ثروة. إن هذا العالم؛ عالم الحداثة والتقنيات يعيش على تبيد الثروات. وهذا هو النموذج النيوليبرالي. أما الديمقراطية الغربية فأصبحت غير موجودة الآن.

استبدلت بالحريات حرية السوق، وأصبحت السوق هي الدولة. يمكنك أن تقارع أميركا لكن إذا قاتلتها لتبني اقتصادها فإنك تخدم هذا النموذج الأميركي.

أ. ريما فخري

إن المقصود بالدول التي تتدخل في المنطقة لفرض هيمنتها هي أميركا بالدرجة الأولى ودول أوروبية والكيان الصهيوني، مع حلفائها المحليين وعلى رأسهم السعودية والدول التي تدور حولها. في ما يتعلق بسبل مواجهة قوى الهيمنة هذه فإننا نتحدث عن إيران وسوريا والعراق والمقاومة. وأقترح أن تعمل على بناء شبكة علاقات مع شعوبها من أجل تقوية قدرات المقاومة وذلك من خلال: العمل على إزالة أسباب الصراعات الداخلية، وتقوية القدرات الدفاعية عبر إقامة تكتلات أمنية وعسكرية. والتأكيد على أهمية التكتلات الاقتصادية، والمثال هو دول البركس التي بدأت تقلق أميركا. كذلك أقترح تكثيف حركة الاتصال والتواصل بين دول المنطقة. والتركيز على العداء للكيان الصهيوني باعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية جامعة.

د. أمين حطيظ

أنتقل من سؤال بالغ الأهمية في الورقة المفتاحية أعني به: ما هو دورنا في البناء العالمي الجديد؟ عندما نقول دورنا يُطرح السؤال: من نحن؟ لأن تقسيم المنطقة يمكن أن يتم على أكثر من أساس، وهل سيكون تحديده من نحن على أساس جغرافي أو ديني أو قومي أو سياسي، أو مصلحي؟ والتقسيم الأفضل في رأيي هو على أساس مصلحي.

أما النظام العالمي الجديد فهو لا يزال قيد التشكل. وباتت الأحادية غير قابلة للحياة، كما أن الثنائية القطبية ظهر تشوُّهها. وأما الدور فقد يظن البعض إنه دور سياسي أو عسكري حصراً، وهذا غير مناسب بل ينبغي أن يكون دوراً تكاملياً وفقاً للمصالح الإنسانية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً. والدور لا يُعطى بل يُنتزع.

د. مجدي المعصراوي

في المنطقة مشروعان إيراني وتركي وكان ينبغي وجود مشروع عربي موحد كما كان الأمر عندما كانت مصر متصالحة مع نفسها. والمشروع الإقليمي ما بين تركيا وإيران والعرب

هل يمكن أن يكون مشروعاً واحداً؟ ماذا نريد نحن على وجه التحديد؟ العالم كله تحكمه الرأسمالية. يجب إقامة نموذج مميز في الإقليم أساسه دولة مدنية أخلاقية. في حين أن الأنظمة التي تحكمنا يقوم على معظمها فاسدون تابعون للمشروع الأميركي والصهيوني. إن المصالح المشتركة هي التي تحدّد لنا معيارنا للدولة الإقليمية. والموقف الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بشأن الاتفاق النووي مع إيران خلافاً للموقف الأميركي إنما تمليه المصالح الأوروبية. وعلينا أن نعرف مصالحنا لكي نستطيع التعامل مع الغرب.

أ. علي نصّار

نتكلم عن مقاربة الأدوار والمشاريع الدولية من منظور الفاعلين غير الحكوميين وهذا ترك أثراً كبيراً على العلاقات العربية - الإيرانية. في هذا السياق نلاحظ أن النُخب في إيران بعد الثورة تُجمع على معاداة الإمبريالية وهذا منذ أربعين سنة. في المقابل نلاحظ أن النُخب العربية شهدت تراجعاً منذ عام 1967 - 1970 فصاعداً في الميول الاشتراكية وبعد 1970 بدأ صعود النُخب الإسلامية، وفي الواقع كان صعود هذه النُخب الإسلامية في الاجتماع السياسي العربي جزءاً من صراعات الحرب الباردة باعتبار أن أطرافاً كثيرة من هذه النُخب كانت موالية للولايات المتحدة والسعودية. التحول الثاني الذي طرأ على مستوى النُخب هو فشل الحركات الإسلامية وانهيار أطراف كثيرة فيها تحت وطأة عدة عوامل منها: وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة بالتواطؤ مع الأميركيين بوجه خاص؛ ثم انقلاب تنظيم الإخوان الفلسطيني على محور المقاومة وخروجه منه. وهذه التغيرات كانت العامل الرئيسي في نشوء التيارات التكفيرية.

في المقابل لعب الفاعلون الإقليميون غير الحكوميين دوراً رئيسياً في إحباط مشروع الشرق الأوسط الأميركي، وفي المقام الأول المقاومة في لبنان والمقاومة في فلسطين، إلى جانب سوريا بدعم من الجمهورية الإسلامية في إيران.

د. سعد الله زارعي

الفرص كثيرة ويمكننا أن نقسمها إلى قسمين: الفرص العادية، والفرص الصانعة للمستقبل، وأقصد بالأخيرة الفرص التي يجب أن نعرفها وأن نرتبط بها ونعرف نقاط الضعف والصعوبات الموجودة لدينا لأنها تؤثر على مستقبلنا.

منذ العام 1950 أصبح العالم الإسلامي ضعيفاً وهذا الضعف استكمل حتى الأعوام الأخيرة، ووضعنا الحالي يشبه ما كنا عليه في السابق. الآن دخلنا في مرحلة جديدة والسؤال الذي نوجهه إلى النخب في العالم الإسلامي: هل أدركنا الوضع الحساس الذي نحن فيه أم أننا مشغولون بأنفسنا؟ هل نسعى من أجل مستقبل أفضل؟ هل نلاحظ في أي اتجاه يمضي المستقبل العالمي؟ نحن كُنخب في العالم الإسلامي نقع على مسافة بين الشعوب والدول، وفي مرحلة انتقال من نظام إلى نظام آخر. الشعوب في الشوارع أو المزارع لا يمكن أن تؤثر، والدول بسبب الهرج والمرج تتأثر بشكل كبير. مَنْ يستطيع أن يخطط للمستقبل هي الحركات النخبوية. لذلك يجب أن يقوم بيننا نقاش أوسع يقتضي منا: السماع لبعضنا البعض، والتفكير في الوسائل الضرورية لبناء المجتمعات، وأن لا تكون مباحثاتنا مكررة، وأن نبتعد عن الهوامش في المجتمع الإسلامي ونفكر في العمق من أجل المستقبل.

أ. ماهر الطاهر

لديّ ملاحظتان. الأولى حول ضرورة توطيد العلاقات مع الصين التي بدأت الإصلاح الاقتصادي في عام 1978 وهي الآن قوة اقتصادية عالمية. في ذلك الوقت لم تكن الصين معترفة بالكيان الصهيوني، وقد طلب الرئيس الصيني اللقاء مع ياسر عرفات وأخبره أن الصين تنوي الاعتراف بـ«إسرائيل». وقد تطوّرت العلاقات الصينية - الإسرائيلية وخاصة في ما يتعلّق بالزراعة والتكنولوجيا. في رأيي أن من واجبنا نحن العرب والمسلمين متابعة هذا الأمر والسعي لكسب الصين خدمة لقضايانا ومصالحنا.

الملاحظة الثانية تتعلّق بالعرب وإيران. حبذا لو يتشكل مركز دراسات استراتيجية عربي - إيراني مشترك يضم مجموعة من الباحثين الاستراتيجيين مهمتهم مناقشة المسائل المشتركة بين الجانبين

وتقديم التوصيات بشأن التكامل والشراكة. وأخيراً، نلاحظ أن هناك علاقة بين إيران كدولة وبين اتجاهات شعبية عربية ويمكن لمركز الدراسات أن يلعب دوراً في تنمية هذه العلاقة.

الشيخ عبد الله الجبري

على الصعيد الفقهي علماؤنا نحن العرب غالبيتهم ليسوا من العرب كأبي حنيفة والبخاري وغيرهم وكثير منهم فرس. ونحن نحب الجمهورية الإسلامية وملتقي ونتحاور دائماً. لكن أقترح أن تتم دعوة آخرين من الطرف الآخر لكي يحصل تعارف ونقاش وتنشأ علاقات تفيد التقارب الإيراني-العربي.

د. طراد حمادة

أريد أن ألفت النظر إلى بعض الوقائع التي تشرح علاقة إيران بالعرب. بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران كانت القوات الإسرائيلية تحتل الأراضي اللبنانية وتلقى مقاومة من المجاهدين اللبنانيين، وفي الوقت نفسه كان المجاهدون العرب في أفغانستان. ذهبنا إلى مؤتمر في طهران وكان ثمة اتجاهان أحدهما يقول بأن إيران بعد ما أخرجت آخر جندي معتمد من أراضيها من يجب أن تدعم المجاهدين في أفغانستان أو تساند الدول العربية في مواجهة إسرائيل؟ كنا في ذلك المؤتمر نتمنى أن يتجه الجهد الإيراني نحو فلسطين. وفي الاجتماع الذي حصل مع الإمام الخميني قرّر الاتجاه نحو فلسطين. وهكذا تشكّل فيلق القدس وانطلقت المقاومة في لبنان. وأصبح في المنطقة اتجاهان، أحدهما نحو فلسطين، والآخر ذهب بعيداً عن فلسطين ودخل في صراعات دولية لها علاقة بالحرب الباردة.

مع بداية انهيار الاتحاد السوفياتي كانت إيران صديقة لفلسطين وللعرب. ما الذي حصل؟ أعيد تسليح صدام حسين وبدأت الحرب على إيران وأصبح هناك حملة على سوريا ولبنان. في ما يتعلق بالنظام الدولي الجديد كان غورباتشوف أول من استعمل مصطلح «قيام نظام دولي جديد». ثم استعملت الولايات المتحدة الأميركية هذا المصطلح على طريقتها. وقد واجهت إيران بقوة الدعوة إلى هذا النظام الجديد الذي يستند إلى السيطرة الأميركية.

أ. عبد القادر بن قرينة

أنا في الطرف الآخر من جماعة الإخوان المسلمين ولدي صداقات مع حزب الله، وأريد أن أشير إلى وجود تمايز يصل إلى حد التناقض مع الأخوة الحركيين في المذهب الجعفري في العراق. لكن حزب الله في لبنان يتميز بموقفه من الإدارة الأميركية ومشاريعها في المنطقة. وهناك كلية أخرى وهي حماية الأوطان وعدم التدخل الأجنبي وحفظ السيادات، لا فرق في ذلك بين الشيعي والسني والإخوان وغيرهم. إن محارب الأمة يستهدف الأمة بأكملها وليس طائفة محددة. هناك مشكلة في الشيعة المتسنيين والسنة المتشيعين الذين كانوا في خندق أو واجهة مذهبية وانتقلوا إلى واجهة أخرى، وهم يفتعلون معارك للتأثير في العلاقة بين مكونات الأمة. وأخيراً، لدي ملاحظة وهي أن إيران دولة ونحن كعرب تمثل سلطات معينة.

د. ندى الجبوري

بوصفي عراقية أريد أن أرد على ما قاله الأستاذ عبد القادر بن قرينة من أن الجعفرية في العراق انفقوا مع الأميركيين. هذا خطأ. أميركا أخذت قرارها باحتلال العراق بموافقة رؤساء وحكام دول عربية واستخدمت أدوات عراقية. والجمهورية الإسلامية عارضت احتلال العراق لآخر لحظة، لكنها دعمت في ما بعد جزءاً من السلطة العراقية.

د. عدنان منصور

دار النقاش حول موضوعات كثيرة مرتبطة بالمستقبل المشترك للعرب وإيران. يبدو أن العرب غائبين عن دراسة كيف يمكنهم أن يتعاملوا مع إيران ضمن منظومة مشتركة وضمن نظام عالمي. لذلك يجب التطرق إلى نقاط حساسة مثل: كيف يمكن للعالم العربي الذي يعاني من الفقر (رغم الثروات الهائلة في بعض أقطاره) والأمية والطائفية، وبوجود قواعد عسكرية أجنبية في أراضيه، أن يتحرك في الاتجاه الصحيح؟ وكيف للعالم العربي أن يقيم علاقات إيجابية ومصالحية مع إيران على الرغم من اعتراف وتعامل عدد من دوله مع «إسرائيل»؟ لا بد من وضع خارطة طريق لكيفية معالجة أزمات العرب وإيصالهم إلى الحوار والتعاون المشترك.

د. أمين حطيط

دور محور المقاومة في البناء العالمي الجديد

هناك أمران ينبغي تحديدهما للإطلاق في الإجابة، الأول طبيعة الدور وأصول ممارسته، والثاني البناء العالمي الجديد.

فيما خص طبيعة الدور، ينبغي أن ننطلق من حقيقة الواقع الذي نتحرك فيه مع التسليم بأنه لا يمكن حصر الدور في وجه معين من وجوه النشاط الإنساني، وبالتالي فإننا عندما نتحدث عن دور ما في فإنه ينبغي أن نلتفت إلى كل الوجوه أولاً ثم نرى الوجه المتاح والممكن منها، فأدوار القوى والمجتمعات والدول متعددة الأشكال والأنماط، فيها السياسة والاقتصاد والاجتماع والمال والفكر والثقافة وصولاً إلى الدور العسكري الذي يستلزم بناء القوة التي تحمي الوجوه الأخرى للدور المنشود.

إن الدور الفاعل هو الدور الذي يفرض على الآخر بقوة الذات والتحالف، أما الدور الذي يسنده الآخر إلينا فإنه يكون ترجمة للتبعية والارتهان التي تخدم من أولانا هذا الدور، ولذلك يجب أن يكون الدور الذي سنلعبه، هو الذي تمكنا قوتنا من فرضه ولعبه.

أما عن البناء العالمي الجديد، فينبغي أن نُسلم اليوم بأننا في حقبة تشكّل هذا البناء وأن العالم يعيش مرحلة انتقالية بين نظام حاولت أميركا أن تقيمه على أساس الأحادية القطبية ففشلت، وارتسمت ملامحه الأساسية حتى الآن وأهم ما فيها أنه نظام لن يكون أحادياً ولا ثنائياً بل نظام قائم على التعددية القطبية والمجموعات الاستراتيجية.

وفي تشكل المجموعات هناك أكثر من خيار أو احتمال، فقد تتشكل المجموعات على أساس جغرافي وقد تتشكل على أساس قومي أو طائفي أو سياسي. ورغم أن أميركا تريد فرز المنطقة على أساس طائفي فإن واقع الحال يثبت أن التشكّل القائم فعلياً رغم كل الادعاءات المناهضة التي تسعى أميركا والغرب و«إسرائيل» إلى تسويقها هو تشكّل قائم على أساس سياسيمناهض أو تابع للهيمنة الأميركية.

في ظل هذا الإنقسام يبدو أن الأولوية هي لتوحيد الكلمة بين العرب وإيران وبناء المجموعة الاستراتيجية الواحدة لكي تمكن من لعب دورنا في البناء العالمي الجديد؟ فهل هذا ممكن؟ إن هذا التصور هو الشيء المثالي الذي يطمح إليه كل مخلص لعروبته أو لانتمائه لإيران، ولكن هذا الحل دونه اليوم صعوبات بالغة تمنع تصور تحقيقه حتى درجة الاستحالة دون أن تمنع التفكير فيه والسعي لإرسائه ولو بعد حين.

في ظل هذه الاستحالة للعمل بالحل المثالي، نتجه في هذا المؤتمر للعمل بالحل الواقعي، والانطلاق من التموضع والفرز القائم أي من الانتماء إلى محور المقاومة. وهنا نبحث عن دور هذا المحور في البناء العالمي الجديد؟ هذا المحور يملك في ذاته من الطاقات والقدرات والثروات والإرادة ما يجعله مؤهلاً للعب دور عالمي وكذلك لاستقطاب قوى عربية أخرى ترفده بقوتها وتنمي حجمه بوجودها.

وعليه نقول إن الدور المعول عليه ينبغي أن ينطلق من باب القوة الاقتصادية والفكرية التي تحميها قدرات عسكرية لفرض الذات على الإيقاع العالمي وصولاً إلى أن يكون المحور شريكاً في القرار الدولي لا أن يكون القرار نافذاً بعد اتخاذه على حساب أهل هذه المنطقة. من أجل دور عالمي يحفظ للمنطقة استقلالها وسيادتها وتمتعها بثرواتها ويجعلها شريكاً في القرار العالمي ينبغي بناء القوة الدفاعية المناسبة إلى جانب استراتيجية ناجعة للتنمية واستثمار الثروات.

أوراق مقدّمة إلى جلسة

محور الأدوار والمشاريع

الدولية في الإقليم

الشراكة الإيرانية - الفرنسية التطلعات والمخاطر

بشار اللقيس

كاتب وباحث

هو الأمر نفسه منذ ما يزيد عن قرن ونيف وإلى اليوم. لا يستيقظ الزعماء في لندن وباريس وبرلين صباحاً كيما يسألوا أنفسهم عما يفكر به الآخرون. يفكر كل هؤلاء، في الحقيقة، بسؤال واحد ليس إلا؛ بماذا تفكر الولايات المتحدة اليوم؟. ذلك أن أميركا تشكّل عقدة اتصال وانفصال في علاقتها بشريكها الأوروبي. قديماً عقّد وجود أميركا الهوية الأوروبية بنحو كبير، ثم ما لبث هذا الوجود أن أربك «شعور الأوروبيين بالهدف» خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن قرب الولايات المتحدة من الأوروبيين يزيد من عدم ثقتهم بالنفس، ومع ذلك يخشى الأوروبيون من غياب قارّتهم عن رادارات واشنطن في تطلّعها لعالم اليوم. والحديث عن انزياح أولويات الولايات المتحدة ناحية الشرق يزيد من اهتمام أوروبا بما ستؤول إليه الخارطة السياسية بعد حين.

أوروبا: تراجع الدور، وتباين الرؤى.

لو أن أحداً تخيّل لبرهة هواجس قارئ صحيفة فرنسي أو ألماني تطالعه صفحاتها بعناوين أزمت بحر الصين لأدرك عمق الهاجس الأوروبي. أياً يكن الحال بين ضفتي الباسيفيك سيظل تزايد حضور بحر الصين في مدونات الصحافة الأميركية أو الأوروبية يشغل هواجس الأوروبيين. ولصعود أزمت الشرق في الصحافة والإعلام الغربي معنى وحيد هو أن ثقل الضفة الشرقية من الأطلسي يتناقص يوماً بعد يوم. شعور الأوروبيين -تحديداً دول غرب

أوروبا- بتراجع دورهم وموقعهم لم يتبدئ اليوم فهاجس غياب القارة عن مسارح العلاقات الدولية كان قد بدأ صعوده منذ سقوط جدار برلين. وطيلة السنوات الست والعشرين بعد سقوط الجدار تبدو أهمية دول غرب أوروبا في انحدار مستمر. هذا أقله بالنسبة للفرنسيين. ولو هلة يبدو بريجينسكي محقاً في تصوّره؛ إذ تبدو دول غرب أوروبا وتحديداً فرنسا الخاسر الأكبر من سقوط الاتحاد السوفياتي. لقد فقدت أوروبا الغربية "رابعة الوضع" بإمكانية لعب دور متوازن بين الشرق والغرب. وبالمثل فقدت فرنسا، بسقوط الاتحاد السوفياتي، ثقلها داخل مجموعة دول غرب أوروبا. فرنسا القوة الذرية الأوروبية الأولى وجدت نفسها بعيد عام 1991 عديمة الفائدة كقوة ردع أوروبي.

بنهاية مرحلة ما بعد الحرب الباردة تضاعف الخطر الروسي -أقله العسكري- بنحو كبير. وبدأت أزمات من مثل أزمة الصواريخ الأوروبية (1983-1979) أنها غير واردة ما بعد سقوط جدار برلين. ومع ذلك ظلت أوروبا تفتقر إلى إطار محدد وواضح لمصالحها ووجهتها. لقد فقدت أوروبا بانهار جدار برلين ميزة موازنة الاختلالات بين ثنائي الرافعة الأوروبية (فرنسا- ألمانيا) لصالح الاختلال بالتوازنات، وعلى حساب فرنسا بشكل رئيسي. كان هذا الخلل الحاضر الأبرز في محادثات ميتران عام 1989 في كييف وبرلين، وهو الأمر الذي بدا جلياً في قمة ماستريخت في شباط 1992. في ماستريخت نادى ألمانيا بالتوسع شرقاً، وضرورة إيلاء دول وسط أوروبا الأولوية السياسية، فيما نادى الفرنسيون بضرورة إيلاء مناطق التخوم في جنوب القارة (حوض المتوسط ودول الصحراء المغربية) الأولوية الأمنية والمالية. ومذاك صارت قسمة الشرق والجنوب الفيصل الذي يمكن من خلاله قراءة كل أزمات القارة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية على حد سواء.

أحداث ما بعد ماستريخت أيضاً ما كانت لتصب في مصلحة فريق الأوربة-الفرنسي تحديداً- وفي يوغسلافيا أيقن أصحاب تيار "أوروبا أولاً" أن مصالح الولايات المتحدة قد لا تكون متفقة مع مصالح الجماعة الأوروبية بشكل كلي. أما تحفّظ ألمانيا على تعجّل فرنسا ببدء شراكة أورو-متوسطة فكانت غالباً ما تثير ريبة الفرنسيين. وكان تباعد المواقف الفرنسية عن دول

أوروبا الشمالية هو أيضاً دافعاً لتخوف ألماني من حقيقة نوايا فرنسا. وتعليقاً على المبادرة الفرنسية في اقتراح تفعيل دور منظمة غرب أوروبا مطلع التسعينيات، قال المؤرخ الألماني هارموت صوال Harmut Soell: "لا يجب على فرنسا تجاهل أن عدداً من مبادراتها قد ولّد مجموعة من الشكوك لدى حلفائها، إن هؤلاء يخشون أساساً من أن إعادة تفعيل منظمة اتحاد غرب أوروبا بالكيفية التي تريدها فرنسا من شأنه إضعاف الحلف الأطلسي"⁽¹⁾.

فرنسا التي بدت مرتابة من عودة الميراث البسمارك في السياسات الألمانية مع عودة ألمانيا الموحدّة كانت تستشعر، بالتدريج أن ثمة انزياحاً للثقل السياسي داخل القارة مع إعلان الإدارة الأميركية -فترة كلينتون- لرؤيتها في إدارة ملف منظمة شمالي الأطلسي. فمذ إعلان البيت الأبيض عما عُرف بـ«مشروع الشراكة من أجل السلام» لضم دول وسط وشرق أوروبا لحلف الناتو، وما جرى بعد ذلك من ضم بولونيا وتشيكيا والمجر في قمة واشنطن عام 1999، وليس انتهاءً بعمليات توسعة الناتو باتجاه دول البلطيق والبلقان عام 2004، وقمة الرباط 2004، بدت كلها مؤشرات كانت تؤكد للفرنسيين أن ما من اعتراف أطلسي بدور مستقبلي يسمح لهم بالكثير من المناورة داخل المجال الأطلسي أو الأوروبي أصلاً.

فرنسا؛ الخاسر الأكبر.

ترتبط التوجهات السياسات الخارجية لفرنسا بتوجهات الرئيس المنتخب بشكل رئيسي -وبالبرلمان بنحو أقل-، وبالمثل تنشد السياسات الخارجية الفرنسية على الدوام للحقبة الديغولية باعتبارها الإطار المؤسس لسياسات فرنسا الخارجية بنحو كبير. كان ديغول يتطلع لفرنسا باعتبارها القوة الدبلوماسية لأوروبا الغربية، ولأنه كان يعوّل كثيراً على استقلالية فرنسا وأوروبا وتطلع إليه ساسة البيت الأبيض باعتباره معادياً لأميركا بشكل شخصي. وكأي

1- أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأميركية بعد نهاية الحرب الباردة، زهير بوعمامة، دار صادر، ص 326، بيروت-لبنان.

إنسان واقعي كان يُدرك تماماً وطأة الدين الأميركي على أوروبا، وتسكّنه على الدوام هواجس انتهاء الدور الفرنسي كقوة عالمية كبرى. وباستعارة من رونالد تريسكي كان هم ديغول العظيم وكربه المقيم انتهاء فرنسا وأوروبا كقوة عالمية⁽¹⁾. يروي ديغول في كتابه «مذكرات الحرب» قصة لقاءه بهاري هوبكينز المبعوث الخاص لفرانكلين روزفيلت قبل مؤتمر الثلاثة الكبار في يالطا 1945. قال هوبكينز آنذاك: إن افتقاد الولايات المتحدة الثقة في فرنسا كان يرجع إلى خيبة الأمل الشديدة التي انتابت الولايات المتحدة عندما وجدت فرنسا تنهار وتستسلم إبان كارثة 1940. أما ديغول الذي كان لديه الانطباع نفسه بخصوص الأفول الفرنسي فقد قال لهوبكينز في اجتماعه به: أياً يكن الأمر فإن الولايات المتحدة لا تترك عند الفرنسيين انطباعاً بأن مصيرها معلق بمصير فرنسا، أو أنها تتمنى أن ترى فرنسا عظيمة وقوية، أو أنها تبذل كل ما في مقدورها لتساعد فرنسا على أن تظل أو أن تُصبح كذلك مرة أخرى. «ربما لا نكون جديرين بهذا الجهد» قال ديغول، «وفي هذه الحالة أنتم محقون، ولكن ربما ننهض مرة أخرى، وحينذاك ستكونون مخطئين، وفي كلتا الحالتين فإن تصرفكم يستهدف إبعادنا». سترك ذلك اللقاء أثره البالغ في سياسات وتوجهات الطرفين. في كل لحظة يجلس فيها الفرنسيون والأميركيون فإن شيئاً ما يبقى عالقاً في تصوراتهم، يمكن تلمّسه في طيات سلوك الطرفين. تشعر فرنسا أن الولايات المتحدة تعمل في مناطق تأثيرها غير آبهة بمآل نفوذها الإقليمي. في البلقان، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تركت الولايات المتحدة أوروبا على صفيح ساخن لأكثر من أربع سنوات قبل تدخلها، مع كل ما تحمله تلك المواجهة من مخاطر انفجار أزمات شرق أوروبا ووسطها. لقد أراد الأميركيون إذلال التوجه الفرنسي في أوروبا بالقول: إن أوان أوروبا لم يحن بعد.

مع مطلع الألفية الجديدة كانت الولايات المتحدة قد أحكمت قبضتها على كل من

1- هل ما تزال أوروبا مهمة؟ مجموعة من الباحثين. تحرير رونالد تيركسي وجون فان أودينارد. الطبعة الأولى. المركز القومي للترجمة. ص 244، القاهرة 2016.

المغرب العربي - المغرب، تونس - ومشرقه بدخولها بغداد وبدء مشروع محاسبة سوريا. كان إحكام الولايات المتحدة نفوذها في المجال الحيوي الفرنسي التقليدي قد أفضى لخسارة فرنسا لجهودها الدبلوماسية في دوائر ثلاث:

- دائرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، التي كانت تحاول جد السير فيها جاهدة منذ أواسط التسعينيات بعيد مؤتمر برشلونة 1995، ثم دائرة الشراكة الأوروبية الروسية التي ابتدأت من خلال قمتي كولون (أيار 1999)، وباريس (تشرين الأول 2000)، الأوروبية-الروسية. بسبب عودة التوتر للعلاقات الأميركية الروسية.
 - دائرة السيادة القومية ضمن بنى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، حيث أتت كل عمليات التوسعة في الاتحاد والناو على حساب باريس ومنعتها السيادية الداخلية.
 - دائرة حركات التحرر، حيث عجزت فرنسا عن استكمال السياسة الديغولية (ما بعد 1962) المؤيدة لحق الشعوب بالتحرر من الهيمنة الغربية -البريطانية الأميركية-.
- فرنسا المتوسطية: حلم لم يكتمل.

ماذا لو لم يخط الطهطاوي مدوّنته في تخلص الإبريز؟ تبدو المسألة الفرنسية نتاج دفتي سلطة الخطاب بين ضفتي المتوسط بشكل كبير. فرنسا التي أفل نجمها كمشروع أوروبي-استعماري بعد نابليون بونابارت وجدت نفسها فجأة الدولة المستعمرة القادرة على فعل الكثير بفضل المستعمر هذه المرة، وبفضل الابتعاث المصري إلى باريس منذ أواسط القرن التاسع عشر الميلادي.

لعبت النخب الثقافية المصرية، ومعها الأقليات المسيحية في المشرق، منذ أواسط القرن التاسع عشر دور رافعة الحاضرة الفرنسية بالرغم من التراجع الفرنسي عالمياً منذ أواسط ذلك القرن. إلا أن فرنسا منذ ذلك الوقت ظلت تنظر للبحر المتوسط كبحيرة فرنسية خالصة.

بعيد الحرب العالمية الثانية وجدت فرنسا في «إسرائيل» ضالّتها. كانت «إسرائيل» المنتصرة

في حرب 1948، بقيادة حزب ماباي الاشتراكي، قد باتت نموذجاً للاشتراكية القادرة على إبداع نصّها السياسي والثقافي الخاص. تطلع الفرنسيون الاشتراكيون للكيوتس الإسرائيلي نموذجاً يُحتذى. ومع ازدياد خسائرهم السياسية في اليونان وتركيا عام 1953، وفي مصر بعد ذلك عام 1956، ثم الجزائر عام 1962، صار الاعتماد على الأقليات المسيحية في الشرق والإسرائيليين عماد قوام السياسة الفرنسية في الشرق. ظلت الأمور على هذا الحال حتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين حين بدأت مفاعيل الهجرة الإسرائيلية الخامسة تعيد موضعة المسألة اليهودية في الشرق. وشهدت السبعينيات حدثين مفصلين هما اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وخسارة اليسار الإسرائيلي الحكم. وقد أحدث هذان المنعطفان خللاً عميقاً في البنية الصلبة التي تعتمد عليها فرنسا. وشكل الإسرائيليون الأشكيناز على الدوام قلعة متقدمة بالنسبة لقوة أوروبا الصلبة في الشرق، مثلما شكل المسيحيون قلعة ثقافية متقدمة بالنسبة لقوة أوروبا الناعمة. وكان الركود الاقتصادي العالمي وما عرفه العالم من اهتزازات فترة السبعينيات، من الأمور التي كان من المفروض أن تفضي بفرنسا للبحث عن شريك متوسطي. لكن مغامرات ميتران السياسية، فترة أزمة الصواريخ الأوروبية بين عامي 1979 و1983، والاقتصادية، ثم تبعات سياساته التي كادت تخرج فرنسا من النظام النقدي الأوروبي، كلها عوامل كانت قد دفعت بالسياسة الفرنسية للبحث عن النفط والطاقة في الشرق الأوسط كأولوية اقتصادية وسياسية في آن، وهو ما أسس للشراكة الفرنسية الخليجية والفرنسية العراقية طيلة مرحلة الثمانينيات.

نحو شراكة إيرانية-فرنسية.

في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بتغيير النظام في أفغانستان تقوم أوروبا بتغيير المجتمع في بولندا بنحو كبير؛ السياسات الاقتصادية، قوانين الملكية، معاملة الأقليات ومَن تقوم الدولة برعايتهم. إن أوروبا لا تغير الدول بالتهديد بغزوها. إن تهديدها الأكبر يقع في

أن تقطع اتصالها بدولة ما⁽¹⁾. حتى أواخر العقد الأول من هذا القرن كانت تلك المقاربة صالحة، لكن مع طي صفحة أزمات القوقاز في جورجيا 2008. وأوركرانيا في أزمتهما الراهنة اليوم، ثم سوريا 2011، عاد السؤال عن أوروبا الفرنسية مرادفاً بنحو كبير: هل لا يزال ممكناً الحديث عن أوروبا-الفرنسية-؟

بقرار الولايات المتحدة لعب دور الموازن لصراعات القارتين الأوروبية والآسيوية تكون فرنسا قد فقدت بشكل كبير موقعها وموضعها ضمن توازنات عالم اليوم. ومع ذلك يظل للخارجية الفرنسية فرصة لا يستهان بها، قد تكون الأكبر منذ توقيع اتفاقية يالطا، كما تبني سياساتها المستقلة بشكل أو بآخر. هناك جملة من الإكراهات تحاصر فرنسا في مجالها الحيوي، فجنوب القارة الأوروبية يمتلك حصّة لا يُستهان بها من أزمات الهوية الحادة ما يجعل تأثير فرنسا في الساحة الخارجية يصل لحدوده الدنيا كدولة لها مجالها الحيوي الموحد والتماسك. تريد فرنسا الخروج إلى العالم خارج أسوار قلاعها التاريخية لكنها مع ذلك ستظل موطوءة بسؤال ما انفك يراودها، ما بعد نهاية الحرب الباردة، وفي كل مرة علا إلى السطح خطاب الشراكة الإقليمية: عن أي أوروبا نتحدث؟ وما طبيعة الشراكة التي تريدها «أوروبا الفرنسية» مع الآخرين؟ تبقى هذه الإشكالية تراود أوروبا إلى اليوم.

تتطلع فرنسا للبحر المتوسط باعتباره بحيرة فرنسية خالصة بالمعنيين السياسي والأمني، لذا حاولت فرنسا على الدوام تجسير العلاقة مع دول جدار المتوسط باعتبارها كيانات سياسية من ضمن محيطها الإقليمي. وبالرغم من التحولات التي أصابت هذا الجدار إلا أن ثمة ثوابت لا تزال حاكمة، إلى اليوم، في تطلع فرنسا المتوسطي منها:

- الحذر من تركيا، في ظل تنافس تاريخي مع أنقرة على اكتساب دول جدار المتوسط.
- الانفتاح على مصر-المؤسسة العسكرية-، باعتبارها المكوّن الحضاري والسكاني

1- السياسات الخارجية الأوروبية، هل ما زالت أوروبا مهمة؟ مصدر سابق. ص 324.

- الأضخم على حافة الجدار المتوسطي والموازن الوحيد لتركيا -الإسلامية/ العلمانية-.
- احتواء المغرب العربي، من خلال تطويقه بحزام إلتفافي في الصحراء الكبرى، واعتماد سياسة موازنة المخاطر البيئية (الجزائر/ المغرب- المغرب/ البوليساريو- الجزائر/ تونس).
- التطلع للمشرق العربي-بلاد الشام سابقاً- باعتبارها منطقة تتميز بأفضلية فرنسية. مع عدم ممانعة شراكة روسية-فرنسية، في كل من العراق وسوريا، منذ أواخر الثمانينات، آخذة في الاعتبار موقعهما الجغرافي وتأثيره على وضع تركيا الخطر.
- الإبقاء على المضائق المائية تحت رعاية دولية، وعدم تفرد أيما قوة بها.
- المخاوف الفرنسية من الشراكة مع إيران.
- تتخوّف فرنسا من الحضور الإيراني في شرق المتوسط، وما يستتجلبه هذا الحضور من نزعات "هويّاتية" سرعان ما ستلهب حافة المتوسط بشكل كبير. بإمكاننا لحاظ ذلك في مقررات ميشال فوكو الصحافية عشية انتصار الثورة الإسلامية في إيران⁽¹⁾.
- لا تمتلك أوروبا أي قوة صلبة يمكن استثمارها سياسياً؛ تعي فرنسا ذلك جيداً. لذا تحرص على تحصين أيديولوجيا قوتها الناعمة؛ "مفهوم الدولة-الأمة". وتتخوف فرنسا من الحركات اللادولتية باعتبارها قرينة مرحلة القرون الوسطى في الوعي العام الأوروبي، لذا نلاحظ أن ثمة توجساً فرنسياً أوروبياً من الجماعات اللادولتية

1- يعبر فوكو صراحة عن مخاوف "فرنسية" كامنة بقوله: إن أهمية الثورة[التاريخية ربما لا تكمن في تماهيا مع نموذج ثوري معترف به....]بل[من الإمكانية التي لديها لقلب المعطيات السياسية للشرق الأوسط، وبالتالي الاستراتيجية العالمية. ففردتها التي شكّلت حتى الآن قوتها يخشى أن تصنع بعد ذلك قوة انتشارها. إنها قادرة بالفعل باعتبارها حركة "إسلامية" على إشعال المنطقة بأسرها، والإطاحة بأقل الأنظمة استقراراً وتهديد أقواها. فوكو صحافياً، أقوال وكتابات. ترجمة باكاي ولد عبد المالك. دار جداول. ص 152-151. الطبعة الأولى. بيروت 2012.

المدعومة إيرانياً - الحشد الشعبي، حزب الله، أنصار الله، حركة الجهاد الإسلامي، حركة حماس بنحو أقل - لا يزال يراود أروقة القرار الأوروبية كل يوم.

- تبدو باريس حذرة من انفجار توتر إسرائيلي-إيراني؛ سواء من خلال مواجهة إسرائيلية مع منظمات مؤيدة لإيران، أو من خلال احتكاك إيراني-إسرائيلي مباشر (وإن كان مُستبعداً). يعتقد الفرنسيون أن مثل هذه الحروب ستكون شبيهة بأزمة الصواريخ الكويتية 1962، وما فرضته من ثقل انحياز فرنسا للولايات المتحدة مُكرهة.

- تتخوف باريس من الإسلام السياسي باعتباره معضلة قابلة للتمدد، مع ما يمكن أن تتركه هذه المعضلة من ارتدادات في الداخل الفرنسي نفسه.

الشراكة الفرنسية الإيرانية من زاوية طهران؛ مخاوف التاريخ وقلق السياسات الخاطئة.

تمثّل المرحلة القاجارية، تحديداً مرحلة ما بعد فتح علي شاه القاجاري 1797-1834، الإطار المؤسس لشخصية إيران الدولة- الأمة راهناً. وقد حملت أحداث القرن التاسع عشر بالنسبة للإيرانيين محطات مفصلية لم تزل تبعاتها النفسية والتاريخية تلقي بظلالها على شخصية إيران إلى اليوم. كانت حروب جورجيا، وأذربيجان، أو ما عُرف بالحرب الروسية-الفارسية، قد أسست لتقليد حذر في سياسات إيران الخارجية. في كل مرة يعتمد الإيرانيون فيها سياسةً متعددة الأجنحة مع الغرب كانت تلك السياسة تنتهي بتسوية على حساب السلطة المركزية في طهران. إن علاقة إيران بالغرب لا تبدو أحادية الوجهة والصلة البتة. لوهلة يكاد أهل السياسة في طهران يشعرون، شأنهم شأن أمراء بوهيميا في القرن التاسع عشر- بأن أي تسوية دولية ستكون حتماً على حسابهم.

شواهد كثيرة تدعّم هواجس طهران منذ ما يزيد عن القرنين الأخيرين إلى اليوم. في معاهدة فنكشتاين الفرنسية-الإيرانية-أيار 1807- طلب الإيرانيون عون فرنسا في حربهم في القوقاز.

كان الدعم الفرنسي متردداً ولم تمش بضعه أشهر على توقيع المعاهدة حتى غير الفرنسيون من موقفهم بعيد صلح تِلست في تموز من ذلك العام. الأمر نفسه تكرر مع البريطانيين بُعيد عام 1809 عندما أقدمت بريطانيا على مد يد العون للإيرانيين في معركة آراس 1812. لكن التسوية البريطانية- الروسية في نسيان 1812 سرعان ما دفعت بلندن للتخلي عن طهران وإرغامها على توقيع اتفاقية كلستان في تشرين الأول عام 1813. أما طلب الإيرانيين العون من الأميركيين فهو أمر لم يكن أشقى حالاً البتة. في أيار من العام 1911 استُدعي موركان شوستر، الخبير المالي الأميركي لإصلاح واقع الدولة المالي، لكن استدعائه سرعان ما استجلب استنفاراً روسياً بريطانياً انتهى بسحب الولايات المتحدة مستشارها وعودة الهيمنة السوفياتية البريطانية إلى ما كانت عليه.

محذور آخر يتطلع إليه الإيرانيون ويتمثل بمخاوفهم من انعكاس الشراكات الخارجية على الوضع الداخلي. تعي طهران في هذا الخصوص مخاطر مثل هذا الأمر. وانشقاق الجبهة الوطنية مع شابور بختيار سيظل شاهداً كمثال حيّ على تحوّل مواقف الزعامات الداخلية بالرهان على الخارج. انطلاقاً من هذه المخاوف يوازن الإيرانيون بين مكتسبات أي شراكة وإكراهاتها وفق جملة من الأسس، منها:

- المحافظة على مناعة الدولة داخلياً وحفظ سيادة النظام الإسلامي.
- ألا تُحدث هذه الشراكة خللاً في توازنات المجال الحيوي الإيراني.
- ألا تسمح هذه الشراكة بتغيير دولي يتيح تجاوز إيران وموقعها في الخارطة الدولية، كما حصل مع الإيرانيين إبان فترة القاجاريين.
- ألا تفضي هذه الشراكة لتقويض جهد القوى الثورية في الخارج على المدى الاستراتيجي (المتوسط والبعيد).

- أن تصب هذه الشراكة في المقاصد الكبرى لأيديولوجيا الثورة المتمثلة بمقارعة الاستكبار ومواجهته.
- هل من إمكانية لشراكة إيرانية فرنسية اليوم؟ سيظل مثل هذا السؤال مشرعاً، ومتفتحاً على غير مقاربة وتصور. لكن جملة من الشرائط والالتزامات لا بد من أن تلازم تطلعنا لمثل هذا الأمر، منها:
- ألا تُفضي هذه الشراكة لتدعيم التقارب الروسي-الفرنسي بمعزل عن طهران.
- ألا تكون هذه الشراكة على حساب الجوار الإقليمي لإيران-تحديداً تركيا-.
- أن تُبنى هذه الشراكة على أسس من الاحترام المتبادل لسيادة كل من الدولتين الفرنسية والإيرانية.
- أن تُفضي هذه الشراكة لموقف فرنسي مستقل عن الولايات المتحدة (في المسألة النووية رهنأ ومستقبلاً، وفي مسألة القدرات الدفاعية الإيرانية، وفي الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي بنحو أو بآخر).

مقاربة لإشكالية التعامل مع التحوّلات العالمية الراهنة

د. الياس فرحات
عميد متقاعد و باحث

طرح ورقة المركز الاستشاري إشكالية مركزية يعبر عنها السؤال التالي: كيف يمكن للعرب وإيران التعامل مع التحديات المنبثقة من التحوّلات العالمية الحالية والاستفادة من الفرص التي تتضمنها لتقليل التباينات وإعادة صياغة العلاقات الإقليمية البينية وفق معايير ثابتة ومتوازية تصبّ في مصلحة الجميع؟ لمقاربة هذا السؤال-الإشكالية يمكننا طرح الموضوع من زاوية تحديد التهديدات والتحديات التي يواجهها العرب وإيران والتي تسمح للقوى المعادية بتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

تُشكّل الولايات المتحدة القوة العظمى التي تتحدى وتهدد في جميع أنحاء العالم. إنها قوة عسكرية هائلة لديها أساطيل بحرية تجوب المحيطات والبحار وأكثر من 500 نقطة انتشار لقوات برية وجوية في العالم. وهي القوة التي استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية خوض حروب في كوريا وفيتنام وبعد إنتهاء الحرب الباردة في أفغانستان والعراق. فيما اقتصر تدخل فرنسا على فيتنام في الخمسينيات وعلى حديققتها الخلفية في غرب أفريقيا في مطلع الألفية الثانية. واقصر تدخل الاتحاد السوفياتي على الحرب الكارثية في أفغانستان ومؤخراً تدخل روسيا في سوريا.

والولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية والمالية الأولى في العالم والتي تحكم العالم بعملتها (الدولار) وتهيمن على القطاع المصرفي في العالم بحيث يمكنها تجميد أي حساب في مصارف

العالم لأشخاص أو هيئات أو دول. كما أنها القوة العلمية والتكنولوجية الأولى وقد تمكنت باختراع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من تغيير الثقافة البشرية.

ومن مظاهر القوة في الولايات المتحدة القِيم الأميركية التي تنشرها في العالم من عادات وتقاليد وأطعمة وألبسة وأزياء وموسيقى. وتشكل مراكز الأبحاث والدراسات قوة لا يستهان بها في تحضير القرارات الحكومية الأميركية. وفي الكونغرس وفي معظم وكالات الاستخبارات والقوات المسلحة ووزارة العدل والخزانة مراكز دراسات خاصة بكل منها. كما أن هناك مئات المراكز المستقلة التي تموّلها شركات كبرى أو شخصيات وتلتزم من الإدارات الحكومية إجراء دراسات لقاء بدل مالي يمكنها من الاستمرار. والدراسات ليست كلها معلنة أو منشورة بل هناك دراسات تبقى مكتومة ومعدة للاستثمار من جهات حكومية.

التحدي الأميركي لدول المنطقة في أغلب مظاهره هو تحدّي ثقافي وعقائدي وإعلامي أكثر مما هو عسكري. تبلور ذلك بعد «الربيع العربي» الذي أطلقته الإدارة الأميركية بواسطة الإعلام ومراكز الدراسات والدبلوماسية. سقط هذا «الربيع» على المنطقة بقوة ولم تتمكن القوى الحية في المنطقة من تحديد أهدافه فانبرى بعض منها لتأييده لأنه رفع شعار تغيير النظام والحرية وبعد أقل من سنة اتضحت الأهداف وهي ضرب بنية الدولة والمجتمع في المنطقة العربية وإيران.

كان التركيز على الانقسام السنيّ الشيعي واستحضار خلافات من فترات محددة في التاريخ والإضاءة عليها وبدا ذلك واضحاً خلال «الربيع» وكذلك تم إبراز النزاعات الإثنية بين العرب والكرد والأمازيغ ليستفيد منها الغرب في ضرب بنية المجتمعات. وليس صدفة أن ركز «الربيع العربي» على الأنظمة الجمهورية المدنية وأغفل الأنظمة الملكية التوتاليتارية.

والغريب أن أراضي السلطة الفلسطينية استثنت من تظاهرات «الربيع العربي» وخصوصاً أن الشعب الفلسطيني أطلق انتفاضتين في عامي 1987 و2000 فيما صمت في «الربيع العربي» مع أنه الأكثر حاجة إلى «ربيع» وأن وضع الشعب الفلسطيني تحت قهر الاحتلال الإسرائيلي يستوجب انتفاضة ربيعية إذا صح التعبير.

ومن تجليات الإعلام الأميركي وما يدور في فلكه التركيز على الهوية الدينية والمذهبية والإثنية وإغفال الهوية الوطنية. وكذلك من الأخطاء القاتلة لدى دول المنطقة وشعوبها الرضوخ لتصنيفات الولايات المتحدة والابتعاد عن الهوية الوطنية أو هوية الدولة الوطنية. ومن مظاهر الرضوخ في المصطلحات التركيز على الطوائف والإثنيات وإغفال الأوطان. ومن مظاهر الخضوع للتصنيفات الأميركية جرى التركيز على داعش وأُغفل ذكر تنظيم القاعدة الأساسي في الإرهاب الدولي وباتت دول المنطقة ووسائل إعلامها وسياسيوها يركزون على داعش ويغفلون القاعدة وهذا ما أعطى تنظيم القاعدة في بلاد الشام -جبهة النصرة طابعاً وطنياً سورياً أسهم في إطلاق اسم المعارضة السورية عليه!

أدخلت الولايات المتحدة جرثومة الانقسام وشجعت على التعبئة المذهبية والإثنية وحققت نجاحاً كبيراً تمثل في تنظيمي القاعدة وداعش. من كان يصدّق أن مسلماً يفجر نفسه في سوق أو جامع أو تجمع من أجل قتل أبناء مذهب آخر؟ طبعاً التعبئة والتحريض اللذان توصل اليهما باحثون مميزون نجحوا في ذلك. ومن يصدّق أن داعش أرسلت 12 انتحارياً إلى مصفاة بيجي وفجروا أنفسهم لتدمير المصفاة وإعادة بنائها من قبل شركة أميركية بمليارات الدولارات؟ ومن يصدّق أن داعش أرسلت ستين انتحارياً لتفجير أنفسهم في أحياء بلدة عين العرب كوباني الكردية؟ وكل هؤلاء يعتقدون الإسلام كما يزعمون لهم ويسعون إلى الشهادة في سبيل الله.

لاشك في أنه نجاح مذهل أن تقاوم الولايات المتحدة بالدم العربي والدم المسلم وبالمال العربي من أجل تدمير المجتمع العربي والمسلم.

أطرح في ورقتي ما يلي :

1-تحصين جبهة الدول المقاومة وذلك بتحسين المجتمع والدولة :

التحصين في سوريا والعراق يبدأ من تحرير البلاد من الإرهاب ومن القوات الأجنبية الأميركية التي تنتشر في شمال سوريا وقسم من الجنوب وفي العراق في الأنبار والحبانية عين الأسد وفي القيّارة، وتكليف الأجهزة الأمنية الوطنية بأمن مطاري بغداد والنجف بدلاً من

شركة بريطانية. كما أن التحصين يشمل القضاء على الفساد المستشري. هل يمكننا اعتماد مثل اليابان وألمانيا في إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية؟ كان البلدان في وضع أسوأ من سوريا والعراق واليمن وليبيا والصومال. لكن الهوية الوطنية أسهمت في إعادة بناء ألمانيا واليابان وتصدرا دول العالم في الاقتصاد .

2- التركيز على الهوية الوطنية وانحسار الهويات الفرعية من طائفية ومذهبية وإثنية. أعتقد أن هذه المهمة شاقة وتتطلب عناية كبيرة في السياسة والإعلام والثقافة وإعادة النظر في بعض المفاهيم والعادات والممارسات التي تؤدي إلى التفرقة الدينية والمذهبية والإثنية.

3- قضية فلسطين والصراع مع «إسرائيل» تشكل فرصة ومدخلاً لتوحيد الجهود العربية والإسلامية. والتركيز على الصراع مع الصهيونية العنصرية يجب أن يكون المنطلق الأساسي في السياسة والثقافة والإعلام.

4- دراسة العلاقات مع الغرب على ضوء الحاجة العلمية و التكنولوجيا والصناعية والاقتصادية.

5- اعتبار قيم الحرية والعدالة والمساواة قيماً وطنية مستمدة من تعاليم الإسلام ومن المفكرين العرب في عصر النهضة: الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده وليست مستوردة من الغرب كما يجري تظهيرها حالياً.

6- التمسك بالمقاومة خياراً وممارسة وسياسة والحفاظ عليها باعتبارها أولاً أكبر إنجاز عربي ومسلم في مواجهة الصهيونية، وثانياً باعتبارها شعلة تضيء درب الوحدة والتقدم.

7- الاعتراف بتخلف إعلامنا إن لجهة الوسائل المكتوبة والمرئية والمسموعة وذلك يتجلى في هروب جمهور المقاومة والجمهور العربي والمسلم إلى وسائل إعلام أجنبية لتابعها مع العلم بأنها معادية. يجب إعادة النظر في الوسائل وأساليب مقاربة الأخبار والتحليلات.

8- يجب أن لا ننسى أن العرب والفرس والترك وأمم المنطقة كانوا لأكثر من خمسة قرون أمماً مسلمة تقود التقدم في العالم وأسهمت في بناء الحضارة الإنسانية وأن تراجعت يعود إلى فساد السلطات الحاكمة وانحرافها عن مصالح الشعوب وإهمال التنمية البشرية بشكل عام.

تأثير الإسلام وفعاليتها في النظام الدولي

د. محمد طيّ

نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إن أمة يقتصر دورها على التلقي دون العطاء لهي، إن وجدت، أمة تعيش عالية على المجتمع البشري، تأكل من فئات الأفياء وتكون نهياً لهم، وسوف تذهب سفلأ إلى أن تتلاشى. فأين نحن من ذلك؟ أليس علينا أن نعطي؟ أن نقدم للإنسانية ما يبرّر وجودنا بين أمم الأرض؟ وهل نستطيع ذلك؟

إذا درسنا تاريخنا نستطيع أن نجيب بالإيجاب.

أما في حاضرنا، ورغم كل ما تعانیه شعوبنا، فقد كان لها إسهامات جليّة، لكنها موضعية وفي ميادين محدّدة.

في التاريخ

لقد قدمنا للبشرية في مجال انعتاق الإنسان ما يعدّ نقلة نوعية جبارة في حياته الدنيا والآخرة وقدمنا في مجال العلوم الإسهامات الجليّة.

أولاً، في مجال الانعتاق

نزل الإسلام ثورة لتحرير الانسان ورفعته وتكريمه وهو ثورة في المجال الروحيّ وفي المجال المادّي. في المجال الروحيّ قضى الإسلام على عبادة الأشخاص والحيوانات والأشياء، ولن نتوقّف كثيراً عند هذا الجانب في هذا البحث. وفي المجال المادّي (السياسيّ

والاجتماعي والاقتصادي) قضى على الصلاحيات الإلهية التي كان يدّعيها الحاكم في الممالك والإمبراطوريات القديمة على أساس أنه إله أو نائب للإله أو ناطق باسمه على الأقل. وهو بالتالي يمتلك على الناس حقوق الإله وفي مقدّمها الآتية:

- الحقّ على النفوس، فيقتل من لا يروق له صبراً ودون ذنب حقيقي، أو بواسطة زجّ الناس فيقتلون ويُقتلون في الحروب التي يشنّها لأغراض شخصيّة، كالاستيلاء على البلاد الأخرى لنهب ثرواتها وإذلال أهلها.
- الحقّ على أموال الناس، فيغتصبها عندما يحتاج إليها، أو عندما يحلو له.
- الحقّ على الحرّيات، فيصادرهما ويستعبد الناس، ويستخدمهم في أعمال السخرة لإقامة المنشآت الجبّارة كالمعابد الوثنيّة (كقلعة بعلبك)، أو القبور الملكية (كأهرام مصر)، أو لبناء القلاع. إلخ.

وقد قام الإسلام بنشر عقيدة توحيد الله توحيداً مطلقاً وحرّم الإيمان بالألوهيات الأرضية المزعومة، وعدّ إشراكها مع الله من الذنوب التي لا تغفر⁽¹⁾، وبذا حرم أرباب هذه الألوهيات من الصلاحيات المذكورة في داخل البلاد التي يحكمونها وفي خارجها.

وهكذا فقد كرّس الإسلام حماية حقوق هي الحقوق الطبيعية الملازمة للكائن البشريّ فرداً أو جماعة، في السلم كما في الحرب.

1 - حقوق الناس التي حماها الإسلام

منح الله الإنسان بمجرد خلقه حقوقاً تلحق شخصه في كلّ زمان ومكان، وأتى الدين لحمايتها. من هنا أتى حفظ الدين في مقدمة الحقوق التي وردت في «مقاصد الشريعة» (الشاطبي، 2001،

1 - إذ يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (النساء/48)، أو ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا بَعِيدًا﴾ (النساء/116).

- عدم الاستعباد (أو الاسترقاق) بكل أوجهه بما فيها السخرة⁽¹⁾، فالأصل في الإنسان الحرّية. وعدم التقييد إلا بما هو محظور شرعاً⁽²⁾. وهو يشمل حرية الإنسان في التصرف العقلي والمادي، ما يستلزم بالضرورة حفظ العقل.
- حفظ العقل، هو حفظ للإنسان، لأنّ العقل هو الذي يميّزه عن سائر المخلوقات على الأرض، وبفضل هذا العقل الذي يختص به كرمه الله وفضله على سائر المخلوقات⁽³⁾. والاهتمام بالعقل يقتضي تمكينه من وظائف التفكير والتدبر التي يحثّه الله تعالى على ممارستها، فكم من آية توصي بعقل الأمور والتفقه والتفكر والتدبر.
- ويتعلّق بالعقل حقوق أهمّها العلم الحقّ بالعلم⁽⁴⁾، وكذلك الحق بإبداء الرأي: حرّية إبداء الرأي تنفيذاً للشورى والتشاور⁽⁵⁾، واستتاجاً من قوله تعالى على لسان مؤمن آل فرعون الذي يستغرب منع إبداء الرأي⁽⁶⁾.

- حرّية التجمّع والاجتماع التي تعزز الحق بإبداء الرأي، كما هو معروف

وتتضمن حرية إبداء الرأي الحريات السياسية.

الحريّات السياسيّة: على المسلمين أن يكونوا شركاء في تقرير شؤونهم⁽⁷⁾. وتشمل هذه الحريات اختيار الحاكم.

- اختيار الحاكم. «لا بد للناس من أمير» فالיום مطلوب من الناس أن يختاروا أمراءهم، لكن ليس كما يجري في الغرب انطلاقةً من لعبة موازين القوى والمناورات التي قد تأتي بأي كان، بل بناء على مواصفات، وهذا ما تميز به الاسلام، وتتمثل:

1 - الوسائل: م 6، ج 3، ص 216

2 حيث يقول تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَنَهَا﴾ (الطلاق / 7)

3 - حيث يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء / 70)

4 - إذ يقول تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر / 9)، ويقول: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر / 28)

5 - ﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأُمْرِ﴾ (آل عمران / 159)، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى / 38)

6 - ﴿أَفَقُلْتُمْ لِرَجُلٍ أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ (غافر / 28).

7 - يقول تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى / 38)

سلباً بالألا يكون بخيلاً ولا جاهلاً ولا جافياً (قاسياً عليهم) ولا حائفاً للدول ولا مرتشياً (نهج البلاغة، 2/ 378).

أما إيجاباً فيجب أن يكون عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنة (النوري، 1987، 6/ 14) وأن يكون أقوى الناس على أمر الحكم وأعلمهم بأمر الله فيه (النهج، 2/ 503).

- الحقّ بالقسط: القسط هو معاملة الحاكم الناس بالسوية وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه، وتندرج تحته مسائلنا المساواة والعدل.

- المساواة: لم يسمح الإسلام بأيّ شكل من أشكال التمييز بين الناس على أساس العرق أو الأصل⁽¹⁾.

- العدل: إن الله تعالى، الذي خلق البشر، حدّد طرق التعامل معهم، فعلى الحاكمين أن يلتزموا بالعدل، بأن يعطوا كلّ ذي حقّ حقه⁽²⁾.

- حفظ المال/ التكافل: الحقّ بالملكية الخاصّة: دحضاً لحق الحاكم بالاستيلاء على أموال الناس عندما يريد، صان الإسلام المال، ضمن القيود الشرعيّة⁽³⁾، وهذه القيود تضمن

التكافل، وذلك بناء على الآية الكريمة ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (الذاريات/ 19).

كما أنّ هناك حقوقاً للمعوزين في مغنم المسلمين⁽⁴⁾ وفي الصدقات (الزكاة)⁽⁵⁾.

وهكذا فإنّ الاسلام يعترف بحقوق للإنسان، وإن كان يعادل بعضها شكلياً ما يقرّه الغرب

اليوم، إلا أنّها لا تحتوي إباحة ما يؤدي بالإنسانية إلى الهلاك⁽⁶⁾، من جهة، ولا تخضع، من جهة

1 - حيث يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (الحجرات/ 13)

2 - يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء/ 58) ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل/ 90)

3 - يقول تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة/ 188) ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (النساء/ 29)

4 - ﴿أَتَمَّا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسُهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ (الأنفال/ 41)

5 - ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعْتَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْقَدْرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ (التوبة/ 60)

6 - كالمساكنة دون زواج والمثليين، مما لا يؤدي إلى الإنجاب، ما يهدد في حال تعميمه إلى انقطاع النسل ثم زوال البشرية.

أخرى، لأي نوع من المساومة، لأنها ليست ناجمة عن موازين قوى متقلّبة تسمح باللتفاف عليها، كما يجري عادة في الدول "المتقدّمة"، أو بالاحتيال، بل تعاليم إلهية ملزمة سراً وعلانية تحت طائلة العقاب الديني والأخروي.

أ- في السياسة الخارجيّة

اقتضت مسألة الدفاع عن الدين وعن المسلمين، من جهة، ومصالحهم الدولية، من جهة أخرى، أن يقسموا العالم إلى دار إسلام ودار حرب، وقد برزت بينهما دار العهد: دار الإسلام هي التي تقام فيها شعائر الإسلام علناً وتطبّق شريعته.

دار الحرب كانت «كلّ دار تكون الغلبة فيها لأحكام الكفر وتمنع فيها أحكام الإسلام»، لكنّ الأمر اليوم مختلف، لأنّ الدول غير الإسلامية لا تمنع من نشر الإسلام بالحوار، ولا تعيق عموماً إقامة الشعائر الإسلامية، ممّا كان مسوّغاً لشنّ الحرب في عهد الإسلام الأولى.

ولم يبقَ من دار للحرب سوى الدول التي تعتدي على حقوق المسلمين.

وإلى هذا يعترف الإسلام بالحياد⁽¹⁾، كما أنه يقيم وزناً غير عادي للمعاهدات التي هي عقود واجبة الاحترام.⁽²⁾ ويحث على العلاقات الوديّة بين الدول، علاقات التعاون والمساعدة والتعارف⁽³⁾ وعدم إيذاء من لا يتعرض للمسلمين⁽⁴⁾.

1 - ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقْبَلُواكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ (النساء/ 90)

2 - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة/ 1، يراجع كذلك التوبة/ 4 والأنعام/ 152 والنحل/ 91 والإسراء/ 34 والفتح/ 10).

3 - راجع (الحجرات/ 13)

4 - ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٧) لَا يَنْهَكُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْبَلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنَّ يَبْرُوهُمْ وَنُقِضُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتنحة/ 7 و8 راجع كذلك: النساء/ 1 والبقرة/ 208 والأنفال/ 16)

II- حفظ الحقوق أثناء القتال، القانون الإنساني

لا يسمح الإسلام بشنّ الحروب تحقيقاً لغايات خاصة بالحاكم، بل في سبيل الله فقط، وفي هذا المجال لم يقر القتال إلا دفاعاً عن الدين وعن المسلمين والمستضعفين. ولم يسمح بالحرب العدوانية.

في هذا الإطار، وضع الإسلام قوانين شاملة للحرب سواء في مجال القوانين المنظمة للنزاعات Ius ad bellum أم في مجال القوانين المنظمة لسلوك المقاتلين في القتال Ius in bello. في المجال الأول، نظم الإسلام مسائل شرعية الحرب وطريقة بدئها.

شرعية الحرب: تكون الحرب شرعية إذا كانت:

- ردّاً لعدوان على النفس والمال⁽¹⁾ وعن الدين⁽²⁾، ففي هذه الحالات يؤذن بالقتال⁽³⁾.

هذا ويجرم القتال أربعة أشهر هي الأشهر الحرم إلا إذا شنتها الأعداء⁽⁴⁾.

- إذا كانت نصرة للمستضعفين⁽⁵⁾ ومن ذلك مساندة الثورة على الاستعمار.

في المجال الثاني، بيّن الرسول (ص) قواعد القتال العامة، ضدّ غير المسلمين، في مبادئ يمكن تلخيصها في الحديث والحبرين الآتين:

الحديث: «لا تغلّوا (لا تخفّوا شيئاً من الغنائم) ولا تمثّلوا (لا تشوّهوا) ولا تغدروا ولا تقتلوا

1 - ﴿وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتَلُونَكُمْ وَلَا تَغْدُوا إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة/190)، ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة/192)

2 - ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة/193)

3 - ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ يَأْتِيهِمْ ظُلْمًا وَلَئِنْ اللَّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (النساء/75) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ (الحج/39 و40)

4 - ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَبِهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفِيهِمْ فَلَا تَغْلِبُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة/36 راجع كذلك البقرة/194)

5 - ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ (النساء/75)

شيخاً فانبأ ولا صيباً ولا امرأة، ولا عسيفاً (عاملاً)...» (الكليبي، 1985، 28/5) ⁽¹⁾، لأنّ هؤلاء من غير المقاتلين.

الخبر الأول: «ما بيّت رسول الله عدوّاً قط» ⁽²⁾ (أي أنه لم يهاجم ليلاً أيّ عدوّ) (الكليبي، 1985، 28/5)، لما في ذلك من الغدر، بل كان يأمر بإنذار العدو قبل مهاجمته، لعلّه يقتنع فيستجيب.

الخبر الثاني: «نهى رسول الله (ص) أن يُلقى السّم في بلاد المشركين» (الكليبي، 1985، 28/5) ⁽³⁾ وبينّ عليّ بن أبي طالب قواعد القتال بين المسلمين، بعد أن ابتلي بهذا النوع من القتال، وكانت هذه القواعد أرحم من السابقة. وهي تندرج تحت العناوين الآتية ⁽⁴⁾:

الإعذار: وهو إيضاح الأمر لدى العدو ولدى الناس ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (الأَنْفَال/42).

- عدم بدء العدو بالقتال.
- عدم الإجهاز على الجرحى.
- الرفق بالمستسلمين: كالعاجزين والممتنعين عن القتال والأسرى.
- عدم ملاحقة الفارين الذين يتركون الحرب.
- عدم كشف الستر ودخول المخايء، إلا بإذن القائد.
- إباحة ماء الشرب.
- منع اغتنام غير أدوات الحرب.

هذه القواعد الخاصة بالقتال بين المسلمين يمكن سحبها على القتال ضدّ غير المسلمين بواسطة الاتفاقيات، فيقدم الإسلام للمقاتل ولغير المقاتل مستوى من الرحمة لا تستطيع البشرية أن تبلغه ولا حتى نظرياً.

1- فروع الكافي، دار الأضواء، ط3، م5، كتاب الجهاد، ص28، راجع كذلك أبواب الجهاد في سائر الصحاح

2- المصدر نفسه

3- المصدر نفسه

4- راجع نهج البلاغة، دار الهدى الوطنية، 418-414/3

ضمانات الحقوق في الإسلام

إنّ إقرار الحقوق مسألة هامة، ولكن يجب أن تُحمى ويُضمن التمتع بها، فلا تبقى حبراً على ورق. وضمّانة حقوق الإنسان في الأنظمة الوضعيّة تتمثل أساساً بالقضاء الذي يحميها من تجاوزات السلطة، وخاصّة التنفيذيّة. والسلطة يمكنها التهرّب وتفادي الوقوع في ما يثبت ارتكابها، وبدون الإثبات لا يحكم عليها، أو التذرّع بظروف تضع لها القوانين التي تمكنها من الاعتداء على الحقوق أثناءها.

أمّا في الإسلام فالضمانة هي، إلى جانب القضاء الإسلامي، الإيمان نفسه، الذي يدفع السلطة التي ترتكب إلى أن تعترف بما ارتكبت خوفاً من الله تعالى، كما يلزم المسلم بأن يساعد أخاه المسلم على نيل حقوقه. فإذا ارتكب الحاكم الظلم فعلى المسلمين أن يردعوه، لأنّ واجبهم مقاومة الجور.

ثانياً: في المجال الفكري

لقد قدّم الإسلام في هذا المجال إسهاماً عظيماً، سواء في ميدان الفلسفة أم في مجال العلوم، ولانا بحاجة إلى التوسع في هذا الحقل لشهرته، إذ ما زالت أسماء الفلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا وابن رشد، وما زال اسم ابن خلدون في حقل الفكر الاجتماعي/السياسي مثار الإعجاب في جميع أنحاء العالم.

أمّا في مجال العلوم فيكفي أن بعضها ما زال يحمل أسماء من أسسوه كالجبر واللوغاريتم وغير ذلك الكثير.

في الزمن الحاضر

يعاني المسلمون اليوم من التخلف الشامل اقتصادياً وعلمياً وعسكرياً... ورغم كل هذا كانت لهم إسهامات مجيدة في مجال مقاومة العدوان والتسلط الخارجي وحتى الداخلي.

حيث قاوموا، وما زالوا، أعداءهم وفي الوقت نفسه أعداء الشعوب المستضعفة التي تغطي القسم الأكبر من الكرة الأرضية، كما ثاروا في بعض بلدانهم على الحكومات الفاسدة الظالمة، كما سنرى في الكلام على النهضة الإسلامية و«الربيع العربي».

قتال أعداء الشعوب:

كان المسلمون عبر التاريخ، كما غيرهم من الأمم، هدفاً للقوى غربية تحلم بفرض أديولوجياتها عليهم وتطمع بثروتهم وبمواقعهم الجيوستراتيجية، وقد تعرضت بلاد المسلمين لاعتداءاتهم لاسيما في حروب الفرنجة وفي الغزو الاستعماري ثم الهيمنة الإمبريالية الراهنة.

كما تعرّض المسلمون لعملية إبادة وسبي للبشر وتهديم للحضارة على يد مسلمين يكفرونهم أو يبدعونهم أو يشركونهم منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى اليوم.

وهكذا فقد واجهوا الاستكبار العالمي، مسهمين بشكل ناشط في الكفاح الإنساني ضد هذه الظاهرة، كما واجهوا التكفيريين.

- مواجهة الاستكبار العالمي: الاستعمار والإمبريالية

واجهت الشعوب الإسلامية الاستعمار والإمبريالية وقدمت إنجازات جلييلة في هذا الميدان كانت من بين أبرز ما عرفته الإنسانية، ما أسهم في القضاء على هذه الظاهرة.

فقد استعمرت بعض الدول الأوروبية بلداناً وشعوباً في القارّات الثلاث آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وهي الدول التي سبق أن أباد أبناؤها مئات ملايين البشر في أميركا وأستراليا، والتي أجرت الدماء أنهاراً في جميع أرجاء العالم بقتل البشر، واغتصبت وشرّدت ونهبت الثروات وأفقرت الشعوب وعملت على إدامة تحلّفها. وكلّ هذه الجرائم معروفة.

فإذا اقتصرنا على ما ارتكبه تلك الدول في بلادنا العربيّة والإسلامية، بحسبانها نموذجاً مما يرتكب في ما سمّي «العالم الثالث»، لوجدنا أنّ المآسي الكبرى التي نعاني منها الآن إنّما كانت هي المؤسسة لها أو التي خلقتها، أحياناً من لاشيء وأحياناً من معطيات ضحمتها ووظفتها لمصالحها.

فمنذ ما يزيد على القرنين بدأت القوى الاستعمارية نشاطها حول جزيرة العرب وحتى داخلها، ثم في مصر وبلاد الشام والعراق،

ففي الجزيرة العربية، ساعد البريطانيون محمد بن عبد الوهاب، لينشر عقيدة دينية بدوية ضيقة تكفر المسلمين وتبدعهم وتشركهم، وتسفك دماءهم، في طول الجزيرة وعرضها.

أمّا على الأطراف الشرقية للجزيرة، في منطقة الخليج، فقد دعم البريطانيون شيوخ قبائل ليستخدموا مرافئهم استراحات لهم على طريق الهند. ثمّ لما اكتشف النفط، وتحوّلت المشيخات إلى إمارات تقوم كلّ منها على ميناء وحقل بترول أو غاز، سيطروا عليها باتفاقات مع أولئك المشايخ القبليين، وما زال الامبرياليون الذين ورثوا الإمبراطورية البريطانية يحمون عروشهم مقابل استخدام مواقعهم ونفطهم وأموالهم، ويطبقون القواعد العسكرية عندهم.⁽¹⁾

وفي شمالي أفريقيا، استخدم المستعمرون حججاً سخيفة ومختلقة، فتقاسمها الإسبان والإيطاليون، وخاصة الفرنسيون⁽²⁾ الذين انتزعوا حصّة الأسد، وحاولوا ضمّ الجزائر على أساس أنها فرنسيّة. ولم يخرجوا إلاّ بفعل الثورات الدامية.

وفي مصر بدأ النشاط الاستعماريّ مع احتلال نابوليون بونابرت تلك البلاد، واستمرّ بعده على أيدي البريطانيّين، وصولاً إلى الحقبة الناصريّة، وبعدها خضعت لمناطق النفوذ حتى اليوم. أمّا في بلاد الشام فقد بدأ التدخّل الاستعماريّ في ظلّ السلطنة العثمانية المتهاككة مستغلاً

1 - وكان آخرها المعاهدة العامّة للسلام سنة 1820 بين حكّام مشيخات الخليج والامبراطورية البريطانية ممثّلة بالجنرال كير . المشايخ كانوا: سلطان بن صقر القاسمي، الشارقة، حسن بن رحمة، رأس الخيمة، محمد بن هزاع بن زعل، دبي، شخبوط بن ذياب بن عيسى آل نهّان، أبو ظبي، حسن بن علي، الرمس وضاية...

2 - ادعت فرنسا احتكار تجارة أنواع من السلع مقابل الجزائر، وطالبتها الجزائر بدفع ديون، واستغلّت إهانة الابي حسين لقتلها فاحتلتّ الجزائر. كما تدرّعت بتحريك بعض القبائل التونسية على حدود الجزائر ففرضت على الباي معاهدة حماية. وفي المغرب، استغلّت فرنسا ثورة بعض القبائل على السلطان فاحتلتّ العاصمة وفرضت معاهدة حماية على المغرب...

ما سمّي "الامتيازات التجاريّة" ⁽¹⁾ les capitulations وكذلك وجود الأقيان المضطهدة لتكون رؤوس جسور للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلاد.

فمنذ بدايات القرن العشرين، وعندما لاحت هزيمة الدولة العثمانيّة، قام "المجتمع الدولي"، ممثلاً ببريطانيا وفرنسا خاصّة باستعمار المنطقة تحت اسم "الانتداب"، ففتتها وزرع ذلك الجسم الغريب بين مصر وبلاد الشام ⁽²⁾، من أجل منع وحدتها وإخضاعها ⁽³⁾. ما أدى إلى خلق دولة "إسرائيل".

وكذلك استعمرت دول ومناطق إسلامية أخرى من قبل الهولنديين والإنكليز والروس.

لكن الشعوب الإسلاميّة خاضت صراعاً مريباً ضد القوى الاستعماريّة لم يهدأ إلا بعد طرد هذه القوى. فإلى جانب الثورات في بلدان شمالي أفريقيا العربيّة وفي سوريا وبعض مناطق الخليج العربيّة والهند وأندونيسيا، كانت ثورة الجزائر المجيدة، ثورة المليون شهيد، وكانت ثورات في أفريقيا في دول إسلامية مع مثيلاتها من غير الإسلاميّة.

وبعد جلاء الجيوش الاستعماريّة عن المنطقة، بقيت عصا غليظة تقوم، إضافة إلى دور خاصّ بها، بالدور الاستعماريّ الذي يمنع تقدّم دول المنطقة حتى تظلّ مناطق نفوذ واستعمار اقتصادي وتبعيّة. وهكذا وجدنا "إسرائيل" تشارك في حرب السويس إلى جانب بريطانيا

1 - وكانت في الأساس تسهيلات تجاريّة منحت للتجار من رعايا بعض البلدان الأوروبيّة بدءاً من القرن السادس عشر. وولكنّها استغلّت أبشع استغلال فيما بعد.

2 راجع الملحق.

3 - في 16 أيار/ مايو 1916، إبان الحرب العالميّة الأولى، وقّع كل من مندوب بريطانيا مارك سايكس ومندوب فرنسا فرنسوا جورج-بيكو، نيابة عن حكومتيهما، اتفاقاً لتقاسم بلاد الشام والعراق، أعطيت بريطانيا بموجبه حقّ الاستيلاء على فلسطين وشرق الأردنّ والعراق، وأعطيت فرنسا حقّ احتلال ما تبقى من بلاد الشام، أي ما سيصبح سوريا ولبنان. هذا الاتفاق نفّذ بحذافيره بعد احتلال المنطقة سنة 1918، وفي 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 صدر إعلان آرثر جيمس بلفور، وزير خارجيّة بريطانيا بمنح «بيت (وطن) قوميّ» (a national home) لليهود في فلسطين. وتبنّت عصبة الأمم الأمر بعد إنشائها، وضمّنت الوعد في صلح الانتداب البريطانيّ على فلسطين، ووضعت له آليات تنفيذية.

وفرنسا ضدّ مصر، ثمّ تشنّ حرباً على مصر وسوريا والأردن في حزيران 1967، وتحتلّ سيناء والصفّة الغربيّة والجولان، وتعمل على تهويد هاتين المنطقتين الأخيرتين وضمّهما.

وعلى طريق منع تقدّم المنطقة، وجدناها تدمّر المفاعل النوويّ السلميّ العراقيّ "تمّوز" في 7 حزيران/يونيو 1981 وتحاول منع سوريا من الاستفادة من الطاقة النوويّة السلميّة، وتضغط لشنّ عدوان ضدّ المنشآت النوويّة السلميّة في إيران. كلّ هذا كان بدعم كامل سياسيّ ومادّيّ وتسليحيّ من جانب الغرب وخصوصاً الولايات المتّحدة الأميركيّة التي تعمل دائماً على جعل «إسرائيل» متفوّقة على كلّ الدول العربيّة والاسلاميّة.

أمّا لبنان فقد تعرّض منذ ما قبل قيام الكيان الصهيوني إلى الاعتداءات التي استمرّت حتى جرى اجتياحه سنة 1982 الذي تواصل حتى طرده المقاومة سنة 2000، ثم حاول الكرة سنة 2006 حيث تلقى هزيمة جديدة.

وما زال هذا الكيان يشن الاعتداءات على غزة بعد طرد جيشه منها، ولكنها تُمنى بالفشل. لقد كانت التجربة اللبنانية والغزية من الأرصدّة التي تضاف إلى رصيد الإنسانيّة، لما ألحقته بهذا الكيان المعادي للشعوب، والذي يؤدّي للاستكبار العالمي خدمات ثمينة.

مرحلة الفوضى البّناء

من الخطط التي تفتّق عنها العقل الاستكباري لمنطقتنا ما سمّي "الفوضى الخلاقة"⁽¹⁾، التي تقضي بخلط الأوراق في هذه المنطقة وتفتيتها بإقامة كيانات طائفية وعرقية تمهيداً لإعادة تشكيلها بما يناسب المصالح الاستكبارية التي تضمنها الصهيونية، وذلك بإقامة ما سمّي «الشرق الأوسط الكبير» أو الجديد.⁽²⁾

1 - وقد صدر كتاب بهذا العنوان لشمعون بيريس، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأردن، الأهلية للنشر 1998.

2 - الذي نظر لها معهد أميركان انتربرايز.

ولعلّ ما شدّ من عزيمة القوى الإمبريالية اكتشاف وجود مخزونات هائلة من الهيدروكربون في منطقة شرقي البحر المتوسط في المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لبلدان المنطقة. بدأ الأمر بالعراق، وكان من أقوى الدول العربية اقتصادياً وعسكرياً، فاستغلّت طموحات الرئيس صدام حسين وما كان يساوره من جنون العظمة، لا سيّما بعد الحرب مع إيران. فأغراه الأميركيان، بشكل غير مباشر، باحتلال الكويت⁽¹⁾. وبدأت رحلة تدمير العراق بأن تعرّض في النهاية للغزو، حيث دمّرت مرافقه وحلّ جيشه وشرطته، وبرزت الطائفية والإثنية بين الأكراد والعرب، وبين المسلمين السنة والشيعية، وانتهى الأمر، بعد الانسحاب الرسمي للجيش الأميركي، باحتلال تكفيربي داعش لمساحات شاسعة من أرضه

أمّا في لبنان، وبعد طرد الجيش «الإسرائيلي» من القسم الأكبر من أرضه، فقد جرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأخذ «المجتمع الدولي» يذرف دموع التماسيح، ويتذكّر ضرورة إحقاق العدالة وألزم النظام السوري بتسريع انسحاب الجيش السوري من لبنان بموازاة حملة تشهير، وهو الجيش الذي كان أنهى الحرب الأهلية اللبنانية وحمى الأقليات في المناطق المختلفة وواجهه، مع القوى المقاومة، الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982. وإن كنّا لا نبرّئه من أخطاء وارتكابات، إلّا أنّها لا ترقى إلى الحدّ الذي يوجب التنكّر لكلّ ما قدّمه من تضحيات في لبنان.

ثم وصل الأمر إلى إقامة المحكمة الدولية، بما يخالف الأحكام الدستورية اللبنانية، بقرار من مجلس الأمن، الذي تسيطر عليه القوى المعادية للشعوب، ولتبدأ بعد تردد مرحلة لمحاكمة المقاومة، التي كانت انتصرت من جديد على العدوان في تموز/ آب 2006.

لكنّ مشروع الفوضى الخلاقة هُزم تقريباً في المنطقة وإن يكن أصحابه ما زالوا يمتنون النفس بمواصلته.

1 - راجع وثائق ويكيلكس، وقناة CNN بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2011.

الحكومات الفاسدة والربيع العربي

مر المسلمون بسببات استمرّ قروناً، تحكّم بهم أثناء حكام ظلّمة فاسدون انحطوا بهم إلى درجات فظيعة من التخلف والتبعية للقوى الكبرى، لكن بعضاً من المحاولات جرت هنا وهناك من أجل الخلاص لم يكتب لها الاستمرار- إلى أن قامت الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 بعد إرهابات استمرّت عقوداً عديدة. ورغم تكالب القوى الاستكبارية والوكلاء المحليون على هذه الثورة إلا أنها استمرت ونقلت إيران من دولة «نامية» إلى دولة متقدمة في مختلف المجالات، رغم الحصار الاقتصادي، واستطاعت أن تنصر على أعتى القوى العالمية، فأعادت إلى المسلمين ثقتهم بالإسلام بعد أن ثارت الشكوك الجديدة بشأن صلاحيته لهذا العصر.

لم تستطع الشعوب الإسلامية أن تجاري الشعب الإيراني في الثورة على حكامها الفاسدين المستبدين والظلمة، إلى أن طفح الكيل لديها فتحرّكت.

وهكذا فبدأ من سنة 2011 تحرّكت شعوب عربيّة ضد حكوماتها التي استعبدها وأفقرتها وطرحت شعارات الحريات والخبز، وكان ذلك انطلاقةً من تونس مروراً بمصر، إلى ليبيا، إلى اليمن، إلى البحرين. واستطاعت تلك الشعوب أن تسقط الحكام في معظم تلك البلدان. لكنها تابعت مسيرتها في اليمن، فحاول حكام الخليج تدجينها، ولما فشلوا، تصدّت لها السعودية، وشنتّ عليها عدواناً واسعاً ما زال يقتل شعب اليمن منذ حوالي ثلاث سنوات. ولكن هذا الشعب يستبسل في الدفاع عن أرضه، بل ويهاجم السعوديين داخل حدودهم.

وفي البحرين، حيث يطالب الشعب بأبسط حقوق الانسان، يمارس الحكم المتسلط السجن والتعذيب والقتل، ضدّ الرجال والنساء، بمن فيهم علماء الدين، والأطفال والشيوخ. كما يعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية في تلك الجزيرة الصغيرة، وقد ساندته السعودية في قمعه شعبه الذي ما زال صامداً منذ ست سنوات.

أما في سوريا فقد بدأت مع «الربيع العربي» بعض التحركات، إلا أن الأمر سرعان ما تكشف عن خطة رهيبة مدبّرة ضد هذا البلد الذي استمرّ وحيداً من بين دول الطوق يواجهه «إسرائيل»، وكانت أداؤها التنفيذية هي التكفيريين القادمين من كل حذب وصوب.

أما الحركات التي أسقطت الحكام، ولأنها لم تكن تملك استراتيجيات واضحة ولا تنظيمات راسخة، فقد كان مألهاً أن عاجزت عن قيادة شعوبها على طريق تحقيق مطالبها، ما أوقع بلدانها في حالات من الفوضى أو الارتواء بين برائن القوى الاستكبارية ووكلائها المحليين.

ثالثاً- «الإسلام الآخر»: الجماعات التكفيرية

لقد انتشرت في المنطقة حركات متطرّفة كان أسس لها محمد بن عبد الوهّاب ومحمد بن سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر في الجزيرة العربية بدعم من وزارة المستعمرات البريطانية، وتحركت اليوم واستولت على مناطق واسعة نسبياً في بعض البلدان. ولكن بعض دول المنطقة وشعوبها استطاعت هزيمتها نيابة عن العالم كله.

لقد طرحت تلك الحركات الإسلام بشكل مختلف، لا يعترف بكل المزايا التي بيّناها في بداية هذا البحث، ويكفّر كلّ المسلمين من غير أتباعه، بمن فيهم أهل السنّة، الذين يدّعي الدفاع عنهم⁽¹⁾. أما أسباب التكفير فتتمثل في لجوئهم إلى الأمور الآتية:

الشفاعة، الاستغاثة، التوسّل، القَسَم بمخلوقٍ على الله، القَسَم بغير الخالق، استعمال كلمات السيّد أو المولى أو استعمال كلمة عبد مضافة إلى النبيّ، النذر، البكاء على الميت، تكريم مواليد الأولياء ووفياتهم، بناء القبور وتجسيصها، اتّخاذ المساجد على القبور، الإنارة على القبور، الصلاة عند القبر، التبرّك بالقبور، اتّخاذ الخدم والسدنة عند القبور، النحر والذبح عند القبور، زيارة قبر الرسول، التبرّك بآثار الأنبياء.

1 - ففي كتاب «التوحيد»، المقرّر رسمياً في السعودية، في الصفّ الأول من المرحلة الثانوية، لمؤلفه صالح الفوزان لسنة 1424هـ ص 66 و67، يوصف الأشاعرة والماثريديّة بالشرك ويتحدّث عن «المشركين الأوائل»، فيقول: «فهؤلاء المشركون هم سلف الجهمية والمعتزلة والأشاعرة». هذا علماً أنّ الأشاعرة هم أهل السنّة.

- انطلاقاً من هذه الأسباب، روى الوهابيون، يدعمهم البريطانيون، بالدماء أرض الجزيرة العربية وجنبتها، ثم بعض الدول العربية الأخرى، وذلك على أربع مراحل:
- المرحلة الأولى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى حوالي سنة 1810.
 - والمرحلة الثانية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أواخره،
 - والمرحلة الثالثة منذ بدايات القرن العشرين حتى الثلاثينيات منه، وترافقت مع اكتشاف البترول وازدياد أهميته،
 - والمرحلة الرابعة هي التي بدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين وما زالت قائمة حتى اليوم.
- هذا رغم تهافت هذا الفكر وعدم ثبوته على ميزان النقد والتمحيص⁽¹⁾. وحتى لا يطلع أتباع

1 - من السهل دحض هذا الفكر وهذا ما سنبينه في هذا الهامش لمن يريد المزيد:

• الشفاعة

ترى الوهابية أنّ « من يطلب الشفاعة من محمد (ص) كان كمن يطلبها من الأصنام » (النجدي، 124). في هذا الأمر يتمسك الوهابيون بالآيات التي تمنع الشفاعة بالمشرّكين، ويتركون الآيات التي تُقرّها للمؤمنين، من مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَجِيمًا ﴾ (النساء/ 64). واستغفار الرسول (ص) لهم شفاعة، ويعضد هذا عدد كبير من الآيات الكريمة، إلى جانب ما أثار عن الرسول من أحاديث في الصحاح (البخاري، تيمّم/ 1 ومسلم، مساجد/ 3، والنسائي، غسل/ 26 والدارمي، صلاة/ 111 وابن جنبل 1/300).

• الاستغاثة

وهي محرّمة وموجبة للشرك الأكبر الذي يُحرّمه الله ورسوله (النجدي، 57)، رغم كلّ الآيات التي تحضّ عليها (سور مريم / 47 و87 وغافر/ 7 ونوح/ 28 والأعراف/ 151 وإبراهيم / 41 والشعراء/ 86 والحشر/ 10 والمنافقون/ 5 ويوسف/ 98 والشورى/ 5 والأعراف/ 134). وفي هذا ينسى الوهابيون أيضاً أنّ كبار الصحابة، دعوا الرسول (ص) واستغاثوا به بعد وفاته، ومن هذا القبيل استنجد عمر بن الخطاب حتى بعث النبيّ العباس، لا بالنبيّ (ص) نفسه، عندما عمد إلى صلاة الاستسقاء (السمهودي، 2/42).

• التوسّل

يكفرّ الوهابيون كلّ من توسّل بالنبيّ (ص) (ابن تيمية، 1995، 1/106)، وينسون من توسّلوا من الصحابة في دعائهم الله تعالى ليقضي لهم حوائجهم، ومنه قوله (ص) وهو يعلمهم: «اللهم إني أسألك بحقّ السائلين عليك وأسألك بحقّ ممشاي هذا إليك، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة...» (مسند أحمد 3/21 وابن ماجه، مساجد/ 14).

• القسم بمخلوق على الله

فلا حقّ لمخلوق على الخالق في نظرهم (النجدي، ص 20). وفي هذا الرأي لا تُقيم الوهابية وزناً لآيات قرآنية تقرّ حقّ المؤمنين على الله تعالى، كقوله جلّ وعلا: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا سُبْحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (يونس/ 103)

والتوبة/111 والروم/47)، هذا إلى العديد من الأحاديث الشريفة (البخاري، جهاد/4، و46 ومسلم، إمارة/46، إيمان/48 وترمذي، إيمان/18 وابن ماجه، زهد/35. السيوطي، الجامع الصغير، 2/33).

• القسم بغير الخالق

يحرّم الوهابية القسم بغير الله، (إبراهيم، 2000، 549). وفي هذا تجاهلٌ لكل الآيات التي يُقسم فيها الله تعالى، نفسه، بمخلوقاته. كقوله جلّ من قائل: والعصر، والعاديات، فالموريات، والنازعات، والناشطات، والسباحات، فالمدبرات، والمرسلات، فالعاصفات، والناشرات، فالفارقات، فالملقيات، والذاريات، فالحاملات، فالجاريات، فالمقسّمات،

والصافات، فالزاجرات، فالتاليات، ﴿وَالطُّورِ ۝١﴾ وَكُنِبِ مَسْطُورِ ﴿٤﴾ فِي رَقِيٍّ مَشْهُورِ ﴿٣﴾ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴿٤﴾ وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ ﴿١﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ وَهَذَا أَلْبَدُ الْأَمِينِ ﴿٥﴾. عاء غير الله والاستغاثة

• استعمال كلمة (السيد) أو (المولى) وإضافة كلمة عبد إلى اسم النبي أو غيره

أما كلمة (مولى)، فقد وردت على لسان الخالق عزّ وجلّ في عدد كبير من الآيات (الدخان/41، والنحل/76، والنساء/33، ومريم/5، والأحزاب/5) إلى عدد كبير جداً من الأحاديث النبوية.

وأما استعمال كلمة (سيد) فقد ورد هو الآخر في القرآن عن يحيى (ع) آل عمران/39) كما استعملها الرسول (ص) في حقّ الحسن والحسين (ع) (البخاري، صلح/9، فضائل أصحاب النبي/22).

وأما كلمة (عبد) فقد وردت غير مرّة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ (النور/32. راجع كذلك البقرة، 178 والنحل، 75)، إضافة إلى ما ورد على لسان الرسول الأعظم (ص).

• النذر

يتهم الوهابية المسلمين بأنهم يندرون لغير الله، للأولياء والصالحين، ويعدون ذلك شركاً في العبادة (الصنعاني، 12). غير أن النذر من حيث المبدأ ليس ممنوعاً في القرآن (الإنسان/7 و مريم/26 و آل عمران/35 و البقرة/270). فإن تندر لله وتهدى الثواب إلى من تشاء، فهذا ما عليه المسلمون، وهو أمر لم يرد فيه منع، بل إن فاعله مثاب وإن كان هناك من يشدّ، فهم بعض الجهلة الذين يجب إرشادهم لا قتلهم.

• البكاء على الميت

يحرّم الوهابية البكاء على الميت، ويروون حديثاً يقول: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه» (اليماني، 2008، 3/187 و188، وآبادي، 1990، 8/280). ويُناقض موقف الوهابية القرآن الكريم بشأن يعقوب النبيّ مثلاً، الذي كان يبكي لفقد يوسف، إذ يقول تعالى: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (يوسف/84)، كما يُناقض مواقف رسول الله (ص) (البخاري، الجنائز/4 و43، جهاد/7 فضائل الصحابة/25. والهيثمي، مجمع الزوائد، ج6 ص120 وابن ماجه،

جنائز/53). كما يحمل شخصاً خطأ آخرين والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الأنعام، 164)

• تكريم مولد النبي (ص) ومواليد أولياء الله ووفياتهم

يعتقد الوهابيون أن ذلك من البدع المذمومة (النجدي، 52). ويفوت القائلين بهذه الأقوال وأمثالها أن تكريم أولياء الله قد حضّ عليه الذكر الحكيم في العديد من الآيات، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ اللَّهَ فِئْتَهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (الحج/32 و36 وكذلك المائدة/20). أمّا أن يُعدّ تكريم رسول الله (ص) بدعة، فالردّ عليه أنها سنّة وهي سنّة حسنة (الاسكندراني، 5).

• بناء القبور وتخصيصها (طلاؤها بالخص، وهو نوع من الطين)

يعدّ الوهابية هذا الأمر من الشرك (ابن تيمية، 56)، لذلك هدموا ما كان قائماً. علماً أن بعض القبور التي هُدمت في

المدينة ومكةً مما كان مبنياً ومخصّصاً أو مكتوباً عليه أو مبنياً فوقه، أو كل ذلك، وكانت تعود إلى زمن النبي (ص) أو الخلفاء، ولم يهدموها، كما أن قبوراً كانت قائمة في بلاد الشام: بيت المقدس ودمشق وغيرها، ولم يأمر عمر بن الخطاب بهدمها. وحتى قبر رسول الله (ص) نفسه إنَّما قام في حجرة مبنية كما هو معلوم. فهل كان جميع الحكام المسلمين منذ عهد الرسول (ص) حتى اليوم ساكتين على الشرك الممثل بالممارسات المذكورة؟

• اتّخاذ القبور مساجد

يقول ابن تيمية: «... ورد النهي عن اتّخاذ القبور مساجد، ولعن الله من يفعل ذلك»، ومن هنا يُعدُّ من يبني مسجداً على قبر مشركاً (ابن تيمية، 56). علماً بأن قبر النبي (ص) أصبح داخل المسجد، كما أن الله تعالى يقول في قصة أهل الكهف: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا عَلَيْنَا مِنْهُمْ لَعْنٌ كَثِيرَةٌ لَاتُخَذَتِ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ (الكهف/ 21).

• الإنارة على القبور

يروى الوهابية حديثاً يقول: «لعن رسول الله (ص) من أسرجها» (القبور) (النجدي، 1342، 61 و95). وقد أثبت علماء الرجال أن سند هذا الحديث مطعون فيه، كما في (تهذيب التهذيب). فيبقى أن فوائد ذلك كبيرة؛ لأن فيه، إلى جانب تكريم الأنبياء والصالحين، إمكانية إيواء للفقراء المتعبدين ليلاً، كما أنه يسمح بقراءة القرآن والدعاء في مكان مبارك.

• الصلاة عند القبر والتوجّه إليه عند الدعاء

تعذ الوهابية من يصلي عند قبر الرسول (ص) أو قبور الصالحين، أو يتوجّه إليها بالدعاء، مشركاً (آل الشيخ، 159، وص 32). إلا أنه قد مرّ معنا الآية الكريمة ﴿لَنْتَخَذَنَّكَ عَلَىٰ مَسْجِدًا﴾، كما ورد ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَقَابِرِهِمْ مَعْصُومًا﴾ (البقرة/ 125). وإلى هذا أفق الإمام مالك المنصور العباسي، بدلاً من صرف الوجه عن قبر الرسول (ص) أو عن عدم التوجّه إليه في الدعاء، فقال له: «لم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة، بل استقبله واستشفع به». وهكذا فإن الصلاة تُصبح مستحبة عند قبور الأنبياء والصالحين.

• التبرُّك بالقبور

يحمل الوهابية التبرُّك بالقبر على الكفر (ابن تيمية، 56، وإبراهيم، 2000، 1475)، فيما يؤيد هذا التبرُّك عدد كبير جداً من الوقائع:

ففاطمة (ع) أخذت قبضةً من تراب قبر الرسول (ص) وأخذت تشمّها وتبكي، وبلال قديم من الشام في عهد عمر وقصد المدينة المنورة فأقّى قبر النبي (ص) فأخذ يبكي عنده ويمرغ وجهه عليه. (ابن الأثير، 2012، 1/28). وفي «شرح الشفاء» للقااضي عياض أن ابن عمر رؤي يضع يده على مقعد النبي (ص) من المنبر ثم وضعها على جبهته.

• في اتّخاذ الخدم والسدنة وإقامة الأعياد عند القبور

يذكر ابن تيمية (ابن تيمية، 1995، 333) أنه «... ورد النهي (عن رسول الله) عن اتّخاذ القبور مساجد، ولعن الله من يفعل ذلك». والحقيقة أن الحديث ورد: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبوري عيداً...».

وهذا الأمر يعني أن لا يذفن المسلمون موتاهم في بيوتهم كيلا يكونوا في حالة غم دائم، ولا أن يستمرّوا في الاحتشاد عند قبر الرسول (ص). وقد فسره العديد من العلماء على معانٍ مختلفة، ليس بينها عدم إتيانه والاحتفال عنده بالمرة. أمّا اتّخاذ السدنة والخدم الذين يقومون على تنظيف المكان وترتيبه والاعتناء به عندما يكون قبراً فوقه بانيان، كما يقومون بالتنظيم عند زيارة الناس له، فهو أمر مستحب ولا حرمة ولا كراهة فيه لسقوط الأدلة القاضية بغير ذلك.

• النحر والذبح عند القبور

يرى الوهابية في ذلك شركاً (إبراهيم، 2000، 1021)؛ ويتجاهلون أن المؤمن الذي ينحر عند قبر ولي من الأولياء، يُريد التقرب إلى الله تعالى عن طريق التصدق باللحم على الفقراء والمساكين، ولا يُريد مجرّد النحر. وعادة الذبح للأضياف

الوهابية من المغرّر بهم على أيّ فكر آخر، فهم يوجهونهم إلى كتابات بعينها ويحذرونهم من الأطلاع على غيرها أو من الاستماع لغير قادتهم. فيجب "ألا يندخد المسلمون بكلّ من رفع راية الجهاد، وإن سمّاها إسلامية، حتى ينظروا في عقيدته ومنهجه ومطابقة ذلك مع منهج " أهل السنّة والجماعة" التي ذكرت أصولها في ما سبق". (ناجي، 277) (مما أوضحه الكاتب).

فحتى لو سلّمنا جدلاً بصحّة هذا الفكر، من حيث أن كلّ ما لا يجوز غير جائز، فهل هو كاف ومبرّر لاستباحة الدماء والأعراض والأموال؟ ألا يمكن حمل ما يأتيه المسلمون من هذه

أو للصدقة ممّا بحث عليه القرآن الكريم، فهذا إبراهيم (ع) يذبح عاجلاً لضيوفه، الذين لم يكن يعلم أنهم من الملائكة، إذ يقول تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ (هود/ 69)، كما نحر رسول الله غير مرة. وأمّا الاعتراض على المكان، ففي غير محله، فقد ورد عن ثابت بن الضحاك أنّ رجلاً نذر على عهد رسول الله (ص) أن ينحر إبلاً له بـ (بوائة)... فقال النبي (ص): هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبَد؟ قالوا: لا. قال: هل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟ قالوا: لا. قال رسول الله (ص): «أوفِ بِنَدْرِكَ...» (أبو داود، إيمان/ 22).

• زيارة قبر الرسول (ص) وقبور الصالحين

تحرّم الوهابية زيارة القبور، وينسحب الأمر على زيارة قبر رسول الله (ص) (النجديّ 88)، وهذا الرأي يتناقض مع عدد كبير من الآيات المباركة حيث ورد: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (النساء، 64). والمجيء يعني السفر للزيارة ليستغفر الرسول (ص) للقادم إليه. وهذا لا مانع منه بعد وفاة الرسول (ص): ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْوُتُّ فَقَدْ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء، 100)، والهجرة إلى الرسول (ص) تحتل زيارته، حيناً أو ميتاً فيما تحتل، وفيها أيضاً سفر. كما يتناقض مع الأحاديث الشريفة، فقد جاء في السنّة المطهرة: زار رسول الله (ص) قبر أمّه أمنة بنت وهب (الترمذيّ، جناز/ 60، وابن حنبل، 3/359). وقال (ص): «قد نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها فإنّها تذكر بالآخرة» (مسلم، جناز/ 106 أصحاحي / 37، أبو داود، جناز/ 77، أشربة/ 7، ترمذيّ، جناز/ 7، نسائيّ، جناز/ 106). و«من زار قبري وجبت له شفاعتي.» و«من حجّ فزارني بعد وفاتي كان كمن زارني في حياتي.» و«من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي» (السمهوديّ، 4/1336 وابن حنبل، 4/324).

• التبرُّك بآثار الأنبياء

تُحرّم الوهابية التبرُّك بآثار الأنبياء ومنهم رسول الله (ص) (ابن تيمية، 56). وهم بهذا يتجاهلون ما أمر به القرآن من تعظيم آثار إبراهيم (ع)، وكذلك زوجته هاجر، بالصلاة في مقام إبراهيم (ع)، والسعي بين الصفا والمروة، كما فعلت هاجر، ومن الذبح كما حاول إبراهيم فداءً لإسماعيل (ع).

أمّا التبرُّك بآثار النبي (ص) فهو أمر مارسه الصحابة في حياة رسول الله (ص)، كما بعد وفاته، فقد تبرّكوا بوضوء النبي (ص) (بخاريّ، وضوء/ 33)، وكانوا يقتسمون شعره (بخاريّ، وضوء/ 40، صلاة/ 94، مسلم، صلاة/ 253، ابن حنبل، 307/3084)، وغير ذلك من آثاره (الحاكم، 3/299، وابن كثير، 7/113).

الأفعال على أنه تأويل قد يصحّ وقد لا يصحّ؟ وهل يخطرُ ببال أحد أن المسلم الموحد يمكن أن يشرك القبور أو المدفونين فيها أو حتى رسول الله (ص) مع الله تعالى؟

هذا مع العلم أنه جاء عن رسول الله (ص) في الحديث الصحيح، بخصوص التكفير: "إذا كفر الرجل أخاه، فقد باء بها أحدهما" (مسلم، إيمان/ 111 /، أحمد، 2 / 22 و 60 و 142).
 كما جاء: "... ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدوّ الله، وليس كذلك، إلّا حار عليه" (أي رجع إليه ذلك) (مسلم، إيمان/ 111).

استراتيجية التكفيريين وممارساتهم

لم تبق أفكار التكفيريين نظريات مجردة بل هي حوّلت إلى استراتيجيات وطُبقت في الواقع بكل «أمانة»، إذ دعوا إلى «الجهاد» ومارسوه.

والجهاد اليوم، في نظرهم، هو «نضال الكفار والمرتدين (اقرأ سائر المسلمين)، والمحاربين لله ورسوله والمهدّدين لهذا الدين وأهله» (عبد العزيز، 268). وهكذا فهم يرون أنّ الحرب التي يخوضونها ليست حرباً بين المسلمين، لذا لا تطبق فيها قواعد هذه الحرب.

كما أنه لا بأس بالعدو والنكث، ولا مانع من اغتيال القادة الذين لا يسايرونهم، بمن فيهم المشايخ أمثال «الشيخ الحبشي»، ذبحاً، قبل «استفحال خطرهم». «فأمثال هذه الانحرافات وهؤلاء الشيوخ يجب القضاء عليهم بالذبح في بداية أمرهم» (ناجي، 70).

وإذا كان الملاحظ أنّ التكفيريين لم يستهدفوا الصهاينة وتحدّثوا عن «الصليبيين» دون اليهود، فإن ردّهم على هذا هو أن الأولويات تقضي بغير ذلك، فقتال المرتدين (المسلمين) الممتنعين مقدّم على قتال الكفار الأصليين... وقد أجمع الصحابة على البدء بقتال المرتدين (عبد العزيز، 307). كما أنه يجب قتال الأقرب قبل الأبعد، «لأنّ الأقرب أكثر ضرراً، وفي قتاله دفع ضرره عن المقابل له وعمّن وراءه». (عبد العزيز، 306).

ولا ينسى التكفيريون الرشوة للزعماء، كي يتمكنوا من تجنيد الأتباع. (ناجي، 48) فالغاية تبرّر الوسطة.

بدأ التكفيريون تنفيذ هذه الاستراتيجية في الثمانينيات من القرن الماضي، فقد أخذ الأميركيون يدفعون بالسعوديين لتجنيد المقاتلين الإسلاميين لقتال السوفييات «الكفرة»، الذين احتلوا أفغانستان المسلمة، وشكّلت أفواج من المقاتلين الذين عبّئوا بالفكر الوهابي، وزُجّ بهم في ساحات القتال، وانتهى الأمر بتحرير أفغانستان من الجيش السوفياتي. وعاد المقاتلون إلى البلاد الإسلامية، حيث بدأوا أعمالهم «الجهادية» في بعضها، وقد توفّرت البيئات الحاضنة في هذه البلاد، خصوصاً في الأوساط الريفية وشبه البدوية، والمهمشة الفقيرة بشكل عام.

وهكذا نشروا الإرهاب في بعض هذه الدول وصولاً إلى أوروبا وأميركا، إلا أن ما أثاره ذلك من موقف عدائي لدى الغرب والدول التي نشطوا فيها لم يمنع أجهزة المخابرات، وبعضها هي التي أنشأتهم في الأساس، من الاستفادة منهم، وتوظيفهم في مشاريعها في البلدان والجهات التي لا تسير سياساتهم، كسوريا والعراق ولبنان وحتى إيران...

بدأ «الجهاد في الجزائر خصوصاً بعد إلغاء انتخابات سنة 1991، واستمر ارتكاب الفضاعات حتى سنة 2002، إذ بدأت مرحلة الخلاص مع مجيء بوتفليقة حيث طرحت برامج للوئام الوطني، فتراجعت موجة التكفير والقتل إلى أن تلاشت تقريباً، وإن كانت تطلّ برأسها في بعض الدول الأفريقية مثل كينيا ونيجيريا (بوكو حرام) ومالي...

وكانت الساحة الثانية هي مصر، حيث ارتكبت اعتداءات على بعض المرافق وعلى السياح الأجانب. ولكن الحركة قمعت وتفكّكت. ولكنها عادت اليوم لتمارس الإرهاب في سيناء خصوصاً وفي الداخل المصري بشكل عام.

ولم تنج بعض دول الخليج من تأثير هذه الظاهرة كما في تفجيرات الرياض والخبر سنة 1995، والتي عادت سنة 2003، وما زالت تظهر حتى اليوم.

كما طاول النشاط «الجهادي» بعض الدول الأوروبية خصوصاً مدريد- إسبانيا سنة 2004 ولندن في 7/7/2005، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأميركية (11 أيلول/ سبتمبر 2001) وفي السنوات الأخيرة. وكذلك باريس وبروكسل...

إلا أن الجماعات التكفيرية مارست أخطر نشاطها، خصوصاً بعد الغزو الأميركي للعراق، في سوريا وفي العراق نفسه،
 أما سوريا فبدأت الحكاية فيها بالتهديد الأميركي بمناسبة غزو العراق⁽¹⁾، ولكن الرئيس السوري لم يرضخ.

وفي سنة 2011، بدأ في بعض أنحاء سوريا حراكٌ مطبّي صدئ لـ«الربيع العربي»، لي طرح مطالب مشروعة، وبدأ النظام يتجاوب، ولكنه اتّهم بالبطء، وما لبث الحراك أن تعسّكر، وتكشّف الأمر عن استعدادات تبيّن أنه كان يُخطّط لها منذ مدّة طويلة، تعود بالضرورة إلى ما قبل الحراك، بدليل اكتشاف الأنفاق والتحصينات في المباني وتحت الأرض، وبدليل وجود كمّيات هائلة من السلاح من مختلف الأنواع والعيارات.

وراحت دول إقليمية تسعّر القتال في سوريا مدّة المقاتلين بالسلاح والمال، وكانت هذه الدول هي الدول التابعة للمحور الأميركي، بل التي يحمي الأميركيون عروشها، كالسعودية والإمارات ودولة قطر، وكذلك تركيا.

وانخرط الوهابيون التكفيريون في القتال فكانوا القوى الرئيسية في المعارضة المسلحة. وانتشرت ممارسات القتل الإجرامي بقطع الرؤوس والصلب وطمر الأحياء وبقر البطون وأكل الأحشاء. ووصل الأمر إلى سبي النساء، تماماً كما كان يحصل في الجزيرة العربية بين منتصف القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن العشرين على أيدي الوهابيين.

وأخذت بعض العناصر من الجيش السوري بالهرب والاتحاق بـ«الثورة»، منها لأسباب مذهبية، ومنها بفعل البترودولار السعودي والقطري. وشكّل ما سمي «الجيش السوري الحر» الذي ضمّ شراذم من المقاتلين، واستقبل معهم أعداداً من المستقلين المتعصّبين، وقطاع

1 - وكان «كولن باول»، وزير الخارجية الأميركية الأسبق، قد هدّد نظامها بعد غزو العراق في الثاني من أيار/ مايو سنة 2003 طالباً إلى رئيسها أن يتخلّى عن ثوابته وسياساته الممانعة ضدّ الامبريالية،

الطرق والمهريين وأصنافاً أخرى من المجرمين. لكنّ فاعليّة هذا الجيش كانت هزيلة، وكاد يندم وجوده بعد أن أخذ التكفيريون يقضون عليه.

ولم ينجُ لبنان من النشاط التكفيري، فقد بدأ فيه هذا النشاط على أيدي «جماعة الضنيّة»، التي قتلت عدداً من الجنود اللبنانيين. ثمّ حصلت معركة نهر البارد بين «فتح الإسلام» والجيش اللبناني الذي قدّم فيها ما يزيد عن 160 شهيداً إلى مئات الجرحى. وما زال لبنان يعاني حتّى اليوم من التفجيرات الإرهابيّة.

وقد دخلت المقاومة اللبنانية المعركة ضدّ التكفيريين في سوريا، بعد أن أخذ خطرهم يهدّد المنطقة بكاملها.

وأخيراً تمكن الجيش العربي السوري والمقاومة اللبنانية وحلفاؤهم من دحر الجماعات التكفيرية في سوريا وأطراف لبنان.

أما العراق فقد بدأ النشاط التكفيري فيه مع الغزو الأميركي، لكنه تفاقم بعد الانسحاب واجتاح غرب البلاد سنة 2014 وراح يقتل ويسبي ويدمر آثار الحضارات السابقة. إلا أن فتوى المرجعية الدينية والاستجابة السريعة لها منعتته من الاستيلاء على العاصمة، إذ تحرك «الحشد الشعبي» ليحمي بقية مناطق العراق، إلى أن استطاعت الحكومة أن تجهّز القوات الضرورية للتحرير. واستطاعت القوات الرسمية والحشد أن تحرر المناطق المحتلة وتقضي على الدولة التي أقامها التكفيريون تحت اسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وهكذا استطاعت جماعات شعبية إلى جانب بعض الجيوش العربية أن تخلّص العالم من هذه الآفة الخطيرة التي كانت تمثل تهديداً من أخطر ما عرفه العالم على أيدي الإرهابيين.

ورغم كلّ الانتصارات فإنّ معركتنا المستمرة مع الاستكبار وأدواته لم تنته، والخشية كلّ الخشية اليوم هي من أنّ الأميركيين وحلفاءهم، بعد أن انتهى أمر داعش إلى الزوال، هي في بقاء الوجود الأميركي في سوريا والعراق، تحت حجج وذرائع مَهْدُوا لها، ليستمروا في ابتزازهم المنطقة لإرضاخها لمتطلبات مصالحهم، ولن يعدموا من يطلب منهم ذلك من

الفئات التي اصطنعوها أو اصطنعوا لها قضايا، ومن بعض العرب، الذين قد تهتّزّ عروشهم بعد جلاء النصر؟

لكنّ الذين انتصروا في المعارك القاسية منذ عشرات السنين حتى اليوم لن يكونوا إلا منتصرين على أميركا وحلفائها في نهاية المطاف.

المطلوب من المسلمين اليوم

من كل ما تقدم من إسهام المسلمين في الحقول المختلفة قديماً وحديثاً يثبت أننا أمة تستطيع العطاء، بل أن تكون رائدة في مسيرة الإنسانية باتجاه التقدم وحل المشاكل والاستعصاءات التي تعاني منها المجتمعات البشرية والمجتمع الدولي على نحو عام. فنحن في السابق كنا رواداً في كافة الميادين، واليوم فإن إسهامنا مثال يحتذى في مجالات محدّدة، وليس في المجالات كافة، وعلى أيدي ثلّة محدودة من شعوبنا، لذا فعلينا استكمال دورنا عن طريق الاستفادة من طاقاتنا المعطّلة أو المستخدمة في الاتجاه المعكوس، لنلعب الدور الذي هيأنا الله تعالى له. فإمكانات الأمة الإسلامية اليوم ليست بالقليلة، فهي تشكّل حوالي عشرين إلى خمس وعشرين بالمئة من البشرية، وتحتلّ الموقع الاستراتيجي الأهم في العالم متحكّمة بكافة طرق المواصلات الأساسيّة التي عمادها المدخل الشرقيّ للمحيط الأطلسي، مضيق جبل طارق والبحر المتوسط والبحر الأحمر ومضيق هرمز والخليج وبحر العرب والمحيطان الهنديّ والهادي، متوسّطة المحيطات والقارّات، كما تمتلك من الثروات الطبيعيّة ما لا تمتلكه أي مجموعة بشريّة، وخاصة موارد الطاقة، مما يمكن استخدامه في معاركنا، وحتى في معارك الإنسانية ضد ما تعانيه من الظلم والفقر واختلال التقدّم.

والأهم من كل هذا أن لدى شعوبنا من الاستعدادات ما لا يتوفّر لأيّ من الأمم، وهو الاستعداد للبدل، فهذه الشعوب قدّمت آلافاً من قَدَموا حياتهم، منهم من قدّمها على الطريق الصواب ونال شرف الشهادة، لكنّ أضعافاً قدّموها للأسف على الطريق الخطأ انتحاراً. فلو كان الجميع يتوجهون إلى الأهداف التي تهم الإنسانية لأتوا بالمعجزات.

يبقى أننا حتّى في المجال الذي يبدو علينا فيه التقصير أكبر، وهو مجال العلم والتقانة، أثبت بعض شعوبنا، حيث أتيح لها الحد الأدنى من الفرص، قدرة فائقة على الإبداع، فقد حقّقت الجمهورية الإسلامية في مدى عقدين من الزمن ما لم تحقّقه الشعوب الأوروبية إلا في قرون. ناهيك عمّا يحقّقه علماء مسلمون في مختلف بلدان العالم، ولصالح هذه البلدان، من إنجازات مرموقة.

فعلينا العمل الجاد لتوجيه طاقاتنا البشرية والفكرية والمادّية في سبيل تحرير الإنسانية وتقدّمها ورفاهها على الطريق القويم الذي يحفظها من التردّي والانحثار.

الملحق

وثيقة كامبل

في التوصيات العاجلة التي قدمها مؤتمّر لندن عام ١٩٠٧ للرئيس الوزراء البريطاني كامبل بنرمان أكد المؤتمرون:

«إن إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة»

مصادر البحث

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - نهج البلاغة.
- 3 - ابن الأثير، أسد الغابة، دار الكتب العلميّة.
- 4 - الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت، 2012.
- 5 - ابن تيميّة، اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض،
- 6 - مجموعة الفتاوى، مجمع الملك فهد، 1995.
- 7 - ابن ماجه، السنن، المكتبة العلميّة.
- 8 - ابن الوزير اليماني، العواصم والقواصم، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، ناشرون، بيروت، 2008.
- 9 - أبو بكر جلال الدين السيوطي، الخصائص الكبرى، دار الكتب الحديثة،
- 10 - أبو بكر ناجي، إدارة التوحّش، بدون دار نشر وتاريخ.
- 11 - أبو داود السنن، دار الفكر، بيروت.
- 12 - أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001،
- 13- أبو يعلى الحنبلي، المعتمد في أصول الدين، دار المشرق، بيروت، 1974.
- 14- أبو يوسف، الخراج، دار الحدّاث، بيروت، 1990.
- 15 - -أحمد بن حنبل، المسند، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993.
- 16 - البخاري، صحيح البخاري، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- 17 - البلاذري، فتوح البلدان، مؤسّسة المعارف، بيروت، 1987.
- 18 - الترمذي، الجامع الصحيح، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- 19 - الحاكم، المستدرک، دار المعرفة، 1998.
- 20 - الحرّ العاملي، وسائل الشيعة.
- 21 - الدارمي، السنن، دار الفكر، بيروت.
- 22 - سعيد الطوسي، شرح مختصر الروضة، مؤسّسة الرسالة، 1987.
- 23 - سليمان بن قيس الهلالي، كتاب، تحقيق محمد باقر الزنجاني، منشورات الهادي، إيران، 1420.
- 24 - سليمان بن سحمان النجدي، الهدية السنّية، مطبعة المنار بمصر،
- 25 - السيوطي، الجامع الصغير،
- 26 - عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، فتح المجيد، مؤسّسة الريان،

- 27 - عبد القادر الإسكندراني، النسمة الذكية، مغفل الناشر والتاريخ.
- 28 - عبد القادر بن عبد العزيز، رسالة العمدة في إعداد العدّة، بدون دار نشر ولا تاريخ،
- 29 - علاء الدين المتقي الهندي، "كنز العمّال"، مؤسّسة الرسالة.
- 30 - الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الجيل،
- 31 - الماوردي، الأحكام السلطانية، مكتب النشر الإسلامي 1406.
- 32 - المجلسي، بحار الأنوار، مؤسّسة الوفاء.
- 33 - محمّد بن الأمير الصنعائي، تطهير الاعتقاد، الرئاسة العامّة للبحوث العلميّة، الرياض.
- 34 - مسلم، الصحيح، دار الفكر، بيروت.
- 35 - محمد بن الأمير الصنعائي، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، الرئاسة العامّة للبحوث العلميّة، الرياض،
- 36 - محمد جواد العاملي، مفتاح الكورامة، مؤسّسة النشر الاسلامي، 2005.
- 37 - محمّد بن الحسن الشيباني، السير الكبير، شرح السرخسي، دار الكتب العلميّة. 1997.
- 38 - محمد رشيد رضا، الوحي المحمّدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2005.
- 39 - محمد عمارة، "الإسلام و حقوق الإنسان"، عالم المعرفة، العدد 89، أيار 1985.
- 40 - محمد مذكور، تاريخ التشريع الاسلامي ومصادره، دار النهضة العربية، 1998.
- 41 - الميرزا النوري، مستدرك وسائل الشيعة، مؤسّسة آل البيت، 2014.
- 42 - محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، دار الأضواء، 1985.
- 43 - النسائي، السنن الكبرى، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 2001.
- 44 - نور الدين علي بن أحمد السمهودي، وفاء الوفا في أخبار دار المصطفى، طبع مصر.
- 45 - الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الكتب العلميّة، 2001.
- 46 - وهبة الزحيلي، "آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1998،
- 47 - مجلة دراسات إسلاميّة، القاهرة العدد 160،
- 48 - جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2006.
- 49 - P. Daillier et autres, « Droit international public » LGDJ, 8ème éd. 2010.
- 50 - Maxime Goece et autres, histoire Générale des religions, Librairie A. Quillet, Paris, 1984

التحوّلات العالمية والعلاقات البينية في المنطقة

أ. عبد القادر بن قرينة

نائب رئيس حركة البناء الوطني، ووزير سابق

مقدمة

أفرزت التحوّلات العالمية الجديدة تحديات وفرصاً جديدة قد تسمح لمحاوّر الأمة الإسلامية الكبرى باستغلالها لإعادة صياغة علاقاتها البينية والإقليمية، ليس لغرض مواجهة تحدياتها فحسب، بل وللعمل على التموّج الاستراتيجي، بجانب المشاريع الدولية، الصانع للقرار العالمي اليوم، وكذلك لتحقيق مشروع نهضة الأمة المنشود.

إشكاليات المداخلة:

وفي هذا الصدد يمكن التساؤل عن:

أولاً: - ماهية مشروع الأمة ومكوناته الأساسية؟

* هل هي على أسس النظم الكلاسيكية؟

* أم يمكن بعث تشكيلها من حصيلة المحاور الآتية:

- محور الممكن من النظام العربي.

- ومحور إيران - ومحور تركيا .

- ومحور دول جنوب شرق آسيا .

- ومحور قوى الأمة الحية في كل الساحات.

كمكوّنات نهضوية؟

ثانياً: - على أي أساس يمكن أن تجتمع الأمة؟

• هل على أساس المضامين والمصالح الاقتصادية البينية ، أو الخارجية مع القوى الدولية

الصاعدة؟

• أم على أساس المضامين والمصالح الأمنية، المعبر عنها شعبياً بخيار المقاومة بحيث تكون

المقاومة هي مشروع القرن في أبعاده التدافعية :

سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتحقيق نهضة الأمة؟

وذلك من خلال تفعيل قيم المصير المشترك الذي لا يميز بين مكوّنات الأمة التي قد تبدو

متناقضة أحياناً إلى حد الاحتراب ، دون أن نلغي في هذا الصدد المصالح الاقتصادية كعنصر

مكمل .

المحور الأول :

1 - التحولات العالمية: التحديات والفرص:

لقد أفرزت التحولات العالمية الجديدة تحديات جديدة في المنطقة أهمها:

- تحدي السلاح والحروب الطائفية.

- تحدي انتشار القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة.

- تحدي تفكك مؤسسات الدولة أو استباحة سيادتها الوطنية.

- تحدي إعادة هيكلة و بناء الجيوش العربية المنهارة أو المفككة .

- تحدي إعادة إعمار المنطقة.

- تحدي ضمور الوعي بقيم الوطن والوطنية.

- تحدي محاولة إمرار صفقة القرن والتطبيع العربي الصهيوني الجديد.

2 - أما الفرص المتاحة فيمكن رصدها في الآتي:

- فرصة تفكك المنظومة العربية القديمة .
- فرصة تصدّع المنطقة الحيوية للمشروع الأميركي في الإقليم .
- فرصة وضع ما بعد الربيع العربي.
- فرصة نمو وعي الأمة الاستراتيجي بطبيعة الصراع.
- فرصة نهاية الأحادية القطبية وعودة حالة الاستقطاب المتعدد على ساحة القرار الدولي.
- فرصة الفرز في الساحة بمشروع التطبيع العربي الصهيوني.

المحور الثاني :

المكوّنات الأساسية لمشروع نهضة الأمة:

أولاً: محور الدول الرسمية:

- إيران وامتداداتها وعلاقتها .
- ما تبقى من مواقف رسمية خارج هيمنة النظام الإقليمي الجديد.
- تركيا الجديدة.
- الممانع من الأمة في منطقة آسيا.

ثانياً: المحور الشعبي :

- حركات الإسلام السياسي والحركة القومية العربية وباقي قوى الأمة الحية والممانعة.
- حركات المقاومة.
- الامتداد الشعبي للأمة.

المحور الثالث

مقاربات إعادة صياغة العلاقة البينية.

أولاً: مقارنة العلاقة البينية ضمن محاور دولية:

- التراجع الأميركي مع ازدياد بؤر التوتر في العالم، هل يتيح الفراغ أم يفرض الفوضى لصالح الصهيونية المتحالفة مع المشروع العربي الجديد؟
- الصعود الروسي - الصيني، هل يتيح الاستقرار الكامل للمنطقة أم سوف يستنزف خياراتها ويتحول إلى استعمار جديد .
- استمرار الحرب بالوكالة في المنطقة يضاعف ضريبة الفلتان واللاذولة.
- ثانياً: مقارنة العلاقة البينية عبر المشروع النهضوي :
- عوائق ارتفاع العلاقات البينية لمستوى المشروع مستمرة.
- تكامل القوة التركية الإيرانية مع ما تبقى من نظام عربي القاطرة الرسمية للمشروع النهضوي.
- الأفروآسيوية توفر الجغرافيا السياسية للمشروع النهضوي.

المحور الرابع :

- الأفكار القائدة في المشروع النهضوي أساسها الأمة.
- أولاً: أولوية الإعمار والتنمية والتكامل الاقتصادي:
- مخلفات الحرب تفرض إعماراً تضامنياً.
- التكامل الاقتصادي جدار المرحلة في وجه الأزمة العالمية.
- المصالح المشتركة لاقتصاديات دول المقاومة تفرض التوازن.
- ثانياً: خيار المقاومة أساس مشروع النهضة:
- دعم المقاومة ينقل المعركة إلى ساحة العدو ويحاصر الخيار الأميركي.
- احتضان إيران وتركيا وما تبقى من نظام عربي وحركات الإسلام السياسي والقوى الحية للمقاومة هو منصة الأُمّة الإسلامية.
- القوة الأفروآسيوية صمام أمان المقاومة في المحافل الدولية.

المحور الخامس :

الأدوار والمشاريع في الإقليم والشرق الأوسط عموماً :

لقد بات ظاهراً للعيان أن من يصنع الفعل في المنطقة باللحظة الراهنة محوران رسميان إقليميان متناقضان في عقيدتهما ومصالحهما وتوجهاتهما:

- المحور الإيراني.

- ومحور الثورة المضادة.

- دون أن نغفل المحور التركي القطري المتنامي.

- وبعض أدوار المحور الشعبي في ساحة الأمة.

أولاً: طموحات وأهداف المحور الإيراني:

- حاجات وضرورات صيانة الأمن القومي.

- حماية ودعم وقيادة الطائفة أينما كانت تبعاً لنظرية ولاية الفقيه .

- تطلعات من أجل التسليم لها بالسيادة الإيرانية على الإقليم في الخليج والشرق الأوسط.

- مركزية القضية الفلسطينية ورمزية القدس كعنوان للصراع .

في ذات الوقت تخوض إيران حرباً على ثلاث جبهات منها المباشرة ومنها بالوكالة من أجل:

- تثبيت مواقعها الحالية .

- بسط مساحات نفوذها والتمدد في مناطق جديدة تتمتع فيها بوجود طائفي .

- المراوحة في الكر والفر بساحات أخرى.

ثانياً: محور النظام العربي الجديد:

إن دول هذا المحور بقيت إلى حد كبير متناغمة مع بعضها البعض ومع السياسة الأميركية

في المنطقة فيما يسمى بسياسة شرق أوسط جديد، ولا يؤثر على هذا بعض تبايناتها التي تدخل

ضمن الأدوار والهوامش المسموح لها بها.

- وبسقوط مبارك وبعد فترة سُبات أدرك هذا المحور أنه إذا استمر الحراك السلمي على هذا النحو فإنه يمتد تأثيره حتى لاستهداف عروشهم ، فأخذ هذا المحور على نفسه:
- إجهاض الحراك السلمي لشعوب المنطقة.
 - عسكرة الحراك و الفلتان كنموذج يخيف من أي طموحات في الحرية لمواطنيهم .
 - افتعال حراك في ساحات لم يسبق بها نضال أو بوادر لهبات شعبية (كما في سوريا).
 - ويمكننا قراءة أهداف وطموحات تحركات هذا المحور في الإقليم على أنها :
 - استهداف لهوية الأمة وسيادتها .
 - استهداف للقوة الحية في الأمة واجتثاثها كمرجعية للأمة تعرقل المشروع الإقليمي الجديد.
 - تعطيل المرجعية الإسلامية في الإقليم إلا مرجعية أنظمتهم القائمة .
 - تصفية القضية الفلسطينية على النحو الذي تبتغيه «إسرائيل».
 - إدخال «إسرائيل» كمكوّن أساس وشريك في المنطقة العربية.
 - تأييد الاستبداد.
 - تقديم كل ما أمكن من مساعدة لاحتلال المنطقة و هتك سيادة دولها .
- ثالثاً: طموحات وأهداف المحور التركي القطري :
- يتلخص توجه هذا المحور في ما يلي:
- تحقيق التوازن بين متطلبات الحرية والأمن.
 - تصفير المشكلات مع دول الجوار.
 - التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.
 - سياسة خارجية متعددة الأبعاد، على أساس أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض وإنما متممة لها.
 - الدبلوماسية المتناغمة.

- رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي: وأن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار بعدما كانت لفترة طويلة دولة جسر.
- رابعاً: طموحات وأهداف المحور الشعبي وحركات الإسلام السياسي والحركة القومية :
 - إبقاء فلسطين والقدس قضية مركزية في الأمة.
 - تفعيل التنسيق بضرورة بعث الكيان الدولي للأمة الإسلامية.
 - تقليل حالة الخصومة في الأمة.
 - التموقع في المحاور السابقة.
 - مقاومة مشاريع تهويد الوعي الجديدة.
 - الحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية الخادمة لمشروع نهضة الأمة.

خلاصة:

يمكننا في المدى البعيد والمتوسط إذا أحسنا التنسيق أن نأمل في بناء علاقات بينية وإقليمية واعدة تجعل منطقتنا وأمتنا تضطلع بدورها بين مختلف المشاريع الدولية في المراحل القادمة التي ستعدد فيها الفواعل والأقطاب الدولية.

الفصل الرابع

**جلسة: التهديد الإسرائيلي
لمستقبل القضية
الفلسطينية
والتعاون الإقليمي**

**المحور الأول:
نحو استراتيجية إقليمية
لمواجهة قرار ترامب
بخصوص القدس**

**المحور الثاني:
الانتفاضة الثالثة:
الشروط والآفاق**

المحور الأول

نحو إستراتيجية إقليمية لمواجهة قرار ترامب بخصوص القدس

ترأس المحور الأول من جلسة التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي السيد حسين شيخ الإسلام وشارك فيها كل من السادة: حسن حُبَّ الله، أسامة حمدان، ماهر الطاهر، سيف دعنا.

أ. حسين شيخ الإسلام

مستشار وزير الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

ينعقد مؤتمرنا هذا في ظروف زمنية استثنائية وفي عاصمة المقاومة التي حققت بفضل قياداتها وجهاد أبطالها ودعم جهودها الانتصارات الاستثنائية على مدى تاريخ الصراع مع الكيان الصهيوني من خلال تحرير عام 2000 وحرب تموز عام 2006. كما تمكنت من مواجهة الإرهاب التكفيري وليس في لبنان حيث التحرير الثاني فحسب، وإنما في المنطقة وسوريا والعراق، والتعاون مع القوات العسكرية الباسلة لهاتين الدولتين وكل المنطقة وكل الحلفاء.

وهنا لا بد لي أن أهنيء لبنان قيادةً وشعباً على الإنجازات التي حققها في الداخل على مستوى تقديم نموذج متميز للتعاون والعيش المشترك، وفي الخارج على تأكيد محور المقاومة والممانعة في المنطقة الذي واجه المشاريع الاستكبارية والصهيونية والإرهاب، لتعود كل الأنظار مجدداً

إلى فلسطين الحبيبة. البوصلة الحقيقية للقضية المركزية لأمتنا وشعبونا بعدما أرادوا لها أن تُمحي من الذاكرة لتمرير المشروع الاستعماري الاستيطاني. ومما لا شك فيه أن التعاون الأقليمي الذي هو الهدف الأساسي من عقد مؤتمرننا هذا، لا يمكن تحقيقه في غياب الدولة الوطنية ووجود الكيان الصهيوني في منطقتنا ليحول دون أي تقدّم وتوحد لشعبونا ودولنا. ونحن في هذه الجلسة سندرس مصادر التقارب بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني الذي يحاول زرع الخلاف والتقسيم بين دول محور المقاومة وقواه، لتطبع وتقيم العلاقات مع العدو الصهيوني ولا سيما بعد إعلان ترامب القدس عاصمة للكيان المحتل وتأثيرات كل ذلك على الأمن والتعاون الأقليمي ومستقبل قضية فلسطين المركزية لأمتنا الإسلامية.

كما سيتم تسليط الضوء على التحديات الإسرائيلية لمستقبل هذه القضية، وتقديم مقترحات لتضافر الجهود الإقليمية الداعمة للمقاومة من ناحية التطبيع والتي تواجه كل المحاولات لتصفية هذه القضية، وصولاً إلى تحرير كل المقدسات من النهر إلى البحر بإذن الله تعالى.

أ. حسن حب الله
 عضو المجلس السياسي في حزب الله

إن الاستعمار بشقيه الأوروبي والأميركي القديم والحديث وما نُطلق عليه الاستكبار العالمي كان وما زال يعتبر أن منطقتنا هذه هي في دائرة استهدافه، لذلك نجد أن الاهتمام الدولي بما يسمونه منطقة الشرق الأوسط الجديد، يعني عالمنا العربي والإسلامي.
 هذا الاهتمام سببه أمران:

- الأمر الأول هو نهب ثروات المنطقة لأنها غنية، وبالتالي يجب العمل على السيطرة عليها والإمساك بالحكومات التي تقودها.

ومن أجل ذلك زُرعت «إسرائيل»، وجاء الاستعمار الآن ليحميها ويحقق تفوقها على كل دول المنطقة.

خاضت «إسرائيل» حروباً مع الدول العربية من عام 1948 و1956 و1967 ودائماً كانت تحقق تقدماً وعلواً، وكان الغرب يدعمها، وكانت تصدر قرارات دولية من المجتمع الدولي، وكانت هذه القرارات الدولية حبراً على ورق، لم يُنفذ أي قرار منها على الإطلاق، إلى أن جاء عصر المقاومة الشعبية الذي انطلق في أواسط الستينيات وتطور بعد نكسة حزيران 1967، وأخذ بُعداً كبيراً بُعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وذلك في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

هذه المقاومة حققت إنجازاً كبيراً على العدو؛ تحرير لبنان وتحرير غزة. وقد شنَّ العدو على المقاومة في لبنان وفلسطين ست حروب كبرى، أكبرها حرب 2006 على لبنان، وفي كل مرة كانت المقاومة تخرج من المعركة أقوى وأشد وأكثراً وعدداً.

هذا الأمر بالنسبة إلى لبنان ينطبق أيضاً على غزة وعلى فلسطين.

هذا الفشل الذي مُنيت به «إسرائيل» ومن معها ومن يدعمها من الاستكبار العالمي، هذا الفشل الكبير أرادت أن تعوّض عنه «إسرائيل» وأميركا بإضعاف الأمة العربية وإضعاف المنطقة العربية.

في المرحلة التالية حدثت صراعات في المنطقة العربية تحت عناوين مختلفة: طائفية ومذهبية، إثنية وقومية، عشائرية أو ما شابه.

هذه الصراعات دمّرت أكبر قوتين في المنطقة هما سوريا والعراق وأشغلتهما على مدى سنوات عدة في صراعات داخلية.

من الطبيعي أن ترفض إسرائيل، وتعمل على رفض، أي تقدم علمي عربي وحتى إسلامي. ومشكلتها مع الجمهورية الإسلامية في إيران في الموضوع النووي هي التطور، لأن «إسرائيل» لا تريد تفوقاً من أي دولة في المنطقة ولو كانت بعيدة عنها. وهذا ما مارسه على العرب: قصف مركز الأبحاث النووية الذي أنشئ في مصر في عهد عبد الناصر، أظن في عام 1955، وقصف مفاعل تموز في بغداد عام 1981، وفقدان الكثير من العلماء النوويين العرب والمسلمين في ظروف غامضة: كل ذلك من أجل أن يبقى التفوق الإسرائيلي على العالم العربي والإسلامي. هذه الصراعات جاءت بعد فشل استئصال أو إضعاف المقاومة، وهذا الصراع هو الذي شكّل المظلة للقرار الأميركي أو لإعلان القرار الأميركي. القرار الأميركي موجود، وهو موجود منذ العام 1996، لكن الذي حصل هو إعلان القرار، ونحن نعلم جميعاً بأن الولايات المتحدة الأميركية هي في حد ذاتها «إسرائيل»، و«إسرائيل» في حد ذاتها هي الولايات المتحدة الأميركية. يعني عندما يتحدث أي حاكم عربي أو أي حكومة عربية عن الولايات المتحدة الأميركية كدولة كبرى لتنفيذ قرار أو لفعل أمرٍ ما أو لإطلاق أمرٍ ما، فهو واهم. لأنه لا يمكن فصل «إسرائيل» عن أميركا.

القرار موجود وكل المفاوضات التي جرت بين السلطة الفلسطينية وبين «إسرائيل» أو بين العرب وبين «إسرائيل» كان الأميركي إسرائيلياً فيها، بكل العهود وبكل الرئاسات، ولذلك أعلن ترامب القرار في ظرف عملت فيه «إسرائيل» وأميركا على إنشاء هذا الظرف.

إن العالم العربي في صراع وانقسام، واللحمة الوطنية في كل قطر عربي مزقت تمزيقاً كبيراً، وهذه هي الفرصة المناسبة لتصفية القضية الفلسطينية.

وبالتالي جاء القرار الأميركي في لحظة مهمة بالنسبة إلى أميركا و«إسرائيل» وفرصة سانحة لتحرير هذه الصفقة ولإسقاط القضية الفلسطينية وتصفيتها بشكل نهائي.

طبعاً، أنا أعتقد أنهم فشلوا نتيجة وجود حالات رافضة وحالات مقاومة في هذه الأمة، رغم المآسي والصعاب التي تواجهها.

ولذلك أريد هنا أن أرسم ماذا يجب أن نفعل؟ في الواقع يوجد أمران: أمر فلسطين خاص بالفلسطينيين وأمر آخر خاص بالعرب والمسلمين.

- فيما يخص الفلسطينيين أعتقد بأن مواجهة قرار ترامب، أو وضع استراتيجية - كما في العنوان - أقليمية لمواجهة قرار ترامب يجب أن يبدأ من فلسطين. وفلسطين هي الأساس، وهي خط الدفاع الأول في هذه المعركة، وبالتالي لا يمكن أن نبدأ بالمعركة من الخلف وعلينا أن نبدأ من الأمام. والوحدة بين الفصائل الفلسطينية وبين مكونات الشعب الفلسطيني هي أساس إستراتيجي لا يمكن أن نغفل عنه، طبعاً أقصد الوحدة القائمة على مبدأ التحرير واستعادة الحق.

لا يمكن أن نقبل بأي وحدة كيفما كان، لأننا سمعنا بالأمس كلمات وشاهدنا مواقف لا تعدو عن كونها إنشائية، فالوحدة الفلسطينية هي الأساس.

أولاً - يجب أخذ قرار عملي بشأن التطبيع داخل فلسطين. يوجد علاقات اقتصادية وعمل، طبعاً وهذا بحاجة إلى خطة اقتصادية، حتى الفلسطيني إذا ما اتخذ قرار يحصل من خلاله الضرر على نفسه. يجب أن يتخذ قرار نحمي فيه المجتمع الفلسطيني اقتصادياً.

ويجب التأكيد على كل أشكال المقاطعة داخل فلسطين لأن الإسرائيلي يحتاج إلى العمالة الفلسطينية، والإسرائيلي لديه مشكلة كبيرة إذا ما شاهد مقاطعة فلسطينية.

والتأكيد على خيار المقاومة بكل أشكالها وليس فقط المقاومة المسلحة، كما نعتقد نحن كمقاومة إسلامية، بل أقول المقاومة بكل أشكالها، ولأنسقط أي شكل من أشكال المقاومة. هذا فلسطينياً.

ثانياً، وأخيراً عربياً وإسلامياً.

يجب أن يكون هناك سعي إلى وقف هذه الصراعات في المنطقة العربية (سوريا والعراق واليمن)، ويجب محاسبة المعتدي، وهذا بحاجة إلى موقف موحد من كل النخب في العالم العربي ومن كل المكونات السياسية في الوطن العربي.

ويجب أن نعمل على توحيد الأمة العربية لأن الوحدة أساس في الأمة. صحيح أن الفلسطينيين أساس في عدم سقوط فلسطين، لكن تحرير فلسطين لا يمكن أن يكون فلسطينياً فقط بل يكون إذا ما تضافرت كل الجهود لتحرير فلسطين.

ويجب مواجهة الحكومات المتآمرة. كيف تتم مواجهتهما وما هي آليات العمل؟

تكون مواجهة الحكومات المتآمرة على القضية الفلسطينية لأن هذه الحكومات عاشت، وتعتقد أنها تعيش، على تصفية القضية الفلسطينية.

عبد العزيز آل سعود، أعطى اعترافاً بالكيان الصهيوني «إسرائيل» لحماية عرشه، والآن انتقل العرش من سلمان إلى ولده ليقوم بتصفية القضية الفلسطينية وإعطاء شرعية لوجود الاحتلال من أجل أن ينتقل الحكم من آل سعود إلى آل سلمان وما بعد.

ينبغي اتخاذ هذه الخطوات، إضافة إلى وجوب تفعيل المقاطعة في الوطن العربي علماً أن المقاطعة خجولة حتى الآن، وتوجد دول طبعت مع «إسرائيل»، لكن الشعوب رفضت التطبيع.

أعتقد بأن هذه عناوين عامة يمكن أن نعتمدها بشكل عملي لمواجهة قرار ترامب، وهو قرار إعطاء شرعية، ليس فقط بأن القدس عاصمة لـ «إسرائيل» وإنما إعطاء شرعية لوجود الدولة الصهيونية اليهودية، وليس الدولة العلمانية، دولة يهودية عاصمتها القدس ولا مكان لأديان أخرى لا مسلمين ولا مسيحيين...

أ. أسامة حمدان

المسؤول السياسي لحركة حماس في لبنان

لا شك في أن المنطقة تمر منذ مطلع القرن بتحوّلات كثيرة وتجري فيها عملية الاستنزاف التي ربما كانت أكثر وضوحاً منذ مطلع العهد الأخير. ولا يمكن النظر إلى قرار الرئيس الأميركي ترامب باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني بمعزل عما جرى ويجري في المنطقة وهو في حقيقته لا يمثل إلا الخطوة الأولى في تقديرنا باتجاه استثمار ما يجري في المنطقة لصالح المشروع الأميركي الذي يفترض هيمنة كاملة على هذه المنطقة ومقدراتها، ومفتاح هذه الهيمنة هو تصفية القضية الفلسطينية والاعتراف بالقدس عامصة لهذا الكيان يمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

الواضح أن هناك خطوات أخرى لاحقة ستأتي، وربما عبّر الكيان الصهيوني عن بعضها لا سيما في قرار مركز الليكود الصهيوني اقتراح ضم الضفة إلى الكيان الصهيوني بشكل كامل وتشكيل إدارة ذاتية للتجمعات السكانية الفلسطينية تؤدي في مسارها النهائي إلى ترحيلهم من الضفة باتجاه الأردن، علاوةً على إسقاط قضية اللاجئين بشكل عملي ودون أية تسويات، وتوسيع قطاع غزة باتجاه سيناء ليكون هو الدولة الفلسطينية التي عليها أيضاً أن تواجه معركة أخرى في سيناء هي معركة التطرف والإرهاب التي تستنزف الدولة المصرية استنزافاً شديداً الآن.

هذه هي الخطوة الأولى في تصفية القضية الفلسطينية، لكن المطلوب بعد ذلك، وهنا يأتي الخطر الذي يهدد المنطقة، هو إعادة رسم خرائط ومعادلات المنطقة بما يسمح بوجود الكيان الصهيوني كعضوٍ طبيعيٍّ فيها، وقد يشمل ذلك إعادة رسم تقسيم بعض الدول، لكن

الأخطر في ذلك كله هو العمل على بناء تحالف إقليمي جديد يجعل الكيان الصهيوني الأكثر تفوقاً ليصبح ليس عضواً في المنطقة فقط، وإنما قائداً لجزءٍ منها. هذا التحالف يفترض أن يمكن الكيان الصهيوني من وضع يده على ثروات أساسية في المنطقة، وأن تكون له القيادة السياسية لجزءٍ أساسيٍ فيها.

لتحقيق هذا التحول في المنطقة، لا بد أولاً من تصفية القضية الفلسطينية، أما القضية الثانية فهي تحويل بوصلة الصراع من صراع ضد الكيان الصهيوني إلى صراعات جديدة، وهنا لا بد من صراعات ذات طابع عرقي أو ديني أو طائفي.

بهذا نستطيع أن ندرك لماذا يعث الأميركي بالقضية الكردية على سبيل المثال، ولماذا يحاول أن يحرّض أعراقاً عاشت في أوطاننا دون أزمات، ولماذا هذا التحريض الطائفي الذي لا ينتهي رغم فشله حتى اللحظة في إشعال فتيل حريق في هذه المنطقة قد يودي بها.

لتحقيق هذا أيضاً، لا بد من استهداف كل من يعارض هذا المشروع أو يشكّل خطراً عليه من قوى حية في المنطقة.

إذن بهذا المعنى لا تصبح خطوة ترامب خطراً على القضية الفلسطينية فقط أو خطراً على الفلسطينيين وحدهم، ولكنها تمثل خطراً حيوياً واستراتيجياً على المنطقة بأسرها.

في الحديث عن استراتيجيات أو استراتيجية المواجهة يمكن تسطير عناوين في ملامح هذه الاستراتيجية.

المسألة الأولى: ما دام المدخل لبناء استراتيجية الأميركي هو الاعتماد على الكيان الصهيوني فلا بد من تبني مشروع المقاومة ضد هذا الكيان، وتجميع الجهود في دعم المقاومة، وتكتيل قوة سياسية إقليمية لعالم المقاومة وتزخيمها.

قد لا يكون متاحاً بناء محور كامل دفعة واحدة، لكننا نستطيع أن نبني كتلة إقليمية تتبنى بدرجات مختلفة وبقدرات مختلفة بحدود قد لا ترقى إلى نفس المستوى الذي نريد مرة واحدة،

لكننا نعتقد أن المطلوب اليوم هو بناء كتلة إقليمية تتبنى المقاومة ضد هذا الكيان الصهيوني. المسألة الثانية: إطلاق مشروع إقليمي لمواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني، ثقافياً لبناء الوعي، وسياسياً واقتصادياً، ويجب أن لا يكون السؤال في قضية مواجهة التطبيع سؤالاً تقليدياً، ما هو تأثير ذلك على الكيان الصهيوني؟ يكفي أن يظل الكيان الصهيوني عدواً. هذا هو الأهم، ومواجهة التطبيع تثبت أن هذا هو العدو. وهذا هو التحدي الأهم والأكبر.

التأثير الأساس على الكيان الصهيوني يجب أن يكون من خلال المقاومة، ولكن التطبيع هو الذي يعزل هذا العدو، بدل أن يتجرأ البعض على اعتباره عضواً في المنطقة أو طرفاً ينبغي التعامل معه، إنما هو عدو والعلاقة معه هي تسيء لصاحبها ولا تعبر عن موقف أو اجتهادٍ سياسي يمكن أن يختلف عليه.

المسألة الثالثة: لا بد من العمل على تبريد مناطق الصراع في الإقليم، والعمل لإيجاد مقاربات جامعة على الصعيد الوطني والإقليمي، وحالة الاستنزاف في هذه المنطقة يجب أن تتوقف. على الرغم من أن هذا الجهد هو جهد أساسي ليس ترفاً ولا اجتهاداً يمكن أن ننجح فيه أو أن نفشل فيه، بل يجب أن ننجح لأن هذا الاستنزاف يمثل خسائر، ولكن الأخطر هو أنه يوفر للعدو مناطق يستطيع من خلالها أن يتسلل إلى داخل هذه الأمة، أو أن يصنع انتصارات وهمية تُضعف بعض أجزاء المنطقة.

المسألة الرابعة: في ملامح هذه الاستراتيجية: تكريس منظومة قيمية جامعة على صعيد الإقليم تغلب قيم الوحدة والمجموع على قيم التجزئة والانقسام. وهذه المنظومة ينبغي أن تكون لها عناوين متفق عليها يعمل الجميع لتحقيقها على المستوى القطري وعلى المستوى الإقليمي، وأن يُعاد تعريف المواطنة وتعريف الانتماء إلى الأمة بشكله الصحيح، بحيث تصبح هذه القيم جامعة تمهد للتماسك في المنطقة بدلاً من الانقسام الذي يُراد لها.

ولا بد في هذا السياق أن يتركز الجهد في مواجهة القيم التي تحاول أن تزرع الانقسام والتقسيم كعناوين الفتنة الطائفية أو العرقية والمذهبية.

المسألة الخامسة: في ملامح هذه الاستراتيجية: العمل لإقامة نظام إقليمي جديد يخلف النظام الذي فشل فعلاً في إدارة المنطقة والتعبير عن أهداف أبنائها وطموحاتهم. وهذا النظام لا بد أن يركز على مصالح شعوب المنطقة وأبنائها، وأول مصلحة في هذا أن تكون السيادة لأبناء المنطقة وألا يكون هناك أي شكل من أشكال التبعية للخارج وللولايات المتحدة على وجه الخصوص.

حتى نحقق هذه الاستراتيجيات لا بد من بعض القواعد الأساسية:

- القاعدة الأولى: أن يتوفر الإدراك لدى الجميع أن استقرار المنطقة هو مصلحة جماعية، وبهذا المعنى لن تتحقق إلا بتفاهم أبناء المنطقة وأي دخيل سواء أكان الكيان الصهيوني أو الهيمنة الخارجية هو سبب لعدم الاستقرار، ولن يكون سبباً للاستقرار. يعني مع الأسف أن بعض الساسة يظنون أن الاستعانة بالأميركي أو التفاهم مع الإسرائيلي يمكن أن يوفر بوابة أو مدخلاً للاستقرار.

القاعدة الثانية: إدراك أن النجاة في المنطقة لن تكون من خلال الحالة التنافسية أو حالة التجاذب والصراع، وإنما من خلال حالة من التكامل والتعاون وتقديم مصالح المنطقة على سواها من المصالح.

القاعدة الثالثة: أن تماسك المنطقة لا بد أن يكون ضمن رؤية استراتيجية جامعة أهم قاعدة فيها أن إسقاط المشروع المبني على خطوة ترامب هو حماية للمنطقة بأسرها.

هذه قواعد أساسية لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار في بناء الاستراتيجية التي أشرت إليها، والتي أرى أنها الوحيدة القادرة على أن تخرج المنطقة مما هي فيه، وأن تُعيد تصويب المعركة باتجاهها الصحيح.

أ. ماهر الطاهر

مسؤول دائرة العلاقات الساسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

هناك تحولات استراتيجية كبرى في المنطقة. ورغم كل المخاطر المحيطة بالقضية الفلسطينية وجدية محاولات تصفيتها، إلا أنني أرى أن هناك جوانب إيجابية كبرى بالمعنى الاستراتيجي تتعلق بقضية فلسطين.

لقد مارست الولايات المتحدة الأميركية خداعاً طويلاً على مدى عقود على أساس أنها وسيط لما سُمي بعملية السلام، والآن تضطر السلطة الفلسطينية لأن تقول بأنها ليست وسيطاً، وأنها منحازة كلياً إلى «إسرائيل»، ونحن كنا ندرك هذا، وكنا نحذر من هذا منذ عقود، ولكن الآن لم يعد أحد في الساحة الفلسطينية يستطيع القول، إن أميركا يمكن أن تشكل مرجعية إلخ... أعتقد أن قرار ترامب أزاح القناع كلياً عن السياسة الأميركية وهذا أمر مهم، لأن الشعب الفلسطيني أيضاً مورس عليه خداع وتضليل بأن هناك إمكانية لحل سياسي. الآن أتصور أن هذا سقط كلياً، وشعار حل الدولتين أصبح لدى الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني والشعب العربي عبارة عن شعار مضلل وخداع.

وبالتالي أظن أن هناك تحولات استراتيجية تساعدنا في إعادة الاعتبار لحقيقة الصراع والرؤية العلمية لحقيقة المشروع الصهيوني واستهدافاته في المنطقة.

هناك تحولات استراتيجية أخرى تتعلق بأن الرجعية العربية، التي كانت تصور أنها مع فلسطين وأنها مع القدس، أصبحت الآن في وضع كشفت فيه أوراقها، وباتت تقبل بعملية تطبيع مع الكيان الصهيوني. يعني عندما ترسل البحرين كدولة وفداً إلى فلسطين في ظل هذا

الموقف الأميركي وفي ظل هذا العنف الإسرائيلي فإنهم يقومون بمحاولات تطبيع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السعودية.

والرجعية العربية أيضاً أصبح لها دور واضح مرتبط بالاستراتيجية الأميركية والمصالح الغربية. وما أريد أن أصل إليه هو أن هناك تحولات كبيرة ولكن رغم صعوبة الوضع وتعقيداته والمخاطر الحقيقية لتصفية القضية، اعتقد أن أمام الشعب الفلسطيني وأمام الشعب العربي، وأمام شعوب المنطقة، تُفتح آفاق كبرى باتجاه إعادة الاعتبار لشعار تحرير فلسطين وأن فلسطين لا تعني الضفة الفلسطينية وقطاع غزة فقط، وهذه أجزاء عزيزة وغالية من الوطن، لكن عندما نقول فلسطين، فإننا نعني كل ذرة من تراب هذا الوطن.

هذا يفتح أمامنا الآفاق لإعادة الاعتبار لمعنى فلسطين، والسلطة الفلسطينية محشورة الآن في الزاوية وليس لديها أي مبررات لتكرار الأطروحات التي واجهناها في خلال العقود الماضية. أما قرار ترامب فهو حلقة في سلسلة حلقات، يعني أنه جزء من تصور، والأمر لن تقف عند موضوع القدس، بل سوف يُطرح في شكل واضح موضوع الاعتراف بالدولة اليهودية، وسيطلب من أي جهة الاعتراف «بإسرائيل» كدولة يهودية. وهذا يعني تهديد الشعب الفلسطيني في مناطق 1948، ويعني أيضاً الترانسفير.

سيُطرح موضوع حق العودة وإنهائه كلياً، والآن بدأ الموضوع من خلال عنوان الأنروا وتقليص الدعم لها، ما يعني أن قرار ترامب جزء من مسلسل سنواجهه في المرحلة القادمة وهذا أيضاً سيساعدنا في إعادة الاعتبار لحقيقة الصراع لأنه صراع وجود وليس صراع حدود، وأن شعار حل الدولتين لم يكن أكثر من وهم لدى البعض، أو مؤامرة لدى البعض الآخر الهدف منها تكريس الوجود الصهيوني.

لذلك، أرى أن أهم نقطة الآن، لنا كفصائل فلسطينية، أن نعيد الاعتبار لشعار تحرير فلسطين كل فلسطين.

إذن نحن متفقون على المخاطر وعلى التشخيص، لكن ماذا سنفعل في المرحلة القادمة؟ إسرائيل وأميركا لم تترك أمامنا أي خيار كشعب فلسطيني إلا المواجهة؛ لكن السلطة الفلسطينية ما زالت تراهن وهي لا تريد الطلاق الجذري مع هذا الخيار وتعرف أن هناك ثمناً باهظاً إذا قالت بإلغاء أوسلو وسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني كما نطرح نحن، أعني العديد من الفصائل، والسلطة لا تريد الوصول إلى هذا، مع أنها ما زالت تقول بأنه لم يعد هناك أي رهان على أن أميركا هي المرجعية لما سميَّ بعملية السلام، لكننا لا نخرج من هذا المجرى بعد.

والآن هناك محاولة للذهاب باتجاه مؤتمر دولي من خلال مرجعية فرنسا، وأوروبا، وروسيا، والصين، إنهم لا يريدون الطلاق مع العملية السياسية. وهذا أيضاً وهمٌ وستتضح الأمور خلال فترة ليست بعيدة أن هذا الوهم سينتهي.

بالتالي ليس أمامنا كشعب فلسطيني إلا خيار المواجهة، وشعبنا لديه الاستعداد الكامل للمجابهة وهذا ما يبرهنه يوماً، وبالتالي الخيار هو خيار الانتفاضة على أرض فلسطين وصولاً إلى عصيان مدني شامل.

وهنا يُطرح سؤال: ما هو الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه الانتفاضة؟

هل هو الشكل العسكري؟ هل هو شكل سلمي؟ هنا توجد آراء واجتهادات. لدينا تجربة انتفاضة عام 1987 التي كانت فعلاً انتفاضة شاملة وعميقة وشملت كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي أجهضت مع الأسف نتيجة اتفاقات أوسلو، يعني استثمرت هذه الانتفاضة وأجهضت بأوسلو، ويوجد لدينا نموذج انتفاضة عام 2000 التي أُستعملت فيها الوسائل العسكرية.

أنا أعتقد أن المهم أن يكون هناك حراك شعبي شامل نستنهض من خلاله طاقات الشعب الفلسطيني وقواه ويمكن أن نلجأ لكافة الأشكال الكفاحية وهذا يُترك للظروف المحيطة بشعبنا على الأرض وتطورات الأحداث.

لكني أقول إن انتفاضة شاملة بعد التحول إلى قناعة باستحالة الوصول إلى حل سياسي مع هذا الكيان، وهذا يجب أن يُحسم على الساحة الفلسطينية، هذه الانتفاضة حتى تنجح وتستمر تحتاج إلى ركائز ومقومات من أهمها الركيزة السياسية.

الركيزة السياسية تتطلب حقيقةً وحدة وطنية فلسطينية وتتطلب تجميع طاقات الشعب الفلسطيني والاتفاق على رؤية، وبالتالي لا ينبغي أن نقطع الأمل بإمكانية استمرار الجهود من أجل بناء وحدة وطنية فلسطينية خاصة وأن التطورات السياسية تسير لمصلحة الطرف الفلسطيني الذي لم يراهن على الحلول السياسية.

أيضاً هناك الركيزة التنظيمية بمعنى تشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة من القوى والفصائل والفعاليات بحيث تتحول هذه الانتفاضة إلى نمط عمل دون أن نرهق الناس، بمعنى إغلاق كل المحلات، أو إيقاف الحياة الاقتصادية، كلاً، من الممكن وضع خطة طويلة الأمد بحيث تستمر هذه الانتفاضة إلى أبعد مدى ممكن، وبطريقة تمكن الناس من استمرار حياتهم، ولكن تحول الانتفاضة إلى نمط حياة.

وهناك الركيزة الكفاحية؛ المواجهات. ويمكن أن نلجأ إلى كافة الأشكال والأساليب، وهناك الركيزة المالية، نعم انتفاضة حقيقية شاملة في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى إمكانيات وتحتاج إلى دعم من كل الشرفاء في الأمة ومن كل من يؤمن بالحق الفلسطيني، لكي تستمر.

ولا شك في أن البُعد العربي والبُعد الإسلامي للقضية الفلسطينية والحراك على المستوى العربي والحراك على المستوى العالمي أيضاً تلعب كلها دوراً لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ونجاح واستمرار هذه الانتفاضة.

أختتم بالقول إنه يوجد جيل فلسطيني جديد، جيل ما بعد أوسلو، لديه حماس ولديه رغبة في المقاومة مثل عهد التميمي ومثل شاب عمره 17 سنة يحمل السكين ويضرب المستوطن الصهيوني. نحن أمام جيل فلسطيني جديد يمكن أن يصنع الكثير الكثير، لكنه بحاجة إلى الدعم والإسناد.

باعترادي أن هناك مأزقاً وجودياً يعيشه الكيان الصهيوني وهذا ليس كلاماً عاطفياً أو تحريضياً. الكيان الصهيوني عندما يصرّ على الاعتراف به كدولة يهودية عندما يمارس كل هذه الممارسات التي نشاهدها، فهذا دليل ارتباك ودليل ضعف، ونحن أمام كيان يعيش مأزقاً حقيقياً بالمعنى التاريخي. وشعبنا صمد على أرضه، حيث يعيش ستة ملايين فلسطيني على أرض فلسطين، والبقاء على الأرض مسألة ضرورية واستراتيجية لأنهم يريدون الأرض ولا يريدون السكان، أي أنهم يريدون الضفة الفلسطينية، لكنهم ليسوا مستعدين لمعاملة الشعب الفلسطيني هناك كما عاملوا أهلنا في أراضي 1948.

يريد العدو الأرض ولا يريد السكان، وبالتالي البقاء على الأرض قضية استراتيجية وأساسية، وشعبنا سيبقى على الأرض، ولن يكرر ما جرى عام 1948، وبالتالي أعتقد أن الأمور تسير باتجاه تحقيق إنجازات للشعب الفلسطيني رغم كل المظاهر التي نشاهدها اليوم.

أخيراً اسمحوالي بالقول إن الأحداث والمظاهرات في إيران اليوم، يُراد أن توجه لنا رسالة كفلسطينيين من قبل أميركا و«إسرائيل» مفادها أن النظام الرسمي العربي قسم كبير منه انهار ويريد التطبيع ولم يُعد مهتماً بالقضية الفلسطينية وإذا كنتم تراهنون كفلسطينيين على إيران لكي تساندكم في إيران لديها مشاكل وبالتالي لا يوجد أمامكم خيار سوى أن تقبلوا بالأمر الواقع. لذلك هذا التضخيم الذي حصل لما جرى في إيران وعرض الموضوع على مجلس الأمن، قسم منه مرتبط بالقضية الفلسطينية، يريدون أن يقولوا لنا أصبحتم وحيدين في الميدان، وليس أمامكم إلا التعامل مع الأمر الواقع.

نحن بالنسبة لنا كشعب فلسطين، حتى لو لم تكن إيران قادرة على دعمنا لا سمح الله، أو لا يوجد أحد يقف معنا، فإن شعبنا لن يستسلم، سنستمر بالكفاح وسنستمر بالمقاومة إلى أن نحقق أهداف شعبنا.

د. صادق رمضان

الملحق الثقافي للسفارة الإيرانية في تونس

نحن نتحدث في استراتيجية إقليمية لمواجهة قرار ترامب بخصوص القدس. ولا شك أننا نتحدث حول هذا الموضوع بعد قرنٍ من وعد بلفور(1)، وحالياً لا بد من أن نتحدث عن بلفور(2) وهو قرار ترامب بخصوص القدس. بعدما تحدثت تيريز مي رئيسة الوزراء البريطانية في احتفال في ذكرى مئوية بلفور(1)، وأعلنت أن هناك مشروعاً جديداً، إذاً هناك مشروع أكبر من مشروع ترامب وليس فقط مشروع ترامب، وقد انتقلوا من مرحلة الإعلام إلى مرحلة الأعمال، لذلك أصبحنا نحن نجتمع وأصبح يهمننا الأمر، والأمر كان مهماً منذ البداية، ومسألة القدس ليست مسألة جديدة.

نحن نتحدث عن قرار ترامب وأوسلو لم تعد قادرة على إنجاز أي شيء حسب ما وقعوا عليه، وأيضاً مشروع ترامب يواجه كل القرارات والقوانين الدولية ومنها ما تم التصويت عليه في الأونسكو اعترافاً بأن القدس إسلامية، وترامب هو الوحيد الذي يصدر قراراً ليس فقط على مستوى فلسطين بل أيضاً على مستوى العالم والإقليم، وإن دلّ هذا الشيء فإنما يدلّ على أنهم يبحثون عن إعادة السيطرة والغطرسة على هذه المنطقة. ولأن هذه المنطقة أصبحت فيها المقاومة موجودة وتستهدف العدو والكيان الصهيوني.

مشروع ترامب يواجه مشروع الحضارة الإسلامية من جهة والإسلام من جهة أخرى، ولكن أي إسلام؟! الإسلام الحركي الذي فيه الأغاني والصوم والصلاة وفيه المقاومة أيضاً.

مشروع ترامب بُني على خرابٍ وهو جهل الشعب الأميركي. يتحدث المناضل الشهيد التونسي الأستاذ حسين التريكي في كتابه «هذه فلسطين» عن هذه المهمة ويقول: «ما دام

الشعب الأميركي يعيش في الجهل المطلق والمركب بمعنى أنه يُعطى الأوكسجين الحياتي إلى الكيان الصهيوني، إذا أردنا إزالة إسرائيل، لا بد من إحياء الشعب الأميركي وإعادة الوعي له، وهذا بحاجة إلى مشروع، وسأقترح مشروعاً في هذا الإطار».

ومشروع ترامب هو أيضاً تكملة مشروع داعش الجيلاتيني، الذي لا بد له في رؤية الأميركيين والكيان الصهيوني لتحويله إلى شكلٍ من الأشكال لتجزئة الشرق الأوسط وفرض السيطرة والهيمنة من قبلهما.

إذاً هذا المشروع مشروع مكتمل، ونحن إذا واجهنا مشروع ترامب ونجحنا وانتصرنا على هذا المشروع، باجتماعنا وبوعينا وبتثقيف شعوبنا، سنرى أيضاً مشاريع أخرى لأن قصدنا هو الحق، ولا يمكن أن يكون هناك عدم مواجهة بين الحق والباطل.

هذه المواجهة هي مواجهة بين الجبهتين، جبهة الحق وجبهة الباطل. نحن لا يمكن أن نقرب ونرى هناك يوماً أن الحق والباطل يقتربان، وهذا كلامٌ للإمام علي (ع) حيث يقول: الفاصل بين الحق والباطل كالفصل بين الغرب والشرق، كلما تقترب من الشرق تبعد عن الغرب. والعكس صحيح.

إذاً، هذه المواجهة هي مواجهة أبدية، وهناك جهات تريد أن تسيطر على منطقتنا، وتريد أن تنتهز الفرص للاستفادة من اقتصادنا لإحياء اقتصادهم، ومشكلتهم أنهم الآن يعانون من المشاكل الاقتصادية وقد وصلوا إلى نهايتهم وهم بحاجة إلى هذه الإمكانيات الهائلة في هذه المنطقة الثرية، منطقة الشرق الأوسط، وأنا أعتقد أن مشروع ترامب أثار وعياً وثقافةً من جديد، ولا بد من تحويل هذه التهديدات إلى فرص.

هذا المشروع من الممكن أن تنتهزه ونحوّله إلى فرصة لنجتمع معاً مرةً واحدة، هذا المشروع لأول مرة وحّد كل الفئات الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني ولمواجهة ترامب ولمواجهة المشاريع الأميركية التي ستأتي وسيكون الواحد منها تلو الآخر، يعني نحن لم ننتظر ولن

نتظر يوماً أن الأميركيان والكيان الصهيوني سيرفعون يدهم نحونا ويقولون نحن استسلمنا أمامكم، لأنهم لم يأتوا ليستسلموا بل جاؤوا ليُخرجوا ويُبعدوا كل من هو ساكن في هذه الأرض المقدّسة، وأنا أعتقد بأن الانتفاضات تلو الانتفاضات هي التي ستؤثر، والمقاومة هي التي ستكون الحل الوحيد للإنجازات ولمواجهة هذا المشروع.

أختم وأقول أن هناك إمكانية للاجتماع خاصةً ولا سيما بين المثقفين العرب والإيرانيين، خاصة ونحن نتحدث في مثل هذه الندوة وهذا المؤتمر المبارك عن كيفية التقارب بين الإيرانيين والعرب. أنا أو من استناداً إلى ما تقدم به وقاله المناضل الشهيد حسين التريكي أنه «لا بد أن نواجه الشعب الأميركي. والشعوب العربية والإسلامية تعرف قضية فلسطين وحقيقة فلسطين وحقيقة القدس، ولم تكن بحاجة إلى معرفة أزيد من ذلك».

هم يعرفون كل شيء، ولكن الجهل الموجود لدى الشعب الأميركي لا بد من تحويله إلى العلم، وهذا يمكن أن يبحث في اجتماعنا، وأنا أدعو كافة المختصين العرب والإيرانيين الذين لديهم اختصاصٌ أولاً باللغة الإنكليزية ولكن بلهجة أميركية، ثانياً بالأجهزة الإلكترونية ومختصون بالإعلام المرئي والمسموع والافتراضي، أن يجتمعوا لإنتاج كل ما يهم القضية الفلسطينية لتثقيف الشعب الأميركي.

نحن لا بد أن نصوّب نحو الشعب الأميركي لتثقيفه، وحسب هذا المناضل «إذا حوّلنا هذا الجهل إلى العلم سينتهي أمر الكيان الصهيوني بإذن الله».

د. سيف دعنا

باحث وأستاذ جامعي في جامعة ويسكونسن الأميركية

سأطرح فكرة بسيطة على كل الأحوال، ولكن أشعر بصراحة أنني أحاول إعادة اختراع العجلة.

نحن في الذكرى المئوية لولادة الرئيس الراحل عبد الناصر، وإعادة قراءة التجربة أحياناً تظهر وكأننا نحاول إعادة اختراع العجلة حين نتحدث عن البعد الإقليمي، ونتحدث عن العمق العربي والعمق الإسلامي وحتى العمق الدولي.

تجربة الرئيس عبد الناصر بدأت بإدراك فكرة بسيطة أنه لا يمكن لمصر أن تكون حرّة إلا إذا كانت مصر العربية.

هذا يعني باختصار شديد، أنه لا يمكن في عصر الإمبراطوريات الكبرى لهذه الدول، دولنا ودول العالم الثالث تحديداً، أن تتحرر وتكون لها سيادة، إلا بالتوجه نحو تشكيل تكتلات. التكتل العربي أولاً، والتكتل الإسلامي لاحقاً، والدوائر المختلفة، ولكن القضية المهمة كان الرئيس عبد الناصر قدمها ومارسها، واكتشف لاحقاً بعد اكتشاف الجوهر الجغرافي والاستراتيجي للوحدة العربية، أن هذا بحد ذاته غير كافٍ. وكما أن هناك مضموناً اجتماعياً وأقول بوضوح مضموناً طبقياً للتجزئة، هناك أيضاً مضمون اجتماعي ومضمون طبقي للوحدة، ومضمون اجتماعي ومضمون طبقي للتكتلات التي يجب إقامتها في مواجهة الإمبريالية الأميركية والإمبريالية الغربية.

بهذه البساطة يمكن أن ندرك أن العلاقة بين القوى الاستعمارية العالمية والعلاقة بين الكيان الصهيوني وبعض دول الإقليم ليست في الحقيقة علاقة مع الأنظمة، هي علاقة مع بُنى

اجتماعية قائمة في تلك الدول ينبغي تفكيكها حتى نستطيع أن نتجاوز تلك المرحلة، وهذا بالتحديد، ما قام به الرئيس جمال عبد الناصر حين أدرك البُعد الاجتماعي أولاً للوحدة العربية والبُعد الاجتماعي لمواجهة الإمبريالية والبُعد الاجتماعي لمواجهة الكيان الصهيوني، وبالتأكيد كانت فلسطين مركزية في هذا الإدراك. ولهذا توجه نحو تبني نموذج اقتصادي يعزز الحاضنة الشعبية للمشروع العروبي أو العربي ولاحقاً لمشروع عالم ثالثي.

وعندما نتحدث الآن عن مشروع تعاون إقليمي، أنا باعتقادي أن مجرد التعاون الإقليمي بحد ذاته غير كافٍ، ونحن بحاجة إلى ما هو أبعد من التعاون الإقليمي لسبب أساسي وهو أننا في مرحلة تستوجب التحدث عما هو أبعد من التعاون الإقليمي، وهو الحديث عن الاندماج الإقليمي بشكل أساسي.

ولكن في حالة أي تعاون إقليمي، أو في حالة أي تكتل إقليمي أو اندماج إقليمي، سيبقى البُعد الاجتماعي بُعداً مهماً، بمعنى أنه يمكن أن يكون العدو الداخلي أحد أسباب تقويض هذا المشروع وأحد أسباب فشل هذا التكتل في إنجاز أي من أهدافه.

ماذا حدث للوطن العربي تحديداً وللمنطقة لنصل إلى ما وصلنا إليه. طبعاً هناك الكثير من النظريات ولكن هناك بيانات تروي القصة كما هي. ذلك أننا نعيش في منظومة رأسمالية متوحشة تبنت النظام النيولبرالي عام 1979.

إن تبني هذه السياسات في الوطن العربي كان بالقوة، وقاد إلى تقويض الفكرة الوطنية، وأسس لتقويض الفكرة القومية، مما سهّل إدخال كل الأفكار الطائفية والمذهبية والتقسيمية والتجزئية في الوطن العربي وفي ما بعد الوطن العربي.

وهذا ليس مجرد نموذج اقتصادي يؤسس للتقسيم. هناك مصانع هويات، ومصانع ثقافات، اسمها الجامعات الغربية تحديداً، وأنا عميد لكلية العلوم الاجتماعية وأعرف أن أغلب الوظائف التي تمر عليّ وأغلب الوظائف الجديدة في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية الآن متعلقة بهويات، متعلقة بالهوية العرقية والإثنية والهوية الطائفية، والهوية الدينية الخ...

وبالتالي لا يوجد حديث عن طبقة عاملة مثلاً، بل يوجد حديث عن طبقة عاملة سوداء وطبقة عاملة بيضاء في كل الأحوال.

إن هذه الهويات التي تم التأسيس لها في هذا النموذج تقود بهذه الحالة الجدلية إلى تشتيت القوى المتضررة من هذا النموذج.

ما أريد قوله مرة أخرى هو أننا بحاجة إلى نموذج بديل مضاد يعمل على تعزيز هذا البُعد التكتلي، هذا البُعد الإقليمي، ويعمل على تعزيز هذا الاندماج الإقليمي، ما يعني أن الحديث عن مجرد إندماج إقليمي غير كاف. الوحدة ليست اتفاقية سياسية والتجزئة ليست ناتجة لتعرض مجتمعاتنا للاستعمار من قبل دول استعمارية، الوحدة هي عملية تاريخية أولاً، والأهم من كل ذلك أن لها مضموناً اجتماعياً. إذا كنا نتحدث عن تعاون إقليمي أو اندماج إقليمي نحن بحاجة إلى خلق القاعدة الشعبية، الحاضنة الشعبية التي تحمي هذا التعاون وسنكون جنود مشروع هذا التكتل، وهذا لا يمكن أن يتم بدون نموذج اقتصادي يحمي حصة هذه الشريحة من الدخل القومي.

إن ما حصل عام 1979 في كل العالم، ولكن تحديداً في الوطن العربي، أن حصة الطبقة الأفقر في المجتمع العربي، حتى في المجتمعات الإسلامية على العموم، تراجعت حصتهم من الدخل القومي بشكل كبير، وتم إعادة توزيع الدخل القومي لصالح النخبة. هذا باختصار هو النموذج النيوليبرالي، أي إعادة توزيع الدخل لصالح النخبة الأعلى على حساب الأفقر، ولكن هذا لا يبقى في الاقتصاد، وهذا بالضبط ما ينتج الهويات التجزئية والهويات التقسيمية، وبالتالي لا يمكن تحيّل تكتل إقليمي يتبنى سياسات نيوليبرالية لأنه يحمل بذور هزيمته فيه ويحمل بذور التجزئة فيه. إن أي تكتل وحدوي وتعاون استراتيجي أو تعاون إقليمي يتبنى نموذجاً من هذا النوع يحمل بذور الهزيمة وبذور التفسّخ وبذور التجزئة فيه، وبالتالي ينبغي أن نفكر بمنطق شامل حينما نتحدث عن التعاون الاستراتيجي والتعاون الإقليمي. والسبب الذي يدفع لطرح مثل هذه الأسئلة أن نفس المجموعات التي تقاوم الآن وتحرق في الوطن

العربي وتدمّر بعض دول الوطن العربي أباؤها وأجدادها كانوا جنود حركة التحرر الوطني. هؤلاء لم يولدوا هكذا، كانوا نتاج هذا النموذج المتوحش، وهذا النموذج هو الذي قوّض الفكرة الوطنية والفكرة القومية عندهم، ولاحقاً استدخل هويات التجزئة والهويات التقسيمية.

لكن بهذا المعنى إذا أردنا أن نرى تاريخ المنطقة يمكن بالضبط أن نرسم خطأً بيانياً بين ما يحصل في المنطقة - اللحظة الإقليمية - وحتى اللحظة العالمية وهي مرتبطة بها - والحالة الفلسطينية. لهذا أنا استخدمت مصطلح المؤرّخ الفلسطيني صبري جرجس في توصيفه لفكر الرئيس عبد الناصر في البعد الوحدوي وهو أنه كلما كُبر العرب صغرت «إسرائيل» وهذه مسلّمة، وبالتالي تقع هزيمة «إسرائيل»، لأن «إسرائيل» أصلاً، كما قال الرئيس عبد الناصر مرةً أخرى في فلسفة الثورة، كانت ستبقى خيال مجنون، وفكرة «إسرائيل» هي بالأساس فكرة مجنونة، وهي أن يتم تجميع مئات الآلاف أو الملايين من المستوطنين ومن كل العالم وزرعهم وسط مئة مليون عربي ومليار ونصف مليار مسلم. من كان يتخيل أن تنجح هذه الفكرة المجنونة، نجاحها يعتمد فقط على أنها مشروع غربي ومشروع إمبريالي غربي، وبالتالي المطلوب أن يكون التكتل في المقابل تكتلاً كبيراً. ولهذا بالضبط، فإن فلسطين كقضية وارتباطها بهذه اللحظة الإقليمية وباللحظة الدولية هي أكبر بكثير من الفلسطينيين.

هذا عدا عن أن المشروع الصهيوني يستهدف كل العرب، ويستهدف كل المسلمين، ويستهدف كل المنطقة وهو جزء من المشروع الإمبريالي الغربي وأداة متقدمة لهذا المشروع ويد ضاربة للمشروع الغربي. وبالتالي فإن للإمبريالية جوهرًا اجتماعيًا. ولكن لأن قضية فلسطين يجب أن تُفهم بهذا السياق وبهذا المعنى فإن فلسطين أكبر بكثير من الفلسطينيين أنفسهم. وأنا كفلسطيني أعرف أنه لا يمكننا لوحدنا أن نقاتل كل العالم لتحرير فلسطين، ولكن يجب أن نكون في المقدمة بالتأكيد. هناك مصلحة عربية ومصلحة إسلامية ومصلحة إقليمية في العدا

للكيان الصهيوني، ولو فكر العرب المسلمون بأنانية مفرطة لوجب أن يكونوا في الصف الفلسطيني.

وهناك أيضاً من يفكر بأنانية مفرطة كـبعض البنى الاجتماعية التي أدعو إلى تفكيكها، لأنها مرتبطة بنويياً بالمشروع الصهيوني الآن، وهذا ما حدث بالنسبة إلى اتفاقية أوسلو عملياً لأنها ليست اتفاقية سياسية، ولكنها مشروع أُسس كبنية شرق أوسطية تحتية أو بنية تحتية لشرق أوسط نيوليبرالي، وهو في كل المنطقة ما خلق بُنى مرتبطة ومصليحاً بالمشروع الفلسطيني، ونرى جزءاً منهم في فلسطين على كل الأحوال. يعني أن من يرون في فلسطين أن من الصعب حتى الحديث عن حل السلطة أو التراجع عن أوسلو هم من البنى التي يجب تفكيكها وتقويض أسسها واستبدالها بأسس جديدة تُعيد إنتاج الفكرة الوطنية والفكرة القومية. وإذا تجاهلنا هذا العامل المهم في أسس التكتل الإقليمي فإننا نضع مرة أخرى بذور هزيمة التكتل الإقليمي في داخله.

إن قرار ترامب الأخير بخصوص القدس كانت له مقدمات، وهذه المقدمات إقليمية طبعاً، ومقدمات فلسطينية عمرها عشرون عاماً مرتبطة بالبنية الإقليمية الموجودة.

المطلوب إذاً ليس فقط النظر إلى بعض الدول التي لها علاقات مباشرة مع الكيان الصهيوني، السعودية مثلاً، وهناك تطبيع أصبح علينا الآن، ولكن يجب لفت النظر إلى أن هذه الأنظمة هي في أغلب الأحوال واجهة لبنى اجتماعية يجب أن توضع في معسكر الأعداء، ومن هنا نبدأ العمل بالسياسة:

أولاً، تحديد معسكر الأصدقاء وتحديد معسكر الأعداء، ومعسكر الأعداء ليس الكيان الصهيوني وحده، وليست الإمبريالية الغربية وحدها، ولكن هناك أيضاً عدو داخلي يجب الالتفات له والعمل بشكل جدي لتقويض أسس وجوده الاقتصادية.

مداخلة

في ختام الجلسة قدّم د. عبد الحسين شعبان المداخلة التالية:

أعتذر لأي يوم أمس لم أتمكن من الوصول بسبب أوضاع الطيران، أحيي هذا المؤتمر خصوصاً الشعار الذي ينعقد تحته وهو الأمن والاستقرار والتعاون والمستقبل المشترك لبلدان المنطقة. لقد استمعنا في هذه الجلسة إلى حوارات وآراء ووجهات نظر مهمة. ومن جهتي أؤكد على موضوع مشروع المقاومة فلسطينياً وعربياً ومواجهة التطبيع والوعي بأهمية إبقاء جذوة الصراع مع العدو متقدة، كما جاء على لسان الصديق أسامة حمدان.

أود أن أؤكد على مسألتين:

- المسألة الأولى: لا ينبغي نسيان الجبهة الدبلوماسية الدولية في هذا الصراع، فهي جبهة مهمة.

- المسألة الثانية: لا ينبغي نسيان الجبهة الثقافية الدولية أيضاً في هذا الصراع.

الجبهة الدبلوماسية، خصوصاً، ينبغي أن تتحول من فعل ورد فعل دفاعي إلى فعل هجومي ولا سيما أن هناك قراراً دولياً كان قد صدر لإدانة الاستيطان، وهو القرار 2334 الذي يعتبر الاستيطان جريمة دولية، ولا بد من ملاحقة الإسرائيليين في ضوء قواعد القانون الدولي باعتبار الاستيطان جريمة.

- الجبهة الثقافية جبهة مهمة خصوصاً بعد صدور عدد من القرارات عن اليونسكو بشأن التراث وبشأن التاريخ الفلسطيني وبشأن المواقع الفلسطينية.

هذا الأمر لا بد من متابعته في إطار المعركة الشاملة مع العدو لأنها لا ينبغي أن تقتصر على الجوانب السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، فهناك جوانب أخرى لا بد من أخذها بعين الاعتبار.

أؤكد على مسألة أخرى داخلية وهي أنه لا بد من إطلاق طاقات الجماهير، وبمعنى آخر توسيع دائرة الحريات في البلدان العربية والبلدان الإسلامية وهذا ركن أساسي من أركان المقاومة.

جلسة التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي

المحور الثاني: الانتفاضة: الشروط والآفاق

ترأس المحور الثاني من جلسة التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي لونا أبو سويرح، وشارك فيها كل من السادة: منير شفيق، سامي العريان، كمال خلف الطويل.

د. لونا أبو سويرح

مديرة مركز دراسات الوحدة العربية

تحياتي. أنا وجه جديد على مؤتمراتكم. استمتعت جداً بالحوارات والنقاش بالأمس. ويسعدني اليوم أن أترأس الجلسة الخاصة بالتهديدات الإسرائيلية لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي، والمحور الخاص بالانتفاضة الثالثة: الشروط والآفاق.

اسمي لونا أبو سويرح وأنا مديرة مركز الأبحاث والدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية هنا في لبنان، وأتمنى أن لا يكون قد وقع الاختيار علي لترؤس هذه الجلسة فقط لأنني فلسطينية بل أيضاً لأنني مهتمة بالتقارب العربي الإقليمي والمد العربي لامتداده الإسلامي الإقليمي، لأن في ذلك كما قال د. سيف دعنا الذي تكلم في الجلسة السابقة أن فلسطين تمر عبر وحدة عربية وعبر قوة عربية وإسلامية، وإسرائيل تستمد قوتها من ضعفنا نحن. وبالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية فهو مرهون بمستقبل العرب.

بعد مرور قرن من الزمن على وعد بلفور المشؤوم ما زالت رؤية هرتسل والإرادة الصهيونية هي المسيطرة على أرض الواقع. أقام اليهود دولتهم وما زالت فلسطين العربية محتلة، التاريخ

تعرفونه ولن أطيل عليكم كثيراً لأننا استمعنا في الجلسة السابقة لكلام كثير عن الواقع الفلسطيني الحالي المتأزم.

لكن على الصعيد العربي بالذات أشدّد على أن القضية الفلسطينية أصبحت غائبة عن المشهد العربي اليومي، ومشهدنا مزدحم بقضايا ساخنة، وحروب مستعرة، حروب على الإرهاب، ومحاولات تشكيل تحالفات وعقد تسويات مع القوى العظمى في العالم، ومن ضمنها الترويج علناً أو سراً لصفقة القرن والتسوية مع «إسرائيل».

أصبحت «إسرائيل» تتماهى علناً في قصف أراضٍ عربية في سوريا وأحياناً في سيناء في مصر بحجة رد عدوان أو مكافحة إرهاب، وأصبح التطبيع علنياً، صحيح أنه لا يزال على مستوى محدود لكن لم يعد يوجد خوف أو خجل من إعلانه والتباهي بأنشطة تطبيعية رسمية وغير رسمية، أكاديمية وغير أكاديمية وثقافية وفنية وأحياناً برلمانية أو شعبية.

النظام العربي الرسمي مفكك ومحكوم بأولويات سياسية إقليمية ودولية، ولم تعد القضية الفلسطينية هي المحور الأولي له.

الشارع العربي كما تعلمون مُستقل بهموم أمنية واقتصادية، والشارع الفلسطيني بالذات مُثقل بهموم اقتصادية وسياسية.

وحصار. الفلسطينيون محاصرون في قطاع غزة منذ أكثر من 10 - 11 عاماً، محاصرون وممنوعون من الحركة في الضفة الغربية، في القدس حدّث ولا حرج: اعتقالات وسحب هويات وضغوط اقتصادية جمّة.

بعد سبعة عقود على احتلال فلسطين وخمسين عاماً على نكبة 1967، وأربعة وعشرين عاماً على كارثة أوسلو، لم نسجّل فلسطينياً مكسباً سياسياً مهماً لنغير الأمر الواقع على الأرض.

قد يختلف معي الكثيرون فكم هنا. يمكن أن نكون سجّلنا مكسباً سياسياً هنا أو هناك أو

استصدرنا قراراً أممياً هنا أو هناك، لكن على أرض الواقع لم يتغير شيء. نخسر جزءاً من الأرض كل يوم.

نحن فلسطينياً الآن بين من يدعو إلى القبول بالواقع السياسي ويُطالب بالقدس الشرقية وبحدود 1967 وبين من هم مثلي وهم كثيرون يُطالبون بتحرير الأرض كل الأرض، لأن فلسطين هي عكا وحيفا ويافا وطبريا وبيبر السبع، كما هي غزة وأريحا ورام الله والقدس كاملة موحدة لا شرقية ولا غربية.

وبين هذا الطرف وذاك الطرف أصبحت الرؤية مشتتة والإحباط سيد الموقف.

محور النقاش اليوم هو هل الانتفاضة الثالثة ممكنة؟ وما هي آفاقها؟ وهل الوضع الحالي يسمح بانتفاضة؟ ما شروطها واحتمالات نجاحها في ظل الوضع العربي المتأزم، وفي ظل الوضع الإقليمي الذي تربطه تسويات ومعادلات مختلفة، وفي ظل الوضع الدولي؟ وأيضاً مراعاة للشعب الفلسطيني على الأرض؟

وأذكر لكم حادثة مرت عليها ساعات الآن، حتى تعرفوا كيف؟

لو فكرنا في الانتفاضة والمقاومة، ما هي إمكانياتنا على الأرض؟ فجر اليوم استيقظنا على خبر قتل شهيد في جنين، المقاوم الذي يُقال إنه هو من قام بعملية قتل مستوطن منذ عشرة أيام في نابلس. قتله فرقة من المستعربين قاومتهم الفصائل الفلسطينية والمقاومة. هدموا بيته تماماً اليوم في جنين، وحين تُعتبر على الورق حسب أو سلو ضمن أراضي السلطة الفلسطينية.

ها هو الواقع، أرجو أن أبدأ بالسماع من ضيوفي الكرام عن آفاق الانتفاضة الثالثة، ومستقبل القضية الفلسطينية في ظل هذه التهديدات وسأبدأ بالأستاذ منير شفيق:

د. منير شفيق
باحث ومفكر فلسطيني

نظراً لضيق الوقت المتاح سابدأ بتقديم تجربة سريعة للتجربة الفلسطينية في المقاومة وفي مواجهات المشروع الصهيوني.

باختصار شديد أثبتت هذه التجربة أن هنالك استراتيجية وأكثر من استراتيجية أثبتتها الواقع بالنسبة للصراع مع العدو الصهيوني على أرض فلسطين.

الاستراتيجية الأولى هي التي تمثلت ببناء قاعدة المقاومة الجبارة التي ترسخت في قطاع غزة والتي خاضت ثلاث حروب ناجحة ومنتصرة ضد العدو الصهيوني. هذه الاستراتيجية أصبحت قضية مهمة وأساسية يجب المحافظة عليها بكل الوسائل وتغذيتها وإعطائها الفرصة كما هو جارٍ الآن في تطوير قواها على مستوى القدرات العسكرية بالدرجة الأولى، وهي تستحق أن تُناصر لفك الحصار عنها. لذلك أقول إن هذه الاستراتيجية ناجحة حتى في ظل الحصار الشديد.

الاستراتيجية الثانية التي أثبتتها الحياة وخرجت في الواقع كانت استراتيجية الانتفاضة. هذه الاستراتيجية في مركزها الأساسي الآن أصبحت شبه مطلوبة، بصورة عامة من قبل جميع الفصائل وهي الانتفاضة في القدس والضفة الغربية.

وهناك استراتيجية ثالثة مُورست وكانت انحرافاً شديداً عن المبادئ وميثاق منظمة التحرير وعن الأهداف الأساسية للشعب الفلسطيني وهي استراتيجية التسوية السياسية والعملية السياسية التي تجلّت في أوسلو والتي تضمنت اعترافاً بالعدو الصهيوني وتنازلاً عن 78% من

فلسطين وقد أثبت الواقع أنها استراتيجية فاشلة وهي الآن ممرغة في الطين وفي مأزق شديد ولم يعد أحد يستطيع أن يدافع عنها بمن في ذلك محمود عباس نفسه.

إذن، نحن الآن أمام الاستراتيجية الثانية التي أصبح الجميع يتحدث عنها وهي موضوع لقائنا اليوم، وهي استراتيجية الانتفاضة في الضفة الغربية والقدس.

في الحقيقة نحن، كما قالت الأخت لونا، هدفنا الأساسي هو تحرير كل فلسطين ولا نقبل أي محاولة لحل القضية الفلسطينية على أساس أن لنا دولة ولنا حق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نبني دولة ونقيم حلاً للقضية الفلسطينية على هذا الأساس.

القضية الفلسطينية يجب أن لا تكون مطروحة للحل الآن، وإنما يجب أن يكون الهدف هو التحرير الكامل لفلسطين من النهر إلى البحر ومن رأس الناقورة إلى أم الرشاش.

ولا يجب حتى أن نطرح أي تنازل فيما يتعلق بما يُسمى الدولة الفلسطينية لكل مواطنيها لأنه يجب أن لا نقبل ولا نعتزف بأي شكل من الأشكال بشرعية ما أخذ من استيطان أو إعطاء للمستوطنين أي شرعية ولو مستقبلية، لأنه بعد تحرير فلسطين سيكون لكل حادثٍ حديث.

ولكن في الظروف الواقعية الآن هنالك خطر داهم وشديد على الضفة الغربية والقدس من ناحية التهويد ومن ناحية الاستيطان من ناحية وجود الاحتلال. الأمر الذي جعل من

الضروري أن يُصار إلى القيام بانتفاضة شعبية تستهدف دحر الاحتلال بدون قيد أو شرط، وتفكيك المستوطنات بدون قيد أو شرط. يجب أن يكون هذان الهدفان هما هدفنا الراهن،

وليس ذلك حلاً للقضية الفلسطينية وإنما درأً لخطر داهم سريع يمكن أن نواجهه، وأضيف هنا أننا يمكن أن نواجهه بانتصار. وهذه نقطة أخرى أريد أن أوضحها، لأن التطورات

الراهنة لميزان القوى تجعلنا في موقع ليس فقط للاحتجاج على ما يجري من مؤامرات وعلى ما يقوم به الأميركيان أو الصهاينة، وإنما أن نُعدّ مشروعاً أو ندخل في معركة حقيقية هدفها

تحقيق انتصار راهن وممكن في الضفة الغربية والقدس، بلا قيد أو شرط ودون أن يتعارض هذا الموقف مع هدف التحرير الكامل الذي يجب أن يكون حاضراً.

أنا أرى أن أميركا الآن في أضعف حالاتها من ناحية موازين القوى ومن ناحية سيطرتها على العالم ومن ناحية دورها، وأظن أن قيادتها الآن أصبحت أضحوكة وأصبحت معزولة كما حصل بقرار ترامب بالنسبة لموضوع القدس.

لذلك أرى أن أميركا عندما تكون بهذا الضعف هي وأوروبا وبهذا الارتباك؛ في هذا الوضع العربي عندما نقول إنه ليس هناك حاضن أقول أيضاً أنه مفيد، لأن الأنظمة العربية عندما كانت قوية كانت دائماً كابتة للمعركة في فلسطين، ولم تكن إلا بحدود الدفاع أحياناً على بعض القضايا.

ولكن الآن أثبتت التجربة أن بإمكاننا أن نخوض معركة ناجحة في فلسطين ضمن هذا الوضع العربي مهما قيل عنه من ضعف وهرولة وإلخ...

والدليل أن ما حدث في القدس في تموز في مواجهة الأجهزة الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى حيث احتشد ما بين حوالي 70 إلى 100 ألف فلسطيني بانتفاضة شعبية مُصممة وقوية في القدس فرضت على العدو الصهيوني أن يتراجع بلا قيد أو شرط وأن يسحب الأجهزة الإلكترونية.

أعتقد أن هذا النموذج الذي أخرجته الحياة، نموذج نزول الجماهير إلى الشارع وتصميمها على مواجهة الاحتلال بتلك القوة، استطاع أن يفرض على النظام العربي وعلى المهرولين في النظام العربي أن يتراجعوا عن مواقفهم وأن يضغطوا أيضاً لسحب هذه الأجهزة الإلكترونية، إلى درجة أن هذا الانتصار الذي تحقق بقوة الشعب، هذا الانتصار حاولوا أن يدعوه وأن يظنوا أنه تمّ بسبب تدخلهم.

ولكن ما يجب أن نستنتجه من ناحية سياسية هو أن الشعب الفلسطيني إذا نزل إلى الشارع وكان هدفه دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات من القدس والضفة الغربية بلا قيد أو شرط يمكن أن يفرض هذه الحقيقة على الأرض. ولا يستطيع الكيان الصهيوني أن يواجه قوة الشعب، وهذه قضية يجب أن تقتنع بها القيادات الفلسطينية أن الشعب قوة جبارة تستطيع أن تفرض إرادتها إذا واجهنا هذا العدو خصوصاً أنه في حالة ضعف.

العدو الصهيوني والجيش الصهيوني هُزم الآن في أربعة حروب وخرج مدحوراً من جنوب لبنان بدون قيد أو شرط، وخرج أيضاً مهزوماً من قطاع غزة واضطر أن يفكك المستوطنات. نحن الآن نواجه وضعاً جديداً أعتقد أننا يجب أن نخوضه بإيمان قوي وبنقطة كبيرة. إذا حققنا وحدة وطنية فلسطينية تحت شعار أن الانتفاضة هي الأسلوب وهي الاستراتيجية التي تستطيع إذا كانت انتفاضة طويلة النفس، لبضعة أسابيع أو بضعة أشهر، لا بل حتى سنوات، فإن العدو سوف يضطر إلى التراجع وقدمه على رأسه وأنفه راغم. لماذا؟ لأنه عندئذٍ يصبح الاحتلال مكلفاً له أكثر من بقاءه.

هذه المعادلة إذا حققناها، أي أن نجعل الاحتلال مكلفاً إلى حد كبير، وهذه الكلفة لا تكون فقط على أرض فلسطين لأننا إذا دخلنا هذه المواجهة بهذه القوة لعدة أشهر أو لبضع سنين، سوف تقلب الميزان العربي، لأن التجربة التي مضت خلال الشهر الماضي أثبتت أن الوضع العربي والوضع الشعبي الإسلامي جاهز لأن ينزل إلى الشوارع وأن يُناصر القضية الفلسطينية وأن يناصر القدس على نطاق عشرات الملايين وليس الملايين.

يعني إذا نزل الشعب الفلسطيني على هذا النحو سوف يُربك الوضع العربي، والوضع السياسي كله، وسوف يتشكل رأي عام عالمي شعبي أيضاً، يفرض على أميركا وعلى الغرب ارتباكاً كبيراً.

تصوروا فقط، وهذا الذي أريد أن أختتم به، تصوروا فقط سيناريو نزول الجماهير وقرار حازم على الانتفاضة، وليس بالضرورة أن تكون ليل نهار، انتفاضة مستمرة، هبات مستمرة، وهذا تخرجه الحياة وظروف الناس الذين يريدون أن يظهرُوا وحدة وطنية مصممة على دحر الاحتلال بدون قيد أو شرط عن القدس والضفة الغربية. نريد أن نحقق انتصاراً، وعندما أقول دون قيد أو شرط فذلك للحفاظ على قضية التحرير الكامل للمرحلة القادمة، نحن الفلسطينيون بيننا ناس يريدون أن يعملوا دويلة، ناس يريدون أن يعملوا كباريه، ناس يريدون أن يبقوها سلطة، ناس يريدون أن يحضروا لعملية التحرير. بعد ما نصيد الدب نتقاتل على

جلده إنما ليس قبل ذلك. الآن عندنا خطر داهم يواجه القدس بالتهويد والضياح، خطر داهم يواجه الضفة الغربية ويقوم بهذا الخطر عدو ضعيف، وحلفاء عنده ضعفاء ويرتكبون الأخطاء الفادحة، مثل ترامب وغيره، والظرف مناسب الآن لوحدة وطنية فلسطينية، بعد أن لم يُعد لمحمود عباس أي كلام في موضوع التسوية وفي موضوع الحل السياسي. علينا أن نحقق الوحدة الفلسطينية بدعم عربي حقيقي شعبي أساساً وإسلامي، وبتحريك الرأي العام الواسع وإبراك الوضع كله من الناحية السياسية إذا صممنا على هذا الوضع، ولدينا تجربة انتفاضتين، استطاعت كل واحدة منهما أن تمتد لخمس سنوات.

وهذا يعني أننا يمكن أن نضع العدو في حالة استنفار دائم... تصوّروا أن الجيش الإسرائيلي سوف يبقى أشهر مستنفراً ليلاً ونهاراً ونحن مصممين على مواجهته. لذلك أعتقد أن الانتفاضة يجب أن تكون قناعة حقيقية واستراتيجية ناجحة وأن نتأكد من حقيقة أن الشعب قادر، وأن العدو ضعيف، وأننا نستطيع أن نتصر.

د. كمال خلف الطويل

كاتب وباحث

أبدأ بنص مدخل تاريخي مكثف ثم أنتقل إلى متن مكثف.

في البدء القضية الفلسطينية - كما أشار الأستاذ سيف دعنا إلى هذا الموضوع - بالتعريف ليست قضية فلسطينية بل هي قضية مشروع هيمنة غربي على العالم العربي متكىء على ركيزة احتلالية استيطانية استعمارية في قلب فلسطين.

إذا فهي قضية العرب وفي الصدر منهم الشعب الفلسطيني.

وسقوط العرب كمشروع أمة في فلسطين هو نهاية تطلّعها عبر رحلة قرنٍ من الزمان إلى نهضة توحيدية تحولّها من ناقصة تكوين إلى كاملة أو صاف.

والشاهد أن تراجع القضية في الذهن العربي الجمعي عبر ربع القرن الأخير، وبرغم هبات التحام شعبية في الانتفاضتين، لا يعود فقط لاختلال موازين القوى المزمّن بين رعاة القضية وأعدائها وإنما إلى عوامل أخرى ثلاثة:

1 - تراوح معسكر المحافظة العربي بين النأي عن دور إيجابي فاعل في القضية وبين التواطؤ عليها.

2 - انخراط معسكر التقدمية العربية أو العربي في حروب مع المحيط أو صدامات بينية.

3 - تهافت القضية الفلسطينية بتأثير أمر رهاها المدريدي الذي أفرز طامتها الأوسلوية.

وإن شئنا العودة أبعد فلعلّ نقطة الخلل الأولى في مسار القضية عقب هزيمة حزيران كانت فك الارتباط العربي بمناطق الاحتلال الفلسطينية عام 1967، بما عناه من إعفاء الأردن ومصر من واجب ومسؤولية تحرير ما احتلّ أثناء سيطرتها.

تجلى ذلك في شيوع شعار مُلتبس يقول بوحداية شرعية تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين، مقفلاً بذلك الواجب المتأتي على جارين عرييين لفلسطين في استعادة ما تنطحا له عام 1948 وهو إنقاذ ما تيسر (كان في حينه 22٪ من فلسطين).

زاد الطين بلة رفُع وتبني شعار أشد التباساً وهو استقلالية القرار الفلسطيني وما عناه من نأبي عن قومية الحرب والسلام ومن المضي في مسيرة انفراد عاجزة.

لقائل أن يزعم أن ما كان من تبني شعبي عربي للقضية قد فات زمانه وقبع في دياجير النسيان، لفرط فداحة ما عليها أوضاع شعوب أمة رقد عليها طاغوت الكولونيالية وامتدادها وتوابعها وجثم على صدرها استبداد وفساد سواها.

ليس لهذا المنطق أو المنطوق نصيب صحة إلا النذر اليسير، بل الأصح أن انتعاشاً وطنياً فلسطينياً هو واحدٌ من أهم خمائر التعافي العربي من وعناء الاغتراب.

بتكثيف شديد يمهد السبيل لحوار مطلوب أضع تصوري واستشرافي في النقاط التالية:

1 - أن هناك سبيلاً متسقاً مع طبيعة الصراع العربي الصهيوني، وأبعاده الأطلسية هي إزالة آثار عدوان 1967 دون المس بملف 1948، أي الإصرار الفلسطيني الذي يتوجب أن لا يلين أو ينكسر بأي حالٍ من الأحوال على الانسحاب التام والشامل من كل سنتيمتر من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وبضمنها القدس الشرقية وإزالة الاستيطان والجدار، ووقف استباحة الماء والسماء، وفك الارتباط الاقتصادي والخدمي بين «إسرائيل» والأراضي المحتلة كلها مع إحياء اتفاقات الهدنة عام 1949، لا شيء أقل ولا شيء أكثر. والسبيل إلى ذلك وفق موازين القوى القائمة والمحتملة في فلسطين والإقليم والعالم، وعلى هدي الشروط الموضوعية في مناخاتٍ كل منها تشير إلى مسارٍ عالي الكفاءة، وصافي المددود وهو العصيان المدني السلمى المتدرج والشامل، والحال أن الفعاليات المجتمعية في فلسطين كقيلة بإدارة هذا المسار بالنجاعة المطلوبة، ما لم تقف أجهزة الأمن السلطوية عائقاً في دربها.

إن استعادة أراضي 67 بالكامل بما فيها القدس الشرقية أمرٌ قابل للإنجاز بالقطع، ولا يحول دونه موانع ثابتة كانت أو متحركة، السور للإزالة والانزياح إلى الحد، والمستعمرات للإخلاء أو التفكيك، المياه الجوفية لمن فوقها، والسماء لمن تحتها والقدس لآخر بوصة مع ترتيبات قوافل وحائط البراق إلخ...، نقطة وآخر السطر.

تنفيذاً، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بجدولة الانسحاب الإسرائيلي مصحوباً بتفعيل لجان الهدنة بين الجهة الفلسطينية المحتلة وبين «إسرائيل» على أن لا تزيد مدة الانسحاب عن شهرٍ ستة. السبيل هذا لا يفترض مسبقاً، إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، لكنه لا ينفي احتمالها، الأساس هنا أن لا يكون هناك أي اتفاق مباشر بين دولتين واحدة قائمة وثانية تقوم، وإنما ترتيبات غير مباشرة عبر الأمم المتحدة للهدنة بين دولتين: إحداهما «إسرائيل» والثانية فلسطين 67، أو كيان عربي واتحادي أوسع يشمل الضفة والقطاع مع سوريا وأو الأردن وأو مصر.

2 - تتم خلال ذلك عملية فك اقتصادية شاملة وتامة عن «إسرائيل» من أول الارتباط الكهربائي إلى الجمارك وتحصيلها، والمراد هو ترحيل السرة وإخراج فلسطين الصغرى من فلك إسرائيل المعاشي، ثم توجيه وجهتها شطر عمقها العربي، وسيأتى من جراء ذلك القضاء على مصالح الكمبرادور الفلسطيني المتعامل مع المحتل معطوفة على مناشط فيلق الأنجزة المؤلف من نخب تنافعت.

3 - إن ملف 48، العودة والتعويض والحدود والاعتراف، محظورٌ ومحذور لا يمسسه أو يلمسه كائن من كان، وهو مؤجل لعمر جيلٍ أو زهائه، بالتالي فلا الاعتراف بحق «إسرائيل» بالوجود ولا قانونياً بوجودها، ولا تفاوض مباشر معها ولا صلح.

إن أحداً لا ينبغي له أن يقع في فخ غواية أو ترهيب الانجرار إلى قبول شروط الاعتراف بحق «إسرائيل» في الوجود. بل إن اللفتة على كسب رضى الأطالسة واعترافهم وتعاملهم ذات مردود عكسي بالقطع، فالعلاقة طردية بين التمسك بثوابت وبين احترام القوى الدولية الفاعلة واضطرارها للتعامل معها وفق منطق الضرورة.

4 - إن مردود المشروع الوظيفي الإسرائيلي لصاحبه الأطلسي في تناقص متسارع، لا تحطئه عين. وإن قدرة هذا المشروع وردعيته وهيبته تعرضت لذوبان يكاد يفتك بها ويلقيها في جب عميق، وكلما احتاج الفرع لعنفٍ فائق الشدة تأكدت شكوك الأصل في تضاؤل فعاليته، بل وتحولته إلى مصدر لهبات الانتقام.

إذاً، فتشبتَّ مُصْرٌّ على شرطي إخلاء 67 وعدم التفريط بـ 48 واقعيٍّ بامتياز، ناهيك عن مبدئيته.

5 - إن قدرة الراعي الأكبر القادر على إملاء إرادته وتمكين مشروع وكيله الإقليمي تتآكل كل يوم ولن تجد طريقها للترميم عودةً إلى ما كانت عليه العشرية الأخيرة من العشرين، والعشرية الأولى من الواحد والعشرين.

6 - إن العاصم والغميرة والشرف هي أن تتم كلها في ترتيبات الانسحاب في إطار صراعٍ متسارع الوتائر بين الخيمة الأوراسية المتعددة الأوتاد وبين الخيمة الأطلسية، أي بانضواء فلسطينيَّ باتٍ وبين تحت ظل الأولى ونأي فلسطينيٍّ حازم عن شبح الثانية، حتى عن شبح الثانية.

7 - أخلص للقول إن سيناريو دولتين يشمل في طياته الاعتراف المتبادل والتطبيع وباقي المشتقات فيما سيناريو «الدولة الواحدة»، ملتبس لا يعرف فيه أحد ماهية الدولة أعربية أم صهيونية أم منزلة بين المنزلتين، وحتى مع التغاضي عن التباسه فهو يفوق قدرة الجيل الراهن من الشعب، بل والأمة، على إنجازها، اللهم إلا أن يتحقق أحد شرطين وحدة عربية أم انهياراً أميركي.

واجب اليوم، هو تحرير 67 وعدم المسّ بـ 48 وهما في نطاق الممكن شرط صحة الغرم وصلابة الإرادة.

د. سامي العريان
كاتب وباحث سياسي

بدايةً أحب أن أُرْجِعَ الأمور إلى أصولها وأقدم رؤية ليست جزئية إنما كلية، يعني أن الحركة الصهيونية بدأت من حوالي قرن وربع، وكانت نتيجة وجود مشكلة يهودية في أوروبا نحن لم نكن جزءاً منها، إنما أرادت القوى الغربية الأوروبية بالتحديد في ذلك الوقت أن تحلّ هذه المشكلة في داخل العالم الإسلامي والعربي والتي أدت طبعاً إلى مشكلة تفكك هذا العالم، والتي كانت أيضاً جزءاً من هذه الخطة.

وبالتالي أتصور أن الهدف النهائي هو تقويض هذا المشروع الصهيوني أي في تفكيكه هو ودولته العنصرية. بدون الدخول في تفاصيل دولة أو كيف تكون، إنما هذا يكون الهدف النهائي لدينا.

وهذا يعني أنه إذا أراد حلّ المشكلة اليهودية، يمكنه ذلك ولكن ليس على حساب الحق الفلسطيني أو العربي أو المسلم، يعني يمكن لليهود أن يذوبوا في العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه ومن طنجة إلى جاكرتا؛ ولكن ليس بهيمنة ولا استغلالية ولا سيادة ولا أيّاً من المشاكل التي سببها لنا.

ولذا، إذا كانت هذه الرؤية هي الحل النهائي فلن يكون باستنفار طاقات الشعب الفلسطيني وحده وإنما بنضال واستنفار طاقات الأمة كلها.

بالأمس تحدثت باستفاضة عن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة، وأن جزءاً منها كان بالإبقاء على حالة الضعف والتفكك للبلاد العربية والإسلامية، وفي قلب استراتيجيتها وأهدافها الإبقاء على «إسرائيل» كدولة وككيان يكون مهيمناً على هذه المنطقة.

و«إسرائيل» والحركة الصهيونية لها أهداف في ذلك أيضاً. عام 1982 كان هناك خطة كشفها إسرائيل شاهاك عام 1998، وتحدث فيها شارون في مؤتمر نايتور بعد استقالته إثر مجازر صبرا وشاتيلا في حزيران/ يوليو 1983، وهي في جوهرها تقسيم المنطقة إلى ثلاثين أو أربعين دولة، وهذا ما نراه الآن، كما رأينا في جنوب السودان التي اعترف رئيس جنوب السودان أن الموساد كان الجهاز الرئيسي في تحقيق ذلك الهدف.

المسألة إذاً أننا نتحدث عن خطر يدهم الأمة ولا يدهم الشعب الفلسطيني فقط، ولذلك لا بد أن تكون الطريقة في حل هذه المسألة هي في إشراك جميع الشعوب وجميع الذين يرون في الحق الفلسطيني حقاً لا يُمكن أن يفرط به.

الولايات المتحدة أيضاً هي اليوم السند الرئيس، وكما يعلم الجميع. مئة وثلاثون بليون دولار من عام 1973 حتى الآن أعطيت للكيان الصهيوني، وكل أسلحته الفتاكة، مع 43 فيتو، آخرهما رأينا من أسابيع قليلة بحق القدس، ودعم اقتصادي - عسكري - دبلوماسي - تجاري كامل. و«إسرائيل» في الولايات المتحدة ليست قضية سياسة خارجية، هي قضية سياسة داخلية، بمعنى أن ما نراه في الأمم المتحدة أو في الجمعية العامة عندما يصوت لصالح الحق الفلسطيني أحياناً بـ 180 صوتاً إلى 5 أصوات، تكون في العادة أصوات «إسرائيل» وأميركا وثلاث دول كانت تحت الاستعمار الأميركي حتى عام 1994.

مثل هذه الأرقام نراها في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب، عندما يكون الأمر متعلقاً «بإسرائيل» (430 لصالحها ضد 2 أو 3) أو (420 ضد 10).

المسألة إذاً، أننا إذا أردنا المواجهة الحقيقية فلن تكون ضد «إسرائيل» فقط، وإنما تكون مواجهة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن تكون لدينا استراتيجية للمواجهة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذا أقول إننا أمام ثلاث ساحات رئيسية:

- الساحة الأولى غزة وجنوب لبنان. وهناك أسلحة للمقاومة، وهناك ردع للطرف الآخر. وهناك تجارب كما ذكر الأستاذ منير في هزيمة هذا العدو، وبالتالي لا بد من تقوية هذه المسألة من ناحية السلاح أو المواجهة العسكرية، وهذه طبعاً نقطة ضعف كبيرة عند العدو، يعني أنهم عند الخسارة البشرية ينسحبون. وجدنا ذلك في جنوب لبنان، بعد 18 عاماً من الاحتلال، سقط منهم 650 قتيلاً تقريباً وانسحبوا بلا قيد ولا شرط، وحتى بدون مقدمات. كذلك الأمر في غزة عام 2005، وهذه أراضٍ محرّرة ويجب أن تُقوى على المستوى العسكري، الذي يجب أن يمثل في كل الساحات وعلى الأقل في مثل هذه الساحة وهي ساحة مواجهة مباشرة.

- الساحة الثانية هي ساحة الضفة، وهنا الحديث عن الانتفاضة وعن المواجهة الشعبية وعن العصيان المدني وعن كل الوسائل التي يمكن أن تجعل هذا الاحتلال مكلفاً.

والمشكلة الحقيقية اليوم هي ذات طابع داخلي، بمعنى أن هناك سلطة لا تريد لهذه الانتفاضة أن تكون، بل هناك جهاز داخل السلطة - كما رأينا حديثاً - يعمل ليل نهار على أن لا تكون هناك انتفاضة.

إذاً، لا بد للمهتمين بالشأن الفلسطيني على المستوى الاستراتيجي أن تكون لهم غرفة عمليات لتفعيل هذه الانتفاضة. وهناك الحديث الكثير من الداخل عن أن الفلسطيني غير قادر على أن يقوم بالانتفاضة، وأعتقد أن هذا مبالغ فيه وغير صحيح.

ولكن على الجانب الآخر لا بد من أن تكون هناك قوى حية فعّالة على مستوى العالم العربي والإسلامي تساند هذه الانتفاضة، ولا بد أن تكون هناك غرفة عمليات في كل عاصمة وفي كل بلد لمساندة هذه الانتفاضة. كيف تكون هذه الانتفاضة؟ كيف تُساند هذه الانتفاضة؟ كيف يُعان الشعب الفلسطيني على تفعيل هذه الانتفاضة في كل مكان حتى لا ييأس؟ وحتى لا تقف هذه الانتفاضة، وهذه مسألة في غاية الأهمية، ولا بد للجميع أن يفكر فيها، الفصائل

الفلسطينية وغير الفلسطينية - كما قلت - لأن هذه المواجهة تتعدى حدود طاقة الشعب الفلسطيني.

الشعب الفلسطيني هو في المقدمة، هو في المواجهة، هو رأس الحربة، لكنه لا يستطيع بجهد ونضاله فقط أن يُجبر هذا العدو على التراجع أو على تقديم كل التنازلات.

لا بد للأمة كلها أن تكون منخرطة في هذه المواجهة. وكما قلت هاتان ساحتان لكنهما غير كافيتين.

- الساحة الثالثة هي على مستوى العالم كله، هي الساحة التي يجب أن يكون فيها اشتباك على كل الصعد الثقافية والاقتصادية والفكرية، وفي كل المواجهات السياسية، وهذا يستدعي أيضاً أن يكون هناك كثير من الموارد وكثير من العمل في هذه المسألة.

لا يمكن أن تترك الساحة الأميركية هكذا يصول ويجول فيها العدو دون أي محاولة حقيقية لاختراقها.

والجدير ذكره أني عشت في الولايات المتحدة أربعين سنة وعندي تجربة في هذه المسألة، وأقول إنه يمكن فعلاً اختراق هذه الساحة، ولكن بوجود عمل حقيقي على مستوى ما يقدمونه هم، وأنا ليس عندي الوقت الكافي لأستفيض في ذلك كثيراً، ولكن أقول إن هناك ساحات كثيرة في أوروبا والعالم كله يمكن أن تقوّض هذا العدو ونفوذه وسيطرته وانتشاره.

وهذا يعني أن يكون هذا الحراك الذي سمّته المحاضرة بالانتفاضة ذا أبعاد ثلاثة: المقاومة بشكل المواجهة العسكرية أو غيرها، والمواجهة في جنوب لبنان أو غزة، إذا اضطرت الحرب لذلك، والانتفاضة الشاملة في داخل الضفة الغربية للمساندة الشعبية على مستوى العالم كله. وبالمناسبة أنا أدير أحد المراكز في تركيا وقد اجتمعنا من حوالي أسبوعين وخرجنا بـ11 ورقة فيها توصيات لما يجب أن تفعله الحكومات والشعوب ومنظمات العمل الأهلي أو العمل المدني. هناك الكثير مما يمكن أن نفعله في كل المجالات.

أقل ما يقال أنه إذا أردنا للشعب الفلسطيني أن يقوم بانتفاضة ثالثة فهذا يعني أن يقدم الكثير من التضحيات. لماذا لا نطلب هذه التضحيات أيضاً من الشعوب الأخرى؟ يعني مثلاً أي حكومة أو مجموعة من الحركات لا بد أن تفكر كيف يمكن أن تساند هذا الشعب؟

ومن إحدى التوصيات مثلاً، أن تفكر بعض الدول، سواء أكانت دول حرة أو دول فيها مجموعات حية، أن تتبرع للشعب الفلسطيني بجزء من الناتج القومي مثلاً، وهذا أمر له آلياته وإمكاناته لمساندة الشعب الفلسطيني.

وإذا كانت «إسرائيل» تأخذ كل عام بلايين الدولارات من أميركا غير البلايين الأخرى التي تأتيها من خلال تسهيلات مختلفة، فيجب على هذه الأمة أن تقوم بواجبها نحو الشعب الفلسطيني، لا أن يُترك هكذا ويُطالب بأن يُقدّم كل التضحيات والآخرين يقدمون الكلمات. الحديث الذي تفضل به الأخوان الكريمان الأستاذ منير والدكتور كمال فيه الكثير، ولا أريد في الحقيقة أن أكرر ما قالاه حول أن تكون هناك انتفاضة. ولكن الفكرة الرئيسية هنا أن يكون هناك استنفار كامل على مستوى الأمة، وليس على مستوى الشعب الفلسطيني فقط.

إن الهدف الحقيقي والنهائي هو تقويض الكيان الصهيوني وتقويض دولته العنصرية بغض النظر عن الكلام عن دولة أو دولتين فهذا كلام لا يؤدي إلى نتيجة.

وما دام هناك كيان صهيوني إسرائيلي، فلن يكون هناك أي استقرار، أو أي سلام، أو أي انتصار حقيقي للشعب الفلسطيني.

على الجانب الآخر نحن في رأس الحربة، في منتصف هذه المعركة، ولا بد من مساعدة ومساندة الشعب الفلسطيني الذي أثبت أنه قادر على هذه المواجهة وعلى هذا الصمود وعلى هذا الاستمرار والبقية على الآخرين.

لسنا غائبين عن الأجواء التي تتم الآن، سواء أجواء كيانات تريد أن تتحالف مع العدو وأن تحوّل الصراع ضد الكيان الصهيوني إلى صراع مع إيران.

الخلاصة أننا لا نستطيع الاعتماد على الحكومات والدول، ولا بد أن تكون هناك استراتيجية شعبية لتحويل بوصلة الصراع عما يُراد لنا من حرب طائفية أو إتنية أو تشويه لطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني إلى التركيز على أن قضيتنا المركزية والرئيسية هي في المواجهة الشاملة مع هذا العدو بكافة أشكال الصراع.

د. لونا أبو سويرح

أعتقد أن المحاضرين الثلاثة اتفقوا وتداولوا نفس الأفكار ونفس التوجه، وأضاف الأستاذ سامي مسألة كيف يتم تفعيل الانتفاضة؟، وما الشروط الواجب توفرها إقليمياً ودولياً؟ وما هي الساحات الرئيسية لدعم هذه الانتفاضة والتفاعل معها؟
لدينا الآن عدة طلبات من السادة المشاركين للإدلاء بمدخلات حول موضوع الجلسة. ونبدأ بمدخلات الأستاذ حسن حدرج، والدكتور عصام نعمان والأستاذ أنيس النقاش.

مداخلات

أ. حسن حُدرج

يفتقد المستمع إلى الأساتذة الثلاثة اتفاقاً فيما بينهم حول استراتيجية الانتفاضة. ما هي الشروط المطلوب توفرها فلسطينياً كي تتحقق هذه الاستراتيجية؟

شروط أساسي من شروط الدخول في هذه الاستراتيجية هو انتهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني، وأحد أسباب الانقسام هو الخلاف حول السياسات وحول الأولويات.

إذاً، نحن أمام مشكلة، كيف يمكن الخروج من هذا الواقع والدخول في مسار استمرار الصراع مع الكيان الصهيوني؟ وما لا شك فيه أن إعلان ترامب دق ناقوس الخطر لدى الجميع حتى لدى الفريق الفلسطيني الذي كان وما زال منخرطاً بعملية التسوية. إعلان ترامب كان مدخلاً فيما اصطلح على تسميته صفقة القرن.

وإعلان ترامب وصفقة القرن جرى التوافق عليهما مع عدد من الأنظمة الرجعية العربية، لم يجرؤ أحد حتى الآن على المجاهرة في ذلك.

إذاً، صفقة القرن وإعلان ترامب يندرجان في إطار تصفية القضية الفلسطينية، ولا أعتقد أن هناك اثنين ممن تعنيهم هذه القضية يختلفان حول طبيعة ومخاطر وتهديدات هذا المشروع التي تطال الجميع.

أحد مظاهر الانقسام الفلسطيني هو الخلاف مؤخراً حول انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني. وبغض النظر عن أسباب هذا الخلاف، وعن المواقف التي حصلت، تعالوا ننظر إلى ما صدر عن المجلس المركزي الفلسطيني.

هل بالإمكان أن نبحث عن نقاط تلاقق وتقاطع بين المختلفين على ضوء القرارات والتوصيات التي صدرت عن المجلس المركزي يمكن أن تشكل برنامجاً مرحلياً، برنامج عمل، برنامج مواجهة، أو أي مصطلح آخر فليست المشكلة في المصطلح لكن في المضمون؟

هل يمكن التوافق على حدٍ أدنى من الثوابت التي يمكن الاتفاق حولها استناداً إلى ما صدر عن المجلس المركزي؟

أخذاً بالاعتبار القرارات والتوصيات محل التوافق والإجماع التي وردت في البيان الختامي كشرطٍ أساسي لا بد منه، بمعزل عن القرارات والتوصيات الأخرى الخلافية، فإن بالإمكان البناء على هذا التصور لإعادة صياغة الموقف الوطني الفلسطيني بين جميع المكونات الوطنية والفصائل على حدٍ أدنى متوافق عليه يمكن أن يشكل عنوان استمرار الصراع في المرحلة المقبلة. وبناءً عليه، فإننا من موقع الشراكة والحرص والمسؤولية والالتزام ندعو السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة كافة وكل المكونات الوطنية الفلسطينية دون استثناء أحد إلى البناء على هذا المستجد في الموقف، لنقل الرسمي الفلسطيني، وعلى ضوء التطورات الميدانية في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ظل المناخات الجديدة الناجمة عن إعلان ترامب، وبالنظر إلى وجود فرصة مهمة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمم، وتجسيد مسار الصراع مع الكيان الصهيوني الغاصب والمحتل وانخراط كل مكونات الشعب الفلسطيني وقواه وفصائله في هذه المواجهة، ولأن مصلحة الفلسطينيين جميعاً تكمن في العمل على إعادة بناء الوضع الداخلي الفلسطيني، والمضي في إنجاز المصالحة الفلسطينية التي هي مصلحة للقضية والجميع، وإنهاء الخلاف والانقسام.

ولكل هذه الاعتبارات والمصالح الوطنية المهمة، ندعو إلى التوافق على برنامج عمل مرحلي، برنامج مواجهة يراعي الحد الأدنى من الثوابت المتفق عليها والتي هي محل إجماع الجميع. وكي يكون المقترح أكثر تحديداً ووضوحاً نستخلص من البيان الختامي للمجلس الوطني المركزي العناوين الآتية كسياسات عامة مُتفق عليها.

أولاً - إدانة ورفض قرار ترامب والعمل على إسقاطه.

ثانياً - إعادة النظر في العلاقات مع الكيان الصهيوني واعتبار أن الفترة الانتقالية لم تعد قائمة.

ثالثاً - وقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله.

رابعاً - رفض الحلول الانتقالية أو المراحل المؤقتة.

خامساً - رفض الاعتراف «بإسرائيل» كدولة يهودية.

سادساً - التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال، والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية ودعمها وتعزيز قدراتها.

سابعاً - عدم القبول بما تريد الولايات المتحدة فرضه من صفقات عبر صفقة القرن.

ثامناً - القدس هي العاصمة الأبدية لفلسطين.

تاسعاً - التمسك بحق عودة اللاجئين.

هل بالإمكان أن نشهد مرحلة نضالٍ فلسطيني جديدة تقوم على أساس الإجماع الوطني الفلسطيني؟

د. لونا أبو سويرح

أشكر الأستاذ حسن حدرج على المقترحات، وأنا أعتقد أنه لا أحد يختلف على ضرورة إنهاء الانقسام التي هي أولوية، وأن هناك نقاطاً كثيرة نتفق عليها وتتقاطع مع قرارات المجلس المركزي والتي نتمنى أن يتم تفعيلها وتنفيذها على أرض الواقع.

د. عصام نعمان

لديّ ثلاث نقاط: النقطة الأولى: فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، إنها بلا شك قضية الفلسطينيين بالدرجة الأولى، ولكنها أيضاً، وربما بدرجة الاهتمام نفسها، قضية العرب عموماً وبلاد الشام وبلاد الرافدين وبلاد وادي النيل خصوصاً.

لماذا؟ لأن الحركة الصهيونية وقد بات لها دولة لا تطمع بالاستيلاء على فلسطين التاريخية فحسب، بل هي مضطرة وبالتالي حريصة أيضاً على التوسع في جوارها الجغرافي.

بن غوريون كان يقول: إسرائيل تموت عندما تتوقف عن التوسع. لذلك أصبح واقعاً، أن هناك سياسة صهيونية دائمة تعتمد نهجين متوافقين: الاحتلال والتفكيك، احتلال ما أمكن من الجوار العربي الجغرافي لفلسطين، وتفكيك الكيانات السياسية المحيطة بها إلى جمهوريات

موز قائمة على أسس قبلية ومذهبية وإتنية.

من هنا يجد العرب المحيطين بفلسطين أنفسهم مضطرين ومعنيين بالتالي إلى التعاون بل الاتحاد مع الفلسطينيين في المقاومة للدفاع عن أرضهم وهويتهم ومصالحهم.

النقطة الثانية: إذ تبدى المقاومة كخيار ونهج رئيسي للفلسطينيين والعرب لمواجهة الصهيونية وحلفائها وخاصة الولايات - وبالأصح أن أسميها الولايات المتحدة الأميركية - إذ تبدى هذه الحقيقة يقتضي تحديد طبيعة المقاومة المطلوبة وأساليب كفاحها الطويل النفس.

من هنا فإن المقاومة الفلسطينية والعربية الموحدة في مواجهة «إسرائيل» والصهيونية وحلفائها تتطلب الآتي:

أولاً، أن تكون موحدة في كامل التراب الوطني العربي ولا سيما في جوار فلسطين الجغرافي. نعم موحدة في جبهة قومية كفاحية عريضة. هذا لا يمنع بالتأكيد وجود مقاومات محلية وقطرية ناشطة لمشاغلة العدو يومياً.

لكن يبقى أن تكون موحدة بتركيبتها وقيادتها خاصة.

ثانياً - أن تكون المقاومة الموحدة متعددة الجوانب والأنشطة، مقاومة ميدانية ومقاومة مدنية ومقاومة ثقافية في آن.

نعني بالمقاومة الميدانية أن تكون مقاومة مسلحة وقادرة على استخدام الأسلحة الملائمة في المكان والزمان.

ولكنها أيضاً مقاومة مدنية بمعنى أن تكون قادرة على إشراك المواطنين المدنيين في المقاومة، ولا سيما في المقاومة على مستوى الحياة اليومية من خلال اعتماد أسلوب العصيان المدني المؤثر، وهي مقاومة ثقافية أيضاً تحسن إشراك المثقفين الملتزمين قضية فلسطين وقضية الوحدة في ثقافة المقاومة، ثقافة مقاومة التبعية لثقافة الغرب، وثقافة إدمان ثقافة الغرب وتقليدها بمنأى عن القيم الأساسية الحية في تراثنا من جهة وتحديد حاجتنا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

النقطة الثالثة - أن يكون لهذه المقاومة الموحدة الميدانية والمدنية والثقافية مخطط استراتيجي مرتكزه الأساس ضرورة بناء رافعة قومية وسياسية واقتصادية للمقاومة وللأمة. هذه الرافعة تتمثل ببناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية أي فيدرالية، تبدأ بوحدة الأقطار أو اتحاد الأقطار المتشركة ببلاد الشام وبلاد الرافدين وصولاً إلى انضمام وادي النيل إليها.

إن بناء هذه الرافعة أي هذه الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية شرط ليس لردع «إسرائيل» والتغلب عليها فحسب، بل هو شرط رئيسي لحماية وجود العرب وللخروج من انحطاطهم التاريخي.

وهنا أود تذكير الأخوة في هذه القاعة بحقيقة يغفل عنها كثيرون وهي أن انحطاط العرب مكن الأجانب من أن يحكمونا سحابة ألف سنة.

في عام 1960 وضع الدكتور شارل عيساوي، المؤرخ المصري المرموق، كتاباً نشره مركز دراسات الوحدة العربية الذي تديره الآن الدكتورة لونا أبو سويرح، وثق فيه أن العرب حكمهم طوال ألف سنة حكّام أجانب، وأعتقد أنهم ما زالوا يحكموننا لغاية الآن، مباشرة أو مداورة. ألا تستوقفنا هذه الظاهرة؟ أن يحكمنا أجانب لمدة ألف سنة، أليس مرد ذلك إلى الانحطاط الذي نزوي فيه؟ أما آن الأوان لثورة ثقافية تُخرجنا من التبعية لثقافة الغرب.

أعتقد أن المقاومة التي نصبو إليها جميعاً بالجوانب المتعددة التي ذكرنا هي خميرة خروجنا من هذا الانحطاط.

د. لونا أبو سويرح

شكراً جزيلاً د. عصام نقلتنا من الوضع الفلسطيني إلى الجوار العربي والدائرة الأكبر وهي مهمة جداً. وعندني ثلاث مداخلات الآن أبدأ بالأستاذ أنيس النقاش ثم الأستاذ نافذ أبو حسنة ثم سيادة العميد أمين حطيط والأستاذ علي نصار.

أ. أنيس النقاش

أعتقد أن من أهم واجبات المحلل الاستراتيجي فهم المرحلة التاريخية والمنعطف التاريخي الذي نعيش فيه. وإذا أخطأ تعريف المنعطف التاريخي فهو كمن يخطئ في قيادة السيارة عند المنعطف فيذهب إلى المهوار.

ألخص ما قاله الأستاذ منير شفيق أنه يتمنى الانتفاضة ويعتقد أنها ممكنة ولذلك يدعو إليها، وهذا شيء إيجابي ولكن ليس فيه استراتيجية.

الأستاذ كمال أشاد وأحسن في تعريف الانحدارات الفلسطينية مرحلة بعد مرحلة حتى وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم، ولكن أعتقد أن هناك خطأ في تحديد المرحلة للتصدي للعدو الصهيوني وسأوضح.

الدكتور سامي العريان أجاد تماماً في مسألة الحشد الإقليمي والقومي حول فلسطين لأنه من الأدوات الأساسية للانتصار، وهذه بداية الطريق السليم. ولكنني فوجئت بمدخلة الأخ حسن حدرج، وأعتقد أن فيها خطأً استراتيجياً كبيراً وسقوطاً في الهاوية، وسأفسر.

لا يمكن دراسة صفقة القرن بمعزل عن الحراك العربي الذي سمّيته مرقطاً وسماه البعض ربيعاً أو خريفاً.

كل ما حصل في المنطقة وفي بلادنا من احتلال للعراق وتدمير لسوريا ولليبيا ومن أزمة لمصر واشتباكات في أكثر من قطر عربي أصبح من الواضح أن هدفه كان حماية «إسرائيل» من خلال ضعفة كل إمكانات هذا الوطن والوصول إلى حالة من الانهيار الجمعي، لكي نقول إن فلسطين هي أبسط الاشتباكات وأخف الخسائر في الدماء العربية والإسلامية.

من لم ير هذه الصورة لا يستطيع أن يعيد بناء التحدي مع الكيان الصهيوني ومع الإمبريالية الأمريكية. وبالنسبة لي هذه واضحة وضوحاً تاماً، رغم كل الموضوعية التي كانت في الوطن العربي، نظراً لأهمية الثورة والتمرد على الاستبداد والديمقراطية، هي أدوات بامتياز من

أجل تدمير الإمكانات، وهذه حصيلة لا يستطيع اثنان أن يختلفا عليها بالواقع العملي وليس بالتحليل.

الدماء موجودة في كل مكان والانهيار في كل مكان، والذين يتحدثون عن الديمقراطية في تونس هي من أفضل الدول اقتصادياً وتبعية للغرب كيف تدير بلداً يستطيع أن يقول إنه مستقل.

ولذلك أعتقد أن بناء الحشد حول فلسطين بالشكل السليم هو بداية الحديث عن انتفاضة وعن تحدٍ للعدو الصهيوني بالشكل الصحيح، وغير ذلك هو انحرافات وإضاعة للوقت.

صدقوني أنا من الأشخاص الذين شاركوا في أكثر الانتفاضات الفلسطينية، داخل فلسطين وخارج فلسطين، وأعرف أنه ما من انتفاضة إلا من اجتماع ثلاثة شروط: قرار من القيادة وظروف موضوعية مساندة وإمكانات وحشد وتنظيم تساعد على تحريك هذه الانتفاضة. من انتفاضة المخيمات في عام 69 التي نجحنا فيها بتحريرها من قبضة المكتب اللبناني، وهذه الشرائط الثلاثة كانت مجتمعة، إلى انتفاضة الحجارة التي كانت شروطها مجتمعة هي أيضاً والتي أُسميها إخراج الحي من الميت.

كانت منظمة التحرير وقواتها المسلحة قد انتشرت في أكثر من قطر عربي وشلت ولم يُعد لها أي دور في الحشد على الحدود مع فلسطين للمشاركة في أي عملية كفاح مسلح. وبالتالي لم يبقَ لخزان القضية الفلسطينية إلا الداخل الفلسطيني.

تمركزت القيادة في عمّان أقرب نقطة لفلسطين، واستعملت كل الأدوات المادية والتنظيمية من أجل الحشد لبناء جيل من الشباب يستطيع أن ينتفض. وعندما جاء الظرف الموضوعي بالقرار السليبي لمؤتمر القمة العربية الذي لم يأتِ على ذكر قضية فلسطين، أيضاً من عمّان أقرب عاصمة لفلسطين، شعر الشعب الفلسطيني بأن الأمة العربية النظامية قد خذلت، وعندما جاءت شرارة معينة بعمليات وبتحريض (أسميه أنا الصاعق) انفجرت الانتفاضة.

الانتفاضة الثانية، عندما عرف الشعب الفلسطيني بقيادته أيضاً، وليس بعيداً عن قيادته، أن أوصلو وصل إلى نهايته ويجب التمرد عليه بالانتفاضة المسلّحة. ولم تكن القيادة بعيدة عن عملية التسليح ولا بعيدة عن الانتفاضة، ونجحت هذه الانتفاضة، ولكن الحشد العربي، ابتعد عنها وخانها الحشد العربي، واستطاع الكيان الصهيوني أن يعزل قيادتها الفلسطينية حتى قتلها، كما حال الكثير من القيادات الفلسطينية التي شاركت في هذه المؤامرة.

وبالتالي عزل قرار نظامي عربي هذه الانتفاضة وعزل الشعب الفلسطيني، وكانت مشاركة فلسطينية أيضاً تريد أن تتخلص من هذه الانتفاضة المسلّحة.

نحن اليوم بإدراكنا أن الحراك العربي المرقط كان مؤامرة كبرى في المنطقة هدفها حماية «إسرائيل». نستطيع أن نقول للأخ العراقي أن كل الدمار الذي لحق بك والتفتيت والفتن المذهبية ابتداءً من الاحتلال، لم يكن فيه أي مصلحة للعراق ولكنه إضعاف للعراق لكي لا يكون قوياً أمام «إسرائيل».

ما حصل في سوريا هو كذلك الأمر، وما يحصل الآن في مصر هو أيضاً لإضعاف مصر لكي لا يكون لها أي دور قومي باتجاه فلسطين، وهكذا بالنسبة إلى اليمن... إلخ، بمشاركة نظام عربي رجعي يمول هذا الموضوع خدمةً لأميركا.

ماذا تعني هذه النقطة؟ أنها المحرّض الموضوعي السياسي والمعنوي الكبير لكل جماهير أمتنا لكي تتوجه إلى فلسطين وللعُدو على أن كل مصيبتنا وكل تجزئتنا وحروبنا كانت خدمةً لهذا الكيان الذي تريد أن تحميه «إسرائيل». هل هناك نقطة قوية في السياسة أقوى من ذلك من أجل أن تُحشد شعوبنا حول فلسطين.

من خلال هذه الصراعات المسلّحة أجزم أن محور المقاومة اليوم يملك من القوى الشعبية غير النظامية ما يستطيع بها أن يخوض معركة مسلّحة مع العدو الصهيوني لا ترهقه أو تنهكه، أو لا تسمح له بتحقيق أهدافه السياسية، بل تستطيع أن تهدد كيانه وهذا ليس كلامي بل كلام سيد المقاومة. لذلك أستغرب الاتفاق على الحد الأدنى مع قيادة فلسطينية مشلولة تريد أن تجرنا جميعاً إلى الحد الأدنى، فيما نحن قادرون على استنهاض الأمة إلى الحد الأقصى.

أرجو من الجميع أن لا يتحدثوا بعد اليوم عن مراحل في فلسطين وخاصة أراضي الـ67، لأنني أخبركم وأعلمكم جازماً أن التحرير سيبدأ شمالاً جنوباً وجنوباً شمالاً وليس من الضفة الغربية والـ67 حتى نلحق الـ48. هذا واقع الحال، هذا واقع الحشد، هذا واقع الإمكانيات، هذه ضرورة الصراع مع الكيان الصهيوني وجيشه في المستقبل، ولذلك لا تضيعوا وقتكم بحديث عن مراحل لن تأتي ولن تتحقق، لا في قرارات دولية ولا في حجم قدرة المفاوضات، في حين أن العدو يتحدث عن أن شرارة الصراع ستكون من شمال فلسطين أي من جنوب لبنان ومن جنوب فلسطين أي من غزة.

ولذلك كان بناء الاستراتيجية الأساسية هي في استنهاض أمتنا حول هذا المحور لأن كل مصائبنا من الكيان الصهيوني، وأنا يجب أن نحشد للخلاص من هذا الكيان، وأن بدايات وحدتنا وآمالنا باستنهاض اجتماعي سياسي أن تتمحور حول القضية المركزية. سوف أعطيكم معلومتين، نحن في بداية الحراك العربي المرقط قدّمنا استراتيجية لحماس نقول فيها إن هذا الحراك هو تمثال من الطين لم يأخذ شكله بعد، ويجب أن نبنيه وننهيه بناءً لنيران فلسطين، رجاءً أن تشارك فلسطين في هذه الانتفاضة العربية لكي يتمحور الحراك العربي حولها. رفضت قوى فلسطينية هذه الاستراتيجية لأنها كانت تأمل أن الخارج يبني لها مستقبلاً سعيداً. المعلومة الثانية المؤلمة هي أن أول علم فلسطيني رُفع في ميدان التحرير كلف خمسة آلاف دولار، لأننا استجلبنا أشخاصاً من داخل القاهرة إلى عاصمة عربية وقلنا لهم إن ذلك أمر ضروري. كلفة سفرهم ودعمهم من أجل أن يرتفع هذا العلم بلغت خمسة آلاف دولار، هذه مُصيبة كانت تحدث أمام أعيننا تحت عنوان الربيع العربي ويجب إصلاحه الآن.

د. لونا أبو سويرح

شكراً جزيلاً للأستاذ النقاش، وإن شاء الله فلسطين كلها من شمالها إلى جنوبها تتحرر ولا نبداً بجزء منها.

أ. نافذ أبو حسنة

أنا متفق مع ما قدمه الأستاذ منير شفيق والدكتور كمال والدكتور سامي وليس عندي كثيراً مما أضيفه، لذلك سوف أتحدث بإيجاز شديد.

إن قرارات المجلس المركزي وضعت لكي لا تُنفذ والحقيقة أنه من كان يريد أن يعقد اجتماع للمجلس المركزي بعد كل هذه الفترة كان عليه أن يقول كلمة واحدة فقط: أن يدعو إلى قلب الطاولة على هذا الواقع الموجود.

أما جملة القرارات فيمكن القول إننا رأينا هذا الفيلم في المرة السابقة، يعني سابقاً كنا نحكى عن التنسيق الأمني وغير التنسيق الأمني. على كل حال لن أطل في هذا الأمر، ونحن نسمع أشياء كثيرة والمطلوب هو شيء واحد. الشيء الواحد المطلوب هو انتفاضة شعبية فلسطينية. هذه الانتفاضة يجب أن تتحرك القوى الفلسطينية نحوها، بخلاف الحالة الانتزارية التي نلاحظها عند البعض: (حالة التسويق، حالة أن تنعقد اللجنة التنفيذية، وينعقد المجلس المركزي، وتشكل القيادة الموحدة) هذه أشياء واضحة، وهذا يعني أن الطرف الراهن لن يوفرها. بالتالي يجب أن تُبادر هذه القوى إلى الانخراط في هذا العمل والتهيئة من أجل تعزيزه. المسألة الثانية أن هناك محاولة للبناء على موضوع قرار ترامب، أعتقد أن المشكلة ليست في قرار ترامب، ولكن في الالتفات مجدداً إلى قضية فلسطين وليس الاعتماد على مؤتمرات وندوات ومهرجانات، وهو ما نلاحظه الآن من مؤتمر القمة الإسلامي إلى مؤتمر الأزهر ومؤتمرات هنا وهناك.

هذه المؤتمرات والقرارات تبدو وكأنها اكتشفت الأمر الآن. أعتقد أن المطلوب لا يتلخص في مواجهة قرار ترامب بل وإنما المطلوب هو دحر الاحتلال، وقد أفاض الأساتذة الأفاضل في الموضوع.

د. أمين حطيط

أبدأ من المشروع الذي نواجهه اليوم وهو مشروع التصفية المسمى صفقة القرن. إن إطلاق هذه الصفقة مغاير للمنطق وللقواعد الاستراتيجية والمواجهات والصراعات. ولذلك نسمي هذه الصفقة التي صدرت بشكل واضح صفقة المهزوم لفرض أمر واقع مُراهناً على استسلام الآخرين. هذه الصفقة لو تعمّقنا في تحليلها وفي تدقيق عناصرها وتفاصيلها لوجدنا أنها تحمل من بذور الوهن والضعف ما يمنعها من النجاح بأي شكلٍ من الأشكال. أُطلقت الصفقة لسببين رئيسيين:

السبب الأول: قطع الطريق على المنتصر لكي لا يستثمر انتصاره ويطوره باتجاه تمكين المحور الذي هو الأساس في الانتصار من تطوير قدراته، ولو جئنا إلى السلوك الإسرائيلي في الميدان وفي السياسة لوجدنا أن «إسرائيل» خلال السنوات السبع الماضية تحوّلت في استراتيجيتها من استراتيجية هجوم مطلق إلى استراتيجية عسكرية مركّبة من هجوم ودفاع ويغلب الدفاع عليها في أكثر من مجال.

إننا أمام صفقة واهنة، وبالتالي كيف يُستثمر وهنها وكيف يمكن إسقاطها؟ إنّ المواجهة التي تنطلق من قبل فريق يمتلك قدرات حققها خلال السبع سنوات الماضية. ومع هذه الانتصارات لم يبق مجال حتى للتفكير والمناقشة، أيهما نعمل به أولاً، عملية سياسية أو عملية عسكرية أو عمل ميداني، فالخيار الوحيد الآن مع هذه الصفقة التي أسميها طرح العاجز والخطة الواهنة هو الخيار الميداني الذي يستعمل ما استجد من تغيرات لصالح القضية. الأسبوع الماضي، انعقد في طهران مؤتمر للأمن في غرب آسيا وشمال أفريقيا، وسمعنا في هذا المؤتمر مواقف أوروبية متقدمة على أكثر من 90% من مواقف الدول العربية، وهذا أمرٌ ينبغي أن يُستثمر. ونحن في هذا الصدد علينا انتهاج استراتيجية عمل متكاملة أساسها فعلٌ ميداني وهو ما يجري الآن، ولذلك ينبغي دعمه عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وأركز على المسألة الاقتصادية والمالية.

أ. علي نصّار

في الجلسة السابقة والجلسة الحالية كان لكل من السيدين حمدان والعريان، مداخلة كنت أظن أنها ستتوسع أكثر في وصف ما تشهده المنطقة، وبالتالي أن هذا سيكون جزءاً من النقاش حول استراتيجية للمقاومة على مستوى الأقليم، وأيضاً كيفية إطلاق انتفاضة ثالثة في فلسطين المحتلة.

مع الأسف السيد العريان قال إنه يجب تركيب أو إقامة غرف عمليات في لبنان وفي غزة، وأنا شخصياً أسأل السيد العريان باعتباره صاحب خبرة سياسية طويلة جداً، كيف يمكن إقامة غرفة عمليات في لبنان من دون سوريا؟ نحن وسوريا في محور واحد، وغرف العمليات القائمة في لبنان هي غرف عمليات لبنانية سورية، أو سورية لبنانية.

النقطة الأخرى أيضاً، إذا كنتم لا تريدون أيها السادة أن تنتقدوا أنفسكم وأن تنتقدوا سياساتكم كما يجب وكما تقتضي مصلحة المقاومة الفلسطينية والمصلحة العليا للشعب الفلسطيني، فعلى الأقل يجب أن تكونوا براغماتيين.

الجيش العربي السوري أطلق النار خلال الأشهر الماضية على العدو الإسرائيلي، وحصلت اشتباكات كثيرة في الآونة الأخيرة مع العدو الإسرائيلي، ولا أريد أن أتحدث عن الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا. وكان من المنتظر أن يكون هناك موقف أوضح. السيد العريان حدثنا عن كيفية الإعداد للانتفاضة من تركيا ونحن نعرف أن تركيا لا تزال حتى الآن في النظام الدولي القديم، وأن أردوغان يبتز الأميركيين وبيتر الإيرانيين وبيتر الروس ويعتدي على سوريا، فكيف يمكن في هذه الحالة الحديث عن استراتيجية إقليمية وعن إطلاق انتفاضة ثالثة؟ يجب أن تكون المصارحة أساس عمل المقاومين لبناء الثقة أو لاستعادة الثقة. إن حركة حماس خرجت من محور المقاومة وهذا الأمر ليس سراً وما تفضل به الأخ أبو مازن يؤكد ذلك.

إذاً، يجب أن يكون هناك نوع من التواضع، ومن النقد الذاتي، لأننا بكل صراحة نحن ملتزمون ويجب أن نبقى ملتزمين بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني وللأمة العربية.

د. لونا أبو سويرح

الآن نستمع إلى ثلاثة مداخلين هم الأستاذ أحمد الكحلوي ثم الدكتور ماهر الطاهر والأستاذ أسامة حمدان، والمتحدثون يريدون الرد. وأنا أعرف أن النقاش له شجون.

د. ماهر الطاهر

عندي ملاحظتان وباختصار شديد.

الملاحظة الأولى، يوجد ستة ملايين فلسطيني في الشتات، ضيّعهم اتفاق أوسلو، ومنظمة التحرير ضعفت لصالح السلطة، وأصبح وضع الشتات خلال ربع القرن الماضي مشكلة حقيقية. السؤال الآن، وخاصة على ضوء التطورات، كيف نستطيع أن نبلور رؤية لدور ستة ملايين فلسطيني في عملية المجابهة وبخاصة مع وجود محور مقاومة متقدم. قال سماحة السيد حسن نصرالله في أحد خطابه: إن المعركة القادمة مع «إسرائيل» سوف تواجه عشرات الألوف الذين سيأتون من العالم العربي والإسلامي.

إن الفلسطيني في الشتات لا يستطيع أن يزور دولة عربية وممنوع من الدخول إلى أي دولة عربية، وممنوع أن يتحرك من مكانه. بدلاً من أن يجبر هذا الفلسطيني على الهجرة إلى الدنمارك والسويد وألمانيا، لأنه بحاجة إلى جواز سفر للتحرك، ولا يوجد أي نظام عربي يسمح له بالدخول، إطلاقاً، باستثناء سوريا التي كانت تستقبل العرب والفلسطينيين.

إذاً، كيف يمكننا أن نجنب فلسطيني الشتات الهجرة؟ كيف نوّفر الظروف التي تمكنه من أن يكون جزءاً من هذه المواجهة؟

الملاحظة الثانية، في معرض الحديث عن مقاومة ومحور مقاومة، ما هو تصورنا لكي نشارك جميعنا، القوى الإسلامية والحركات الوطنية في عملية القتال والمقاومة؟

أ. أحمد الكحلوي

لأول مرة أعترف شخصياً بحصول نقاش عميق ودقيق في مسألة صراع الأمة بأطرافها المختلفة مع العدو الصهيوني.

لمست من خلال كل المداخلات أن قصدها وهدفها أن تصل إلى العمق، وهو الاهتمام بفلسطين الداخل على كل المستويات، أي فك أي شكل من أشكال الارتباط مع العدو. لا يُعقل أن يعيش الفلسطيني وهو يعمل لدى العدو لبناء المستوطنات. هذا يجب أن ينتهي إذا أردنا أن تنطلق الشرارة الأولى من الداخل، ولكي تستطيع الشرارات الأخرى المحيطة بفلسطين أن تنطلق هي أيضاً.

الملخص الذي انتهى إليه هو أننا يجب أن نعمل على إنهاء هذا الوضع البائس الذي تسبّب فيه أوصلو، وتسبّب فيه ما يُسمى بالربيع العربي، وهو ربيع عبري بنتائج، وكذلك هذا الوضع البائس الذي يجعل البحرانيين الرسميين يرقصون مع الصهاينة، ويجعل آل سعود يقولون الرياض قبل القدس. لإنهاء هذا الوضع البائس يجب أن نعتني بصفة خاصة وملحة بشعبنا في الضفة الغربية خصوصاً والاهتمام بمنظمة فتح من جديد، أو بما يمكن أن ينطلق من جماعة فتح الذين ما زالوا يتمسكون بوطنيتهم ولا بد من الاهتمام بهذا الطرف حتى تنطلق الشرارة من هناك.

وأختم بالقول، لا يجب أن ننسى هذا المحور المنتصر الذي تشكل بين حزب الله والجيش العربي السوري وإيران.

نحن دفعنا ملايين الضحايا في القتال مع داعش والأميركان وفي اليمن والعراق وليبيا حيث الخسائر الضخمة، كيف يمكن أن نبلور مشروع مقاومة عربية وإسلامية لمواجهة هذا المشروع، ونحن أمة لديها طاقات كبيرة وفيها مئات الآلاف ممن لديهم الاستعداد للقتال؟

أ. أسامة حمدان

بين يديّ كل الذي قيل، وأود الإشارة سريعاً إلى ثلاث نقاط الأمر لا يتعلق بما نريد أو بما نحب، الأمر يتعلق دائماً بطبيعة الواقع وكيفية التعامل معه. وأول شيء معرفة هذا الواقع. قبل عشرة أيام حصلت عملية في الداخل قُتل فيها أحد المستوطنين. يوم أمس اشتبكت قوات الاحتلال بشراكة كاملة مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، مع الخلية التي نفذت العملية ألا يكشف هذا عن الواقع الذي تواجهه القضية في الوقت الراهن؟ إن التقليل من قدرة قيمة الحراك الشعبي الفلسطيني لمجرد أنه لا يصل اليوم إلى المستوى الذي يريده البعض، هذا لا يعني أن هناك عجزاً فلسطينياً أو أن الرهان على هذه القدرة الفلسطينية هو ضربٌ من الخيال. النقطة الثانية: لا أدري ما إذا كان رفع علم لفلسطين يكلف بضعة آلاف من الدولارات، هل هذا مؤشر سلبي أم إيجابي؟ وهذا أيضاً كلام خطير أسمعته، وأعتقد أنه مؤشر سلبي، وعلى قائليه أن يعيدوا النظر في فلسفة أننا نقترّب من الانتصار. إذا كنت تريد أن ترفع علم بلدك تدفع من أجل ذلك خمسة آلاف دولار، فكيف تكلمني عن النصر؟ من أي منطق؟ إذا كنت تقول لي إن الشعوب لا تنطلق من دافع ذاتي - وهو خلاف ما أنا مقتنع به - تجاه فلسطين فمعنى ذلك أننا أبعد عن النصر مما تتصور وتقول.

النقطة الثالثة: نعم، أنا تحدثت عن الاستنزاف الذي تشهده المنطقة باختصار لضرورات الوقت، ولكنني أشرت بوضوح إلى كيفية التعاطي مع هذا الاستنزاف في بناء الاستراتيجية. لا يعني اختصاري أنني أتفق مع ما تفضل به الأخ، لكن يمكننا بكل تأكيد، أن نعالج ما شهدته المنطقة بأحد طريقتين:

الطريقة الأولى البحث عن مَنْ انتصر أو من خسر، وهذه طريقة جدلية لن توصلنا إلى نتيجة. والطريقة الثانية أن نقرأ الواقع بشكل صحيح، ونحدث عن بناء استراتيجية نعمل جميعاً على إنجازها بشكل صحيح، وتحقيق أهدافها. أنا اخترت الطريقة الثانية، ولا أظن أن هذا كان اختياراً خاطئاً.

أ. خالد السفيناني

كنت أتمنى أن أسمع في الحديث عن دعم الانتفاضة ودعم المقاومة. كلاماً عن سحب الاعتراف بالكيان الصهيوني، لم أسمع شيئاً من ذلك، كما لم أسمع شيئاً عن العمل على إنهاء ما يُسمى بأوسلو أو الإقرار بـ ما يُسمى بأوسلو.

أما عن العمل على قطع العلاقات بين كل الأنظمة العربية والكيان الصهيوني في مختلف المجالات فقد حصلت إشارات محتشمة جداً.

كذلك العمل على تفعيل قرارات المقاطعة العربية والدولية والمساهمة فيها وطرده الكيان الصهيوني من المنتديات الدولية وقد بدأ الأمر ونجح في عدة منتديات ويمكن أن يستمر... إلخ، كل هذا يمكن أن يشكل برنامج عمل يدعم الانتفاضة ويدعم المقاومة. لكنه عمل يجب أن يتم وهذه هي مرحلته.

لقد رجوتُ الأخ أبو مازن أن يغيّر كلمة، يعني تعليق الاعتراف بسحب الاعتراف، كلمة ليس فيها شيء، يعني تعليق أو سحب ماذا يتغير؟ لا شيء.

هذا نموذج من الأشياء التي كنت أود أن أسمعها كعناصر لبرنامج نصالي في هذه المرحلة يمكن نعمل عليه في مختلف الأقطار العربية والإسلامية.

د. لونا أبو سويرح

شكراً أستاذ خالد، أنت سبقتني للخلاصة التي كنت أود أن أخلص إليها في بعض النقاط. الآن الدكتور سامي العريان سيرد بإيجاز، وله حق الرد لتوضيح التباس سريع.

د. سامي العريان

بدايةً، أقول للأستاذ خالد السفيناني إنني تطرقت في كلمتي إلى عدة توصيات قام بها المركز وعددها 64 توصية وكل ما تكلمت فيه موجود في هذه الورقة، لكن ليس هناك وقت للتكلم فيها. أنا قلت إن هناك توصيات عن دور الحكومات ودور منظمات العمل المدني ودور

الشعوب، وهي موجودة معي، ويمكن الرجوع إليها أو الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمن يريد أن يستفيد منها.

كان محور كلامي عن وجود ثلاث ساحات، الساحة الأولى هي المقاومة والصمود واستعداد عسكري في جنوب لبنان وغزة. الساحة الثانية في الضفة الغربية وقد تكلمنا عن الانتفاضة والعصيان المدني، ويظهر أن الأخ الكريم لم يفهمني، ولذلك قد يكون هذا الخطأ مني. والساحة الثالثة هي بقية العالم، وكلامي فيها عن الاشتباك والمقاطعة لم أعن به إطلاقاً اشتباكاً عسكرياً. والإشارة إلى غرفة عمليات في بيروت هي لتفعيل المقاطعة وحشد الشعوب، والاشتباك في كل الأنواع الأخرى ليس الاشتباك العسكري ولا أعرف من أين أتى هذا الخلط؟ ولم أتحدث على الإطلاق في موضوع تسليح الناس أو المقاومة المسلحة، وهذا لم يكن في الخطاب ولا في البال.

بالنسبة إلى النقطة التي ذكرها الأستاذ ماهر عن أن يكون في المقاومة جزء مقاومة مسلحة على المستويات خارج الإطار الفلسطيني، هذا طبعاً يتطلب أمرين:

- إما أن يكون عندك لا دولة أو دولة ضعيفة متفككة كما يحدث بإيجاد الميليشيات، أو دولة قوية مساندة هي تسلحه. بوجود الحالة هذه، لا هذه قائمة ولا هذه قائمة».

أخيراً، أنا لست منتسباً لأي حركة، وأرجو أن لا يكون هناك التباس، لا أمثل أي تنظيم ولا أتكلم باسم أي حركة.

د. لونا أبو سويرح

بصراحة النقاش كان ثرياً جداً جداً، واستمتعنا فيه.

الشهر الماضي عقد مركز دراسات الوحدة العربية حلقة حول مستقبل القضية الفلسطينية وكل المقترحات والقضايا التي طرحها الأستاذ خالد السفياي اتفق عليها المجتمعون آنذاك، في ما يتعلّق بكل ما طُرح في النقاش اليوم، أتمنى على المنظمين أن يضعوا لنا خلاصة تكون

هي نواة في تطوير وبلورة استراتيجية عربية إقليمية جامعة تكون بوصلتها فلسطين وتكون أدواتها المقاومة ويكون هدفها التحرير الكامل.

لديّ أمنيّة شخصية صراحةً، لطالما تمنيت أننا عندما نناقش قضية فلسطين أن نترك مرجعياتنا السياسية ومرجعياتنا المختلفة التربوية وغيرها، وأن يكون الكلام على فلسطين وأن نتوحد حول هدف واحد وآليات واحدة واستراتيجيات واحدة حتى نستطيع أن نخلص إلى رؤية جامعة ونحقق هدفنا، ونتذكر أن اليهود والصهاينة كان لديهم صندوق يهودي واحد (Jews National Fund)، ومؤتمر صهيوني واحد وأهداف واحدة. وعندما حكموا ورفعوا علمهم انقسموا إلى حركات سياسية وبدأوا ديمقراطيتهم المزعومة.

ويا حبذا أن تكون فلسطين دائماً هي بوصلتنا. طالما يوجد في الشعب العربي شخصيات رائعة أمثالكم ومفكرون وسياسيون مهتمون بالقضية الفلسطينية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي هناك أمل.

وحتى نلتقي مرة أخرى. شكراً جزيلاً لكم وللمنظمين لهذه الحلقة.

الجلسة الختامية
التعاون العربي . الإيراني :
رؤى مستقبلية

التعاون العربي - الإيراني: رؤى مستقبلية

ترأس الجلسة الختامية لمؤتمر العرب وإيران الثاني محمد رضا شيباني، وتحدث فيها كل من السادة: حسين أكبري، ليث شبيلات، ونور الدين عرباوي، واختتمت بكلمة لرئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق د. عبد الحلیم فضل الله.

د. محمد رضا شيباني

سفير ايران السابق في لبنان وسوريا

تبدأ الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار العربي - الإيراني بعد يومين من اجتماعات اللجان التي شكّلت في هذا المكان، بمشاركة شاملة وكاملة من النخب والمفكرين في العالم العربي ومن الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

في اليوم الأول جرى التركيز على محاور ثلاثة:

- المحور الأول: كان حول موضوع وطنية الدولة أو الدولة الوطنية. وقد تطرّق الأخوة الباحثين في هذا الإطار إلى موضوعات ثلاثة وهي: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية. أيضاً عُقدت جلسة تزامنية مع هذه الجلسة وكان محورها العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة.

أما المحور الثالث فكان حول الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم: كيف ينبغي مقاربتها؟ واليوم كان القسم الثاني من هذا الحوار المثمر والبناء وقد تركّز على موضوع فلسطين بسبب أهميتها كمحور رئيسي والعمود الأساسي للمجتمع والعالم العربي والإسلامي. فلسطين التي

ينبغي أن تكون الخيمة والسقف الواحد حيث يستطيع أن يجتمع كل العالم العربي والعالم الإسلامي، وتكون محور الوحدة والمستقبل المشترك.

حالياً، نحن في الاجتماع الختامي، ويدور النقاش فيه قطعاً حول الموضوعات التي طُرحت والاقتراحات والتوصيات والقرارات. ونحن إن شاء الله في ختام هذا الاجتماع نستمع إلى مسؤول هذه الدورة من الحوار ومؤتمر العرب وإيران الثاني الدكتور عبد الحليم فضل الله، ونطلع منه على ما جرى خلال هذين اليومين من اقتراحات وتوصيات اتخذت خلال هذين اليومين من الاجتماع.

نبدأ هذا الاجتماع بكلمة الدكتور حسين أكبري. وهو باحث وأستاذ جامعي من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

د. حسين أكبري

أستاذ جامعي وباحث في الشؤون السياسية

أيها المفكرون المحترمون، نحن نعيش اليوم في ظروف يُقتل فيها الأبرياء أكثر من أي وقت مضى، ويزداد عدد المهجرين يوماً بعد يوم، كما أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في تزايد وتدمير البلاد وتفاقم الأزمات الاقتصادية في العالم منتشرة في كل الأرجاء.

كل هذا الظلم واللاعادلة يحدث في منطقة غرب آسيا. إن المنظرين في العلاقات الدولية أمثال «هيمن عاك وآثلي» يعتقدون أن النظام العالمي هو نظام الهيمنة الذي يُوجد أشكالاً من التسلط السياسي والاقتصادي. ويقول «استندي هيمن» إن العلاقات الدولية ولدت ونمت على يد الولايات المتحدة الأميركية، وهم يعترفون بأن النظام الحاكم على العالم هو الحل غير المجدي لمسألة الوحدة والكثرة لأنه لا يستطيع أن يقدم وجود الوطن العالمي ولا العولمة الشاملة بل يسعى إلى ضمان نظام الهيمنة العالمية الأميركية.

وبما أن انهيار خطاب الاتحاد السوفياتي - الشيوعي أدى إلى أن تنظر أميركا إلى العالم كغنيمة الحرب البارد للاميركان، ونظرية الحرب الاستباقية أنتجت احتلال أفغانستان في عام 2001، وأجبرت الولايات المتحدة الأمم المتحدة على تبرير السلوك الأميركي مما حدا بهذه الأخيرة إلى دمج المادتين 42 و51 من منشور الأمم المتحدة مصدرّة قرارَي 1368 و1373 الصادرين عن مجلس الأمن، وذلك في العام 2003 ممهدة الطريق لتحديد مشروع الشرق الأوسط الكبير ومروجةً لنظرية النظام العالمي الجديد منفذةً ذلك عبر احتلال العراق، واستكملت ذلك عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد من خلال حربها على لبنان عام 2006.

وبعد فشل الخطط الأميركية وخروج الولايات المتحدة من العراق عام 2011 بدأت بتأجيج الحروب الداخلية، داخل الأوطان العربية، ومنها الحرب داخل العراق وعلى النظام في سوريا من أجل الأمن الصهيوني، والحرب في ليبيا واليمن والبحرين والانقلاب في تركيا وغيرها من الحروب.

واليوم استهدفت الولايات المتحدة الأميركية أهم قضايا العالم الإسلامي أي احتلال القدس بغية تحقيق نتائج مؤتمر بال المنعقد عام 1867 وكما يسمونه بلفور الثاني.

أيها المفكرون، أيها الحضور الكريم. لأميركا في هذه المنطقة مصالح استراتيجية وهي تستخدم حلفاءها أداة لتحقيق هذه المصالح. إن نظام الهيمنة العالمي سوف يستخدم كل طاقاته وقدراته من أجل السيطرة على الموارد والمواقع الاستراتيجية لهذه المنطقة نظراً لأهميتها الجيوسياسية والجيوسراتيجية والاقتصادية.

لأن هذا النظام يعتقد أنه لن يتمكن من الهيمنة على العالم ما لم يُسيطر على منطقة غرب آسيا، خاصةً أن الأزمات الاقتصادية في الغرب تهدد الهيمنة الأميركية وتؤدي إلى بداية انهيار هذه الهيمنة واستبدالها بدول صاعدة مثل الصين وروسيا وغيرها.

لذا فالولايات المتحدة وغيرها على عجلةٍ من أمرها في بسط سيطرتها وهيمنتها لأنه ليس لديها الوقت الواسع.

الأساتذة المحترمون، إن مفهومَي إيران والعرب ليسا مفهومين منفصلين، حيث يتعرّض كلا المفهومين للتهديد والهيمنة العالمية، وبسبب الابتعاد عن بعضهما فإن فرص العدو للاعتداء على هذه المفاهيم تصبح أكثر نجاعة.

فإيران بلد مؤلف من قوميات عربية وتركية وكردية ولورية وبلوشية وتركمانية وفيها مذاهب السنّة والشيعّة وديانات المسيحية واليهودية، بالإضافة إلى جميع الأقليات التي تعيش جنباً إلى جنب دون التعرّض لبعضها.

ومن جهة أخرى فإن المجتمع العربي أيضاً مؤلف من أفكار ومذاهب وأديان مختلفة، ولكن ما يمكن أن نعتبره اليوم نقطة مشتركة لمواجهة نظام الهيمنة العالمي هو خطاب المقاومة، فخطاب المقاومة هو الذي بدأ منذ احتلال فلسطين وسعى لمواجهة الاستعمار والاستبداد والتصلب من أجل الوصول إلى الاستقلال السياسي والثقافي والاقتصادي لجميع الأمم والبلدان.

لو لم يكن خطاب ووصايا المقاومة لكانت نُفِذت خطط الهيمنة العالمية لسايس بيكو الثاني والثالث. فخطاب المقاومة كان خطاباً ممانعاً وتياراً موجهاً للظلم، وقام بحماية المظلومين من خلال الاعتماد على الطاقات الجماهيرية ومن خلال المساندة الإلهية فاستطاع الصمود أمام خطاب الهيمنة وانتصر بفضل الله سبحانه وتعالى.

واليوم حتى روسيا، من أجل منافسة قوى الهيمنة العالمية، ومن أجل حفظ استقلالها وقدراتها، حاولت الاستفادة من محور المقاومة.

إن أميركا تشعر اليوم أنها وصلت إلى مستوى من القوة يمكنها من تنفيذ خطة احتلال بيت المقدس، لذلك إذا كانت القدس يتم ضمها من قبل العدو الصهيوني بدعم أميركي فهذا يُعتبر هزيمة للإنسانية في دفاعها عن نفسها. ولا يمكن تعويض هذه الخسارة إلا بالمقاومة التي استطاعت أن تهزم داعش وأميركا في العراق وسوريا ولبنان واستطاعت أن تُنقذ هذه البلدان. كما أنها استطاعت بالاعتماد على الله ومن خلال الأمة الإسلامية والدول المستقلة أن تُدافع عن فلسطين وبيت المقدس وشعوب غرب آسيا والمستضعفين في كل العالم. شكراً والسلام عليكم.

د. محمد رضا شيباني

شكراً جزيلاً للدكتور أكبري، الأستاذ الجامعي الذي أشار إلى موضوعات مهمّة وأساسية مرتبطة بهذا المؤتمر.

وصلتنا برقية من سماحة العلامة الشيخ الصادق المهدي إلى المؤتمر تطرّق فيها إلى موضوعات مهمة جداً. تتضمن هذه الورقة ما يعانيه العالم الإسلامي من التحديات، وتؤكد على وجود فرص متوفرة بين هذه التحديات في العالم الإسلامي.

وأكد سماحته على ضرورة الأمن والسلام في منطقتنا وهو يقترح لتحقيق هذا الأمن والسلام في هذه المنطقة ضرورة عقد معاهدة أمن وتعايش عربية - تركية - إيرانية. ونشكر سماحة العلامة الصادق المهدي على هذه الورقة، وستُنشر وتُطبع في منشورات المؤتمر.

أ. ليث شبيلات

كاتب، ناشط سياسي ونقيب سابق للمهندسين في الأردن

عندما حضرت إلى هذا المؤتمر كنت أعتقد أن المؤتمر سيركز على موضوع هام جداً هو موضوع حالتنا مع جماهيرنا التي هي الأصل.

هذا المؤتمر مهم وجميل جداً ونحن متفقون على معظم ما يتكلم فيه الأخوة، لكن عندما كنا نأتي قبل عشر سنوات أو أكثر وتكلم، كنا نمثل جماهيرنا، وإن كانت غير متحركة، وكنا حتى لا نستطيع أن نحركها، لكننا بكل تأكيد، كنا نُمثل ضميرها.

الآن نحن نتكلم ونتجاوز حقيقة أن هنالك مرض عند جماهيرنا وليس أنفلونزا بسيطة، وليس أمراً يحلّه بنادول أو أسبرين. هنالك شرح كبير حدث عند جماهيرنا اختصرته بالأمس قائلاً: أنا شخص مثلي كسب مصداقيته في مقارعة الفاسدين والمفسدين والأنظمة المتصهينة، فجأةً يفقد مصداقيته التي تكسبها هذه الأنظمة الفاسدة المتصهينة لماذا؟ لسوء إدارة الصراع ولنقله إلى صراع تُسعر فيه الطائفية. لذلك كلمتي ستنصب على هذا، وأرجو من هذا المؤتمر أن ينبثق عنه مؤتمر فكري فقط لقيادات فكرية تعالج هذا الأمر وهو كيف نستعيد جماهيرنا، وإن كنتم تعتقدون إن جماهيرنا معنا فأنتم مخطئون.

أقول: في العقود الثلاث الماضية انتقلنا للأسف من بوصلة استراتيجية موحدة تجمعنا وهي مجابهة العدو الصهيوني، وهو العدو الذي تنطبق على مجابته معادلة صغيرة، إما نحن أو هو.

تلك البوصلة التي لم يكن أي نظام عربي يجروء على مخالفتها علناً، وإن كانت الأنظمة تتدرج في الانهزام في وجهه تدريجياً خطوة خطوة مخافةً من بوصلة شعوبها التي بقيت مستقرة على أن مجابهة المشروع الصهيوني هي قضيتنا المركزية لا تختلف عليها طائفتان من مكونات الأمة.

إلى أن ابتلينا بتصعيد الخلاف الطائفي بين المسلمين، والذي غذاه فكرٌ تكفيريٌّ عابرٌ للمذاهب تمَّ استغلاله من أنظمة سياسية تزعم أنها حارسةٌ للمذهب، وأن أصحاب المركز الآخر ترتقي مخلصتهم إلى درجة المركزية. عندئذٍ انهار الإجماع على مركزية عداوة الصهاينة - اليهود ولأول مرة تقريباً وجدت الشعوب - ليس الشعوب كاملة بل كثير من الشعوب - تصطف دفاعاً عن المذهب وراء أنظمتها القطرية المشكوك في حُسن تدبيرها بل المشكوك في حبها لأي شكلٍ من أشكال التدين.

فوقعت الفاجعة التي يعتبرها أي عاقل كارثة أكبر بكثير من نكبة 1948 التي وإن تسببت في تشريد البشر إلا أنها لم تشتت قلوب الناس حول مركزية الصراع مع المشروع الصهيوني. خطأ قادة الفكر الاستراتيجي أنهم لا يوسمون دول المنطقة من عرب وإيرانيين وترك بوسمها الجغرافي السياسي والتاريخي وعمق مرجعية ضميرها الجمعي وثقافته بل بالنظم التي تحكمها. بدلاً من أن يكون الفكر الاستراتيجي الثابت هو مقياس نجاح الحكام يُصبح الأمر معكوساً بحيث يُصبح الفكر أسيراً لهوى الحاكم ينقاد ولا يقود. بما يعني أننا عندما نتكلم كاستراتيجيين ناصحين يريدون الخير لأمتهم عن الإقليم الذي يجمع العرب والإيرانيين والأترك فإننا نتكلم على ما يجب أن تكون عليه العلاقة بينهم بغض النظر عن وجود الشاه أو الإمام، أو أتاتورك أو أردوغان أو عبد الناصر أو السادات، فنقرر نوع وشكل ودرجة العلاقات الواجب وجودها في الإقليم، الذي شئنا أم أبينا يقع بين وعاء إسلامي جامع. «وإن هذه أمتكم أمة واحدة». ومن ثم نعرض سياسات الحكومات على هذا المقياس وليس على المقاييس الشعبوية المرتكزة على الغرائز المعيّبة للعقل والمنطق كما قال الإمام علي رضي الله عنه «الحق مقياس الرجال، والرجال لا يقيسون الحق».

فمهما نجحت إحدى الدول في التنمية قطرياً فإن نجاحها مؤقت إن لم يكن ذلك ضمن حاضنة الاستراتيجية متألّفة مع شركائها في الإقليم من غير الأعداء الطائرين على ذلك الإقليم، يعني «إسرائيل».

إن العدو الرئيسي لدول الإقليم التي لا تجمعها الجغرافيا فحسب بل ثقافة الدين الجامع الواحد هو المشروع الصهيوني، رأس حربة الإمبريالية لا ينجو من مخططات هيمنته أحد من العرب أو الفرس أو الترك.

ولأن اصطاف بعض من هؤلاء في خندقه فإنما ذلك بسبب سيطرة نظام حكم، وليس بسبب تقارب ثقافي ودود، فليس هنالك مواطن عربي أو إيراني أو تركي تجمعهم وحدة حال ومصير مع صهوني يهودي، وإن حدث تقارب في فترة ما فبسبب من طغيان أنظمة حكم على ضمائر شعوبها، ومحاولة تحريف تعريف العداوة.

في هذا الشأن لم تكن الأتاتوركية ولا الشاهنشاهية إلا سابحاً عنوةً في وجه التيار الموروث الثقافي التاريخي للأمتين.

وعندما نجحت تلك الشعوب في البدء بإزالة نتائج ذلك الكوايس وعمق تغلغلها في المؤسسات وبدأ الأتراك والإيرانيون يتحسسون معنى السيادة، وخوفاً من أن تلتقي تلك الشعوب مع بعضها، وبالأخص مع أماني الشعب العربي، كان لا بد عن تضخيم تناقضات ثانوية لترقى إلى مستوى تناقض وجودي لا يدع مجالاً للتعايش السلمي، وكان ذلك التناقض هو التناقض السني - الشيعي الذي ضخم إلى درجة خطيرة مجنونة، حتى بدأ الناس في العالم العربي للأسف - إذا كنتم لا تدرن - وهم أعداد كبيرة جداً يتقبلون مقولة أن «إسرائيل» عون لهم في مواجهة إيران التي هي أشد عداوة لهم.

هذا الحال على الأرض، أن لم نبحثه لنكن نضحك على بعضنا، كيف يجب أن نعمل على حلّه؟ من أين نبدأ؟ لا نهضة من دون فكر صادق جريء يثبت في وجهه الأعاصير الشعبوية المُسرّه، فالأمة التي تعيش شعوبها العربية والفارسية والتركية في هذا الإقليم يجب أن يبرز فيها مجموعة من المفكرين العرب والإيرانيين والأتراك الذين يعلنون تمسكهم بوحدة مصير هذه الأمة وإقليمها، ويواجهون كل ضمن دائرته القومية والمذهبية الدعوات الشعبوية الرعاعية لتضخيم الخلاف الطائفي أو العرقي.

وفي هذا نلاحظ أن وعي الأتراك والإيرانيين السياسي متقدّم على وعي العرب، ذلك بأنهم رغم انجرارهم إلى خطيئة الصدام المسلّح بالوكالة وشبه المباشر في سوريا، إلا أن وعيهم السياسي لم يسمح بانتقال ذلك إلى عداوة بين الشعوب رغم الاختلاف الطائفي. فكان التقارب الاستراتيجي ممكناً لأن الشعوب لم تُشحن بالبغضاء الطائفية كما هو حال العالم العربي الآن. بالنسبة لنا معشر العرب فإن الجُهد مضاعف، ويحتاج إلى مزيد العون بصدق وتواضع وأخوّه من قبل الإيرانيين خاصة والأتراك. فبينما كنّا نعاني من وجود الفكر التكفيري الذي لا يُبقي أحداً خارج دائرة التكفير - التكفير ليس فقط ضد الآخر، بل التكفير ضمن المذهب نفسه الذي نعاني منه كالصوفية وما إلى ذلك والقبوريين وإلخ - على قلة عدده، إذ تضاعفت أعداده مجتمعياً وثقافياً وليس عسكرياً (هذه التحركات التي ترونها، هنالك فكر موجود في المجتمع كبير مثل هذا)، وأصبحت لهذا الفكر حاضنة اجتماعية من الذين كانوا يرفضونه عندما نجح في توصيف الصراع في المنطقة على أنه صراع طائفي، يساعده في ذلك ويغذيّه تصريحات بغیضة تخرج من الطرف الآخر تمسُّ أم المؤمنين رضي الله عنها والصحابة وتتوعّد الموسومين ظلماً بأتباع يزيد الذي ليس في الأمة من يحبه لا من السنة ولا من الشيعة، يتوعدونهم بالويل والثبور وعظائم الأمور.

وبما أن الوضع الآن في محور المقاومة، وهو المحور الذي يجب أن نتمحور جميعاً معه ضد إسرائيل، تقوده إيران فإن الواجب الرئيسي في التمهيد لإعادة اللحمة الثقافية المجتمعية أولاً قبل السياسية والعسكرية ثانياً، يقع على إيران وذلك بتضخيم وإنشاء وتكبير إعلام يؤكد أن تيار احترام الصحابة أكثر بكثير من تيار الشتم، وذلك حتى نستطيع معشر العرب مواجهة الداعين لمواجهة إيران على أنها عدو.

وأي تقصير في إعطاء هذا الموضوع أهمية مركزية كبرى سيخدم الطرح الطائفي في الجهة المقابلة، بميل جمهور حيادي بريء، لم يكن يتقبّل سياسات حكوماته، إلى مواقف حكوماته المتحالفة مع «إسرائيل» في وجه إيران.

أ. نور الدين عرباوي

رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة التونسية

أشكر في البداية الأخوة الذين عملوا على إنجاح هذا المؤتمر، والذين شرفونا بدعوة للحضور، وشرفوني للمساهمة في هذه الجلسة الختامية.

في البداية من الناحية المنهجية لن أتحدث كثيراً في المتفق فيه، فأغلب الأخوة إن لم يكونوا كلهم، تحدثوا مطولاً في المتفق فيه، وأنا متفق معهم.

سأتحدث في غير المتفق فيه، في الخلاف بشكل ما.

المسألة الأولى - هذا المؤتمر لحوار عربي - إيراني مهم. ما معنى أن يُدعى إلى حوار؟ يعني يوجد مشكلة، هل هذه المشكلة مستواها خصومة، أم أقل من ذلك مجرد اختلاف، أو هي أقل من ذلك مجرد التباس أو سوء تفاهم؟

يمكن للحوار أن يبيّن درجة هذا الذي يدعوننا إلى الحوار، هل هو التباس أم أكثر من ذلك؟ أنا أقول هناك ما يدعو إلى الحوار، والأخوة كانوا محقين في الدعوة إلى حوار، وأظن في الورشة التي كنت فيها «الدولة الوطنية والاستقلال والهوية والشراسة» كان يوجد توجه نحو دفع الحديث إلى الخروج من المجاملات إلى الصراحة، الصراحة هي البسط الواضح للمشكلة إن وجدت والدفع إلى حلها، وإن لم تكن هناك مشكلة فهذا يكون خبراً سعيداً، ومن الجيد أن يكون هناك تنبيه إلى أنه ليس هناك مشكلة.

الحقيقة أنه ما دام هناك دعوة إلى الحوار، يعني أن هناك على الأقل مستوى أدنى لضرورة الحل، هذه مسألة أولى، بالطبع، ما يدعو استتباعاً لهذا، النتيجة الطبيعية هي الدعوة لاستمرار هذا الحوار بأي شكلٍ من الأشكال، ندوات، مؤتمرات، المهم الاستمرار لهذا الحوار ضروري،

حتى نتمكن من تمحيص المشكلات وإعطاء العناوين الحقيقية والدقيقة لها، وبعد ذلك الحلول، أظن أنها ستأتي بالإرادة القوية والصارمة ولا أظن أن أحداً سيُقصر في البحث عن الحلول.

المسألة الثانية - وهي الدعوة إلى شراكة من المنطقة، أكان اسمها منطقة الخليج، أم منطقة غرب آسيا، أم الشرق الأوسط، هذه كلها مسميات تقريباً لمسمى جيوسياسي واحد في الغالب. المهم فيما أراه أن هذه الشراكة تستمر بتوازن يقوم على معنى الإدماج، هي شراكة إدماجية، يشارك فيها كل من له دور ممكن أو حقيقي أو محتمل في المنطقة.

الخطوات الأولى طبعاً تبقى دائماً في تميّزها بأنها خطوة أولى، ولكن المطلوب هو التقدم نحو جعل هذا الحوار حواراً تساهم فيه القوى الرئيسية في المنطقة حتى - وهذا هو المهم - لا نصل إلى إيجاد حل للانحراف، الانحراف الحالي هو توجيه البوصلة عن الصراع الأساسي والحقيقي إلى صراع آخر وهمي، من صراع مع الكيان الصهيوني إلى صراع مع إيران، هذا انحراف.

إذا لم تكن الشراكة شراكة حقيقية وإدماجية فهذا سيساعد على إيجاد حلٍ منحرف بعدم إدماج القوى الأساسية في المنطقة، طبعاً أنا أقصد على الأقل مرحلياً، تركيا، ولاحقاً إن شاء الله يحصل تمثيل أكثر وتوق للمنطقة العربية حتى لا يكون هذا الحوار مع شتات عربي، وربما العنوان التاريخي هو مصر، ولكن أنا أقول أيضاً هناك إمكانية لأن ندمج حقيقة فكرة الشرق الأوسط بالشكل الواسع المعقول لأن القضايا المطروحة هي قضايا العرب والمسلمين جميعاً، وأعتقد أن في الغرب الإسلامي دوماً يمكن أن تشارك أيضاً بعناوين أساسية في هذا الحوار، وفي هذه الشراكة الإدماجية.

المسألة الثالثة - متعلقة بقضية الديمقراطية في بلداننا، للأسف أنا سمعت بعض الأحكام القاسية والخاطئة في حق تونس وعن تونس، خاطئة وقاسية في حق تونس استناداً إلى ما نشأ في السنوات الأخيرة، يعني نحن جرّبنا كل الطرق، هناك طريق واحد تجاهلناه، نحن كعرب طيلة أكثر من نصف قرن، جرّبنا وأعدنا التجربة كما يقال في إعادة إنتاج أو صنع العجلة.

عجلة الوحدة وعجلة الاشتراكية هذه جربناها وأعدنا تجربتها مرات كثيرة، واعتقدنا إلى حد الآن أننا قد نخطئ في إعادة تجربتها إذا لم نطرق الطريق الأساسي الذي طالما أهملناه وهو طريق الديمقراطية، يعني هل يمكن أن تكون هناك وحده حقيقية؟ بدون ديمقراطية حقيقية؟ وهنا تعريجاً على الإشارة القاسية والخطئة في حق تونس، نشير إلى أن الصعوبات الاقتصادية في تونس هي مثلها مثل كل البلدان العربية الأخرى ولم تنشأ الآن بعد الثورة التونسية، هي مزمنة وضاربة في التاريخ، وكل الدول العربية لا تستطيع واحدة منها أن تزعم أنها حققت شيئاً في التنمية والتقدم الاقتصادي طيلة عقود.

الوضع في تونس الآن مختلف في مسألة نوعية جداً، مختلف في مسألة الديمقراطية. الآن تشهد تونس، وكل الأخوة يتابعون الأحداث مؤخراً في تونس، هناك اضطرابات ومشكلات، وأناس تخرج إلى الشارع، وتوجد شعارات ضد الحكومة، لكن لا أحد في تونس يستطيع أن يقول الآن مهما كانت درجة رفضه للحكومة القائمة، إنها حكومة غير شرعية، الكل يقولون، المخاصمون والمعارضون، وكلهم عندهم الحق بالطبع، يقولون حكومة فاشلة، أداؤها فاشل، لم تحقق التنمية، وهذا كله كلام قد يصح قليلاً وقد يصح كثيراً، ولكن لا أحد يقول لحد الآن إنها حكومة غير شرعية.

هذا مقتضى الديمقراطية، مقتضى تحرير الإرادة الشعبية ومقتضى التوصل إلى شرعية. أقول إن الوحدة أجمل ما يمكن أن نتمناه ولكن حان الوقت للمشي في طريق الديمقراطية، وأظن أننا لن نخسر أبداً.

ويوجد موضوع آخر، ربما أخير أنهي به هذه المداخلة، وهو أن الأوضاع العربية في أكثر من ساحة سيئة، وهناك إجماع على أنه يوجد تهديد حقيقي للدولة في بعض الساحات العربية. نحن في تونس، وحركة النهضة بالأساس وأنا أمثلها هنا، دعونا منذ أكثر من سنتين إلى أن توجد حلول سياسية فيها تسويات تنهي الصراعات وتبحث عن المشتركات بين أبناء الوطن الواحد، قلنا هذا عن أكثر من جهة وقلناه عن سوريا.

الحاجة اليوم أكيدة إلى وجود تسويات وحلول سياسية يُدمج فيها كل الأطراف الوطنية في الساحة السورية تماماً ككل الساحات الأخرى، يعني التوجه إلى خيار يُبقي على الدولة المهدّدة، هذا خيار نحن نؤمن به، نحن مقتنعون به في حركة النهضة وندعو إليه. هناك تهديد حقيقي ونحن واعون به وندعو إليه.

أخيراً بعد كل هذه الملاحظات، المؤكد في رأيي أننا بحاجة إلى أن تستمر مثل هذه اللقاءات بهذا العنوان وبهذا المستوى أو بغيره من أجل استمرار حوار بين كل الأطراف وليس فقط بين إيران والعرب. بالتأكيد هناك حوارات أخرى خارج هذا الإطار، حوار عربي وحوار قومي إسلامي إلخ.

هناك إرادة في الحوار ونرجو أن يكون هناك انعكاس ونتائج حقيقية لإرادة الحوار بين كل الفرقاء، بين كل المختلفين، وحسب ما قاله بعض الأخوة هنا أعتقد أن هذا المؤتمر الثاني فيه تطوير للمحتوى وللطرق التي كانت في المؤتمر الأول. نرجو لهذا المؤتمر أن يستمر، ونرجو للحوار أن يتواصل، ونرجو لكل أبناء المنطقة، أبناء المنطقة العربية الإسلامية والتسميات المختلفة، نرجو لهم كامل التوفيق في بناء جسورٍ ضروريةٍ بينهم.

د. محمد رضا شيباني

استمعنا لكلمة الأخ الدكتور عرباوي الذي قدّم وجهة نظر وهو من الأخوة في تونس ومن المكتب السياسي لحركة النهضة، وقد أكد على ضرورة استمرارية الحوار المثمر والبناء بين المجتمع العربي والمجتمع الإيراني وأيضاً بين الجهات الأخرى.

نحن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية نؤمن بتأثير إيجابي ومهم للحوار، ونؤكد على ضرورة إيجاد الحوار والجسور بين شعوب المنطقة لتجاوز التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة أمام منطقتنا، المنطقة الحساسة والمنطقة الاستراتيجية المهمة جداً. وموضوع الحوار الدبلوماسي والديمقراطي هي من أهم أعمدة السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

نحن نؤكد ودائماً على هذا، وجربناه خلال العقود الأربعة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران حتى الآن.

النقطة الثانية هي حول موضوع فلسطين الذي تطرق إليه ومكانه تحت سقف الحوار الإيراني - العربي كما أن له أهمية كبيرة جداً في الرؤى الاستراتيجية لدى الشخصيات والمسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعلى رأسهم سماحة الإمام الخامنئي، ونحن حددنا يوماً تحت اسم «يوم غزة»، وهذا اليوم متزامن مع «يوم غزة». فبعد الهجوم الإسرائيلي الشرس على غزة في عام 2008 قرر مجلس الشورى الإسلامي تحديد هذا اليوم كيوم لغزة، وتضامناً مع الشعب المظلوم الفلسطيني وتأكيداً على الموقف الثابت للجمهورية الإسلامية الإيرانية للدفاع عن القضية الفلسطينية وضرورة إعادة الحقوق كاملةً للشعب الفلسطيني وتحرير فلسطين كاملةً، كل شبر من فلسطين، ونحن لا نعتبر الـ 76 أو كذا منها، نحن نعتبر فلسطين كاملةً للفلسطينيين، وإن شاء الله ستعود فلسطين إلى شعبها وصاحبها الأصلي.

لقد تطرّق المؤتمر خلال هذين اليومين إلى نقاط القوة ونقاط الضعف في التواصل العربي - الإيراني، كما تطرّق إلى الفرص الموجودة والتحديات التي تواجهها. وأشار المؤتمر إلى أرضيات مشتركة للتعاون في ترسيم المستقبل المشترك بين هذين الشعبين.

ونحن الآن نريد أن نستمتع من منسّق المؤتمر د. عبد الحلّيم فضل الله إلى خلاصة ما تمّ خلال هذين اليومين من نقاشات ومدخلات ومن آراء وتوصيات.

د. عبد الحلّيم فضل الله

لا بد في البداية من شكر رئيس هذه الجلسة والمحاضرين فيها، والشكر لكم على صمودكم طوال هذين اليومين.

ربما كانت هذه الطريقة التي اعتمدها في تنظيم هذا المؤتمر مرهقة من الناحية التنظيمية والإدارية، لكنها ناجحة كوسيلة وطريقة لتعميق الحوار ولذلك نجحنا في أمرين:

الأمر الأول: أشير إليه من قبل المداخلين وهو أننا تقدمنا من المرة الماضية إلى هذه المرة في توسيع قاعدة المشاركين في الحوار. يعني أن حدود وإمكانات الحوار أصبحت أوسع وأكثر عمقاً ولديها حظوظ أكبر بالتقدم إلى الأمام.

الأمر الثاني: في المرة الأولى كسرنا حاجز الصمت المتبادل، والآن انتقلنا من التواصل وبداية التفاعل إلى التفاعل الجدي على المستوى المطلوب والمرغوب من الصراحة وتبادل الرأي والإشارة إلى مناطق الغموض والالتباس والخلاف حتى لا نقول الاختلاف ما بين الطرفين أو لنقل ما بين الفضاءين العربي والإيراني.

ولكن هناك وفرة كبيرة في الأفكار والطروحات خلال هذين اليومين سواء على الصعيد النظري وهو تأسيسي ومهم أو على الصعيد العملي وعلى الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك قلنا أنه لكي نعطي هذا المؤتمر ما يستحق من اهتمام لن نعلن توصيات بصورة مباشرة أو نخرج ببيان ختامي، بل ستصدر عن هذا المؤتمر وثيقة متكاملة تتضمن كل الآراء والأفكار والاقتراحات والمسارات التي تم اقتراحها أو الخوض فيها خلال هذين اليومين، وأيضاً كي تكون هي منطلقاً للتقدم إلى الأمام والاستفادة منها في المراحل الثانية.

لكن الفكرة الجوهرية التي سنركز عليها هي التالية:

إذا لم يكن ممكناً الآن أن تجتمع كل أطراف المنطقة وكل الجهات والتيارات الأساسية في المنطقة على أطروحة واحدة حوارية ونقاشية، ونحن بكل صراحة لم نتمكن من جمع كل الأطراف التي ينبغي أن تكون مشاركة في الحوار، لأن هناك دولاً ومجموعات وتيارات حتى الآن لم تصل إلى مرحلة الموافقة على الحوار ... إذا لم يكن ممكناً جمع كل الأطراف فلنبدأ من الموافقين على فكرة الحوار والتواصل، والذين يلتقون بتفاهم كبير حول المبادئ والقضايا الكبرى وعلى رأسها فلسطين، قضايا التنمية والاستقرار والأمن والابتعاد عن الانقسامات المذهبية والعرقية والطائفية وتجزئة الدول في المنطقة، والذين يلتقون على وجود فكرة أن هناك مصالح مشتركة جامعة، وأن هناك قيماً تأسيسية وأساسية في المنطقة يلتقي عليها الجميع، على هؤلاء أن يمضوا قدماً إلى الأمام في حوار معمق من أجل إنتاج نموذج، نعم علينا أن نسعى إلى إنتاج نموذج متعدد الأبعاد جيوسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومتعدد الأبعاد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. هذا النموذج ملقى على عاتقنا، نحن المطلوب منا أن نتجج نموذجاً يراهن عليه، نموذج للدولة الوطنية، فقط فهذا غير كافٍ، ولا نموذج لمواجهة التحديات الإقليمية فقط وهذا غير كافٍ، ولا نموذج لمواجهة التهديدات الخارجية لأنه غير كافٍ أيضاً لكن علينا أن نمتلك نموذجاً متعدد الأبعاد للدولة الوطنية وللحقوق الأساسية، وللحقوق السياسية وللحقوق السيادية، ولكيفية مقاومة المشكلات المشتركة على مستوى الإقليم. كيف ندافع عن الإقليم؟ كيف نقيم التوازن الردعي مع العدو ومع الأعداء؟ كيف نواجه الحركات العدمية والمتطرفة والإرهابية والتكفيرية؟ وكيف يكون لنا دور في هذا العالم؟ مهمة إنتاج هذا النموذج ملقاة بكل صراحة على العمود الفقري لمن ينبغي أن يتصدى لهذه المهمة، نعني به محور المقاومة والشركاء والمتحالفين والمتفاهمين والمتعاونين معه أو الذين يتقبلون أطروحاته الأساسية.

أن يكون هذا النموذج الجامع والمتعدد الأبعاد.

ولأننا في عُجالة كهذه، لن نستطيع أن نخرج بنتيجة حاسمة حول هذا النموذج وأي مقاربات وسياسات ينبغي أن يتبعها؟ سيكون لدينا وسنطلق مبادرة إنشاء وتأسيس الأمانة العامة لمنتدى الحوار العربي - الإيراني، الأمانة العامة التي ينبغي أن تضم بالتشاور معكم بطبيعة الحال، ومع مشاركين آخرين في المؤتمر الأول، نخبة فاعلة مؤسسة لها دور مؤثر في التفكير وفي بناء مستقبل هذه المنطقة. هذه الأمانة العامة تضع مسارات جديدة ومتواصلة للتفاعل والحوار المستمر.

ولكي لا نُغفل بعض الأفكار المهمة التي قُدمت خلال الجلسات والتي ستضمونها - كما سترون - الوثيقة أو في مسودة الوثيقة التي سنوزعها على جميع المشاركين حتى يبدو الرأي فيها قبل إطلاقها بصورة علنية، وتشتمل على الأفكار الأساسية التي تم التقدّم فيها وتنشيط الأطر الشعبية، وليس التواصل على المستوى الرسمي فقط، وتنشيط ما يُسمى الدبلوماسية الشعبية أو التواصل الشعبي على المستوى الإقليمي بين نُخب من المثقفين والجامعيين والدبلوماسيين السابقين والسياسيين. والتأكيد على إمكانية أن تكون القوى المرتبطة بفكرة المقاومة هي الإطار الجامع لخلق قنوات تواصل بين الشعوب وتقوية القدرة الردعية وإنشاء التكتلات.

هناك فكرة تم تكرارها في أكثر من مجال وهي التركيز على البنية المادية، إذ لا تكفي السياسة ولا الجغرافيا السياسية، ولا يكفي حتى التلاقي بالقيم والمبادئ، بل ينبغي أن يكون هناك بُنى تحتية مادية للتعاون وهذا ما ينبغي أن يكون على الصعيد الاقتصادي تحديداً، وطبعاً الخروج من الأطروحة النيوليبرالية التي اتفق العديد من المشاركين في هذا المنتدى على أنها واحدة من أسباب الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي وربما السياسي في المنطقة.

من شروط الشراكة أيضاً قبول التنوع والتعدد ورفض كل أشكال التمييز التي تمثل إنكاراً للكرامة الإنسانية. وأن يتم الارتكاز في ذلك على المصالح الثقافية والقيم المشتركة. وهناك

تركيز أيضاً على خلق بيئة مؤاتية للحوار من خلال السعي إلى إخماد مسارح الصراع الساخنة كما في سوريا والعراق والتي يُراد أن تنتقل الآن، كما سمعنا من المشاركين الأعزاء، إلى شمال أفريقيا والتي يجب العمل على إخمادها، وعدم الانخراط في العمق فيها، وهو ما يستوجب القضاء على أحد أسباب السخونة في هذه النقاط وفي هذه المناطق، والقضاء على الإرهاب، وإعادة ترميم الهويات الوطنية، واعتماد صيغ مرنة للمشاركة السياسية، ومعالجة المظالم الداخلية دون أن يمس ذلك بالاستقلال والسيادة والقوة والردع، وأن يكون قرار المنطقة في داخلها وليس في خارجها.

وثمة ضرورة لأن يستند - وهنا فكرة عميقة - أي تكتل إقليمي أو أي مشروع إقليمي أو أي مشروع للدولة الوطنية، إلى مشروع إقليمي، ويستند أي تكتل إقليمي إلى حاضنة اجتماعية عريضة تمنح أبناء هذه المنطقة ما يستحقون من عدالة ومساواة وحقوق اجتماعية وسياسية وسيادية أساسية وفردية واجتماعية.

وكان هناك اتفاق على أن الدولة الوطنية المحورية يجب الحفاظ عليها وهي أساس وركيزة للاستقرار في المنطقة. مع ملاحظات هي بالتأكيد موضوعية على الصعوبات التي تواجه إعادة تأسيس الدولة الوطنية وخصوصاً الدولة الوطنية العربية. لكن هناك شرط لازم وأكد، لا يمكن تجاوزه، وهو أنه وهو لزوم المحافظة على مصالح شعوب المنطقة في مواجهة مشاريع التقسيم تحديداً. نحن جميعنا نطمح إلى تجاوز سايكس بيكو لكن المشكلة أن هناك من يريد أن ينتقل من سايكس بيكو إلى ما هو أدنى من سايس بيكو. علينا أن نحافظ في هذه المرحلة على الدولة الوطنية كحصن في مواجهة مخاطر التقسيم والاستغلال والاستهداف الخارجي.

ومن الأفكار التي طُرحت ضرورة التعامل مع إشكالية النخبة أو الصفوة في العالم العربي، وأن هناك من يريد إعادة إنتاج هذه الصفوة وهذه النخبة بما لا يتناسب مع طموحات أبناء

هذه المنطقة. وعندما نتحدث عن فكرة النخبة والصفوة يكفي أن نقول إننا أمنا في هذا المؤتمر إمكانية تواصل حميد وإيجابي بين نخب عربية فاعلة.

نأمل من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا خلال أسبوعين في إنجاز هذه الوثيقة وتوزيعها عليكم لتلقي ملاحظاتكم قبل إعلانها، أعني الوثيقة السياسية التي تصدر عن هذا المؤتمر وتؤسس للمسارات القادمة، وأيضاً نحن سنبدأ من الآن بتأسيس وإطلاق الأمانة العامة لمنتدى الحوار العربي - الإيراني حتى يكون مجالاً للتواصل الدائم.

الشكر لكم لحضوركم وخصوصاً القادمين من الدول العربية، من سوريا والعراق والأردن وتونس والجزائر والسودان واليمن ومن دول عربية أخرى، ومن الجمهورية الإسلامية أيضاً. تحية إلى الحضور الأعزاء والمشاركين من لبنان ومن بيروت التي كانت ولا تزال ونتمنى أن تبقى حاضنة لكل أنواع اللقاءات وأنواع الحوار والتلاقي والتقاطع في هذه المنطقة.

نكرّر الشكر لكم ونتمنى أن نلتقي في أوقات قريبة ضمن ورش عمل، أو في وقت نأمل أن يكون قريباً أيضاً لتجديد مثل هذا النشاط الجامع، ونتمنى لكم التوفيق في دعم ومساندة فكرة الحوار وخصوصاً الحوار بين الفصائل العربية والإيراني، وهو هدف هذا المؤتمر الذي لا يُلغى ولا يختصر حوارات أخرى ينبغي أن تقوم مع فضلاء ومكونات أخرى.

د. محمد رضا شيباني

نشكر الدكتور عبد الحليم فضل الله ونتمنى من هذا المؤتمر أن يساهم بفتح آفاق جديدة أمامنا، وأمام شعوبنا، وأمام شعبينا، وأن تكون توصياته وطروحاته لخدمة المصالح المشتركة للشعبين.

وأنا من واجبي أن أعتذر نيابة عن الدكتور خرازي لعدم حضوره هذا الاجتماع نظراً لانشغاله الطارئ بلقاءات رسمية في سوريا.

ونياً عنكم كمحاضرين وكمشاركين في هذا المؤتمر، ونيابة عن القائمين عليه، أشكر أولاً لبنان لاستضافته الكريمة لهذا المؤتمر، والحفاوة والمحبة التي لمسناها من لبنان.

ونشكر أيضاً من قام بتنظيم هذا المؤتمر وبالأخص المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ومؤسسات دراسات الأفكار المنوّرة، وأيضاً مركز الدراسات السياسية والدولية بالتعاون مع مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية، وأيضاً نشكر شبكة الميادين الإعلامية وجريدة الأخبار ومركز باحث.

وأيضاً الشكر واجب للمراسلين والشبكات التلفزيونية، وأشكركم فرداً فرداً، وأتمن لكم التوفيق.

أقترح تكريماً لروح شهداء الأمة الإسلامية وخاصة شهداء المقاومة في وجه الصهاينة الوقوف وقراءة الفاتحة مع الصلوات.

وثيقة المؤتمر

مدخل

انعقد المؤتمر الثاني للحوار العربي الإيراني تحت عنوان «مستقبل مشترك: الأمن والاستقرار والتعاون» في العاصمة اللبنانية بيروت على مدى يومين في ١٧ و ١٨ كانون الثاني ٢٠١٨ بدعوة من المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (لبنان) ومركز انديشه سازان نور (إيران) ومركز الدراسات السياسية والدولية (إيران). واشتمل المؤتمر إضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام على ثلاث جلسات حوارية حول الدولة الوطنية والتعاون الإقليمي والمشاريع الدولية، وجلسة خاصة عن القضية الفلسطينية تضمنت محورين حول إعلان ترامب ومستقبل وشروط الانتفاضة الثالثة. وقد شارك في المؤتمر قرابة مئة شخصية سياسية وأكاديمية وفكرية من إيران والعالم العربي ولبنان.

يعبر عنوان المؤتمر عن حاجة جميع الأطراف إلى صياغة أفكار مشتركة تساهم في إرساء نظام إقليمي جديد ينتقل بمنطقة «غرب آسيا والعالم العربي» من وضعية المواجهة والحروب والتنافس المدفوعة أحياناً من الخارج إلى حالة الاستقرار والتعاون والشراكة، وهو ما يسمح بظهور بيئة إقليمية ملائمة للاستقرار الإقليمي والتقدم والنهوض. بيد أن بناء توافقات بخصوص النظام الإقليمي للمنطقة لا يخلو من صعوبات وعقبات.

تقوم أطروحة المؤتمر المركزية على أن قيام النظام الإقليمي الجديد واستقراره واستتبابه لا بد أن يكون جزءاً من هرم متكامل، تقع في قاعدته الدولة الوطنية الموحدة، القوية والقادرة والعادلة والضامنة للحقوق الأساسية الفردية والجماعية، وفي قمته النظام الدولي الذي لا بد لمنطقتنا أن تكون شريكة في بنائه حتى تستطيع تحقيق غاياتها البعيدة، وهو ما لا يتحقق إلا بالخروج من الحلقة المفرغة للعبة توازنات القوى الصفرية بين دول المنطقة إلى مقاربة تقوم على الشراكة الواسعة.

وفي هذا الإطار ناقش المؤتمر سبل قيام دولة وطنية مبنية على أساس المواطنة الجامعة والمشاركة في الداخل والشراكة في الخارج، دولة تُعرّف أمنها القومي من خلال التعاون الإقليمي،

وترفض الهيمنة الغربية والاحتلال الإسرائيلي، وتحمي سيادتها وتقر بسيادة الدول الأخرى، وتسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق رفاه شعوبها وكرامتها. فكيف السبيل لتحقيق هذه الدولة المبتغاة والتي تواجه اليوم في العالم العربي ثلاثة تحديات أساسية هي: التبعية، والتهميش، وتشظي الهوية الوطنية إلى هويات فرعية تهدد وحدتها؟ وما هي القوى الوازنة التي بمقدورها أن تهَيء الأرضية الصلبة لجذب الدول الأخرى إلى مزيد من التقارب والاشراك بعيداً عن الصراعات والتوترات؟ وكيف ينبغي أن يعاد ضبط السياقين المحلي والإقليمي للتكيف مع تحولات النظام الدولي وانتقال ثقله نحو أوراسيا وأقطاب إقليمية ودولية حول العالم على حساب المنظومة الغربية التي تمر في أسوأ لحظاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟

وبما أن السؤال هو عن المستقبل المشترك فلا بد من التطرُّق إلى تحدي الاحتلال الإسرائيلي كعقبة مركزية أمام هذا المسار، باعتباره تحدياً للأمن القومي لكل دول المنطقة إلى جانب ما يحتويه من اعتداء على المقدسات الدينية والقيم الإنسانية. لذا يستوجب هذا التحدي الحديث عن القضية الفلسطينية باعتبارها خط المواجهة الأساسي ولا سيما مع الجهود الأميركية التي تبذلها إدارة ترامب لتهويد القدس وتصفية مشروع الدولة الفلسطينية. وعليه لا بد من مقاربات تُزخِّم الجهود الإقليمية الداعمة للمقاومة لاحتواء مشاريع التطبيع وإعادة وضع الخطر الإسرائيلي في صلب النقاشات والمداولات والخطاب الإقليمي.

من خلاصة المداخلات والنقاشات والحوارات التي دارت في المؤتمر جرى التوصل إلى جملة من التفاهات والتوافقات حول القضايا المثارة، وتوضحت مساحات الاختلاف في قضايا أخرى وما هي حدودها وطبيعتها، وتمت الإضاءة على قضايا لطالما انزوت في الزوايا المظلمة وأصبحت جزءاً من النقاش المسؤول والصريح. كل ذلك ساهم في خلق إطار واسع وأرضية فكرية - سياسية متينة بين العرب أنفسهم من جهة، وبين العرب والإيرانيين من جهة ثانية، في سبيل بناء الجسور بين شعوب المنطقة على قواعد واضحة من المصالح المشتركة والمبادئ المتوافقة عليها.

أولاً، الدول الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية

يرى المؤتمر أن الدولة الوطنية المستقلة، والمستندة قوتها وقدرتها إلى الشرعية الشعبية، هي ركيزة أساسية للاستقرار والتعاون والتفاعل الإقليمي، وشرط لا غنى عنه لقيام علاقات صحيحة ومتوازنة بين بلدان الإقليم ولا سيما بين الدول العربية وجوارها، ومواجهة الأزمات الداخلية والمؤامرات الخارجية. لذلك لا بد للدولة الوطنية المنشودة من أن تستند إلى عقد اجتماعي جديد يتضمن في آن معاً التعددية والحريات والازدهار والرفاه من جهة، ومتطلبات الأمن القومي والتموضع الجيو سياسي الفعال من جهة أخرى، وأن تكون جزءاً من فضاء أوسع.

ومع أن الدولة الوطنية القطرية في تكوينها الحالي لا تخلو من عيوب، ويصعب تجديدها ركائزها في الظروف الحاضرة، إلا أنها تبقى - وفق العديد من المشاركين - خط الدفاع الأخير ضد المخاطر الداخلية والخارجية، فهي التي تضمن المواطنة الجامعة، وتمنع الانحدار نحو مزيد من التفتت العرقي والمذهبي والهوياتي، وهي المؤهلة إذا ما قامت على أسس صحيحة لتشخيص مصالحها تشخيصاً راشداً والتميز بين أعدائها وأصدقائها تمييزاً دقيقاً، ونسج روابط عقلانية مبدئية مثمرة وشراكات مفيدة مع غيرها من الدول.

وقد ناقش المشاركون الدور الإيراني في المنطقة، وما إذا كان ينطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أم أنه حضور طبيعي ومتوقع في إطار التفاعل الإقليمي التلقائي والتأثير المتبادل، خصوصاً أن هذا الدور - ولا سيما في البلدان التي تتعرض للخطر من الصهيوني والتكفيري - يتم بوسائل شرعية وتحقيقاً لغايات مشروعة. وقد أفضت النقاشات إلى أن ضعف الدولة العربية هو العقبة الرئيسية أمام الارتقاء بالعلاقات العربية - الإيرانية إلى المستويات المطلوبة من التكافؤ والندية، ولا يمكن عزو الضعف المذكور إلى الالتباسات والتحفظات المحيطة بهذه العلاقات. بل إن التدخلات الخارجية والأجنبية وما يصاحبها من

شروط والتزامات أو وجدت بيئة غير ملائمة لتطوير هذه العلاقات، ومنعت دولاً عربية عدة من الاستفادة من الفرص المتاحة اقتصادياً وتجارياً وثقافياً وعلمياً في علاقاتها مع طهران. وقد لاحظ المشاركون أن أغلب دول المنطقة قامت في أواسط القرن الماضي لكنها لم تملك استقلالها الحقيقي ولا سارت بخطى ثابتة على طريق التقدم والتنمية، ومن أسباب ذلك، بل على رأس تلك الأسباب، التدخلات الخارجية وزرع دولة العدو الإسرائيلي في قلب المنطقة لمنع توحد أجزائها. ومن أسبابه البنيوية أيضاً عدم وجود دساتير تستند إلى توافقات داخلية عريضة وعميقة، وغياب حكم القانون وعدم المساواة أمامه، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية ومصادرة حق الشعب في تكوين السلطة، وتفويض ذلك إلى الجهات المهيمنة في الخارج والمتسلطة في الداخل.

ولا يمكن أن يُغفل من بين الأسباب أيضاً العامل الاقتصادي، سواء في تحليل قوة الدولة أو ضعفها وانعكاساتها على أوضاع المنطقة وظروف مجتمعاتها، أو في البحث عن المصالح المشتركة في العلاقات الإقليمية. وقد أبرز العديد من المشاركين الدور السلبي للسياسات النيوليبرالية التي فاقمت الفقر واللامساواة دون أن تحقق النمو، فنشرت البطالة ولا سيما بين صفوف الشبان والخريجين، وارتضت الاندماج بلا شروط في نظام عالمي ينطوي على بذور استعمار جديد. وقد أجمع ذلك كوامن السخط الاجتماعي، وأوجد بيئة غير مستقرة ساهمت في تعميق الانقسامات الداخلية ونشر الفرقة والعنف في دول الإقليم ومجتمعاته.

ورأى المشاركون أن التقدم الاقتصادي لبلدان المنطقة، بوصفه شرطاً لا غنى عنه لاستقرارها الاجتماعي وتطورها السياسي ونضج علاقاتها البنينة، لا يمكن أن يتحقق في حدود الموارد المتاحة وطنياً فقط، بل يحتاج أيضاً إلى شراكات إقليمية واسعة، في مسار تحدد فيه الحكومات الأهداف والغايات ويكون للقطاع الخاص دور في وضعها موضع التطبيق.

وتناول المؤتمر دور النخبة أو الصفوة الوطنية في تقدم مجتمعاتها واستقلال قراراتها أو في تأخرها وتراجعها؛ فرأى أن استتباع النخبة الإعلامية والاجتماعية والثقافية والفكرية

والسياسية والاقتصادية من قبل دول إقليمية وعواصم دولية، أو صناعتها على نحو مناسب لمصالح تلك الدول، قد ألحق ضرراً فادحاً بالسياق الطبيعي لنمو تلك المجتمعات وعرقل في كثير من الأحيان بناء التوافقات الداخلية وإيجاد الحاضنات الوطنية للتطور والتقدم، وحال دون وصولها إلى مرحلة النضج الذي لا بد منه للتواصل الحميد والبناء مع الآخرين. فكثيراً ما يستفاد من النخب المرتهنة للمصالح أو التمويل أو الدعم الخارجي في منع التغيير تارة أو حرقه عن مساره تارة أخرى.

ولهذا الغرض تعمل الدول المهيمنة على إيجاد بنية تحتية «مدنية»، موازية أو متداخلة مع المجتمع المدني الوطني، تستخدمها في لجم التحولات أو التحكم بها، أو في زيادة الفجوات والتوترات القومية والدينية والطائفية والمذهبية والعرقية، وهو ما نجد انعكاساته الأخطر على العلاقات العربية-الإيرانية على وجه الخصوص. وحسب تعبير بعض المشاركين، يصعب توصيف واقع الدولة الوطنية العربية في حالتها الحاضرة إذا أغفلنا دور النخب المستزلمة في قيام دولة مستزلمة تدور في فلك الإمبراطورية غير الرسمية المسيطرة عالمياً وتخضع لقوتها وحرورها الناعمة.

إن تأكيد المؤتمر على وحدة دول المنطقة بوصفها الحل الناجع للحروب والأزمات الراهنة، ورفض مشاريع التقسيم، ينطلق من القناعات المبدئية للمشاركين فيه أولاً، ومن التجارب العالمية ثانياً، فالنظم الفدرالية على سبيل المثال، أعطت لبعض الفئات المسيطرة فرصة التعبئة والتشديد على أسس إثنية وطائفية، بينما كان النجاح، حسب بعض المشاركين، حليف الدول التي أرست نوعاً من «الوطنية المركبة» القائمة على مزيج من الوحدة الجغرافية والتنوع الاجتماعي، أي تلك التي توسع هوامش الحريات الثقافية، لكنها تمنع «المقاولين والمغامرين السياسيين» من استخدام الانتماءات الفرعية في الداخل والخارج خدمة لمصالحهم.

إن الخروج من مرحلة الأزمة إلى مرحلة إعادة البناء يجب أن ينطلق من نقاط الالتقاء التي تجمع التيارات الأساسية في المنطقة، والتي تعبر عن مبادئها وقيمها ومصالحها المشتركة. من أجل ذلك لا بد لهذه التيارات من أن تقدم التنازلات الممكنة ولا سيما في القضايا الفرعية،

وأن تبتعد عن السرديات والدعوات والسياسات القائمة على الاستقطاب الإيديولوجي والعقائدي ذي الخلفيات والتوجهات الانقسامية، وأن تدقق في مدى تطابق أهدافها وتوجهاتها مع غاياتها الجوهرية.

وإذا لم يكن ممكناً تحصيل الدولة العربية وتمتين ركائزها في الظروف الصعبة الراهنة فعلى القوى الاستقلالية أن تهَيء نفسها لتكون نواة العقد الاجتماعي الوطني والإقليمي، فتقوي مناعتها الذاتية تجاه التدخلات والنفوذ الخارجيين، وتتجاوز أزماتها وإشكالياتها الداخلية، وتتبنى مقاربات إصلاحية داخلية قائمة على عمومية الحقوق، تتكامل مع رؤية خارجية تقع في قلبها وعمقها القضايا الكبرى وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، أكد المشاركون في المؤتمر على الحاجة إلى نموذج مرجعي ناجح للدولة الوطنية يُبنى عليه في إطلاق عجلة الإصلاح، وتطوير أوضاع بلدان المنطقة، وهو ما لا تلوح بشائره في الأفق في ظل ما يعانیه الإقليم من أزمات وتوترات وانقسامات وحروب. ومع ذلك، ثمة مسؤولية تاريخية وأساسية في إيجاد مثل هذا النموذج تقع على عاتق الاتجاهات والتيارات الاستقلالية المذكورة، والتي تلتقي على مبادئ عدة على رأسها مقاومة الاحتلال والتصدي للعدوان ورفض الاختراق الأجنبي ونبذ حركات التطرف والتكفير والدعوة إلى الإصلاح. ويفترض بهذا النموذج، القائم على المواطنة وحفظ الحقوق الأساسية والسيادة واستقلال القرار الداخلي، أن يكرّس وحدة الكيانات ويكفل تحقيق التنمية بأرفع مستوياتها ويضمن الحريات العامة، وأن يتوافق مع متطلبات الاندماج في فضاءات أوسع من التعاون والتكامل والشراكة والاندماج الإقليمي. والهدف من كل ذلك بناء دولة تحاكي طموحات شعبها على جميع الصعد، ولا تنشغل بصون سلطتها أكثر من انشغالها بتمكين مواطنيها؛ دولة حماية ورعاية وقدرة لا دولة ضارية في الداخل وتابعة في الخارج.

لكن الوصول إلى نموذج راسخ للدولة الوطنية ليس ممكناً دون الارتباط بمشروع أوسع، وحدوي عربي قومي وفق بعض المشاركين، وإقليمي أو إسلامي وفق آخرين؛ وذلك

لاستعادة التوازن والانطلاق إلى الأمام من جديد. كما أن الحوار المثمر حول مسائل الدولة والإقليم يحتاج إلى عمق داخلي يقيه عواقب التدخلات الخارجية، ويمنع تحول قضاياها ومشاكلنا الخاصة إلى قضايا دولية كما يحدث غالباً.

وأكد المؤتمر على أن التفكير بالدولة الوطنية، أزمتها ومستقبلها، لا يصح دون وعي الأهداف الأميركية بعيدة المدى في المنطقة، والتي يأتي على رأسها، بالتزامن مع مصالح الكيان الإسرائيلي ورغبات عواصم في الإقليم، زعزعة الأمن القومي للدول الإقليمية الرئيسية (مصر، سورية، إيران، العراق)، وتهديد وحدتها واستقرارها أو وضع اليد عليها وضرب خيار المقاومة.

إنّ فهم مشكلة الدولة الوطنية وتجديد بناها وتمتين أواصرها لا يكون دون وجود رأس مال اجتماعي «داخلي» تستند إليه في ترسيخ شرعية الحكم، كما أنه يرتبط بامتلاك فهم متعدد الأبعاد لوظائفها، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وجيو- سياسياً، إذ لا يمكن للدولة أن تكون مقتدرة و متماسكة ومزدهرة في الداخل إذا كانت ضعيفة وهامشية وتابعة في الخارج والعكس بالعكس، والأمر نفسه ينطبق على تحليل أوضاع الإقليم على المستوى العالمي. كما لا يمكن للدولة الوطنية أن تكون مصدراً للاستقرار ومرتكزاً للأمن والتعاون إلا إذا ابتعدت عن لغة النبذ والإقصاء وما لم تتوخ في خياراتها المصلحة الإقليمية العامة.

وعلى العموم، فإنّ بناء الدولة الوطنية يحتاج إلى التعامل الواقعي مع الإشكاليات والتحديات التي تواجهها، ولا سيما منها التدخل الخارجي والشراكة الداخلية وتماسك الهوية. وهو ما يجب أن ينطلق من التجارب التاريخية والواقعية لا من التصوّرات والآمال الافتراضية، وأن يستخدم مقارنة متعددة الحقول المعرفية لفهم أزمة الدولة الوطنية التي صارت بخلاف ما قصده روادها الأوائل دولة هشة ورخوة وتابعة، وهذا ما يستدعي في الظروف الحاضرة إحداث قطيعة مع لحظة التأسيس التي كانت ترجمة لتوازنات القوى الخارجية ومصالح المستعمرين، أكثر مما عبّرت عن تطلعات وطموحات شعوب المنطقة.

ثانياً، العلاقات الإقليمية من التوازن إلى الشراكة الواسعة

أكد المؤتمر على أن بناء شراكة إقليمية، ابتداء بالشراكة بين إيران والعرب، هو ضرورة وحقيقة قائمة وبديهية، وإلا فإن البديل الحتمي هو الحرب والخراب وليس من خيار ثالث. وهذا الاتجاه تقرّه التحولات الدولية حيث تكتسح النزعة الإقليمية كل العالم وتعيد تعريف جملة من المفاهيم الرئيسية مثل الدولة- الأمة، والسيادة والحدود القومية، وحتى الإمبراطوريات الإمبريالية. إن الخروج من المنطق الصفري للعبة توازن القوى المفتوحة على التوترات والأزمات والحروب لا يكون إلا بخلق أسس للتعاون تساعد قوى المنطقة على اكتشاف مصالحها المشتركة وتقاوم الأعباء والمسؤوليات وتخضع لمعايير ومؤسسات ونظم ضامنة، وبهذا تنتقل المنطقة من مفهوم «الدولة الأقوى» إلى «المنطقة الأقوى».

أكد المؤتمر على أن لغة المصالح المشتركة ينبغي أن تتقدم على لغة الهويات الخاصة، كما أن المصالح المشتركة تُبنى على قاعدة عقلنة الخلافات وتجاوز التباينات، ولذا لا ينبغي للخلافات أن تحول دون البحث في المصالح المشتركة وتشبيكها كما يحصل في العلاقات الإيرانية التركية، والإيرانية الإماراتية، والتركية العراقية. أي أن هناك إمكانية لبناء شراكة على قاعدة براغماتية رغم الاختلافات الجوهرية في مسائل مختلفة. وانطلاقاً من ذلك ينبغي على قوى الاستقلال اعتماد سياسة المبادرة الإيجابية لتستوعب الأطراف المستعدة للتعاون والشراكة وذلك على قاعدة توازن المصالح بالحد الأدنى.

إلى ذلك، رأى المشاركون أننا أمام فرصة تاريخية تُطل برأسها لعودة حضارات المنطقة العريقة إلى المسرح العالمي، وهذه فرصة ينبغي إدراكها والإيمان بها شعوباً ونخباً وحكّاماً. ويعزز من هذه الفرصة تصدّع المشروع الأميركي، والوهن في أنظمة عربية داخل محور الهيمنة والاحتلال، وتمادي فشل النظام الرسمي العربي من الشراكة السياسية إلى التنمية، وتعقلن أداء بعض الدول الإقليمية الرئيسة، واكتشاف حدود القوة العسكرية في عدة ساحات، واستحالة العودة إلى ما قبل أحداث ٢٠١١ في العالم العربي، والمصلحة المشتركة في تحقيق تحول اقتصادي تنموي لدى كل دول الإقليم لاحتواء الغضب والسخط الشعبي، وفقدان

العدو الإسرائيلي للمبادرة الإستراتيجية داخل المنطقة، وعودة القضية الفلسطينية لتكون جزءاً رئيسياً في الأجندة الإقليمية، بعد القرارات الأميركية- الإسرائيلية الأخيرة. هذه الشراكة هي، بإجماع المشاركين، ضمانة رئيسية لبناء مستقبل أفضل لشعوب المنطقة، ولقيام الاستقرار والسلم، ولتوليد المنافع المشتركة من ثروات المنطقة، ولحفظ الاستقلال الوطني، ولحماية التنوع والتعدد، ولإحياء المساعي الخبيثة لإقامة محور إسرائيلي - عربي بهدف ترميم ما ألحق بمشروع الهيمنة من خسائر. وهذه الشراكة يمكن أن تتموضع كجزء من الشراكة الإقليمية وصعود الشرق، اللذين يتيحان تصحيح العلاقة مع الغرب والمركز الرأسمالي والبنى النيوليبرالية.

يبدأ هذا المسار نحو الشراكة الإقليمية بالتشكُّل من خلال القوى التي تتبنى خيار الشراكة وتلتقي، بالرغم من تنوعها، على الإيمان بمنطق الشراكة والتكامل وتؤمن بمنطلقاته الأساسية. وهذا المسار سيبقى مفتوحاً لكل من يقرّر الانضمام إليه، على أن يبدأ العمل من كل مسألة يمكن أن تتحول إلى مشترك مهما كان بسيطاً أو معقداً، فنحن نرى له ونهنيء أراضياته ليكون مشروعاً مشتركاً أكثر طموحاً. وهذه الشراكة لا تشترط التماثل بين مكوناتها بل يجب أن تبني على وعي يقبل الاختلاف ضمن مبادئ عليا ومصالح مشتركة أقرت بالاعتراف المتبادل. إنَّ القوى المؤهلة لخوض مسار الشراكة الإقليمية هي تلك التي أثبتت حضورها ودورها ورغبتها وقدرتها على الالتزام بمواجهة التحديات الأساسية التي تعصف بالمنطقة، وبالتحديد التهديد «الإسرائيلي»، والدور الإمبريالي الأميركي، وموجة الإرهاب التكفيري، وأيضاً القوى التي طورت تجارب نهوض سياسي وحضاري وذات أجندة استقلالية، ما يجعلها قادرة على الإسهام بتجربتها ومواردها ونفوذها في تعزيز مسار الشراكة الإقليمية. وفي هذا السياق، وتماهياً مع تحولات السياسة الدولية، لم يعد من الممكن الركون إلى الدول فقط لا سيما في ظل ضعف الدول الوطنية في المنطقة، ولذا يمكن لقوى شعبية (لا دولتية) ومنظمات غير حكومية، ممن توافرت فيها الشروط أعلاه، أن تشكل إضافة وازنة وضرورية لهذا المسار.

ولفت المؤتمر إلى أن هذه الشراكة متوازنة في كل أبعادها. فهي وإن كانت لا تتجاهل مصالح الأنظمة السياسية إلا أن هدفها الأساس تحقيق مصالح شعوب المنطقة، وهي ليست شراكة تنحصر في قضايا الأمن والدفاع بل تقع في صلبها قضايا التنمية والاقتصاد والثقافة، وهي ليست مشروعاً بين دول فقط رغم محوريتها بل هي أيضاً مشروع لكل القوى المجتمعية والأهلية والنخب والقطاع الخاص، وهي لا تنحصر في التوافق على مبادئ وقيم ومعايير وثقافة بل تستند إلى قاعدة صلبة من المصالح المشتركة.

وهذه شراكة تستلزم إرادة سياسية ولكن الأهم أنها تحتاج إلى بنى تحتية مادية عابرة للحدود تربط مصالح شعوب المنطقة ببعضها البعض. وقد حظيت هذه النقطة بحيزٍ واسع من اهتمام المشاركين الذين أكدوا على ضرورات تأسيس مشروعات تعزز التبادل ونقل الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات بين دول المنطقة، وهو ما يتطلب استثمارات هائلة لإقامة شبكات من البنى التحتية تربط بين دول المنطقة. إن التشبيك الاقتصادي والاتصال الإنساني الذي تتيحه هذه الشبكات سيعزز من الهوية المشتركة لشعوب المنطقة ويسهم في تسكين وحل جملة واسعة من التوترات، وسيحفز سياسات التعاون والتكامل ويقلص الرغبة والحاجة والقدرة على ممارسة العنف في المجال الإقليمي.

واتفق المشاركون على تحديد جملة من المبادئ اللازمة لبناء نظام الشراكة الإقليمية: مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية لا سيما في فلسطين ودعم القضية الفلسطينية، ورفض الانخراط في مشاريع الهيمنة الدولية على المنطقة، وهو ما تمثله الولايات المتحدة بشكل أساسي اليوم، وعدم المس بحدود الدول، مع الأمل أن يجعل التعاون الإقليمي الحدود الجغرافية أقرب إلى الحدود الرمزية، وعدم اللجوء للعنف والتهديد والإكراه في حل النزاعات البينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (سيادة الدول)، والالتزام بالحوار والتفاوض في الأزمات وفي القضايا العالقة، والانخراط في مشاريع التعاون الاقتصادي والتنموي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية، وتنوع المجتمعات التي ينبغي تمكينها من التعبير عن

خصوصياتها الثقافية، وتمتين سلطة القانون وقواعد العدالة، ورفض كل أشكال التهميش والتمييز الهوياتي والطبقي والسياسي ومواجهة خطابات الكراهية التي تعززها، وتعظيم المشتركات الثقافية والتاريخية التي تجمع دول المنطقة.

إنَّ بناء مسار وهاكل للشراكة الإقليمية، كما توافق المشاركون، لا يمكن أن يستند فقط إلى مسارات رسمية (ثنائية ومتعددة)، بل يجب في هذه المرحلة التمهيدية الاستناد إلى مسارات غير رسمية وهذه مقاربة تعتمد على العمل من أسفل إلى أعلى. إن خلق وقائع وحقائق في المستويات الشعبية سيولد ضغوطاً على صانعي القرار للسير في هذا المشروع. كما أن مشاريع التعاون والشراكة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الأهلية وبرامج التبادل الأكاديمي والشبابي، وبناء منصات للتفاعل الثقافي والعلمي، سيكون لها عميق الأثر في تحضير البيئة الإقليمية. وهنا يستفيد العرب من القفزة العلمية للجمهورية الإسلامية وجهوزيتها لإتاحة هذه الثروة الكبرى لشعوب المنطقة كافة.

وركّز المشاركون على منح الشباب بالتحديد الحيز والإمكانية لأداء دور مركزي في هذا السياق لما يمثلونه من قوة بناء وتقدم وحيوية وتأثير. يضاف إلى ذلك ضرورة التركيز على المجالات الأسهل للتعاون والتشارك مثل التعليم والرياضة والبيئة والبحث العلمي والطب والسياحة والتنمية. وفي هذا السياق ينبغي الاستفادة من ثورة التقانة والاتصال والتواصل لخلق منصات للتفاعل والتبادل بين الشباب المؤثرين في كل مجال.

إن الرؤية الطموحة للشراكة الإقليمية لا تتجاهل العوائق والقيود بل تعترف بها لتتجاوزها وتنظر إلى الفرص الكامنة. وتعود جملة من هذه القيود إلى الرواسب التاريخية للإمبراطوريات وأشكال الحكم التي تعاقبت على المنطقة في ظل موجات الاحتلال والاستعمار، وانفجار الهويات الانعزالية الضيقة، وشيوع خطابات الكراهية المذهبية والقومية والطائفية، والمعارك المحتدمة لا سيما في المشرق العربي، وانحياز جملة من الدول العربية المؤثرة إلى مشروع الهيمنة والاحتلال. وفي هذا السياق ينبغي السعي لإطفاء نيران الحرب والتوتر في سوريا

والعراق لما لذلك من أثر على الحد من التعبئة المتبادلة وفتح الأفق نحو مصالحات وطنية تعزز وضعية التيارات والقوى الداعمة لمسار العمل الإقليمي المشترك. وبالمحصلة، فإن بناء نظام للشراكة الإقليمية يعمل وفق منطق التراكم هو مشروع بحاجة لرؤية وإرادة سياسية وعمل شامل ومستدام.

وأجمع المشاركون على خطورة ومعضلة الأشكال الهوياتية والثقافية للانقسامات السياسية داخل المنطقة، وبالتحديد خطابات الكراهية المذهبية. هذه الخطابات تدفع بالشعوب نحو مواقف لا عقلانية وتضليلية تُضخم الخلافات الثانوية لتصبح خلافات مركزية لا حل لها إلا بإلغاء الآخر الذي نتقاسم معه مصالح عميقة وروابط هائلة في الثقافة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع. إلا أن النقاشات أوضحت أن خطاب الكراهية والعداء على أساس ثقافي هي من عوارض أزمات المنطقة وليست سبباً لها. فالتناقض الرئيسي الذي تجمعنا مواجهته هو «الاحتلال الإسرائيلي» في ذاته وفي دلالاته، والذي يجب أن نخوض معه مواجهة صفرية. وعليه ينبغي أن تكون قضية فلسطين فوق لعبة المحاور.

وكما أن للتجزئة والانقسام الإقليمي مضموناً اجتماعياً فإن للوحدة والشراكة بما هي مشروع في مواجهة الإمبريالية أيضاً مضموناً اجتماعياً وهذا ما نبه إليه المؤتمر. بهذا المفهوم فإن العلاقة بين القوى الاستعمارية العالمية والكيان الصهيوني من جهة وبعض دول الإقليم من جهة أخرى ليست علاقة قائمة بين الأنظمة وحسب، بل هي علاقة بين بني اجتماعية قائمة في تلك الدول ينبغي تفكيكها. وأي تكتل إقليمي هو أولاً عمل تاريخي يحتاج إلى بُعد اجتماعي وحاضنة شعبية ونموذج اقتصادي يحمي حصّة هذه الشريحة من الدخل القومي. فمشروع الهيمنة يستند إلى أنظمة هي في أغلب الأحوال واجهة لبني اجتماعية يجب الالتفات إليها والعمل بشكل جدي لتقويض أسس وجودها الاقتصادية.

وركّز المؤتمر على مُعضلة تعيق مسار الشراكة الإقليمية عموماً، والعربية-الإيرانية خصوصاً، ألا وهي ظاهرة تفتت العالم العربي وضمور دوله المركزية وغياب مركز عربي وازن قادر على المبادرة

الإيجابية داخل المنطقة في مقابل حضور دول ناجزة غير عربية كما في حالة كل من إيران وتركيا. لذلك فإن قيام مركز أو أكثر في دول المشرق والمغرب العربيين سيكون عنصراً إيجابياً في إعادة التوازن للمجال العربي، ومن شأنه أن يضبط سلوك الدول العربية التي تذهب نحو خيارات تشيع الفوضى والحروب وهو ما يمارسه عدد من الدول الخليجية في السنوات الأخيرة.

إن مشروع الشراكة الإقليمية يستلزم جهوداً واسعة من النخب الملتزمة بهذا المشروع، من خلال نشر خطاب ومعارف وأفكار تنتج تعريفات جديدة للمصالح والهويات تدفع نحو تكاملها وانسجامها. وينبغي أن تقارب شعوب المنطقة هوياتها على ما هو مشترك بينها وأن تكون هويات مفتوحة ورحبة لا إقصائية. ويجب أن تصبح المنافع المادية والمعنوية لمشاريع الشراكة جزءاً من الخطاب في المجال الأكاديمي والسياسي والإعلامي، وهذه مسؤولية النخب والمؤسسات الأهلية والمتخصصة في المقام الأول، وهو ما يؤدي بالتوازي إلى ملء جزء من الفراغ الرسمي الغائب عن هذه الجهود. ولا بدّ إذاً من كسب قلوب وعقول شعوب المنطقة إلى هذا التوجّه من خلال عملية إعادة صياغة للثقافة والوعي الجمعي للمكونات الاجتماعية. إن إيمان شعوب المنطقة بخيار الشراكة الإقليمية سيمنح هذا المفهوم دفعاً وحاضنة وزخماً مضاعفاً.

والحال أننا أمام مهمة بناء الجسور لتعزيز الفهم المشترك وتسكين التصورات الخاطئة، وتعظيم كل مشترك قائم والبحث على كل مشترك كامن، ومراجعة السياسات والخيارات. ويمكن في هذا كله البدء من القضايا الأقل توتراً وأكثر التصاقاً بمصالح شعوب المنطقة، كقضايا التعاون الاقتصادي والتنموي والعلمي ومواجهة الارهاب المتطرف وضبط خطابات الكراهية الإثنية والمذهبية ودعم القضية الفلسطينية واعادة البناء. وهذا المسار، مع إدراك ما يواجهه من تحديات وعقبات داخل بعض الدول وفي السياق الإقليمي، يمثل أولى الأولويات وهو شرط ضروري لنهوض المنطقة والمساهمة في تشكيل مستقبل العالم في لحظة تحوّل كبرى يشهدها النظام الدولي.

ثالثاً، الأدوار والمشاريع الدولية في الإقليم: كيف ينبغي مقاربتها؟

أكد المؤتمر على أن السطوة والهيمنة الأميركية داخل المنطقة، منذ نهاية الحرب الباردة على أقل تقدير، كان لها انعكاسات كارثية على دول وشعوب المنطقة. فالسياسة الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية تعاكس تماماً مصالح شعوب المنطقة سواء في دعمها المطلق للاحتلال والتفوق العسكري الإسرائيلي أو في تدخلها في الشؤون الداخلية للدول لحماية نخب وظيفية، أو في استتباع اقتصادات المنطقة للسياسات النيوليبرالية من خلال التسلط والمؤسسات الدولية، أو في زج دول المنطقة في سياسات استنزافية في محاولة منها لاحتواء قوى المقاومة والاستقلال وما ينتج عن ذلك من صراعات إقليمية ومحلية، أو في محاولة القضاء على قيم وأخلاقيات وثقافة المجتمعات المحلية عبر «أمركتها».

وبالمحصلة فإن القهر الأميركي يستند إلى أدوات مباشرة كالتواجد العسكري والأمني داخل المنطقة، وإلى قنوات غير مباشرة كالنخب المرتهنة والأنظمة التابعة، وإلى بنى ومؤسسات حكومية وغير حكومية، دولية ومحلية، إضافة إلى أداة العدوان الإسرائيلية. لذا يتطلب الفكك من منظومة القهر هذه إضعاف وعزل مرتكزاتها المحلية بتقديم بدائل سياسية واقتصادية وثقافية قادرة على تلبية حاجات الشعوب ومقتضيات النهوض، كما يتطلب بناء شبكات من البدائل على الصعيد الدولي.

وتوافق المشاركون على أن النظام الدولي يمر بمرحلة تحوّل تاريخي غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فهذا النظام في طور الانتقال نحو صيغة أكثر تعددية وتوازناً حيث يصعد العديد من مراكز القوى حول العالم على حساب المركز الأميركي الذي يشهد، بالرغم من حفاظه على موقع الصدارة تراجعاً في قوته الصلبة والناعمة، ويفقد قدرته على المبادرة الأحادية. ثم إن طبيعة العلاقات الدولية أصبحت تتيح هوامش إضافية للتمرد على القوة

الأميركية نتيجة تشظي القوة بين الكثير من الفاعلين السياسيين. ولذلك تلوح أمام كل الأمم المقهورة فرصة استثنائية لإعادة التوضع في النظام الدولي على أسس جديدة. واستدلّ عدد من المشاركين على هذه التحولات من خلال تجارب السنوات الأخيرة في المنطقة حيث يُلاحظ تصاعد كبير لأدوار القوى الدولية المناوئة ل واشنطن، كالصين وروسيا، والتي تمكنت من فرض قيود وحدود على الدور والمصالح الأميركية. كما أن حلفاء واشنطن التقليديين أنفسهم انتقلوا إلى تحالف «رخو» مع واشنطن بما يتيح لهم مد جسور التفاهم والتواصل مع روسيا والصين وبعض القوى الأوروبية. كما تؤدي سياسات إدارة دونالد ترامب إلى زيادة مساحة الفراغ بين الولايات المتحدة والأوروبيين، وهو أمر قد يشكل مدخلاً لإعادة صياغة العلاقة بين منطقتنا وأوروبا بشروط أكثر ملاءمة لنا، بدل أن تكون أوروبا مجرد امتداد للمصالح الأميركية.

إن الاستمرار في الرهان واللحاق بالقوة الأميركية يجافي التحولات الدولية ويضع المنطقة أمام مزيد من التوترات ويفوّت فرصاً هائلة للتعاون مع قوى صاعدة في لحظة تبحث فيها عن شركاء للتعاون والتكامل. وهذا لا يعني بالمقابل، حسب بعض المشاركين، اعتماد سياسة العزلة عن النظام الدولي ولا تجاهل الخلافات داخل الغرب، ولا إنكار وجود مساحات إيجابية داخل المجال الغربي، بل يعني ببساطة أن نمتلك المقدرة والرؤية على التعامل مع الولايات المتحدة والغرب والمؤسسات الدولية بشروط تحدم مصالح شعوب منطقتنا وتعزز قدرتها على النهوض. وأحد مستلزمات هذه القدرة هو التمكن من إيجاد بدائل داخل المسرح الدولي يمكنها أن تؤمن لنا هوامش للمناورة ومساحات للاختيار وشراكات لتبادل المنافع. وشدد المؤتمر على أن التوجه شرقاً لا يستند فقط إلى وقائع آتية، بل إن لغرب آسيا والعالم العربي تراثاً وتجربة تاريخية على صعيد العلاقات المتبادلة مع القوى الأوراسية كالصين والهند وروسيا. وتشارك منطقتنا مصالح عميقة مع هذه القوى سواء على الصعيد المادي من ناحية

الثروة (كموارد الطاقة) أو الجغرافيا (الممرات البحرية) أو الجيوسراتيجية (إضعاف القوة الأمريكية) وكذلك على الصعيد المعنوي والفكري من حيث أن الثقافة والهوية الآسيوية-الشرقية الغنية هي أكثر قرباً وانسجاماً وقدرة على التفاعل مع الثقافات والقيم السائدة في منطقتنا. كما أن الحضارة العربية-الإسلامية أكثر قدرة على التفاعل والتبادل مع الحضارات الشرقية الأخرى لتشاركها في جملة من السمات ولغياب مشروع هيمنة ثقافية لدى تلك الحضارات حالياً.

وإلى الانفتاح على الشرق، ينبغي الانفتاح على قوى تشهد حضوراً متزايداً داخل النظام الدولي سواء على شكل أقطاب إقليمية، كالبرازيل وجنوب أفريقيا، أو على هيئة منتديات وأطر دولية وإقليمية بديلة كمجموعة دول البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. في موازاة ذلك ينبغي رفع الصوت والضغط لإصلاح مؤسسات النظام الدولي الحالي كالأمن المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، ليصبح هذا النظام قائماً على شراكة حقيقية في صنع القرارات وإدارة هذه الأجهزة ومشاريعها، واعتماد المساواة الكاملة في الالتزام بموجباته.

وشدد المشاركون على أن هذه الانفتاح نحو القوى الصاعدة لا يعني استبدال قوة هيمنة بقوة أخرى بل ينبغي أن يكون بوضوح سعياً إلى تغيير نوعي في أداء القوى الدولية داخل المنطقة، وهذا ما يستلزم في المقام الأول تفاهات إقليمية واسعة. وعليه فإن مقدار الشراكة والتعاون والانفتاح على أية قوة دولية مرتبط بمقدار ما يحققه ذلك من مصالح لشعوب ودول المنطقة سواء في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي والتنموي والثقافي، واحترام السيادة الوطنية للدول، وتفهم ضرورات الأمن القومي الإقليمي، وخلق فرص لنقل العلم والمعرفة والتكنولوجيا والخبرات إلى دول المنطقة.

رابعاً، التهديد الإسرائيلي لمستقبل القضية الفلسطينية والتعاون الإقليمي

إن قضية فلسطين وعاصمتها القدس الشريف هي القضية المركزية للعالم العربي والإسلامي. وتشكل هذه القضية والصراع مع العدو الصهيوني فرصة ومدخلاً لتوحيد الجهود العربية والإسلامية، انطلاقاً من أن العدو الرئيسي لدول المنطقة قاطبة هو المشروع الصهيوني لما يمثله من عدوان وهيمنة، ولا يسلم من مخططاته أحد من العرب أو الفرس أو الترك، أو غيرهم. وتمثل هذه القضية إحدى مرتكزات التعاون والشراكة العربية-الإيرانية ونقطة تقاطع جوهريّة في المصالح والمبادئ، ولا سيما أن إيران وبعد انتصار الثورة الإسلامية ساهمت بشكل وازن في إعادة التوازن للصراع العربي الإسرائيلي رغم ما تكبدته في سبيل ذلك من حصار وضغوط وتهديدات وتدخلات.

وأكد المؤتمر أن مجابهة هذا المشروع يجب أن تكون القضية المركزية لدول المنطقة العربية والإسلامية وشعوبها ولا تختلف عليها طائفتان من مكونات الأمة. وبالتالي يرى المؤتمر أن وجود الكيان الصهيوني في قلب الإقليم يشكل عامل تهديد دائم للأمن والاستقرار والتنمية في العالم العربي والإسلامي، وهو علة التوتر الأولى، والمحور الأساس للكثير من أسباب الصراعات الجانبية في المنطقة، وجسر عبور للتدخلات والأدوار الإقليمية والدولية فيها.

وفي هذا السياق ناقش المؤتمر إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعلق باعتبار القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، وما ينطوي عليه من مخاطر تستهدف بشكل غير ملتبس القضية الفلسطينية. ويمثل هذا القرار تحدياً صارخاً للحق التاريخي والجغرافي الأصيل للمسلمين والمسيحيين في هذه المدينة المقدسة. ورأى المؤتمر أنه في الوقت الذي يعدّ فيه هذا الإعلان تطوراً خطيراً ينبغي التعامل معه بوصفه فرصة مهمة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، كونها القضية المركزية للأمة وتوجيه مسار الصراع مجدداً مع الكيان الصهيوني الغاصب والمحتل، وتفعيل انخراط كل مكونات الشعب الفلسطيني وقواه وفصائله في هذه المواجهة. وما يزيد من مخاطر هذا الاعلان هو أنه يأتي تمهيداً لإنجاز ما اصطلح على تسميته «صفقة

القرن»، التي لا تهدف فقط إلى تصفية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، بل وخلق سياق إقليمي جديد يعمل على تجاوز إخفاقات المشروع الاستعماري في المنطقة من خلال خلق فرص للكيان الصهيوني بالاندماج الإقليمي على المستويات كافة. إن هذا الجهد يُعيد إحياء فكرة «الشرق الأوسط الجديد» التي طرحها العدو منذ عقدين من الزمن، وتُطرح اليوم مجدداً وتلقى الآن صدىً من قوى إقليمية.

وحذّر المؤتمر من أن الاستراتيجيات الأميركية والصهيونية المتعلقة بالمنطقة لا تخفي رهانها المعلن أو المضمّر على توسيع الشرخ العربي-الإيراني بوصفه شرطاً لا غنى عنه لإنهاء القضية الفلسطينية، وإحداث اختلال إضافي في موازين القوى بين العدو ومحيطه، وإعادة ترتيب التحالفات والاصطفافات في المنطقة على أسس معاكسة لمنطق المبادئ والمصالح والحضارة والتاريخ.

وحذّر المؤتمر من توجهات بعض الدول العربية بشأن تطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي كونها تشكل الحاجز الأول في وجه التعاون والأمن المشترك للأمتين العربية والإسلامية، خاصة وأنها تأتي في إطار إملاءات وضغوط خارجية تخدم مصالح وأهداف وقوى الهيمنة، وتنسق مع الكيان الصهيوني لضرب المقاومة والأنظمة الوطنية والتأمر عليها. وفي هذا الإطار لا تكتمل مشاريع مواجهة التطبيع إلا بتعزيز الجهود الثقافية والدبلوماسية الدولية، الرسمية وغير الرسمية، لفضح الممارسة العنصرية لكيان الاحتلال ووحشيته أمام الرأي العام العالمي، بالتحالف مع النخب والمبادرات الأهلية في الغرب التي تتشارك معنا هذه القضية.

ولفت المشاركون إلى أن المصلحة الوطنية الفلسطينية تقتضي العمل على إعادة بناء الوضع الداخلي الفلسطيني، والمضي في إنجاز المصالحة الوطنية وإنهاء الاختلاف والانقسام بين أبناء الشعب الفلسطيني، والتوافق على برنامج عمل مرحلي، يراعي الحد الأدنى من الثوابت المتفق عليها، أو هي محل إجماع من أجل تحصين الموقف الوطني الفلسطيني وتأسيس مسار مواجهة جديد ينتج انتفاضة ثالثة في مسار الصراع مع الكيان الصهيوني.

وشدد المشاركون على أن المصالحة الوطنية بين القوى الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني والمعبرة عن طموحاته وتطلعاته الحقيقية هي السبيل الأمثل من أجل الالتفاف على قرار الرئيس الأميركي بشأن القدس والوقوف في وجه المخططات والمشاريع الخطيرة التي تستهدف القضية الفلسطينية، وتقويضها. وهذا ما يفرض جملة من الخطوات الهامة أبرزها: التأكيد على وحدة فلسطين التاريخية كحق كامل للشعب الفلسطيني بما لا يقبل أي تفاوض، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال، والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية ودعمها وتعزيز قدراتها، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال بكافة أشكاله، والتأكيد على ثوابت الشعب الفلسطيني في القدس وحق العودة والحق في استعادة كامل التراب الفلسطيني، وقطع العلاقات مع «الكيان الصهيوني»، ورفض الحلول الانتقالية أو المراحل المؤقتة، وإدانة ورفض قرار ترامب والعمل على إسقاطه.

وبما أن قوة الكيان الصهيوني تقوم على أنه مشروع إمبريالي غربي ويده الضاربة ويستهدف كل شعوب المنطقة، فإن المطلوب في المقابل أن يكون التكتل المقاوم كبيراً، ولهذا بالضبط يجب أن تفهم قضية فلسطين على أنها أكبر بكثير من الفلسطينيين أنفسهم ولكن يجب مع ذلك أن يكون الفلسطينيون في المقدمة، ويجب تفكيك البنى التي يركز عليها المشروع الإسرائيلي داخل فلسطين وخارجها وتقويض أسسها واستبدالها بأسس جديدة تعيد إنتاج الفكرة الوطنية والفكرة القومية. كما ينبغي في هذا السياق، تعزيز الجهود السياسية والدبلوماسية لاحتواء تمدد الدور «الإسرائيلي» في الأقاليم المحيطة لا سيما في أفريقيا، وهذا ما يمكن لدول المغرب العربي أن تؤدي دوراً محورياً فيه، وهو مرتكز إضافي للشراكة الإيرانية العربية.

ودعا المشاركون إلى تمكين الضفة الغربية من أن تكون ساحة المواجهة الأساسية، وهو ما يستوجب من السلطة الفلسطينية ألا تكون عقبة أمام هذا التوجه بالحد الأدنى. كما أن تعزيز المصالحات داخل الإقليم وإعادة صياغة توافقات إقليمية بين تركيا وإيران على وجه الخصوص سيسهم في تأمين دعامة إقليمية للانتفاضة داخل فلسطين. ثم إن حضور وصعود

قوى وتيارات المقاومة في كل دول الطوق والسعي لتمكين المقاومة وأهلها في قطاع غزة، من شأنه أن يشتت الجهد الصهيوني ويضعف من استنزافه وإرهاقه ويعزز من معنويات الشعب الفلسطيني. وإلى ذلك كله ينبغي تكثيف التنسيق مع العمق الإسلامي الآسيوي الذي يمثل رافعة دولية وشعبية يمكنها أن تملأ جزءاً من الفراغ العربي فيما يخص القضية الفلسطينية.

وفي الختام

إن الفضاء العربي- الإيراني وجواره هو فضاء جيوسياسي واقتصادي وثقافي واحد، هذا ما تلميه علينا دروس التاريخ وحقائقه وتجاربه، وهذا ما تقرُّ به أيضاً أنظمة المصالح والمنافع المتكاملة- إن أردنا- مع الغايات الكبرى والمبادئ العليا.

لكن رحلة التعاون والشراكة لا بد أن تبدأ بالخروج أولاً من الأزمات وطي صفحة الصراعات والحروب، وأن نتعامل مع التحديات التي تواجهنا في المستويات الثلاثة: إصلاح الدولة الوطنية، والعربية منها خصوصاً، وبناء نظام إقليمي مستقر، والتعامل بكفاءة مع المخاطر والفرص المنبثقة من النظام الدولي وتحولاته.

وإذا كان متعذراً في الظروف الحالية تحقيق إجماع إقليمي واسع في هذا الشأن فإن القوى الاستقلالية في المنطقة يمكنها أن تبادر هي إلى بناء توافقاتها الممكنة، ولو بالحد الأدنى، وذلك من خلال إيجاد نموذج وطني- إقليمي متعدد الأبعاد والمستويات يكفل في آن معاً تطوير العلاقات البينية، وحل الأزمات المحلية والإقليمية، وحفظ الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصون التنوع، ومنع التقسيم والتبعية، وتحقيق الازدهار والرفاه والتقدم.

وقد أكد المشاركون العرب والإيرانيون في نهاية المؤتمر على حماساتهم واستعدادهم التام لمواصلة هذا الحوار لضرورته وفائدته التي تبدت خلال حلقات النقاش الصريحة والبناءة. ولهذا الغاية، أوصى المؤتمر بتشكيل أمانة عامة دائمة للحوار العربي- الإيراني، لتكون إطاراً جامعاً للتواصل وتبادل الرأي والتفكير المعمق في شؤون العلاقات المتبادلة ومستقبلها وآفاقها المنظورة والبعيدة، على الصعد المختلفة وفي المجالات كافة.

Conclusion

The Arab-Iranian arena and its surroundings are one geopolitical, economic and cultural unit. This is guided by history's lessons, facts and experiences and is recognized by the common interests and benefits and by the great goals and the supreme principles.

However, the journey of cooperation and partnership must first begin ending crises and putting an end to the conflicts, and to deal with the challenges facing us at the three levels: reforming the national state, especially Arab ones, building a stable regional system, and dealing efficiently with the risks and opportunities emanating from the international regime and its transformations.

In the present circumstances, if it is impossible to achieve a broad regional consensus on regional partnership, the independent powers in the region can build their own possible agreements, albeit minimally, by creating a multi-dimensional, national-regional model. This model should ensure the development of solving local and regional crises, preserving political, economic and social rights, safeguarding diversity, preventing division and dependency, and achieving prosperity, prosperity, and improvement.

At the end of the conference, Arab and Iranian participants stressed their enthusiasm and readiness to continue this dialogue for its necessity and benefits, and which was demonstrated during the constructive discussions. To that end, the Conference recommended the establishment of a permanent secretariat for the Arab-Iranian dialogue, as a framework for communication, exchange of views and in-depth thinking on mutual relations, its prospects and perspectives, at different levels and in all fields.

restore all Palestinian territories. Severing relations with the “Zionist entity” would also be beneficial as well as rejecting the transitional solutions or interim phases, and condemning and rejecting Trump’s decision and working towards defeating it.

Since the strength of the Zionist entity is based on the fact that it is a Western imperial project that strikes and targets all the populations of the region, it is required in return that the resistance bloc be a large one. That is why the Palestinian cause must be understood as a much bigger issue than the Palestinians themselves; nonetheless, the Palestinians must be at the forefront. The structures on which the Israeli project relies on inside and outside Palestine must be dismantled and its foundations should be undermined and replaced by new foundations that reproduce the patriotic national ideals. In this context, political and diplomatic efforts should be strengthened to contain the expansion of the “Israeli” role in surrounding regions, especially in Africa. This enables the Arab Maghreb countries to play a pivotal role, which is an additional pillar of the Iran-Arab partnership.

The participants called for enabling the West Bank to be the main arena for confrontation, which requires the Palestinian Authority not to be an obstacle to this trend at a minimum.

Strengthening reconciliations within the region and reshaping regional consensus between Turkey and Iran in particular will contribute to securing a regional pillar for the Intifada within Palestine. The presence and rise of resistance groups and powers in all surrounding countries and the quest to enable the resistance and its people in the Gaza Strip, would distract the Zionist effort, increase its depletion and exhaustion, and enhance the morale of the Palestinian people. To that end, coordination at the Asian-Islamic level, which represents an international and popular lever, and can fill part of the Arab vacuum on the Palestinian issue, should be intensified.

major barrier in the face of cooperation and common security of the Arab and Islamic nations. Such efforts, hold magnified danger because they are in response to external pressure serving the interests and goals of hegemonic powers, and they are coordinated with the Zionist entity to attack and conspire on the resistance and national regimes. In this context, the projects against normalization are only complemented by strengthening of cultural and diplomatic efforts, both formal and informal, to expose the racist practice of "Israel" and its brutality to the international public opinion, in alliance with elites and civil initiatives in the West that share this cause with us. The participants pointed out that the Palestinian national interest requires working to rebuild the internal Palestinian situation, proceeding to achieve national reconciliation, ending the split and division among the Palestinian people, agreeing on a political agenda. This agenda (work program) should take into consideration the basic principles of the Palestinian people in order to fortify the Palestinian national position and establish a new confrontation path that produces a Third Intifada against the Zionist entity.

The participants stressed that the national reconciliation between the Palestinian forces factions that represent the Palestinian people and express their real ambitious and aspirations is the best way to face the US president's decision on Jerusalem and face the dangerous plans and projects that target the Palestinian cause and undermine it. This requires a number of important steps, most notably: affirming the unity of Historic Palestine as the ultimate right for the Palestinian people that does not accept any negotiation, and to affirm the right of the Palestinian people to exercise all forms of struggle against the occupation. Also, to continue activating the public resistance and to strengthening its capabilities, and stopping the security coordination with the occupation in all its forms; emphasizing on the constants of the Palestinian people in Jerusalem-al-Quds and the right of return and the right to

In this context, the conference discussed the declaration of US President Donald Trump regarding the status of Jerusalem-al-Quds as the capital of the Israeli entity, and the direct dangers it poses to the Palestinian cause. This decision represents a stark challenge to the historical and geographic right of Muslims and Christians in this holy city. The Conference considered that even this declaration is a dangerous step; we should deal with it as an important opportunity to restore the position of Palestinian cause, since it is the central issue of the nation, and redirects the course of the conflict again with the usurper and occupational Zionist entity. It is a chance to activate the engagement of all components of the Palestinian people and their factions in this confrontation.

What increases the risk of this announcement is that it comes as a prelude to accomplishing what has been named as “The Deal of the Century”.

This deal aims not only to end the Palestinian cause and the legitimate rights of the Palestinian people, but also to create a new regional context that works to overcome the failures of the colonial project in the region by creating opportunities for the Zionist entity to achieve regional integration at all levels. This effort reinvigorates the idea of a “New Middle East” that the enemy has put forward two decades ago and now raised again with more support from some regional powers.

The conference warned that American and Zionist strategies relating to the region do not hide their declared or implicit bet on expanding the Arab-Iranian rift. This rift is an indispensable condition for ending the Palestinian cause, creating further disparity in the balance of power between the enemy and its surroundings and rearranging alliances and alignments in the region in contrary to the region’s values, interests, civilization and history.

The Conference also warned of the efforts of some Arab countries to normalize relations with the Israeli enemy as such normalization constitutes a

The participants affirmed that this openness to the emerging powers does not mean replacing the American hegemony with another one, but rather it should be clearly aimed at a qualitative change in the performance of the international powers within the region. This requires, primarily, broad regional understandings. Therefore, the level of partnership, cooperation and openness to any international power is linked to the extent in which our peoples and countries interests are achieved: promoting regional stability and economic, developmental and cultural cooperation, respecting the national sovereignty of States, understanding the regional national security requirements and creating opportunities for the transfer of science, knowledge, technology and expertise to the regional countries.

Fourth: The Israeli threat to the future of the Palestinian cause and regional cooperation

The question of Palestine and its capital Jerusalem-al-Quds is the central cause for the Arab and Islamic worlds. This cause and the conflict with the Zionist enemy is an opportunity to unite Arab and Islamic efforts, since the main enemy of the entire region is the Zionist project because of what it resembles of aggression and hegemony and because no Arab or Persian, Turk, or other being is safe from its plans. This cause is one of the pillars of the Arab-Iranian cooperation and partnership and a fundamental point of intersection of interests and principles, especially since Iran, after the victory of the Islamic Revolution, has contributed greatly in rebalancing the Arab-Israeli conflict despite the siege, pressures, threats and interventions it has suffered from.

The conference stressed that confronting the Zionist project should be the central cause of the Arab and Islamic region, states and peoples, on which no two sects of the nation differ. Therefore, the Conference considers that the existence of the Zionist entity in the heart of the region constitutes a permanent threat to security, stability and development. "Israel" is the primary reason of tension, the main generator of fabricated conflicts in the region, and a bridge for regional and international interventions.

according to some participants, to adopt an isolation policy from the international system nor to ignore the differences within the West, nor to deny the existence of positive spaces within the Western scope. Instead, it means that we have the ability and vision to deal with the United States, the West, and international institutions on conditions that serve the interests of peoples of our region and enhance their ability to rise. To do so, we should be able to find alternatives within the international stage that can provide us with margins for maneuver, options for selection and partnerships to share benefits. The conference affirmed that heading East is based not only on current facts, but also on the fact that Western Asia and the Arab world have a historical heritage and experience in terms of mutual relations with Eurasian powers such as China, India and Russia. Our region shares deep interests with these forces, both materially in terms of wealth (energy resources), geography (sea lanes), or geo-strategy (weakening American power). This is in addition to the moral and intellectual levels, where Asian-Eastern culture and identity is much closer, more harmonious and more capable to interact with the region's cultures and prevailing values. The Arab-Islamic civilization is more capable of interacting and exchanging with other Eastern civilizations because of the shared features and due to the current absence of a cultural hegemony project among these civilizations.

In addition, there should be openness toward powers that are increasingly powerful within the international order, whether in the form of regional poles such as Brazil and South Africa, or in the form of alternative international and regional forums and frameworks such as the "BRICS groups", the "Shanghai Cooperation Organization" and the "Asian Infrastructure Investment Bank". In parallel, there should be a lobbying effort to reform the institutions of the current international order, such as United Nations, International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization (WTO). This reform should be based on genuine partnership in decision-making and managing these organs and its projects, and on the adoption of full equality in committing to these institutions' obligations.

agement of the system of oppression requires weakening and isolating its local bases by providing political, economic and cultural alternatives capable of meeting the needs of the populations and the requirements for advancement. It also requires building networks of alternatives at the international level.

The participants have agreed that the international order is passing through an unprecedented historical transformation since the end of World War II. This order is in the process of moving towards a more multilateral and balanced formula, where many central powers around the world are rising in face of the US which -although is still maintaining its forefront – is witnessing a decline in both its hard and soft powers, and losing its ability to take unilateral initiatives. The nature of international relations is also providing additional opportunities for challenging US power because of the power fragmentation among many states and non-state actors. Therefore, all compelled nations have an extraordinary opportunity to re-position themselves in the international regime based on new foundations.

A number of participants inferred to these transformations based on the experiences of last years' events in the region, where a big rise in the roles of international powers opposing Washington were recognized. China and Russia are the most obvious examples, and which have been able to impose restrictions and limits on the role and the interests of the United States. Washington's allies themselves have also moved to a "loose" alliance with Washington, allowing them to draw a way of communication and understanding with Russia, China and some European powers. The policies of the Trump administration have also increased the gap between the United States and the Europeans, which could be an opportunity to reshaping a balanced relationship between our region and Europe, instead of Europe being just an extension of American interests.

Continuing to bet on and follow US power goes against international transformations, and puts the region in the face of more tensions, and misses enormous opportunities for cooperation with emerging powers in a moment it is looking for partners to cooperate and integrate with. This does not mean,

In fact, we are facing a mission of building bridges to strengthen mutual understanding, correct misconceptions, maximize every existing common prospect and explore every hidden one, and to review policies and options. In all this, we can start from issues that are less tense and more relevant to the interests of people such as economy, development and scientific cooperation, counter-extremist terrorism, constraining sectarian and ethnic hatred speeches, supporting the Palestinian cause and engaging in reconstruction efforts in countries that are suffering civil wars since 2011. Despite the challenges and obstacles that it faces by some states and the regional context, this track of regional partnership is considered as the first priority and a necessary condition for regional progress that makes the region able to contribute in the future of the world, at a moment of great transformation taking place within the international order.

Third: International Projects and Roles in the Region: How to Approach them?

The conference has assured that American dominion and hegemony in the region, at least since the end of the Cold War, has had disastrous consequences on the states and the peoples of the region. America's regional policy is completely contrary to the interests of the populations in the region. Whether in its absolute support for Israeli military superiority and occupation, or in its interference in the internal affairs of states, it aims to protect functional elites by the subordination of regional economies to neoliberal policies through authoritarianism and international institutions, or by driving regional states into exhaustive policies – that lead to regional and local conflicts. This is in an attempt to contain the resistance and independence forces, or the attempt to destroy moral values and the culture of the local communities by “Americanizing” it.

All in all, American oppression relies on direct tools such as the military and security presence within the region, and indirect channels such as proxy elites and affiliate regimes, local and international non-governmental institutions and structures, in addition to the Israeli aggression tools. Therefore, the disen-

relationship between the existing social structures in those states, structures that should be dismantled. Building a regional bloc is primarily a historical action that needs a social dimension, public support and an economic model that protects those supporters' share in the national income. The hegemonic project is based on regimes that are often a front to social structures, whose the foundations of their economic existence must be seriously undermined. The conference stressed that the fragmentation of the Arab world and the decline of its central states and the absence of an "Active Arab Center" - capable of initiating positively within the region beside powerful non-Arab states such as Iran and Turkey- is a dilemma that hinders the path of regional partnership in general, and the Arab-Iranian partnership in particular. Therefore, the rise of one or more "Center states" in the Arab Orient and Maghreb countries will be a positive element in rebalancing the Arab sphere and would control the behavior of other Arab countries that adopt policies triggering chaos and war, which is being practiced recently by a number of Gulf countries.

The regional partnership project requires extensive efforts by elites committed to this project, through the dissemination of knowledge, thoughts and discourse that produce new definitions of interests and identities that would push towards its integration and harmony. People within the region should approach their identities based on what is common between them, where those identities must be open and inclusive and not exclusionary. The material and moral benefits of partnership projects must become part of the academic, political, and media discourse. This responsibility rests on the elites and the civil and specialized institutions in the first place, and this leads to filling the vacuum created by the absence of official efforts. The hearts and minds of the people in the region must be gained to support regional partnership, through a process of reshaping the culture and collective awareness of the social components in the region's states. The faith of the regional populations in the option of regional partnership will offer this concept impetus, public support and double momentum.

The ambitious vision of regional partnership does not ignore obstacles and restrictions but rather recognizes them to overcome them and look at the opportunities. These restrictions exist due to the historical residue of empires and the forms of governance that alternated the region in light of occupation and colonialism, the rise of isolationist identities. In addition, there is also the spread of sectarian, ethnic and nationalist hatred discourses, the destructive wars especially in the Arab Orient, and the alignment of a group of influential Arab states to the occupation project. In this context, the war and tension in Syria and Iraq should be extinguished, as this would have an effect on reducing mutual mobilization and open the doors for national reconciliation that reinforces the positions of the powers that supports regional partnership. As an outcome, building a regional partnership regime that works on an accumulative basis is a project that needs vision, political will, and sustainable action.

The participants asserted the severe dangerous impacts of identity and cultural forms of political divisions within the region, especially sectarian hatred discourses. These discourses push people towards irrational and misleading actions that exaggerate the secondary disputes to become central ones, that can only be resolved by eliminating the “others” whom we share deep interests and great ties within cultural, historical, geographical, and social aspects. However, the discussions showed that hatred and hostility discourses on a cultural basis are one of the symptoms of the regions’ crises, and not a cause for it. The main contradiction that we should all face together is the “Israeli occupation” that we must engage with it as a zero-sum conflict. Therefore, the Palestinian cause should be the priority over any competition between regional axes.

Just as fragmentation and regional divisions have a social content, so unity and partnership as a project against imperialism, should have a social content, as the conference noticed. Therefore, the relationship between the global colonial forces and the Zionist entity on one hand and some regional states on the other, is not only an inter-regime relationship, but also a re-

hoping that the regional cooperation will make the geographical boundaries closer to symbolic ones, (e) avoiding violence and threats as a means to resolving interstate disputes, (f) no intervening in internal affairs of sovereign of states, (g) committing in negotiations and dialogues during conflicts, (h) engaging in economic and development cooperation projects, (i) promoting the respect of human rights and individual freedom, diversity of communities that should be enabled to express their cultural, (j) strengthening the power of law and the rules of justice, (k) rejecting all forms of marginalization and discrimination (based on identity or class or culture or political) and confronting speeches which evoke hatred that stopping these forms, (l) and maximizing common cultural and historical values that unite the states of the region.

The formation of the regional partnership framework and track, as agreed on by participants, cannot be based only on formal tracks (bilateral and multilateral), but at this preliminary stage, also on informal tracks (down-up approach). Creating facts and realities at the popular levels will put the decision-makers under pressure to work on this project. The cooperation and partnership projects between local communities, NGOs, academic and youth exchange programs and building platforms for cultural and scientific interaction, will have a profound impact on preparing the regional environment. At this point, Arab benefits from the scientific leap of the Islamic Republic of Iran and its readiness to make this great wealth available to the populations of the region.

The participants focused on giving the youth the space and the possibility to play a central role in this project for what they represent as a building force, improvement, vitality, and influence. In addition to that, there is a necessity to focus on the easier issues for cooperation and partnership such as education, sports, environmental and scientific researches, medicine, tourism, and development. In this context, the technological revolution and communication should be used to create platforms for interaction and exchange among influential youth in every domain.

ence – in strengthening the project of regional partnership. In this context, and in line with the changes in intentional politics, it is no longer possible to rely solely on states especially in light of the national states' weaknesses in the region. Therefore, popular forces (non-state actors), non-governmental organizations, which meet the above conditions, might constitute an indispensable role in this project.

The conference pointed out that this is a balanced partnership in all its dimensions. Therefore, even it does not ignore the interest of political regimes interests; its main objective is to achieve the interests of the peoples in the region. In addition, it is not a partnership that is confined to security and defense issues, but at its core lays the issue of development, economy, and culture. This project is not just between states - despite their centrality- it is also a project for all social and civil actors, elites, and private sector. Moreover, it is not limited to consensus on principles, values, standards, and culture, but it leans on a solid base of mutual interests.

This partnership requires political will, but more importantly, it needs physical cross-border infrastructure linking the interests of the region's peoples among each other. This point grabbed the attention of participants who stressed on the necessity of establishing projects that promote exchange and transfer of individuals, goods, capital, and services between regional states, which requires huge investments to build regional networks of infrastructure. The economic networking and human communication eased by these networks, will strengthen the common identity of region's peoples and contribute to the pacification and resolution of a wide range of tensions, stimulate policies of cooperation and integration, and reduce the desire, capacity, and ability to use violence in the regional sphere.

The participants identified a set of principles for building a system of regional partnership: (a) facing the Israeli occupation in the Arab territories particularly in Palestine, (b) supporting the Palestinian cause, (c) refusing to engage in international hegemonic projects in the region, represented by the United States today, (d) preventing any unilateral change of state borders,

of no return, (f) the mutual interest of the region's powers in achieving an economic and development progress that would contain popular displeasure, (g) the loss of strategic initiative of the Israeli enemy in the region, (h) the return of the Palestinian cause to constitute a major part of the regional agenda after recent US-Israeli resolutions.

All the participants agreed that Iranian-Arab partnership is a key guarantee for building a better future for the people of the region and generating stability and peace. It also enhances common benefits from the resources of the region, preserving national independence, protecting diversity and variety, and defeating the malicious attempts to establish an Israeli-Arab axis in order to compensate the losses that encountered the hegemonic project. In addition, this partnership can be seen as part of a wider regional partnership and the rise of the East, and enable us to conduct fair and balance relations with the West, capitalist center, and Neoliberal structures.

This path towards regional partnership begins with a group of powers that adopt the option of partnership and meet, despite their diversity, on believing in integration and in its basic principles. This path will always be open for those who decide to join and work on every issue that can be transformed into a common issue no matter how simple or complicated it is. Then, we mobilize resources and prepare a solid group to transform every common issue into a more ambitious and common project. This partnership does not require symmetry between its constituents, but it must be based on accepting differences and diversity except when it is about major principles and common interests endorsed by mutual recognition.

The actors who are qualified to join the path of regional partnership are those who proved their presence, role, willingness, and ability to commit themselves to facing the main fundamental challenges facing the region, specifically the Israeli threat, the US's imperialist role, and Takfiri terrorism. In addition, there are the actors who have developed experiences of civilization and political progress and adopted an agenda of independence, which makes them able to contribute – with their experiences, resources, and influ-

Second: Regional Relationships from Balancing to Partnership

The conference has emphasized that building a regional partnership, starting with the partnership between Iran and Arabs, is a necessity and a clear reality; otherwise, the inevitable alternative is war and distraction, with no other option. This trend is recognized by international transformations where regionalism is expanding all over the world and redefining number of key concepts such as The State-Nation, sovereignty and national borders, and even the Imperial Empires. Abandoning the unproductive, zero - sum game of balance of power, which leads only to tensions, crises and wars, can only be reached by creating bases for cooperation. These bases help regional actors to discover their mutual interests, share burdens and responsibilities, and submit to collective standards, institutions, and regimes; thus moves the region from the concept of “The Stronger State” to “The Stronger Region”.

The conference has ensured that the discourse of common interests should overcome that of private identities; meanwhile, the common interests are based on rationalizing disputes and bypassing differences. Therefore, disputes should not prevent the search for and intermingling of interests, as in the case of Iranian-Turkish, Iranian-Emirati, and Turkish-Iraqi relations. That means there is a chance to build partnership basing on pragmatism even if there are sustainable problems in different cases. Thus, the independent powers should follow a positive initiative policy to accommodate the parties willing to cooperate and engage based on a balance of interests, at the minimum stage.

The participants considered that we are witnessing a historical opportunity where ancient civilizations of the region are returning to the international stage. The region’s people, elites and rulers should recognize and believe in this opportunity, which is reinforced by: (a) the decline of the US project, (b) the weakness of the pro- US Arab regimes (axis of domination and occupation), and their persistent failure in issues extending from political partnership to development, (c) the rationalization of the policies of some major regional states, (d) testing the limits of military power in several fields, (e) the impact of the “Arab spring” that changed the region forever, to the point

restore balance and move forward again. Moreover, the fruitful discussion about the issues of “state” and regional affairs requires an internal depth that would shield it from consequences of foreign interferences, and prevent the transformation of our problems and issues into international ones as usual. The conference asserted that thinking about nation state and its problems and future, should consider awareness of the long-term American intentions in the region. On top of those intentions lies the alignment with the Israeli entity’s interests and some regional capitals’ desires seeking to destabilize the national security of main regional states (Egypt, Syria, Iran, and Iraq), to threaten its unity and stability or to control it, and strike the resistance.

Understand the nation state’s problem and renewing its structure and solidifying its bonds, is not possible without an “internal” social capital to rely on while consolidating the legitimacy of the governing authority, and also requires a multidimensional awareness to the state’s political, social, economic, and geopolitical roles. That is because a state cannot be powerful, steady, and prospering internally if it is vulnerable, marginal, and dependent on the regional and international arena and vice versa. The same applies to analyzing the situation of the region at the global level. A national state cannot be a source of stability and a key of security and cooperation, unless it detaches from the acts of neglect and exclusion, and unless it was aware of considering public regional interests in its options.

In general, building a nation state requires a realistic approach to the problems and challenges ahead, such as foreign interference, internal partnership and identity coherence. This should be initiated from realistic and historical experiences, not from virtual assumptions and hopes, and must use different cognitive approaches to understand the crisis of Arab nation states that did not match what the initial leaders wanted them to be, turning into vulnerable and dependent states. Currently, what is required is to have a break from the founding moment of the nation state that was a reflection of the balance of external powers and colonialist’s interests; furthermore, it should express the expectations and ambitions of the people in the region.

larization that provoke tensions, and to make sure that their goals are compatible with their fundamental intentions.

If it is not possible to fortify the Arab state and solidify its foundations in the current difficult situations, then powers of independence are supposed to be prepared to constitute the core of regional and national social contract. This way, it will be able to strengthen its auto-immunity against external involvement and influence, to surpass its internal conflict, and adopt internal reform approaches and an external vision that includes at its core the major issues and on top of it the Palestinian Cause.

In this context, the participants in the conference emphasized the need of a successful model of a nation state that can inspire a process of reform and develop the conditions of regional states that do not seem to have propitious signs in light of the conflicts, tensions, divisions, and wars that the region is going through. Still, the mentioned powers of independence are primarily and historically responsible for finding this model. They have several common principles, mainly resisting occupation, confronting aggression, abandoning extremism and actions of intolerance, and calling for reformation. This model is based on citizenship and conserving the main rights, sovereignty, and independence of internal decision. It is supposed to be dedicated to unity among entities', and to achieve development on high levels, insure public freedoms. In addition, it should conform to the demands of engagement with larger spaces of cooperation, partnership, and regional integration. The aim of all of this, is building a state that responds to its people's ambitions in all aspects, and is not concerned with protecting its power more than being concerned in empowering its citizens. It is a state of protection, responsibility, and capability, not a fierce state domestically and a dependent state outside.

However, reaching a solid model of the national state is not possible without linking it to a wider project, a unified Arab nationalistic one according to some participants, a regional or Islamic one, according to others; in order to

intellectual, political, and economic elites and the shaping of their roles by regional and international actors, has harmed the growth of national societies and hindered the building of internal consensus and the formation of national support for development and progress, and prevented reaching the needed maturity for constructive communication. In most cases, those external-funded and supported elites are being used for the sake of foreign interests to prevent positive transformation or to deviate it.

For this reason, hegemonic powers work on creating a civil infrastructure, which is parallel or integrated with national civil society, in order to use it to restrain or control the transitions, or increase the national, religious, sectarian, and ethnic gaps and tensions. The impacts of such acts are mostly apparent in the case of Arab-Iranian relations. As some have expressed, it is hard to describe the current situation of the Arab states, if we ignore the role of the dependent elite in establishing weak penetrated states that are submitting to the global unofficial American empire and abide to its power and soft wars.

The conference's call for the unity of the countries of the region as an effective solution to current wars and conflicts, in addition to the refusal of projects of division, is based on both the principal position of the participants and global experiences. For example, federal systems have given some dominant groups the chance of mobilization and recruitment on sectarian and ethnic bases. While success, according to some participants, was for states that consolidated "complex nationalism" based on a combination of geographic unity, and social diversity. These states expand the margins of cultural rights, but restrain "political contractors and adventurers" from using secondary identities internally or externally to serve their interests.

To exit the era of crisis to that of reconstruction, it is necessary to start from the common denominators that bring together the main players in the region, who express common values and interests. In this regard, those actors must concede as much as they possibly can especially in minor issues, and avoid narratives, invitations, and policies based on ideological and dogmatic po-

Arab states from benefitting from the economic, commercial, cultural, and scientific opportunities that exist in the relations with Tehran.

The participants noted that most of the regional states had emerged in the last mid-century, they neither acquired real independence, nor made progress and development with fixed steps. This was mainly due to external interference and the implantation of the enemy state of Israel in the center of the region, to prevent the unity of its constituents. Other structural reasons are related to the absence of constitutions based on broad, deep, and internal consensus, the absence of rule of law, and the lack of social justice and confiscation of the people's rights in constituting power and assigning this right to foreign hegemonic actors and internal authoritarian ones.

The economical factor is one of the causes that we cannot ignore, whether in analyzing state strength or vulnerability and their impact on the region, or in searching for the common interests in regional relations. Most of the participants showed the negative role of the neo-liberal policies that exacerbated poverty and inequality instead of achieving development. Thus, unemployment spread especially among the youth and university graduates. These policies led to unconditional integration within a global system that contains the seeds of new imperialism. This transformation inflamed social anger and created an unstable environment that contributed in deepening the internal divisions, spreading separation and violence in the region's states and its societies.

Some participants considered that the economic progress of the regional states - which is an indispensable condition for its social stability, political development, and maturity of its interrelations - could not be achieved through the available national resources only. This progress also requires broader regional partnerships in a path in which the governments determine the goals and ends, and the private sector implements.

Furthermore, the conference stated the national elite's role in either the progress of its societies and independence of its decisions, or its fallback and tardiness. It also noticed that the dependence of the media, social, cultural,

selves, and between Arabs and Iranians, to create bonds between peoples of the region based on clear rules of common interests and unanimous principles.

First: National State: Independence, Partnership, and Identity Coherence

The conference sees that the independent national state that builds its power and capability on legitimacy derived from the people is a fundamental pillar for regional stability, cooperation, and interaction. It is an indispensable condition to build proper and balanced relations between Arab countries and their neighbors, and to face internal conflicts and external conspiracies. Therefore, nation states must lean on a new social contract that includes pluralism and liberties from one side, prosperity and welfare from another, and on the requirements of national security and effective geopolitical strategy from another.

Although the current nation state is not flawless and it is hard to modernize its foundations in the current circumstances, it is still the final defense line against internal and external dangers according to many participants. It guarantees inclusive citizenship and prevents the retreat into more ethnic, sectarian, and identity fragmentations. Additionally, it is qualified, if constructed on proper foundations, to recognize its interests maturely, distinguish between enemies and friends, and weave constructive rational ties and useful partnerships with other countries.

The participants discussed the Iranian role in the region, and whether it involves interference in the internal affairs of other countries, or it is a natural and predictable presence within the framework of normal interaction and mutual influence. Especially that this role - namely in countries exposed to both Zionist and Takfiri threats - is carried out by legal means to reach legitimate ends.

The discussions pointed out that the vulnerability of the Arab state is the main hindrance for progress in the Iranian-Arab relations to the required levels of parity and equality. This vulnerability is not attributed to the ambiguities encountering Iranian-Arab relations, but to foreign and external interferences - with the conditions and obligations that accompany it - that have created an inconvenient environment to develop these relations, and prevented several

we must get out of the vicious circle of zero-sum games among regional forces, into a broad partnership-based approach.

In this context, the conference discussed the means of establishing a national state based on inclusive nationalism, internal participation, and exterior partnership. A state that defines its national security through regional cooperation, and refusal of foreign hegemony and Israeli occupation, protects its sovereignty, acknowledges other states' sovereignty, and seeks mainly to attain public welfare and dignity.

How can we achieve this desired state that faces today three main challenges in the Arab world: heteronomy, marginalization, and shattering of national identity? Who are the powers that are able to build a solid ground to attract other states into more convergence, and partnership away from conflicts and tensions? And how to readjust the local and regional contexts to adapt with the international system's transformations and the transition of its power into Eurasia and regional and international poles around the world at the expense of the western community which is passing through its worst conditions since World War II?

Since the question is about a common future, then the challenge presented by the Israeli occupation should be considered an obstacle to this approach. It is a challenge for the national security of all regional states in addition to its aggressions against religious shrines and humane values. This challenge stipulates holding a discussion on the main defense line "The Palestinian Cause" and the American efforts by the Trump administration to Judaize Jerusalem and pulverize the project of the Palestinian state. Thus, there should be more approaches amplifying regional efforts that support resistance to contain normalization projects, and to bring the issue of the Israeli threat back to the heart of regional discussions and speeches.

Of the interventions, discussions, and dialogues that pervaded in the conference, some agreements regarding the mentioned issues were reached, other issues were cleared, and obscured issues were highlighted. All this played a role in creating a strong intellectual - political ground among Arabs them-

The second Arabs-Iran dialogue conference “Towards a Common Future: Security, Stability, and Cooperation” was held in the Lebanese capital Beirut. The two-day conference, held on the 17th and 18th of January 2018 was organized by the Consultative Center for Studies & Documentation (Lebanon), Andishe Sazan Nour Center (Iran) and Institute for Strategic Studies (Iran). In addition to the opening and closing sessions, the conference included three discussion sessions titled: The National State, Regional Cooperation, and International Projects. Later, a special session on the Palestinian Cause was conducted and included two topics: Trump’s declaration on Jerusalem (Al-Quds) and the future and stipulations of the third Intifada . Around one hundred political, academic, and intellectual figures from Iran, Lebanon, and the Arab world participated in the conference.

The title of the conference expresses the need for all parties to express common thoughts that contribute to advocating a new regional system that would transfer “West Asia and the Arab World” from a state of confrontation, warfare, and competition, that is sometimes imposed by foreign actors, into a state of stability, cooperation, and partnership in the region. This allows for the emergence of an appropriate environment for regional stability, progress, and advancement. However, building consensus regarding the regional system is not without difficulties and constraints.

The thesis of this conference is based on the notion that the establishment and stability of the new regional system must be a part of a comprehensive pyramid, where at its base exists a strong, capable and fair “united national state”, which guarantees the main individual and collective rights. At the top of this pyramid, is the “International System” which our region must take part in building, so it can achieve its long-term goals. To reach these goals

**The Final Document
of The Arabs and Iran
Second Conference**

national changes and the rise of active powers outside the West give the region an unprecedented opportunity to be a partner and in the same time to be a contributor in building the new world order, with the potential positive implications for improving its internal climate and developing its global position, especially if this issue happened within standards that are agreed upon, based on respecting the Economic and political sovereignty and taking into account the conditions for prosperity and development.

Accordingly, we hope to discuss in this session the key problem that expressed in the following question: How could Arabs and Iran deal with the challenges emanating from the current global transformations and take advantage of the opportunities it contain to reduce disparities and reformulate intera- regional relations according to established criteria in the interest of all.

Two main questions arise from this problem:

1. What common strategy should we adopt to face the external challenges? How could the region be isolated from the dangerous effects of the rise of American aggression? What are the appropriate regional and international partnerships to settle disputes, stop wars and solve problems on well-founded and sustainable bases?
2. What is our role in the new global construction? What do we choose: influence and effectiveness in the international system or stay at a peripheral location on its margins? Is it possible, in principle, to integrate into this system according to our conditions? And how we do this? What is the best option for the stability and development of the region: is it the engagement with the United States and the West as we have tried for decades or joining to the emerging alternative projects? What are the criteria and regulations to be followed for the relationship with international projects aimed at the region?

ation in a large scale in the region, the Palestinian issue and the conflict with the enemy will return to the center of events and action within them.

In conclusion, the other side of Washington's decline is the rise of other forces that competes USA and fills the gaps left behind, and we would like to specifically mention here the political, economic and even military rise of Asia, which is expressed in several cross-cutting projects as: China's "Belt and Road" initiative. (One Built-one Road, OBOR), the Eurasian idea with Russian interest, and the cooperation in West Asia, particularly driven by the Islamic Republic of Iran, without forgetting the rising role of regional organizations such as Shanghai and international groups such as the Brix. All These projects and blocs fore-mentioned indicate that a change happened in the map of global power, this change will have profound and long-term effects on the West Asia and the Arab world AAWA's situation, its geo-political situation, its international alliances, its interrelationships and concepts that govern its view to its interests, objectives and challenges.

The region have always been the focus of attention where different projects intersect, and that goes to competition and conflict over energy sources, international trade corridors and access to warm water, however , we should mention here the cultural and geo-political ties that cannot be dismantled between the societies of the region and their countries. In any case, we cannot ignore the change in international balances of power and their roles, whether we are planning for integration, stabilization and partnership or think about resolving conflicts, and easing tensions.

We are accustomed in the region on a fact that The international changes are negative and destructive , However, the current inter-

Resistance Alliance) and intensify its efforts to contain competitors and adversaries). Then comes the new era of good relations between USA and the Zionist entity, as this latter has suffered from American ignorance in the past years due to America involvement in its internal problems and interests.

Washington's quest to contain adversaries and punish enemies as mentioned without regarding to consequences, and its denial attitude from the end of the unipolar order as the world approaches to pluralism - would undermine the rest of its rationality in international policies and made USA more than ever before as a source of fueling conflicts, increasing divisions and wars and amplifying mutual fears, particularly in the Arab region and its environs.

In this context, some attempts begin to appear in order to impose an unfair solution to the Palestinian issue, even to those who want compromise, within the so-called "**Century Deal**", that seeks to resolve the conflict in the region in favor of a regional alliance sponsored by America and shared by the enemy state. Washington's final recognition of Jerusalem as the "**capital of Israel**" is one of the indicators of that deal. This recognition paves the way to impose a fait accompli that would later resettle Palestine refugees and establish a semi Palestinian state" which is geographically isolated, Demilitarized Zones , and its sovereignty is incomplete , also the recognition will Legitimize the settlements, impose normalization before the settlement, and then dedicate the Jewish of "Israel".

In this case, Washington and Tel Aviv benefit in all these issues from the revisionism approach to threats and risks and to the forgery of enemies and friends lists by some Arab parties. But as much as these policies that are related to compromise confused the situ-

United States and losing its leadership seat after its military failures and its inability to prevent defeat from its closest allies, its failure to impose its political and diplomatic options, as what recently happened in its isolation within the Security Council and the United Nations General Assembly on the issue of Jerusalem, the decline in its economic status after moving the weight of productivity to other parts of the world and finally the retreat in its elite commands at all levels.

President Donald Trump strategy confirms this fact, and in the same time it does not deny it, this strategy hides behind its strong discourse a fear of losing control, even though the White House resident unequivocally disdains soft power, and he always threatens to use force over and over again, moreover he increases his military expenditure that somehow could plunge the world into a new arms race.

The current US administration in this matter is arbitrary confused between Bill Clinton's approach to the economy's priority on military power and George W. Bush contrary approach, with Trump's tendency in some cases to use soft techniques in a rough way, as forcing some "allies" to relinquish part of their oil income in fake deals with high expenses.

In this period, the decline of the American power will not be safe, but accompanied by severe crises and wrong choices, and surrounded by more dangerous and reckless steps. This chaotic mix of economy, politics and war creates more facts and severe conditions in the region. This is especially evident in Washington's attempt to dominate oil revenues, control its production policies and transit corridors, as united state used to do, and also in its quest to expand regional polarizations in the face of enemies (Iran and the

International Roles and Projects in the Region: How should they be approached?

The crises of the region and its situation could not be separated from international projects that launch waves of ups and downs in the world, and also spread tensions and disturbances especially in its soft areas. The Arab world and its surroundings seem to be here more vulnerable to external influences, considering the resources it stores. these resources give those who control the priority in confronting other powerful actors. Moreover, the Arab world is one of the few regions that still suffers, its conflict has not been resolved yet during the Cold War and beyond, and even less the disruptive impact of the Zionist entity that increases the congestion of the forces supporting him.

Over the last two decades, the intersection between the chaos of the world order and its transformations from one hand, and the factors of political, economic, developmental and social failure in most of the countries in the region on the other hand- have created a fertile environment for the outbreak of internal conflicts, tension of relations between the poles, and the breakdown of the equilibrium that have stabilized for a period of time.

In general, West Asia and Arab World are currently affected by several global transformations, most notably the regression of the

6-What are the good compromises during the transition period? These compromises serve in this field as guiding frameworks that contribute in determining the principles of getting out from confrontation towards a compromise that paves the way for partnership. These compromises may also include controls and standards that should be respected from all parties, in a way that enhanced confidence-building and put basis steps for negotiations. For example, countries in the region should refrain from using violence against other countries, interfere in internal affairs in illegal ways, promote popular partnership in political systems according to constitutional criteria, and reject of partition, etc.

7- What are the most appropriate fields to form the basis for cooperation projects? Is it the beginning of the issues of security foreign policy, or the economy, or is it better to focus on less problematic areas such as development, culture and environment?

8. What are the roles of international actors, whether from States or organizations? Is it possible that they have positive contribution to this track, in what form and according to which criteria they will work? Is their role specific in transmitting its experiences or establishing channels and platforms that facilitate dialogue and negotiation, or attend as a guarantor that minimizes security concerns and gives credibility to mutual commitments?

The political and research field in the region has been filled with debates in the causes of regional tensions and conflicts and the regional factors that prevent creation of an enabling environment for joint regional action. The views and interpretations of regional parties on the causes, narratives and arguments of the regional crisis are so clear. Therefore, this paper hopes to urge participants to discuss whether we should begin from this point or that point, how do we begin, when will we begin, by which mechanisms and formats, who should participate in the debate, and what alternatives and paths are possible?

protect this track and in the sometime gives it impetus and impede any attempts to harm it.

In this context, there are several points for discussion and research most notably:

1. How could we create a regional environment under current tensions to be incentive for speeches and policies that seek to move towards building partnerships instead of being entrenched in axes driven by a balance of power? Should we begin to stop escalation and then build confidence, for example, what is the starting point in the broad regional partnership track?
2. What are the fundamental principles and core interests that should guide the broad regional partnership projects?
3. Who will be in the first phase at building a regional partnership experience? As it is impossible from the beginning for the countries of the region to engage in policies based on regional partnership, what is the minimum that we could start from, so that the experiment will be open to others without any conditions? Or should we wait until all the major regional powers, as centers of orbits, are ready to engage in compromises that open the door to reflection on broad partnership projects?
4. Which countries, forces or blocs are eligible for this role? That Means, the tracks of dialogue and cooperation towards regional partnership projects involve only States, or are they also available to governmental and non-governmental organizations that play an auxiliary role? Is it possible to ignore the non-state forces despite its growing regional influence, although if it is necessary to participate according to any theory and any criteria it will participate?
5. What is the most appropriate mechanism for building regional cooperation projects in the first phase? Is it the official form (top to bottom) or informal form (bottom-up) or is it parallel or integrated tracks from both? Or that issue is determined by players and subjects.

reject normalization with the Israeli enemy, or to engage in international alliances and partnerships that will perpetuate the region's dependence and waste its wealth.

Developments and events during the post-cold-war era have created forces that have demonstrated its ability to contribute effectively in regional security by confronting the Israeli challenge and the terrorist threat. In other words, the right to join in the regional partnership project is not limited on the historical and large powers in the region, but rather it includes all the forces that have proven their ability to preserve the great interests of the peoples of the region and contributed in the national independence, and what should help us to create ideas to develop our regional reality are, besides the theories and visions, the facts we have tested at high price. We should note here that our regional experience is able to give us lessons and also could provide us the opportunity to synthesize homogenous outcomes with our specificities and reflect the uniqueness of our region.

Based on the above, the central question arises: How could we begin to establish a region based on broad cooperation and partnership? The broad partnership means in this position that this effort does not mean the integration of axes with other axes, or it is merely a partnership limited to the major regional powers even though it will form the nucleus of any successful regional project, but it also means that this partnership goes beyond security in its narrow sense to include human security issues in its broader sense, Whether political science calls "high policy" issues (economics, security, foreign policy) or "minimum policy" issues (development, environment, culture, sociology) . this partnership furthermore aims to achieve the interests of the peoples of the region and not the interests of the political regimes only insofar as it is in harmony with the interests of their peoples. The success of the steps in building a regional partnership project to achieve the interests of the peoples of the region will provide popular incubators that

Moreover, we can notice in this atmosphere the absence of the European role and the inability of international institutions to initiate within the region. At the Regional level, many factors emerged, notably: the absence of established and consistent regional institutions and standards, weakness in economic integration, weakness in trans-national infrastructure, the Israeli role, terrorism, widespread of hate speech on a humanitarian basis, and the illegal interference by regional forces. Finally, at the Domestic level we can see other factors such as foreign dependency, political domination that lead political regimes to ignore the interests of their peoples, the local crises that exported abroad, the explosion of narrow identities, and the fragility of the national institutions that hamper its ability to initiate.

In this period, the countries and peoples of the region urgently need to get out of **this zero -sum game** , whose costs by comparison are higher than the revenues for the peoples of the region, while in the same time a number of regimes and their elites are benefiting from these conflicts in order to export their crises, their failures and their inability to make good governance abroad. This irrationality of some regional powers should be contained and should be helped to explore different tracks that ensure more sustainable and less costly interests through openness to regional partnership.

In additional, a regional partnership project should be built on a strong foundation of principles and interests. These principles are constant that everyone in this matter should respect it as regulatory frameworks framed and targeted towards regional action. As for interests, criteria are being determined to decide the fact of the legitimate interests and cooperation mechanisms in order to achieve these interests through regional partnership. Here, we should emphasize that the interests of the countries and peoples of the region are primarily internal, and they are not interests determined according to the international forces goals, for example, this rule of principles and interests will become definitely a valid reference to

and soft positioning for internal or external reasons, which enables them to play the role of the “free rider”. The relationship of these orbits are affected by several factors, notably: regional balance, their relations with international forces, Economic interests, geo-strategic needs, and the internal structure and its crises.

The centers of these orbits are divided into four main directions: the center of conservative forces (Saudi Arabia - UAE), the center of Islamic Alternative forces (Turkey - Qatar) and the resistance center (Iran - Popular Resistance Movements). Also, These centers play a game of open balances and open compromises according to divisions’ resulting from two essential factors: first: confrontation with American hegemony and the Israeli occupation, second: the struggle to represent the Islamic legitimacy and regional leadership.

In addition to these orbits the Zionist entity emerges as a regional power that has not yet been succeeded, for personal reasons related to the nature of this entity, its existence and its role, in building its own regional political orbit, as well as the historical Arab space passes through stagnation period. However, the transformation of this space into orbit will rebalance the region, especially with its influenced forces, although some are passing through a moment of liquidity and fragility. In this space, the forces rely on the rise of power Arab centers, such as Egypt, Algeria, Iraq and the resistance forces.

At this stage, the Arab forces prefer either regional neutrality or positioning according to partial issues or engaging in one of the above-mentioned orbits.

Through these circumstances, a number of conditions that constitute the regional environment at the international, regional and local levels create incentives that deepen the competitive and balance environments and hold cooperation and partnership efforts. At the international level, the American role that incites the balance of power game is also highlighted in the face of Iran and its allies, while the atrophy of this role stimulates the perceptions of threat and anxiety among its allies, pushing them towards hostile behavior.

Regional Relations from Balance to Broad Partnership”

The region continues to revolve in vicious circles of violence, internal and inter-regionalism conflict that drain the resources of the area, its forces and peoples, while international forces and regions continue to rise and accumulate the tools of strength, advance and compete on the future of the world. This issue means that the gap between our region and the international order continues to widen. At the same time, the powers of the region are still unable, for personal and structural reasons, to pursue a clear track towards a solution that opens up the prospects for restoration, advancement, and start contributing to build the future.

With the atrophy of American hegemony among the region, the region moves towards the formation of political orbits, each orbit composed of a center and peripheries. In each of these orbits there is a central regional state that plays a leading role by factors that may include ideology, resources, geostrategic weight, and international support.

In this context, **the central powers** changes from time to time, and sometimes the situation reaches the limit where countries that have always been peripheral turn to play a central role, and vice versa. One example of this is what some recently calls the shift of Arab center of gravity from the water rich countries (Egypt - Iraq - Syria) to the oil rich states (Saudi Arabia - UAE – Qatar.)

In the near and distant orbits, these centers have medium and small forces as well as non-state movements. So, in each of these orbits there are central forces and peripheral ones, that practice hard

religion, where is Islam, for example, from the state. How does liberalism see the state and its tools? Especially since most of the existing countries had adopted neoliberal economic policies in its society ,turning these societies into consumer markets, destroying its industrial structure, and even distorting its values, civilization, and westernized the rhythm of the individuals' consumer and social life. What level of economic liberalism suits the people of the region and believes in its development and does not confiscate its potential and future.

In fact, building of an independent national state will face a challenge from the shadow governor (intervention and hegemony), which seeks to maintain the durability of what is existing. Will external domination remain a decisive factor in preventing the completion of the national state and making it a reality?

The power of the national state cannot be assured with its isolation or narrow alliance options in the American administration Extreme conversion period ,then it goes to the Extreme exhaustion for the entire region, furthermore the intensive control over its resources through humiliating and destroying the Arabs dignity, independence shared values and aspirations in Palestine by giving the Palestinian State to the Zionists and make " Israel" the " source state" then topple the whole tracks of the national state (which is an antithesis to Israel) and transform the peoples of the region into something else.

Finally, the national state appears to be an existential necessity for the people of the region and an inevitable choice for confront and break the circle that is becoming more closed whenever the real state is delayed in order to achieve a balanced and stable regional system.

are not necessarily colliding with the sub-identities of national groups? In this case, the purpose for the passage of time is to create a national identity and a full citizenship that draws the boundaries of the sub-identities and in the same time to express them clearly in order to promote national harmony that does not lead to forced integration.

Nowadays, the region is witnessing the movement of supra-national affiliations of a social nature, but these affiliations sometimes express their own way politically, which raises questions here about the formulas of consensus and coexistence at least between the national political- legal affiliation and the broader affiliations? Over the past few years, the region has witnessed successful experiences of popular armed movements that have played a complementary role with the national armies either in resisting the Israeli occupation or facing the Takfiri terrorist threat. How could the national state make these movements part of its national security? Is this option possible and under what conditions it will work?

Given the increasing roles of local environments, its developmental effectiveness and its ability to express the attitudes and interests of the population, what are the acceptable decentralized borders of the national state in the region? This question could be very problematic in countries where influenced population with private identity exists. What are the acceptable limits for the plurality and distribution of powers and authority within a national State in our region? Should the strong central state be able to manage the transitional phase based on broad administrative and financial decentralization, or could we reach to formulas of federal or autonomous state.

What is our attitude from the relationship between state and

the international economy and partnership with the private sector. However, this state is not an elite or community state, but it's a citizen state, its interests are the interests of the public and the interests of the most marginalized segments in the first place, moreover this state is a justice and equality state that is neither formed by corruption nor undermined by discrimination.

However, the establishment of the national state in our region faces a number of questions and problems, we have chosen in this conference the issues of independence, internal partnership and identity cohesion as the most urgent in the regional context and we propose that the focus of this session to be:

We are not dealing with one model of existing regimes in the Arab world, there's a multiplicity of forms from single monarchy or the ruling family, nominal constitutional royal or princely emirates, to authoritarian republic, each of which has over-saturation privacy, and all of which reaffirmed the legitimate question about the access to a national state approach in the foreseeable future and in the absence of access to this radical reform, what are the contingency, alternative supported, or containment plans to push this trend?

What are the limits or forms of an accepted democracy in the transitional phase? What is the most appropriate form of popular participation in building a national state, what is the preferred political system? What are the local characteristics that govern the form of the political system and the pattern of democracy? All these questions should take into consideration the social and political composition of our region.

With the rise of sub-national identities, how could we build a national State that is able to redefine the national identity in ways

and common options requires a lot of reviews, political efforts and deep reforms.

The establishment of a national state that is committed referring to its own people will rationalize by its foreign policies and tie it to the interests of the people, and not only the ruling elites.

In general, the interests of the peoples of the region are placed within the framework of regional stability and in building frameworks and infrastructure for cooperation and economic integration. Building such national States like this contribute in securing stability and would make regional peace a preferred option within the region, and also would absorb tensions and identify regional economic cooperation and integration opportunities.

Regional stability could not be achieved here without a local rule that guarantees this stability. In this regard, one of the main reasons for the current regional tensions can be concluded in the need for a number of regional regimes to export their domestic crises abroad in order to disperse the attention of the domestic public opinion, direct their anger and attract allies who support the existence of those regimes.

The national State that we are talking about is the powerful State that is capable of protecting its independence and exercising its sovereignty over its political decision and in at same time protects its resources and wealth in away aligned with the interest of its people. This state is not a state of oppression and exclusion, but it's a state that guarantees political participation, protects fundamental rights and freedoms, and is restricted by legislations, also this state is a welfare state with a central role in the economic and development process, in which success is the criterion for integration into

system net. Second : **The liberal trend**, which seeks to integrate into the international system in its liberal form, and adheres to the values and standards of international institutions with neoliberal approaches. This trend calls for the rights of individuals, personal freedoms and economic growth.

On the other hand, this trend will lead to distorted integration that does not take into account local specificities and needs, and will establish dependence and loss of sovereignty, social and economic inequalities, and destroys productive structures. Finally, the **revolutionary trend**, which is an ideological state that seeks to change the status quo within its perimeter, this trend focuses on its strong power and its external role, and at the same time the revolutionary trend is very careful on its sovereignty and independence, but sometimes it loses its focus and flexibility within the local and domestic context. Moreover, this trend is also subjected to hard external pressure from the de facto forces abroad.

Facing these facts, there is an increasing tendency to get out of this situation towards a complete national state choice. The national state in its first space is an option of exiting identity disputes by assimilating all components of society and by dealing with these components on the basis of citizenship, in a manner that imposes and equal rights for all its citizens and ensures them dignified life. This state allows its people to go ahead with development and participation and achieve their interests in multiple dimensions, and on top of that comes unifying regional civilizational content with its diverse people.

This proposal is so clear, and evidently is capable of providing fundamental solutions to the future of the region. But changing this proposal and making it the basis of the system, of value interests

National state: independence partner and coherence identity

Our present situation at the regional level requires recognition of the government forms that we have often adopted in the region, these forms have not been able to achieve its desired goal, but in contrast we have entered, at least in the Arab world, in the maze of tyranny, marginalization, backwardness and fragmentation that has inflicted destruction on our region and our peoples. In this case, it will not be easy to escape from its cultural backlash.

This experience makes the people of the region, and in the same time it confiscated their respect, voice and freedom and distorted our Islamic and Arab civilization, weakened our strengths and our major issues, especially the Palestine issue.

In our region, the state is divided into three major trends with unilateral conflicts.

First: The authoritarian trend, which seeks to devote internal control under various pretexts and forms, a state that seeks to guarantee the role and interests of a specific party while the majority, is marginalized, and the law is just an instrument of dominance and control.

These States usually lose their national sovereignty because the regime needs to compensate its internal legitimacy with an securing

Working Paper Conference

and partnership should take into account the international balances of power within the region, its roles and interests, and thus determine an attitude from these forces according to agreed standards. These standards are based on respect for sovereignty and national independence, promotion of regional stability, and enhanced cooperation that stimulates the economic and development States of the region. In this context, the important role of the Eurasian forces - China and Russia specifically - is emerging in the regional sphere. Our interesting in the Eurasian idea and discussing this idea another time is imposed by facts and political transformations, since this region of the world is witnessing an important role for several international powers that have turned towards the super power axis. The Middle East, or more precisely Western Asia, is an area of strategic importance for Eurasian forces for several reasons: energy, security, warm water and international trade corridors, as well as pressure on the United States. The conference could send a strong signal to the Eurasian forces, specifically Russia and China indicates that the influential forces in the region are ready for cooperation and partnership, also, the Eurasian forces could contribute in creating a regional environment and communication channels shorten the distance between the regional Powers.

Special session: Israeli threat to the future of the Palestinian issue and regional cooperation.

This session deals with the dangers of rapprochement between some Arab countries and the Zionist entity, and its effects on regional security and the future of the Palestinian issue. The session also aims to provide approaches that boost the regional efforts supportive to the resistance in order to contain normalization projects and return the Israeli danger to the core of discussions and deliberations and regional discourse.

tation; a state recognizes the sovereignty of other States and seeks primarily to achieve the well-being and dignity of its people.

In short, the state that we are talking about here should be based on a new social contract that guarantees pluralism, fundamental rights and freedoms, while at the same time observes the requirements of the national security, national sovereignty and appropriate strategic positioning to counter external threats.

In the Arab world, this aspiring state faces today three fundamental challenges, dependency, marginalization, and fragmentation of national identity into sub-identities that threaten its unity. In this case, how would we cope with these dilemmas?

Regional relations from balance to broad partnership

Regional orders are usually built on a core of influential forces that shape a firm base to attract other nations. The essential challenge here is by removing the influential (strong) forces “**from balance obsession**” towards the rationality of constructive cooperation and partnership. But the partnership of the fundamental influential forces are not sufficient and could not be satisfied with a narrow set of partnership goals, such as ensuring security, and in order for the partnership to be strong and sustainable, it should involve - albeit gradually - all the countries of the region and include all levels from firm policies (security and economy) to soft policies (culture and development).

What is the basis of this partnership? How could this partnership be stimulated? What are the contributing factors that develop cooperation and integration idea among strong regional forces?

International Roles and Projects in the Region: How should these Roles and Projects be approached?

The West Asia and the Arab world are characterized by a highly overcrowded presence of international forces owing to the abundance of natural resources the region have, this abundance in resources give advantage in conflict to the forces who control within the international order. Therefore, all efforts of regional integration

The conference is supposed to include multiple perspectives and divergent visions of the regional system and its future among the participants, but the dialogue is not between two parties (Arab / Iranian), but it is multilateral and visionary approaches, that may penetrate the traditional division of the basic trends in the region. We are looking forward to put the Conference conclusions and consequences in the hands of observers and interested parties, so that it can be better utilized in setting the regional dialogues agenda, and will be part of the public debate.

The problem of official diplomacy and its cautious steps give this type of dialogue a preliminary role in creating the general environment, building informal dialogue bases, reducing disparities and gaps, contributing to resolving the closed violence cycle, building mutual interests between different and conflicting parties, and finally expanding existing interests and strengthening inter linkages. The basic premise of the paper is as follows: the establishment and stability of the new regional order should be part of an integrated pyramid; the base of the pyramid consists of unified national state. Strong, capable, and just state that guarantee the fundamental and collective rights of the individual, and at the top of the pyramid comes the international order, that our region should be a partner in building in order to achieve its distant ends.

Topics and themes of the conference

National State: independence, partnership and identity cohesion

The key element in forming of any successful regional order is the presence of national states have the interest, will and vision in order to contribute in a firm foundation for such an order. A state that is based on universal citizenship, rather than identity marginalization, based on participation in the internal affairs and strengthening external partnerships in accordance with the great national interests. A state defines its national security through regional cooperation, rejects Western hegemony and the Israeli occupation and engages in regional relations that ensure balance in their confront-

“The General Frame”

The title of the conference reflects the need of all parties to formulate common ideas that contribute in establishing a new regional order shifts the region from confrontation, war and competition that sometimes paid from abroad, to stability, cooperation and partnership, which allows for a regional environment conducive to regional stability, progress and advancement. Recent months have shown signs of low levels of dialogue under the burden of operational balances; so, some forces that are responsible for escalation have become more receptive to compromises based on benefit-sharing and roles.

More over, building consensus on the regional order of the region has run into difficulties and obstacles, because the region lacks common rules and agreed on the principles that control the rhythm of events in, and this matter is being compensated by recourse to foreign forces. Another Further obstacles of the regional order is the national state which is the first pillar and is deeply divided and chaotic, also the levels of identity mobilization in this state remained high, adding irrational dimensions to the relations between the countries and societies of the region. Most importantly, all countries of the region are not ready enough to participate in the initial drafting of the regional order principles, but only a small nucleus of major States can do so, and other States will subsequently join this track once its features are clear and gain the necessary momentum.

Preface

This book includes the conference Proceedings of Arabs and Iran second Conference: "Towards A common future: Security, Stability and Cooperation" that was held in Beirut, on January 17-18, 2018 as an initiative from the Organizing Committees : the Consultative Center for Studies and Documentation, the Iranian Institute for Political and International Studies (IPIS), Andesha Sazan Noor (Iran), in cooperation with the following institutions: The Lebanese Center for Legal, Political and Administrative Studies ,the Lebanese newspaper Al-akhbar , Al Mayadeen T.V, Baheth Center for Palestinian and Strategic Studies.

The conference was attended by a large number of researchers from Iran and from different Arab countries. The activities of the conference were divided on several issues and were discussed in parallel sessions: National state:

Independence, partner and identity cohesion, Regional relations from balance to broad partnership, International Roles and Projects in the Region: How should these Roles and Projects be approached? Israeli threat to the future of the Palestinian issue and regional cooperation, the Final Session Arab-Iranian Cooperation: future visions.

Final Session: Arab-Iranian Cooperation visions for the future

Sheikh Ali Karimyan: General Secretary of the Federation of Islamic Radio and Television

Leith Shobeilat: Writer, political activist and engineers syndicate

Noureddine Erbawi: Head of the political Bureau of the Renaissance Movement

Mohammad Baker Khorramshad: Deputy Secretary of the Arab National Congress and member of the Egyptian Shura Council (Iran)

Mohammad Ballout: Writer and journalist (Lebanon)

Mahmoud Haidar: Researcher and writer (Lebanon)

Mohammad Tay: Legal Researcher and Professor -Vice president of the Consultative Center for Studies and Documentation (Lebanon)

Walid Sharara: Researcher and writer (Lebanon)

Yasar Qatarenah: Researcher and consultant at the CMI Center-Finland (Jordan)

Youssef Nasrallah: University instructor and President of the Center for Palestinian Studies and Strategy (Lebanon)

Israeli Threat to the Future of the Palestinian Struggle and Regional Cooperation Sessions

First Part:

Ousama Hamdan: A Political official in Hamas (Palestine)

Hassan Hubballah: Member of Hezbollah political office (Lebanon)

Ziad Nakhaleh: A Political official in the Islamic Jihad Movement (Palestine)

Hussein Sheikh Al-Islam: Advisor to the Minister of Foreign Affairs of the Islamic Republic of Iran (Iran)

Seif Daana: Researcher and instructor at American Weskinson University (Palestine)

Second Part:

Sami AL-Aryaan: Political writer and researcher (Palestine)

Kamal Khalaf AL-Tawil: Writer and researcher (Palestine)

Louna Abo-Swaireh: Director of the Center for Arab Unity Studies

Maher AL-Taher: The official in the department of political relations in the popular front for the liberation of palestine (Palestine)

Mounir Shafiq: Researcher and Arab thinker (Palestine)

Ahmad Malli: University Instructor-President of Legal, political, and administrative Studies at Lebanese University (Lebanon)

Elias Hanna: Retired brigadier general and University Instructor (Lebanon)

Elias Farhat: Retired brigadier general and researcher (Lebanon)

Amin Iskandar: Political analyst and leader of the Karama Party (Eygpt)

Bassem Al-Shab: Deputy in the Future Bloc (Lebanon)

Bashar Al-Lakkis: Writer and journalist (Lebanon)

Taysir AL-Khatib: Researcher and writer (Palestine)

Hassan Al-Koummi: An Iranian diplomat and former ambassador (Iran)

Rabih Barkat: Professor at the American University of Beirut (Lebanon)

Rima Fakhri: political researcher and member of Hezbollah Political office (Lebanon)

Trad Hmeda: Former Lebanese Minister (Lebanon)

Talal Atrisi: University Instructor and researcher (Lebanon)

Abbas Khama Yar: An Iranian diplomat and former cultural adviser to Lebanon, Qatar and Kuwait (Iran)

Abd AL-rida Farji Rad: Former Ambassador to Norway, Hungary and Sri Lanka (Iran)

Adnan Mansour: Former Foreign Minister (Lebanon)

Ali Nasser Mohammad: President of the People's Democratic Republic of Yemen

Ali Nassar: Former Foreign Minister (Lebanon)

Imad Rizk: Ambassador of the Center for Strategic Communication Advisory (Lebanon)

Kamel Wazni: University Instructor and researcher (Lebanon)

Layla Nkoula: University Instructor and writer (Lebanon)

Majdi Al-Maasrawi: Deputy Secretary of the Arab National Congress and member of the Egyptian Shura Council (Eygpt)

Sarkis Abo Zeid: Writer and journalist (Lebanon)

Saad Mehio: (Lebanon)

Shafic Jradi: Director of the Institute of Government Studies (Lebanon)

Adel Abdulmahdi: Iraqi leader, former vice president of the republic (Iraq)

Abd AL-hussein Shaaban: Writer and political activist (Iraq)

Abd Al-Gani Imad: University Instructor and researcher (Lebanon)

Oraib AL-Rintawi: Director of the Jerusalem Center for Political Studies (Jordan)

Ghassan Bin-Jeddo: General Director of Al-Mayadin channel (Tunisia)

Kassem Kassir: Writer and journalist (Lebanon)

Karim Khana: University Instructor and researcher (Iran)

Mohammad Irani: General Director of the Middle East and North Africa Department at the Foreign Ministry (Iran)

Mohammad Khawaja: Researcher and member of Amal Movement Political office (Lebanon)

Mohammad Alloush: Writer and journalist (Lebanon)

Mohammad Kawtharani: Member of the Political Council of Hezbollah (Lebanon)

Marwan Abdel Aal: Official of the Popular Front for the Liberation of Palestine in Lebanon (Palestine)

Masoud Asadullahi: Writer and researcher (Iran)

Mostafa Al-labbad: Author and Director of the Middle East Center for Regional and Strategic Studies (Eygpt)

Maan Bashour: Researcher, writer and member of the General Secretariat of the Arab National Conference (Lebanon)

International Roles and Projects in the Region: How Should they be compared Sessions?

Ibrahim Al-Moussawi: University Instructor and political researcher (Lebanon)

Akil Mahfouz: Academic and writer - director of political studies at the Damascus Center for Research and Studies (Syria)

Ghaleb Abo Zeinab: Member of Hezbollah political office (Lebanon)

Firas Abi-Saab: Writer and researcher (Lebanon)

Mohammad Hassab Al-Rassoul: Writer and researcher (Yemen)

Mohammad Rida Shibani: Iran's former ambassador to Lebanon and Syria (Iran)

Mounir Al-Hemish: University Instructor and economic researcher (Syria)

Najib Issa: University Instructor and economic researcher (Lebanon)

Nada Ibrahim AL-Jabbouri: A deputy in the Iraqi parliament (Iraq)

Nasri Al-Sayyegh: Writer and journalist (Lebanon)

Noureddine Al-Erbawi: Head of the Political Bureau of the Renaissance Movement (Jordan)

Nawfal Al-sediq: University Instructor and expert in Islamic movements (Tunisia)

Regional Relations from Balance to Broad Partnership Sessions.

Ibrahim AL-Masri: Secretary General of the former Islamic Group (Lebanon)

Amin Amoriyyeh: Writer and journalist (Lebanon)

Anis AL-Nakkash: Coordinator of the Safety Network for Research and Strategic Studies (Lebanon)

Tawfik Shouman: Writer and journalist (Lebanon)

Hosam Matar: Researcher and writer specializing in international relation (Lebanon)

Hassan Abdallah: President of the Muslim Scholars Association (Lebanon)

Hasan Mallat: Writer and political activist (Lebanon)

Hussein Akbari: Researcher (Iran)

Khaled Abo Het: Iraqi political writer and activist (Iraq)

Khaled Al-Soufyani: Lawyer, politician and former Secretary-General of the Arab National Congress (Morocco)

Riad Sawma: Writer and researcher (Lebanon)

C.Vs for the Participants in the Conference

Opening Sessions

Saadullah Zaraie: Director of the Andeshah Sazan Noor Center (Iran)

Said Khatib Zada: President of the Center for Political and International Studies (Iran)

Abdulhalim Fadlallah: Researcher and University Instructor-President of the Consultative Center For Studies and Documentation (Lebanon)

Abdel Monhem Abo Al-Fotouh: Leader and head of Egypt's powerful party (Eygpt)

Faleh AL-Fayyad: Iraqi National Advisor (Iraq)

Kamal Kharrazi: Chairman of the strategic council for foreign affairs (Iran)

Mohammad Fneish: Minister of Youth and Sports of the Lebanese Government (Lebanon)

National State: Independence Partner and Coherence Identity Sessions.

Albert Dagher: University Instructor and writer in development (Lebanon)

Hussein Waleh: Iran's former ambassador to Algeria (Iran)

Khaldon Al-Sharif: Leader and political activist (Lebanon)

Rafic Ali-Saleh: University instructor - Director of ESCAD (Syria)

Talal Salman: Senior writer and media (Lebanon)

Abd Al-Majid Ammar: Member of Hezbollah political office (Lebanon)

Abd Al-Kader Bingrina: Vice President of the National Construction Movement (Algeria)

Azzam Al-Ayyoubi: General Secretary of the Islamic Group in Lebanon (Lebanon)

Issam Nouman: Researcher and Political man (Lebanon)

C.Vs

breaks the traditional approach to journalism. In addition to giving a priority to the private investigations of issues affecting daily life without being necessarily constrained by the political context of the event. Al Akhbar relies on a network of reporters spread in most of the worlds' capitals that contribute in conveying a realistic and vivid picture of events from the countries they're in. It's main strength lies in it's form and design that matches with modern industry standards and it pays special attention to visuals and caricatures.

Baheth Center for Plestinian and Strategic Studies



Specialized research institution concerned with publishing studies, researches, books and periodical analysis related to the central issue of the Ummah: the issue of Palestine, and other regional and international issues and crises associated with it or derived from it.

The Center for Palestinian and Strategic Studies organizes regular seminars, and participates in events, conferences and meetings (inside and outside Lebanon) within the framework of its programs and objectives. The Center welcomes researchers, experts and analysts who are active in the framework of academia and research, and whatever contributes to the motivation and unite the efforts of the Ummah in all categories,

To counter projects and schemes hostile to them, and strengthens the pillars of confrontation with the real enemies of the Ummah: the American administration and the Zionist entity.

- Strengthening scientific links and cooperation with local and international institutions and bodies in all activities carried out by the Center.

Al Mayadeen



is an independent Arab satellite news channel, it was launched on June the 11th 2012, and it broadcasts from Beirut, Lebanon.

Despite this channels' late arrival, it has become one of the most important Arab channels and has become the number one news channel in more than one Arab country mainly because of its commitment to professionalism and its balanced news, making it a prime spot of convergence, dialogue and interaction. The channel broadcasts on a 24/24 hours basis presenting more than ten news bulletins and about 17 different programs. Al Mayadeen's logo is "Reality as it is", and it stands by it in order to convey truth and different opinion in a world in crisis. The Channel came out in the middle of a critical moment in the history of the region and rose to the challenge, by introducing a new kind of journalism committed to the national, ethnic and humanitarian issues, within a template of substantive journalistic professionalism.

Al Akhbar



Newspaper was first founded in 1953, the first issue was published on 14 August 2006 after 33 days Israeli aggression on Lebanon, it relied on a group of young journalists to produce a modern daily newspaper that

Institute for Political and International Studies



It's a political research center affiliated with to Iran's foreign ministry. It was founded in 1983. It is considered one of the leading research institutions that established after the Islamic revolution in 1979. It specializes on research and studies on issues related to the foreign policy of the Islamic Republic of Iran. The Center has organized a number of conferences and seminars which discussed different international and regional affairs.

In Cooperation with:

The Lebanese Center for Legal, Political and Administrative Studies



Is a center specialized with in everything related to scientific studies and researches and works on the development and linking them to reality. And it aims to be the main pillar to meet the research needs and contribute to the development of solutions to issues development at the national level through:

- Carrying out legal, political and administrative studies and putting them at the service of the university in particular, and institutions and individuals in general
- Documentation of studies, research and information according to scientific methods.
- Organizing conferences, researches and scientific seminars within the scope of its competences, either by itself or in partnership with counterparties inside and outside Lebanon.
- Linking scientific research to university goals and development plans.

Organizing Committees

The Consultative Center for Studies and Documentation



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

A scientific institution specialized in research and information focused on social and regional issues which keeps pace with strategic affairs and influential world developments, in addition to issues related to resistance and the conflict with the enemy. The activity of the Center is mainly focused in Lebanon, whereby it strives to achieve its designated goals and meet its research and informational needs. The center also accumulates abroad information base, filed according to the most modern scientific and technical means. The center also issues studies, reports, and documentations which highlight the latest matters, events, and developments in Lebanon, the region and the world.

Andisheh Sazan-e Noor Institute for Strategic Studies



موسسة مطالعات استراتيژيكيه سazan-e نور
Andisheh Sazan-e Noor
Institute for Studies

It was established in 2002 and specializes in political studies and research related to the Islamic world. The most prominent publications of the center is the quarterly magazine “Jihad Islam” for strategic studies which follows the current changes and developments in the Muslim world. The center has published around 170 books about the Islamic world in Persian, Arabic and English.

Organizing Committees

The regional partnership project leads to confront hegemony / Mr. Khaled Abou-heit	155
Preserve the common destiny among Arab Turkish and Iranian / Leith Shoubeilat ...	159
The possibility of forming a regional order Opportunities and challenges / Mr. Mohammad Alloush ...	163
Arab Regional order and it's Islamic circle / Dr. Trad Hmeda	171
Road map for an Arab-Iranian rapprochement / Dr. Adnan Mansour	179
Favorable factors to the resurgence of the Oriental Islamic civilization / Mr. Saad Mehio ...	187
International Roles and Projects in the Region: How Should they be approached? Dr. Talal Atrisi	193
Iran and Arab: Rules of disengagement / Mr. Tawfik Shouman	199
A resistance to be a forefront of the Arab Renaissance project / Dr. Issam Nouman	205
Chapter three: International Roles and Projects in the Region	209
Paper of the International Roles and Projects in the Region	211
The International Roles and Projects in the Region session	215
Papers submitted to the International Roles and Projects in the Region session ...	233
About a French - Iranian partnership: aspiration and pitfalls / Mr. Bashar Al-Lakkis	235
An approach to deal with the current global transformation / Dr. Elias Farhat	247
The impact of Islam and its Effectiveness in the International order / Dr. Mohammad Tay ..	251
The global changes and the interrelations in the region / Mr. Abd Al-kader Bengrina	279
Chapter four: Israeli threat to the Future of the Palestinian issue and Regional cooperation session	287
Towards a confrontational regional strategy against Trump's Jerusalem decision / Hussein Sheikh Al-Islam	289
Mr. Hassan Huballah	291
Mr. Oussama Hamdan	295
Mr. Maher AL- Taher	299
Dr. Sadeq Ramdani	305
Dr. Seif Daana	309
The future of the Palestinian issue and the regional cooperation / Dr. Louna Abo-Swaireh ...	315
Dr. Mounir Shafik	319
Dr. Kamal Khalaf Al-Tawil	325
Dr. Sami AL- Aryan	329
The Final session	353
Arabs and Iranian Cooperation: future visions / Mohammad Rida Shibani	355
Mr. Leith Shoubeilat	361
Dr. Hussein Akbari	357
Mr. Nouredine Al- Erbawi	365

Table of contents

Table of contents	5
Organizing Committees	7
C.V for the Participants in the Conference	13
Presentation: Arabs and Iran second Conference: “Towards a common future: security, stability and cooperatio	21
The general frame	23
Opening session	27
Dr. Abdulhalim Fadlalah	29
Dr. Kamal Kharrazi	33
Dr. Said Khatib Zadah	31
Dr. Saadullah Zareai	29
Dr. Abd Al-Meniem Abo- Al-fotouh	37
Mr. Faleh Al-Fayyad	39
Deputy Mr. Mohammad Fneish	49
Chapter one: National State: independence, partnership and identity cohesion.....	53
Paper of the National State session: independence, partnership and identity cohesion	55
National state session	61
Papers submitted to the National state session:	75
The national state as a need to the peoples of the region / Dr. Albert Dagher	77
The national state Independence, partnership and identity cohesion / Dr. Mounir Al-Hemish ...	83
The Arab national state and the gulf crises different readings for causes and consequences / Mr. Fares Abi Saab	89
The National state in Iraq and the political transition / Dr. Nada AL-Jabbouri	95
Chapter two: Regional relations: from balance to Broad Partnership.....	99
Paper of the Regional relations session: from balance to broad partnership....	101
The Regional relations session: from balance to broad partnership	107
Papers submitted to the Regional relations session: from balance to broad partnership ...	125
The Iranian and Arab partnership among fact and disruption / Dr. Adel Abdulmahdi ...	127
Towards a new cultural awareness / Dr. Marwan Abed Al- Aal	133
Regional relations: from balance to broad partnership / Anis Al-Nakkash	137
Security and peace in the region requires Iranian-Arab-Turkish treaty / Sheikh Al-Sadeq Al Mahdi..	143

Arabs and Iran:
Towards A Common Future
Security, Stability, and Cooperation



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with researches and information

Arabs and Iran Towards A Common Future: Security, Stability, and Cooperation

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Abstract of working paper and discussions of the International Conference held on 17 and 18 January, 2018.

Edited by: Saleh Ashmar

Designed By: Ahmad Shukeir

Distribution: Lebanon and the Arab World

Date of publication: May 2019

First edition

Size: 17x24

ISBN 978-9953-0-4791-1

All Rights Reserved

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever mean - normal, electronic, DVD, CD, etc but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, Behind the Rest World, Al-Woroud building, First floor.

E-mail: dirasat@dirasat.net

Website: www.dirasat.net

P.O. box: 24/47 Baabda 10172010

Land phone: 01/836610

Fax: 01/836611

Mobile phone: 03/833438

**Arabs and Iran:
Towards A Common Future
Security, Stability, and Cooperation**



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



Arabs and Iran

Towards A Common Future:

Security, Stability, and Cooperation



مركز الدراسات السياسية والديبلوماسية
IPIS



مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية
CENTRE FOR STRATEGIC STUDIES AND POLICY
INSTITUTE FOR STUDIES



alnabaweb.net



جامعة الدول العربية
الجامعة العربية



جامعة الدول العربية
الجامعة العربية

الفتبار